Ministry of Higher Education and Scientific Research
Ziane Achour University of Djelfa
Faculty of Social and Human Sciences
Department of Sociology and Demography

Collective identity and professional practice
Between cultural heritage and rational organization

Trade in M'zab as a model

Thesis submitted to the Doctorat of sciences in Sociology

Specialization : Organization and work

Presented by :
Benkoumar Karima

supervised by :
PhD . Elbatoul Allout

Discussion Committee

Name and Surname	Rank	Univercity	Functionality
Hicham Hassan	Professor of Higher Education	Univ .Djelfa	President
Elbatoul Allout	Professor of Higher Education	Univ .Djelfa	Supervisor and Rapporteur
Ben Arous Mohamed Lamin	Lecturer - A	Univ .Djelfa	Discussion Member
Naouri Mohamed	Lecturer - A	Univ. Laghouat	Discussion Member
Tounsi Faiza	Lecturer - A	Univ. Laghouat	Discussion Member
Ben Belkacem Imane	Lecturer - A	Univ .Djelfa	Discussion Member

University season : 2018/2019

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعـــة زيان عاشور- الجلفـــــة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم الاجتمـــاع والديموغرافيا

الهوية الجماعية والممارسة المهنية
بين الموروث الثقافي والتنظيم العقلاني
التجارة بمنطقة مزاب أنموذجاً

نيل شهادة دكتور علوم علم ا ظيم والعمل

إعداد الطالبـــة :
كريمة بن قومار

إشراف الأستاذة الدكتورة :
الباتول علـــــوط

لجنة المناقشة:

حسان هشام	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجلفـــــة	رئيسا
علـوط الباتول	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجلفـــــة	مشرفة ومقررة
بن عروس محمد الأمين	أستاذ محاضر ـ أ ـ	جامعة الجلفـــــة	عضـوا مناقشا
بن بلقاسم إيمان	أستاذ محاضر ـ أ ـ	جامعة الجلفـــــة	عضـوا مناقشا
تونسي فائـــزة	أستاذ محاضر ـ أ ـ	جامعة الأغـــواط	عضـوا مناقشا
نـوري محمـــد	أستاذ محاضر ـ أ ـ	جامعة الأغـــواط	عضـوا مناقشا

السنة الجامعية : 2019/2018

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعـــة زيان عاشور- الجلفـــة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم الاجتمـــاع والديموغرافيا

الهوية الجماعية والممارسة المهنية
بين الموروث الثقافي والتنظيم العقلاني
التجارة بمنطقة مزاب أنموذجاً

نيل شهادة دكتور علوم علم ا غليم والعمل

إعداد الطالبـــة :
كريمة بن قومار

إشراف الأستاذة الدكتورة :
الباتول علـــــوط

لجنة المناقشة:

حسان هشام	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجلفـــة	رئيسا
علـوط الباتول	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجلفـــة	مشرفة ومقررة
بن عروس محمد الأمين	أستاذ محاضر ـ أ ـ	جامعة الجلفـــة	عضـوا مناقشا
بن بلقاسم إيمان	أستاذ محاضر ـ أ ـ	جامعة الجلفـــة	عضـوا مناقشا
تونسي فائـــزة	أستاذ محاضر ـ أ ـ	جامعة الأغـــواط	عضـوا مناقشا
نـوري محمـــد	أستاذ محاضر ـ أ ـ	جامعة الأغـــواط	عضـوا مناقشا

السنة الجامعية : 2019/2018

الإهـــداء

بكل تقدير صادق وإخلاص وولاء واعتراف بالفضل والجميل، أهدي هذا الجهد العلمي المتواضع إلى من يركع على بابها العطاء فتعلمه كيف يكون السموّ في العطاء.. إلى من تشملني دائما بالدعـــاء.. **"والـدتي"** الحبيبة حفظها الله ورعاها..

وإلى من علمني الإصرار والمثابرة وكان مثلي في الكفاح.. إلى من لم يبخل عليّ يوما بالدعاء لي بالفـلاح.. **"والـــــدي"** الغالي حفظه الله وعافاه، وأدامه تاجـــا على رأسي مدى الحياه..

إلى من تقاسمـــني حبها ودعاءها.. أختي الحبيبة **"نـــوال"..**

إلى كل أفراد عائلتي الكبيرة دون استثناء..

إلى أخواتي اللاتي لم تلدهنّ أمي.. إلى من تحلّين بالإخاء وتميّزن بالعطاء.. صديقاتي اللاتي وقفن دائما إلى جانبي وغمرنني بمشاعرهنّ النبيلة..

إلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير.. زميلاتي وزملائي في قسم علم الاجتماع في مرحلة ما بعد التدرج.

كريمـــة

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله رب العالمين أولا وأخيرا.. الحمد لله الذي وهبنا علما، وعلّمنا ما لم نعلم، وأعاننا على إتمام هذا الانجاز العلمي المتواضع.

أتقدم بوافر الشكر وعظيم الامتنان للأستاذة الدكتورة **" الباتول علوط"** التي كرمتني بإشرافها على إنجاز هذه الأطروحة. فلها كل معاني الإحترام والكثير من الشكر على قبولها تأطيري، وعلى توجيهاتها القيمة وصبرها علينا وثقتها الكاملة فينا طيلة فترة إنجاز هذا العمل.

كما أتوجه بأسمى آيات الشكر والعرفان للبروفيسور **حسن مشاه** الذي رافقني في إنجاز هذا العمل واهتم به تتبعا وتشجيعا، ناهيك عن حثّي على عدم التهاون والتماطل في إتمامه والصبر على مشاقّه وهو ما شكّل حافزا لي في كل مرة كان ينال مني فيها الإحباط أو التراجع.. فجزاه الله عنا خير جزاء..

أقف أيضا وقفة احترام وتقدير إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة ومهّدوا لنا طريق العلم والمعرفة وساهموا من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل من خلال تكويننا وتوجيهنا.. إلى جميع أساتذتي الأفاضل بقسم علم الاجتماع، من مرحلة الليسانس إلى ما بعد التدرج،

وأخص بالذكر البروفيسور: **عبدالعزيز خواجة..** فلكم يا أساتذتنا ألف شكر وانحناءة تقدير وتبجيل واحترام.

ولا أنسى أن أتقدم بخالص شكري وامتناني إلى أخي وزميلي الدكتور **بشير خيفي** على مرافقته لي طيلة مرحلة الدكتوراه والمساعدة التي كان لا يدّخرها علينا خاصة في اتمام الكثير من الإجراءات ا لإدارية التي كان يسخو علينا فيها بأنامل المساندة بأبهى عطاء.

الشكر الجزيل لكل من قدم يد العون من أجل إتمام هذا العمل.. خاصة في جانبه الميداني.

إليكم جميعا خالص شكرنا وتقديرنا

فهرس المواضيع

الإهـــــــداء .....

شكر وعرفـان .....

فهرس المواضيع .....

فهرس الجداول .....

مقدمـــــــة ..... أ ـ د

مدخل منهجي عام للدراســـة

تمهيـــــد 06

أولا: أسباب اختيار الموضوع 07

ثانيا: أهداف الدراســة 08

ثالثا: تحديـد الإشكالية 08

رابعا: فرضيات الدراسـة 13

خامسا: تحديـــد المفاهيم 13

سادسا: المقاربة السوسيولوجية 19

خلاصـة الفصل 23

الجانب النظـــري

الفصل الأول: الهويـــــة.. من الفردي إلى الجماعي

تمهيـــــد 27

أولا: الهويـة.. دلالة المفهوم 28

ثانيا: الهوية الجماعية.. مفهومها وعناصرها 37
1. مفهوم الهوية الجماعية 37
2. عناصر الهوية الجماعية 43
ثالثا: الهوية الجماعية.. خصائصها وصيغها 47
1. خصائص الهوية الجماعية 47
2. صيـــــغ الهوية الجماعية 51
2.1. الهويّـــة الثقافيــة 51
2.2. الهويـــة الإثنيـــة 53
2.3. الهويـــة الدينيـــة 55
رابعا: المقاربات النظرية لدراسة الهويات وتحليلها 57
1. نظرية "الأبيتوس" (*L'Habitus*) 58
2. وظيفيّـة دوركايم *E.Durkheim* 60
3. وظيفيـــة بارسونـــز *T.Parsons* 63
4. الهويات المتعددة والتفاعلية الرمزية 66
5. الهوية في منظور الظاهراتية الاجتماعية 69
6. الهوية.. بين الحداثة والعولمة 72
خلاصـة الفصل 75

الفصل الثاني: المهـــن.. اقتراب سوسيولوجـــي

تمهيـــــد 78
أولا: المهنة.. دلالة المفهوم 79
1. التحديد التعريفي للمهنة 79

2. المفاهيم المتداخلة مع مفهوم المهنة 80
3. المفهوم السوسيولوجي للمهنة 83
ثانيا: الهويـــــة المهنيــة 92
1. مفهوم الهوية المهنية 92
2. الاقتراب الثقـافي 93
3. الاقتراب التفاعلي 96
ثالثا: علم الاجتماع العمل والتأسيس لدراسة المهن 99
1. تطور مسألة تحولات المهن 101
2. نشأة علم اجتماع العمل 103
3. نحو اقتراب شامل للعمل وتحولاته 104
رابعا: الاقترابات النظرية لسوسيولوجيا المهن 108
1. الاقتراب الوظيفي 109
2. الاقتراب التفاعلي 113
3. النظريات الجديدة (الفيبيرية الجديدة) 116
خامسا: الهوية الجماعية.. نموذج بحث لسوسيولوجيا المهن 119
1. الممارسة المهنية بين الفعل الجماعي والفاعل الاجتماعي 120
2. المرجعية السوسيوثقافية للممارسة المهنية 122
خلاصـة الفصـل 126

الفصل الثالث: الجماعة المزابية.. اقتراب سوسيوثقافي

تمهيـــــد 129
أولاً: مزاب.. الأصول، المذهب، والموقع 130
1. التسمية والأصول 130
2. المذهب الإباضي.. المفاهيم والتعاليم 131
3. الموقع، السكان، المدن والقرى 134

ثانياً: المؤسسات السوسيودينية والعرفية بمنطقة مزاب 137
1. هيئـــة العزّابـــة 138
2. مجلس عمّي سعيد 143
3. العشـــيرة 144
4. هيـئة "إمَصُّوردان" 146
5. الهيئة النسوية "تمسريدين" 146
ثالثاً: مزاب.. منظومته التعليمية ونسقه القيمي 148
1. المنظومـــة التعليمية 148
2. المنظومـــة القيميـة 152
رابعاً: المزابيـــون وارتباطهم بمهنة التجارة 157
1. من القوافل التجارية إلى الهجرة نحو مدن الشمال 157
2. الأخلاق الإباضية والروح التجاريـــة عند المزابيين 163
خامساً: عناصر الهوية الجماعية المزابية وآليات الحفاظ عليها 167
1. عناصـــــر الهويـــــة المزابية 167
2. آليات الحفاظ على الهوية المزابية 176
خلاصـة الفصل 181

الجانب الميدانـــــي

الفصل الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة

تمهيـــــد 184
أولا: مجـــالات الدراســة 185
ثانيا: منهـــــج الدراســة 188
ثالثا: أدوات جمع البيانات 189
رابعا: عينة الدراسة وخصائصها 191

خلاصـــــة 198

الفصل الأول: القيم السوسيودينية للجماعة المزابية والتنظيم المهني للتجارة

(تحليل بيانات الفرضية الأولى)

تمهيـــــد 200
أولا: عرض بيانات الفرضية الأولى وتفسيرها 201
ثانيا: نتائج الفرضية الأولى 222

الفصل الثاني: التنشئة الأسرية والاستعدادات المهنية لممارسة التجارة

(تحليل بيانات الفرضية الثانية)

تمهيـــــد 228
أولا: عرض بيانات الفرضية الثانية وتفسيرها 229
ثانيا: نتائج الفرضية الثانية 246

الفصل الثالث: التماسك الاجتماعي للجماعة المزابية والإقبال على مهنة التجارة

(تحليل بيانات الفرضية الثالثة)

تمهيـــــد 252
أولا: عرض بيانات الفرضية الثالثة وتفسيرها 253
ثانيا: نتائج الفرضية الثالثة 274
الاستنتـــاج العـــام 279
الخاتمـــــة 285
قائمة المراجـع
الملاحـــــق

فهرس الجـــــداول

رقـــم الجدول	عنـــــوان الجـــــدول	رقـــم الصفحة
01	يوضح المسار التاريخي لتأسيس المدن السبع لوادي مزاب	137
02	يوضـح عـدد دكـاكين المـزابيين في الجزائـر العاصـمة بـين سـنوات 1950 و1960م	162
03	يوضح توزيع المبحوثين حسب السن	193
04	يوضح المستوى التعليمي للمبحوثين	194
05	يوضح الحالة العائلية للمبحوثين	195
06	يوضح توزيع المبحوثين حسب مدة مزاولتهم الفعلية لمهنة التجارة	196
07	يوضح توزيع المبحوثين حسب نوعية التعليم الذي تلقوه	197
08	يوضح توزيع المبحوثين حسب حفظهم للقرآن الكريم والمداومة على تلاوته	201
09	يوضح رأي المبحوثين في اعتبار المسجد الفضاء الوحيد للتعبّد	202
10	يوضح تصور المبحوثين لمفهوم العمل حسب الأولوية لديهم	203
11	يوضـح توزيـع المبحـوثين حسـب الأمـاكن الـتي يقضـوا فيهـا أوقـات فراغهم من العمل	205
12	يوضح الغاية الرئيسية من التزام المبحوثين بالقيم الدينية في ممارستهم للتجارة وعلاقته بتصورهم لمفهوم العمل حسب الأولوية	206
13	يوضح مواظبة المبحوثين على حضور دروس الوعظ والإرشاد وعلاقته بإمكانية متاجرتهم بسلع تتنافى والقيم الدينية للجماعة المزابية	208
14	يوضـح الخصـائص الـتي يحـرص المبحـوثين علـى توفرهـا في السـلع وعلاقتها بنظرتهم للزبون	210

15	يوضح توزيع المبحوثين حسب مدى إقبالهم على مصارحة الزبون عن وجود عطب أو عيوب في السلعة	211
16	يوضح الغاية الرئيسية من التزامهم بالقيم الدينية في ممارستهم للتجارة وعلاقته بنظرتهم للزبون	213
17	يوضح مدى تعامل المبحوثين بالتقسيط أو الديون مع زبائنهم وعلاقته بموقفهم من الديون مع المتعاملين معهم من الموردين	215
18	يبين تقييم المبحوثين لطبيعة علاقتهم بالتجار المزابيين وعلاقتها بإقبالهم على توجيه الزبائن إلى تجار آخرين	217
19	يبين تقييم المبحوثين لطبيعة علاقتهم بغيرهم من التجار المزابيين وعلاقتها بمدى تفضيلهم لعقد شراكات معهم	219
20	يبين توزيع المبحوثين حسب الغاية الرئيسية من التزامهم بالقيم الدينية في ممارستهم للتجارة	221
21	يبين توزيع المبحوثين حسب مهنة الأب	229
22	يبين توزيع المبحوثين حسب ممارسة أحد أفراد عائلاتهم الممتدة لمهنة التجارة	230
23	يبين السبب الرئيسي لاختيار المبحوثين لمهنة التجارة دون غيرها من المهن	231
24	يبين ممارسة أحد أفراد العائلات الممتدة للمبحوثين لمهنة التجارة وعلاقتها بالسبب الرئيسي في اختيارهم للمهنة	233
25	يبين مهنة آباء المبحوثين وعلاقتها بالسبب الرئيسي في اختيارهم لمهنة التجارة	235
26	يبين ترتيب المبحوثين بين إخوتهم وعلاقته بالدافع لممارستهم لمهنة التجارة	237
27	يبين توزيع المبحوثين حسب مواظبة آبائهم أو أحد أفراد عائلاتهم الممتدة على مرافقتهم في صغرهم إلى المتاجر	238

28	يبين مواظبة آباء المبحوثين أو أحد أفراد عائلاتهم على مرافقتهم في صغرهم إلى المتاجر وعلاقته بالدافع لممارستهم لمهنة التجارة	240
29	يبين السبب الرئيسي لاختيار المبحوثين لمهنة التجارة وعلاقتها بحرصهم على مرافقة أبنائهم إلى محلاتهم لتدريبهم على ممارسة المهنة	241
30	يبين توزيع المبحوثين حسب مساهمة عائلاتهم في دعمهم لتأسيس مشروعهم المهني ونجاحه	245
31	يبين توزيع المبحوثين حسب تشغيلهم لعمال من عائلاتهم في محلاتهم	253
32	يبين توزيع المبحوثين حسب تشغيلهم لعمال مزابيين من غير عائلاتهم	254
33	يبين فئات الاستخدام في المحلات التجارية للمبحوثين وعلاقته بأهدافهم من اختيار ممارسة مهنة التجارة	256
34	يبين الوضعية المهنية السابقة للمبحوثين في مهنة التجارة وعلاقتها بتعيين شركاء لهم في نشاطهم التجاري	259
35	يبين توزيع المبحوثين حسب تفضيلهم لفئات الاستخدام (مزابيين - غير مزابيين)	261
36	يبين فئات الاستخدام في المحلات التجارية للمبحوثين وعلاقته بطبيعة علاقاتهم بالعمال عندهم	264
37	يبين سنّ المبحوثين وعلاقته بطبيعة علاقاتهم بالعمال في محلاتهم التجارية	267
38	يبين مدى مواظبة المبحوثين على تقديم الصدقات والتبرعات	269
39	يبين الهدف الأساسي من التحاق المبحوثين بمهنة التجارة وعلاقته بوجهة أموال الزكاة والصدقات والتبرعات التي يقدمونها	271
40	يبين توزيع المبحوثين حسب عضويتهم في التنظيمات المهنية والجمعيات	273

مقدمـــــــة

مقدمـــــة:

تشكّل الهويات الجماعية مصادر معيارية وبنائية من حيث أنها تحدد موقع الفاعلين وتوجّه تصوراتهم وخياراتهم وكذا سلوكاتهم وممارساتهم وفق إطار مرجعي قيمي قائم أساسا على الانتماء لجماعة معينة، كما يمكن في المقابل للفاعلين توظيف هذه الهوية لتبرير سلوكهم الاجتماعي وممارساتهم وإضفاء الشرعية عليها.

ورغم أن التحولات التي شهدتها المجتمعات المعاصرة في كل المستويات ساهمت في تفكيك الهويات الجماعية وإضعافها وكذا في تراجع الأدوار التنظيمية للجماعات المرجعية وقوة تأثيرها، غير أن بعض هذه الجماعات تمكّنت من الحفاظ على تماسكها وقوتها التنظيمية، وهذا ما تعكسه الجماعة المزابية، التي تتميز بهيكلتها وتنظيمها الاجتماعي المتفرّد المتناسق والمتكامل وظيفيا من أجل الحفاظ على تميّزها الهوياتي الذي يضمن تماسكها واستمراريتها.

هذا التميّز الهوياتي القائم على مجموعة من العناصر التي يعد العنصر الديني أهمها (الإباضية)، كان مجالا للاختبار عبر محطات عديدة من تاريخ الجماعة، آخرها الحداثة وما حملته معها من انفتاح ثقافي واقتصادي أصبح يفرض نفسه كواقع لا مفرّ منه في كل المجتمعات.. واقع سعى المزابيون إلى توجيهه بما يتماشى مع خصوصيتهم السوسيوثقافية من خلال استراتيجيات مختلفة بغية الحفاظ على نظام اجتماعي واقتصادي وثقافي قائم بذاته مرتكز على الفكر الإباضي، وبالتالي حماية نمط حياة متفرّد مرتبط بواقع وممارسات دينية واجتماعية واقتصادية، لا يحرص المزابيون على الحفاظ عليها فحسب، بل أيضا إعادة إنتاجها من خلال نقلها وتوريثها إلى الأجيال المتعاقبة لضمان استمراريتها وبالتالي استمرارية الجماعة وتماسكها والحفاظ على تميّزها الهوياتي، وهو الرهان الأساسي لهذه الجماعة.

ضمن هذا السياق، تبرز مسألة تمركز الجماعة المزابية حول ممارسة مهنة التجارة تحديدا وتميّزهم فيها منذ زمن بعيد وتوارث هذه الممارسة المهنية من جيل لآخر، وهو ما ساهم في ارتباط اسم الفرد المزابي في المخيال الاجتماعي بمهنة التجارة، وما عزّز هذه الصورة أكثر هو ذلك الامتداد الشبكي للنشاط التجاري المزابي ليس فقط في منطقة مزاب ولكن على مستوى أغلبية المدن الجزائرية، إضافة إلى تميّز هذه الممارسة المهنية عند المزابيين بتداخلها مع مختلف البنى والمؤسسات الدينية والسوسيوثقافية، حيث شكلّت التجارة عند هؤلاء "شبكة هائلة عريقة من العلاقات والنشاطات التي نجدها منغرسة أو مطمورة في المؤسسات والبنى الاجتماعية–الاقتصادية المحيطة بها وليست مستقلة عنها، ولا تفهم بدونها"[1].

هذا ما استدعانا للتساؤل حول ما إذا كانت ممارسة مهنة التجارة عند المزابيين تندرج ضمن إستراتيجية فردية محضة للاستقلالية والحراك الاجتماعي، أم أنها تندرج ضمن إستراتجية جماعية لإعادة إنتاج الهوية الجماعية المزابية؟

وبناء على ذلك، فإن اختيارنا لتناول موضوع ممارسة مهنة التجارة عند المزابيين وعلاقتها بالهوية الجماعية لهذه الجماعة، جاء في إطار اهتمامنا بالإحاطة بأهم عناصر الهوية الجماعية المزابية المساهمة في ارتباط المزابيين بهذا النشاط المهني وتميّزهم في ممارسته، حيث أن ما يعنينا في تناول الهوية الجماعية المزابية ليس استعراض مجموع العناصر المميزة لتلك الهوية، بل البحث في هذه العناصر التي يستخدمها أعضاء الجماعة في ممارستهم المهنية للتجارة لتأكيد التميّز السوسيوثقافي للجماعة والمحافظة عليه.

[1] بالحاج ناصر، **النظم والقوانين العرفية بوادي مزاب في الفترة الحديثة**، أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة2، 2014/2013، ص249

من هذا المنطلق سنقوم بتناول موضوع هذه الدراسة التي ارتأينا تقسيمها إلى جانب نظري وآخر ميداني، سبقهما مدخل منهجي عام والذي تطرقنا فيه لأسباب اختيار الموضوع وكذا أهداف الدراسة، إضافة إلى تحديد إشكاليتها وصياغة فرضياتها، وضبط مفاهيمها الأساسية وتحديدها، ثم التطرق للمقاربات السوسيولوجية التي تم اعتمادها لمقاربة موضوع الدراسة وتوجيهه في إطارها.

أما الجانب النظري فقد تضمن ثلاثة فصول، حيث تناولنا في الفصل الأول منه المعنون بـ «الهوية.. من الفردي إلى الجماعي» دلالة مفهوم الهوية بشكل عام، ثم مفهوم الهوية الجماعية تحديدا وعناصرها وكذا خصائصها وصيغها، لنستعرض بعدها أهم النماذج النظرية السوسيولوجية لدراسة الهويات وتحليلها سواء الكلاسيكية منها أو المعاصرة.

وفي الفصل الثاني المعنون بـ «المهن.. اقتراب سوسيولوجي» حاولنا من خلاله الإحاطة بمفهوم المهنة تعريفيا وسوسيولوجيا وفقا لعدد من المنظورات (الخلدوني، الأنجلوساكسوني، الفرانكفوني)، ثم تناولنا مفهوم الهوية المهنية من خلال الاقترابين الثقافي والتفاعلي، إضافة إلى التطرق لمساهمة علم اجتماع العمل في التأسيس لدراسة المهن، كما قدمنا عرضا لأهم النماذج النظرية لسوسيولوجيا المجموعات المهنية والمهن، لنختم الفصل بتقديم الهوية الجماعية كنموذج بحث لسوسيولوجيا المهن.

أما الفصل الثالث الذي كان عنوانه «الجماعة المزابية.. اقتراب سوسيوثقافي» قدمنا فيه عرضا مستفيضا حول الجماعة المزابية، بداية بالتعريف بالمسار التاريخي لهذه الجماعة وبالمذهب الإباضي من حيث المفاهيم والتعاليم، إضافة إلى استعراض أهمّ المؤسسات السوسيودينية والعرفية المشرفة على تنظيم هذه الجماعة، وكذا منظومتها التعليمية والقيمية، لنحاول بعدها

الإحاطة بمسألة ارتباط المزابيين بمهنة التجارة من خلال مجموعة من العناصر، لنختم الفصل بالتطرق لأهم عناصر الهوية الجماعية المزابية وكذا آليات الحفاظ عليها.

وفيما يخص الجانب الميداني فتضمن بدوره أربعة فصول، حيث خصصنا الفصل الأول لاستعراض الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية أين تم تحديد مجالات الدراسة الثلاث (المكاني والزمني والبشري)، والمنهج المتبع والأدوات المستخدمة لجمع البيانات، وضبط العينة واستعراض خصائصها.

أما الفصل الثاني فتضمن عرضا لبيانات الفرضية الجزئية الأولى وتحليلها ثم عرض النتائج المتوصل إليها من خلال هذا التحليل ضمن استنتاج جزئي أول خاص بهذه الفرضية.

فيما خصصنا الفصل الثالث لعرض بيانات الفرضية الجزئية الثانية وتحليلها ثم عرض النتائج المتوصل إليها من خلال هذا التحليل ضمن استنتاج جزئي ثاني خاص بهذه الفرضية.

وخصصنا الفصل الرابع لعرض وتحليل بيانات الفرضية الجزئية الثالثة ثم عرض النتائج المتوصل إليها من خلال هذا التحليل ضمن استنتاج جزئي ثالث خاص بهذه الفرضية.

ليتم بعدها عرض النتائج العامة للدراسة ضمن استنتاج عام أين تم اختبار الفرضية العامة، لتليه بعد ذلك الخاتمة، فقائمة المراجع المعتمد عليها في هذه الدراسة وأخيرا الملاحق.

مدخل منهجي عام

أولا: أسباب اختيار الموضوع

ثانيا: أهداف الدراســة

ثالثا: تحديد الإشكالية

رابعا: الفرضيـــــــات

خامسا: تحديد المفاهيم

سادسا: المقاربة السوسيولوجية

تمهيـــد:

يتناول هذا الفصل الإطار المنهجي للدراسة، من خلال التطرق لمختلف الجوانب المنهجية التي تتعلق بموضوعها، ومنها على وجه التحديد مبررات اختيار الموضوع وأهميته وكذا أهداف الدراسة، إضافة إلى تحديد إشكالية الدراسة وصياغة فرضياتها، ثم تحديد مفاهيمها الأساسية وكذا استعراض المقاربات السوسيولوجية التي تم اعتمادها لمقاربة موضوع الدراسة وتوجيهه في إطارها والمتمثلة في نظريتي الأبيتوس (*L'Habitus*) والوظيفية.

وبالتالي؛ يمكننا القول أن هذا الفصل بمثابة باب نلج من خلاله لهذه الدراسة، وبداية لفهم موضوعها ووضعها في إطارها المنهجي الصحيح.

أولا: أسباب اختيار الموضوع:

إن أسباب اختيارنا لموضوع هذه الدراسة فهي في الأساس نابعة من أهميته وحيويته، إضافة إلى أسباب أخرى نوجزها فيما يلي:

1. ان اختيارنا لهذا الموضوع ليس نابعا فقط من تساؤل نظري يتطلب بحثا ميدانيا، بل هو في الواقع ناتج عن انشغال مزدوج:

يقوم الأول على الرغبة في إيجاد تفسير لمجموعة من التساؤلات التي شغلتنا كسوسيولوجيين في إطار ملاحظتنا المستمرة –خاصة بحكم إقامتي في ولاية غرداية– للتوجه الواسع لدى المزابيين نحو ممارسة مهنة التجارة بشكل خاص، ما أثار انتباهنا نحو إمكانية إنتاج معرفة علمية حول العوامل السوسيوثقافية المساهمة في إقبال أعضاء الجماعة المزابية على ممارسة مهنة التجارة في المنطقة.

أما الانشغال الثاني فقائم على الرغبة في تجاوز النظرة الكلاسيكية لتوجه المزابيين لممارسة مهنة التجارة كواقع إحصائي وحقيقة ثابتة، وذلك عن طريق الاقتراب السوسيولوجي من هذا الحقل المهني بما يحمله من ثراء وتعقيد، ومن خلال تسليط الضوء على الميكانيزمات التي توجهه وتحافظ على استمراريته.

2. قلة الدراسات في حقل علم اجتماع التنظيم والعمل التي تناولت المهن الحرة وصيغ تنظيمها الاجتماعي، ورغبتنا في تحديد المواضيع البحثية، وتوجيه الجهود نحو موضوع لم يتم تناوله بما يكفي سوسيولوجيا، رغم أهميته. وهذا ما يضفي على محاولة الاقتراب السوسيولوجي من هذا الواقع الاجتماعي أهمية خاصة.

ثانيا: أهداف الدراسة:

تم تحديد جملة من الأهداف لدراستنا هذه، يمكن إدراجها على النحو التالي:

1. التعرف على المحددات السوسيوثقافية المساهمة في إقبال بعض الجماعات الاجتماعية على مهن محددة والتمثلات الاجتماعية المرتبطة بهذه الممارسات المهنية. ويتعلق الامر بالاقتراب سوسيولوجيا من المرجعيات وكذا القيم والمعايير الدينية والاخلاقية والاجتماعية المستبطنة لدى المزابيين التي تدفعهم الى ممارسة مهنة التجارة تحديدا والتميز فيها.

2. دراسة العلاقة بين الفرد والعائلة والجماعة من جهة، والنشاط المهني ضمن السياق الجماعاتي من جهة أخرى.

3. معرفة التمثلات الاجتماعية للتجار المزابيين للقيم السوسيوثقافية المؤسسة لرمزية نشاطهم المهني ولشرعيته، وكذا مواقفهم من هذه القيم.

4. المساهمة في التراكم المعرفي حول مسألة الهوية الجماعية والممارسة المهنية والاستراتيجيات التنظيمية، من خلال ما قد تثيره الدراسة من قضايا واستفسارات حول موضوع الدراسة محل البحث والتي يمكن أن تكون منطلقا تبدأ منه بحوث أخرى ودراسات مستقبلية تفيد هي الأخرى في تحليل.

ثالثا: الإشكاليـــــة:

شكلت العلاقة بين الاجتماعي والفردي، وبين البناء والممارسة محورا للاهتمام في علم الاجتماع، وضمن هذا الإطار تم تناول مسألة الممارسة المهنية والفعل الجماعي لممارسي المهن ووضعها في قلب الحركة الجدلية بين إنتاج وإعادة إنتاج الاجتماعي القائمة على أساس العلاقة بين العام والخاص، من منطلق أن الفرد الذي هو عضو في التنظيم المهني هو قبل

ذلك كائن اجتماعي، ينتمي إلى نسق أشمل يعتبر النسق المهني جزء منه، فهو عضو في أسرته ويعيش ضمن جماعة محلية كما أنه فاعل اجتماعي يحمل ثقافة معينة، ونتيجة لهذه الانتماءات الجماعية يحمل الفرد قيما سوسيوثقافية يستدخلها خلال مراحل حياته المختلفة عن طريق سيرورة التنشئة الاجتماعية.

ويتم التناول العلمي للتوجه نحو ممارسات مهنية محددة باعتبارها سلوكا أو فعلا اجتماعيا وتفسيره وفق اتجاهين، الأول والذي يمثله الثقافيون وعلماء الاجتماع بشكل عام يفسر السلوكات والأفعال الفردية من خلال تأثير التقاليد الثقافية والإكراهات الاجتماعية في تحديد هذه الأفعال وتوجيهها، أما الاتجاه الثاني الذي يمثله الاقتصاديون فيرى أن العوامل الثقافية هي في الواقع مجرد خطاب أيديولوجي، حيث يركز بشكل حصري على الإكراهات الاقتصادية في تحديد الأفعال الفردية.

ووفقا للاتجاه الأول، إن الفرد يتصرف دائما تبعا للوضعية التي يتواجد فيها، لأن السياق السوسيوثقافي الذي ينتمي إليه يمنحه إطارا لإدراكه وغائية لفعله. وعليه، فإن إظهار بعض الجماعات الاجتماعية المتميزة إثنيا وثقافيا ميولا أكثر حدة نحو ممارسة مهن معينة والتميّز فيها، يفترض أن توزيع الأنشطة المهنية وتقسيمها الاجتماعي في المجتمعات لا يجري بشكل حصري وأساسي وفقا لآليات السوق أو المنطق الاقتصادي، وإنما يستدعي البحث عن أسباب هذا التخصص المهني ضمن الأبعاد والبنى السوسيوثقافية لهذه الجماعات، وذلك انطلاقا من كون موجهات الفعل الاجتماعي لا تكون دائما عقلانية بل قد تكون موجهات قيمية كالقيم والتقاليد والمعتقدات التي تشكل مرجعية سوسيوثقافية خاصة في الجماعات المتميزة ثقافيا.

وهذا ما تناوله الوظيفيون من خلال نموذج بارسونز *T.Parsons* حول توازن النسق الاجتماعي عن طريق النسق الثقافي والقيمي، لذلك لا يمكننا الوصول إلى فهم حقيقي لهاته الممارسات في معزل عن سياقها السوسيوثقافي.

وضمن ذات السياق، تناول ألين توران *A.Touraine* مسألة الفعل الاجتماعي والفاعل الاجتماعي، حيث أكد على أن أي فعل اجتماعي هو في حقيقته موجه نحو معايير مشتركة وقواعد جماعية وقيم مقبولة ومشتركة، متضمن في صيغ جماعية، ويتجلى من خلال أنماط للتعبير الرمزي أين يتحرك الفاعلون الاجتماعيون[1].

وبمعنى آخر، إن الفعل الانساني ليكون اجتماعيا يجب أن يندرج ضمن نسق من الرموز، أو بالأحرى ضمن ثقافة معينة، وهذا ما يجعله ظاهرة اجتماعية تشمل حضور الوعي الفردي وكذا الجماعي.

وحسب منظور بيير بورديو *P.Bourdieu* في نظريته "الأبيتوس" *(L'Habitus)*، تتعلق المسألة بمعرفة كيف يمكن لطرق الفعل والإدراك والشعور أن تمارس إكراها على السلوكات والممارسات، لأن الفعل مهما كان فرديا فهو خاضع لقواعد جماعية مكتسبة ومستدخلة (*intériorisées*) عن طريق التنشئة الاجتماعية نتيجة الانتماء إلى وحدات اجتماعية كالعائلة أو الطبقة أو الجماعة، أو المجتمع بشكل أشمل. وعليه، ليس هناك تعارض بين الفردي والجماعي، بل يجب الحديث على نوع من التكامل والاستمرارية بينهما طالما أن تناسق السلوكات والممارسات ودلالتها تحظى بالقبول والاعتراف الاجتماعي لدى الفاعل وجماعة انتمائه.

[1] *A.Touraine*, *Sociologie de l'action*, Les Éditions du Seuil, Paris, *1965*

وفقا لهذا الاقتراب النظري لبورديو *P.Bourdieu*، فإن الممارسة المهنية باعتبارها فعلا اجتماعيا مرتبطة بالأبيتوس *(L'Habitus)*، التي تنظم طرق الإدراك والتفكير والشعور والممارسة بناء على معايير مقبولة ومشتركة تتميّز بالتوجيه والتنظيم المعياريين للفعل، وهذا ما يكشف عن مستويين للتحليل، الأول فردي متصل بالتوجيه المعياري للفعل، أما الثاني جماعي مرتبط بالبنية المعيارية للفعل والتي يمكنها أن تكون عائلية، إثنية، وطنية، ثقافية أو دينية وهذا ما تجسده الهوية الجماعية بكل صيغها.

فالهوية الجماعية هي بناء اجتماعي يتمظهر من خلال ممارسات وأفعال جماعية لأعضاء الجماعة، حيث أنها تتشكل من خلال الإنتاج الاجتماعي للدلالات المرتبطة بتصور مشترك لجماعة معينة يتجسد في البناء الرمزي الذي ليس سوى مجموع قيم ومعايير وطقوس وتقاليد تكشف عن خصوصية ثقافية تعزّز الشعور بالانتماء والالتزام ببعض أنماط السلوك والفعل والتفكير دون غيرها، من خلال رفض كل ما لا يتوافق مع هذه الدلالات الرمزية ضمن عملية التفاعل.

ضمن هذا الإطار تظهر الجماعة المزابية وكأنها تسير وفق مسار يخالف السياق العالمي المعاصر الذي تتّجه فيه الكثير من الهويات الجماعية إلى التفكّك، حيث لا يزال التمركز حول هوية جماعية متفرّدة يشكّل أهم عوامل تماسك هذه الجماعة وبقائها. وترتبط هذه الهوية المتميّزة في جزء منها بخصوصية مهنية، تتمثل في ممارسة مهنة التجارة والبراعة فيها، إذ يلاحظ ارتباط المزابيين بمهنة التجارة منذ قرون من الزمن سواء داخل منطقة مزاب أو خارجها وهذا ما يعكسه إقبالهم الواسع على هذه المهنة، حتى في ظل شغلهم لمناصب في التدريس والطب والهندسة وغيرها من المهن الأخرى.

من هذا المنطلق، فإن تناول مسألة تمركز المزابيين حول ممارسة مهنة التجارة تحديدا وتميّزهم فيها، يستدعي ربطها بالعناصر الأساسية التي تقوم عليها الهوية الجماعية للجماعة المزابية، ويتعلق الأمر بالتركيز على البنية الاجتماعية والثقافية والتنظيمية (القيم والأطر المعيارية، القواعد التنظيمية، الشبكات العلائقية...) التي تعد إطاراً مرجعياً للتجار المزابيين والتي تربط داخليا هذه الجماعة المتميزة هوياتياً من حيث مرجعيتها السوسيوثقافية وطابعها البنيوي والتنظيمي المهيكل بشكل يساهم في الحفاظ على تماسكها وعلى نظام اجتماعي واقتصادي يرتكز على فكر ديني (الإباضية)، حيث يتعلق الأمر بواقع وممارسات دينية واجتماعية تعمل هذه الجماعة على تعزيزها ونقلها من جيل لآخر لضمان استمراريتها وللحفاظ على تماسكها وتميّزها الثقافي.

فالهوية الجماعية تشكل بعدا أساسيا لفهم الممارسة المهنية للمزابيين، حيث أنها تكشف عن خصوصية سوسيوثقافية لهذه الممارسة، وهذا ما يستدعي الأخذ بالقيم الأخلاقية والدينية والاجتماعية للجماعة المزابية والتي لا يمكن فصلها عن الهوية الجماعية في فهم وتفسير ممارسة مهنة التجارة لدى أعضاء هذه الجماعة. وعلى أساس ذلك نطرح التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى تتجسد عناصر الهوية الجماعية للمزابيين في ممارستهم لمهنة التجارة؟

والتساؤلات الجزئية التالية:

1- ما هي طبيعة القيم التي يستند إليها المزابيون في تشكيل تنظيمهم المهني التجاري؟

2- هل للتنشئة الأسرية دور في بناء الاختيار المهني للمزابيين وتوجيهه نحو مهنة التجارة؟

3- هل للتماسك الاجتماعي للجماعة المزابية دور في إقبال المزابيين على ممارسة مهنة التجارة ؟

رابعا: فرضيات الدراسة:

بناء على تساؤلات الإشكالية، ستتمحور هذه الدراسة حول فرضية عامة تتفرع عنها ثلاث فرضيات جزئية:

1. الفرضية العامـــة:

ممارسة المزابيين لمهنة التجارة وإقبالهم عليها مرتبطة بالعناصر الأساسية للهوية الجماعية المزابية.

2. الفرضيات الجزئية:

1- ارتباط المزابيين بالقيم السوسيودينية للجماعة المزابية له دور في تشكيل تنظيمهم المهني التجاري وتميّزه.

2- للتنشئة الأسرية دور في استدخال المزابيين الاستعدادات المهنية لممارسة مهنة التجارة.

3- قوة التماسك الاجتماعي للجماعة المزابية لها دور في تمسّك المزابيين بممارسة مهنة التجارة وإقبالهم عليها.

خامسا: تحديد المفاهيم:

إن تحديد المفاهيم خطوة أساسية وضرورة هامة من ضروريات البحث السوسيولوجي، لأنه عن طريق هذا التحديد يمكن إدراك المعنى المقصود من المفاهيم الواردة في البحث. وفيما يلي تحديد المفاهيم الأساسية للدراسة:

1. الهوية الجماعية:

تعرّف الهوية عموما بأنها "ذلك المركّب من الرموز والتراث المادي والثقافي والنفسي الذي يميّز فردا عن فرد، وجماعة عن أخرى"[1].

ويعرّفها المفكّر محمد عمارة بأنها "الشفرة التي يمكن للفرد عن طريقها أن يعرف نفسه في علاقته بالجماعة الاجتماعية التي ينتمي إليها، والتي عن طريقها يتعرف عليه الآخرون باعتباره منتمياً لتلك الجماعة، والهوية كيان يصير ويتطور، وليست معطى جاهزا ونهائيا"[2].

فالهوية إذن تتشكل من اجتماع مجموعة من العوامل الاجتماعية والفردية في آن واحد، وهي سيرورة غير منتهية بشكل كامل، أي أنها في حالة بناء دائم. والهوية لا ترتبط بالأفراد فحسب، فكل جماعة تتمتع بهوية تتعلق بتعريفها الاجتماعي، وهو تعريف يسمح بتحديد موقعها في المجموع الاجتماعي.

وتعرّف **الهوية الجماعية** بأنها "السمات المشتركة التي تتميز بها جماعة معينة من الناس وتعتزّ بها، أو هي مجموع المفاهيم العقائدية والتراثية لجماعة ارتبطت بتاريخ وأصول إنسانية ومفاهيم فكرية أدّت إلى إفراز سلوك فكري وقيمي جعل من تلك الجماعة ذات شخصية مميزة عن غيرها. فالهوية الجماعية إذن هي مجموع السمات الروحية والفكرية والعاطفية الخاصة التي تميز جماعة بعينها وطرائق الحياة ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات وطرائق الإنتاج الاقتصادي والحقوق"[3].

---

[1] علي طاهر الحمود، العراق من صدمة الهوية إلى صحوة الهويات، سلسلة دراسات اجتماعية: مؤسسة مسارات، العراق، 2012، ص27

[2] محمد عمارة، مخاطر العولمة علي الهوية الثقافية، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1999، ص6

[3] نديم البيطار، حدود الهوية القومية: نقد عام، دار الوحدة، بيروت، 1982، ص11

وهذا يعني أن لكل جماعة اجتماعية مجموعة من الخصائص والمميزات الاجتماعية والثقافية والتاريخية والمعيشية المتماثلة التي تعبّر عن كيان ينصهر فيه عدد كبير من الأفراد المنسجمين والمتشابهين بتأثير هذه الخصائص والميزات التي تجمعهم، حيث يشتركون في عدد من المعطيات والمكونات والأهداف وينتمون إلى ثقافة مركبة من جملة من القيم والمعايير والرموز.

وبذلك **فالمفهوم الإجرائي للهوية الجماعية** في هذه الدراسة هو:

ذلك التفرد السوسيوثقافي الذي يميّز الجماعة المزابية المبني على مجموعة من السمات التي تجمع أفراد هذه الجماعة وتميّزهم عن غيرهم ممن يقع خارج نطاقها، ويتجسد ذلك في منظومة الأفكار والمعتقدات والقيم والممارسات التي تفسر دينامية هذه الجماعة ونظام العمل ضمنها، كما أنها تحدد إطار العام وطبيعة العلاقات بين أفرادها.

2. الممارسة المهنيـــة :

يعرّف بورديو **الممارســة** بأنها "ذلك الفعل الاجتماعي الذي يقوم من خلاله الفاعلون بالمشاركة في إنتاج البناء الاجتماعي"[1].

أما لاتور *B.Latour* فيرى بأن "الممارسة هي مصطلح لا نظير له يدلّ على مجمل الأنشطة الإنسانية"[2].

في حين قدّم غيغ *M.Guigue* تعريفا مختصرا للممارسة التي يرى بأنها "ما يجعل الفكرة موجودة في الواقع"[3].

[1] P.Bourdieu, *Le sens pratique*, Éditions de Minuit, Paris, 1980, p.202

[2] T.Philippot, *La professionnalité des enseignants de l'école primaire : les savoirs et les pratiques*, thése Doctorat en Sciences de l'Éducation, Université de Reims Champagne-Ardenne, décembre 2008, p.54 - site_web: [https://tel.archives-ouvertes.fr/tel-00444595]

[3] Ibid., p.55

وبذلك يكون مفهوم الممارسة يشير في الوقت ذاته إلى فكرة "قاعدة الفعل" التي ترتبط بالمبادئ والقيم والغايات، وإلى فكرة النشاط أو التنفيذ والتي ترتبط بكل ما يتعلق بالقيام بالفعل من حركات وخطابات وسلوكات الفرد.

أما **المهنـــة** فتعرّف بشكل عام بأنها "نوع العمل الذي يقوم به الفرد بغض النظر عن الصناعة التي يتم فيها هذا العمل وعن مركز وظيفة الفرد"[1].

وبناء على ذلك يكون **المفهوم الإجرائي للممارسة المهنية** في هذه الدراسة: هي عبارة عن سيرورة عمليّة من اختيارات وأفعال وسلوكات ومهارات تقود الفرد للقيام بنشاط مهني داخل البناء الاجتماعي.

5. الجماعة المزابية :

تعرّف الجماعة أنثروبولوجيا وسوسيولوجيا بأنها "مجموعة من الأفراد يتفاعلون مع بعضهم البعض، وتربطهم علاقات اجتماعية تضبطها قيم ومعايير ولهم هوية وكيان، ولهم وعي بذاتهم كجماعة وبمصالحهم، ويتضامنون ويتآزرون ضد الخطر الذي يهدد مصالحهم أو يهدد كيانهم كجماعة"[2].

يتبين لنا من خلال هذا المفهوم أن الجماعة تتمثل في مجموعة من الأفراد تحكمها مجموعة من الخصائص تتمثل في التفاعل، العلاقات الاجتماعية، وقيم ومعايير مشتركة، بالإضافة إلى التضامن والتآزر مع بعضهم البعض، فلا يمكن اعتبار الجماعة مجرد تجمع بسيط للأفراد، بل هي عبارة عن وحدات علائقية تتكون من أفراد يربط بينهم الشعور بالانتماء

[1] أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العمل، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط1، 1988، ص257

[2] عبد المجيد لبصير، موسوعة علم الاجتماع ومفاهيم في السياسة والاقتصاد والثقافة العامة، دار الهدى، الجزائر، 2010، ص190

الذي يتضمن بدوره تشاركهم في نواة من الرموز والممارسات والتمثلات الاجتماعية، وتوجه مشترك نحو الفعل.

أما المفهوم الإجرائي للجماعة المزابية فهو مستوحى من تعريف تونيز *F.Tönnies* للجماعة (*communauté*) لتطابقه مع خصائص هذه الجماعة، وهو كالتالي: [1]

الجماعة المزابية هي مجموعة من الأفراد تتميّز بوحدة مطلقة لا تفسح المجال للتمييز بين الأجزاء وبانسجام جماعي ناتج عن اتفاق عفويّ بين وعي أعضائها وليس عن اتفاق مسبق تم التفاوض عليه، وبمجموعة من الذكريات والأعمال، وبحياة جماعة ليست منظّمة عن طريق الإرادات الفردية ولكن عن طريق الأعراف والتقاليد، حيث أن لكل فرد فيها موقعه الخاص ومكانته التي لا ترتبط بعقد تفاوضي ومؤقت. والروابط الجماعية فيها قائمة على المعتقدات الخاضعة لقوّة التقاليد والقيم الأخلاقية المشتركة، حيث أن تضامن الجماعة يرتكز على القوة الداخلية للرابط الاجتماعي التلقائية والمرسّخة عن طريق التقاليد.

4. القيم السوسيودينية :

تعرّف القيم بشكل عام بأنها "مجموعة من المعتقدات الصريحة أو الضمنية التي تحدث في سياق اجتماعي وثقافي متميّز، الأمر الذي يضفي عليها هوية ترتبط بطبيعة البناء الاجتماعي، وتقرّر ما هو مرغوب فيه أو عنه اجتماعيا، وتتسم القيم بالدينامية والاستمرار النسبي، فتنشأ عن التفاعل بين الأفراد والواقع الاجتماعيّ المحيط بهم. وتفصح القيمة عن

[1] S.Wuhl, *Nouveau dictionnaire de l'action sociale*, Ed. Bayard, 2006, p.1 - site_web: [http://www.simonwuhl.org/pdf/21.pdf]

نفسها من خلال التفضيل والاختيار بين البدائل المتاحة، وتتحد في الأنماط السلوكية المختلفة للأفراد، وفي اهتماماتهم واتّجاهاتهم"[1].

فالقيم هي ذات طابع اجتماعي وهي أحد أهم عناصر الثقافة في المجتمع، وهي بذلك تمثّل المبادئ والأحكام والاختيارات التي تحمل دلالات اجتماعية في حياة الفرد حيث تنعكس في أنماطه السلوكية وممارساته واتجاهاته، وهي بمثابة موجهات للسلوك بين ما يرغب فيه المجتمع وما يرفضه.

أما القيم السوسيودينية فتعرّف بأنها "القيم المنتشرة في المجتمع، والتي مصدرها الدين، بعقائده وعباداته وتشريعاته، ومن خلال نصوصه، والتي توجّه سلوك الأفراد وفق أنماط موحّدة، ونحو غايات مشتركة، ومن خلال أحكام إلزامية يتبنّاها الأفراد بطريقة طوعية"[2].

ويتمثل **المفهوم الإجرائي للقيم السوسيودينية** في هذه الدراسة في تلك القيم الاجتماعية الإلزامية السائدة لدى الجماعة المزابية التي مصدرها الدين، وتحديدا المذهب الإباضي، والتي تتجسد في سلوكات المزابيين وممارساتهم وتوجهها نحو غايات مشتركة.

3. التنشئة الأسرية:

وباعتبار الفرد كائن اجتماعي، يرى دوركايم *E.Durkheim* أن التنشئة الاجتماعية هي "عملية نقل لنظام من الأفكار، المشاعر، والعادات التي تتمظهر من خلالها، ليس شخصيتنا، ولكن المجموعة أو المجموعات المختلفة التي ننتمي إليها"[1].

---

[1] حميد خروف، فعالية القيم في العملية التربوية: رؤية سوسيولوجية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، العدد (10)، 1998، ص ص 147- 148

[2] إبراهيم فخار، التعليم الجامعي والقيم السوسيودينية للفتاة المزابية، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة غرداية، 2012/2011، ص 103

فحسب التراث السوسيولوجي، الصورة التي يستدخلها الفرد عن ذاته وعن محيطه الاجتماعي خاضعة في جزء منها لثقافة الجماعة الاجتماعية التي ينتمي إليها.

وعليه يكون **المفهوم الاجرائي للتنشئة الأسرية** في هذه الدراسة: مجموعة عمليات تقوم على التفاعل الاجتماعي بين الفرد وأسرته يستدخل عن طريقها استعدادات وطرق للتفكير والفعل وقيم ومبادئ وأدوار واتجاهات.

سادسا: المقاربـــــة السوسيولوجية:

بما أن التناول السوسيولوجي للمهن بشكل عام أو لنوع منها تحديدا يكون غالبا وفقا للمقاربة التفاعلية أو الوظيفية، وتماشيا مع موضوع دراستنا فإننا سنعتمد على الاقتراب الوظيفي للمهن المستوحى من سوسيولوجيا دوركايم، غير أننا سنركز بالموازاة مع ذلك على مقاربة مستوحاة من سوسويولوجيا بورديو *P.Bourdieu*، وذلك من منطلق ربطنا للممارسة المهنية بالهوية الجماعية، لذلك ارتأينا أن نظرية "الأبيتوس" (*L'HABITUS*) هي الأكثر قدرة على تزويدنا بالعناصر المساعدة على فهم مسألة الهوية الجماعية والممارسة المهنية وتحليلها.

1. نظرية الأبيتوس (*L'Habitus*):

يتمحور موضوع دراستنا حول مسألة مركزية في الدراسات السوسيولوجية والمتمثلة في العلاقة بين الاجتماعي والفرد، وبين البنى والممارسات، وتشكل هذه المسألة أساسا عمليا لمسارنا البحثي من حيث أن هذه العلاقة تشكل بدورها انشغالا حول ما يبدو لنا خصوصية الممارسة المهنية للتجارة عند الجماعة الميزابية وعلاقتها بالهوية الجماعية.

---

[1] C.Dubar, *La crise des identités : L'interprétation d'une mutation*, PUF, Paris, 2000, p.13

وانطلاقا من أن الفرد هو فاعل ضمن شبكة من الإكراهات والمحددات الاجتماعية التي التي تحد من حريته وعقلانيته وتفرض عليه القواعد وتحدد المجال الذي يمكن أن يمارس فيه فعله، فإن سوسيولوجية بورديو تمثل لنا الاقتراب الأمثل للإحاطة بمسألة إنتاج الاجتماعي وإعادة إنتاجه القائمة على أساس العلاقة بين العام والخاص، حيث أن المفاهيم الأساسية في في سوسيولوجيا بورديو (الأبيتوس والممارسة) ستسمح لنا بمقاربة الممارسة المهنية للتجارة عند الميزابيين باعتبارها ممارسة مؤسَّسة ومتموضعة اجتماعيا عن طريق الهوية الجماعية للجماعة الميزابية.

اهتم بورديو بمحاولة فهم الآليات العملية للحتميات البنيوية والأيديولوجية، وذلك من خلال تركيزه على كل ما يتعلق بالآليات العملية لاستدخال (*intériorisation*) السلوكات والتمثلات والمواقف تبعا لموقع الطبقة ضمن نظام الإنتاج، وذلك من خلال نظريته الأبيتوس.

ويسمح مفهوم الأبيتوس عند بورديو بفهم علاقات الهيمنة المادية والرمزية وكذا آليات إعادة الإنتاج الاجتماعي، حيث تُدمَج هذه العلاقات في الفرد منتجة "وعيا طبقياً" (وعياً جمعيا حسب دراستنا) ومجموعة من التمثلات والسلوكات والممارسات، ويعرّف بورديو *P.Bourdieu* الأبيتوس بأنها "نظام من الاستعدادات الدائمة القابلة للنقل، بنى مبنية، مهيأة للعمل كبنى بانية، بمعنى كمبادئ منتِجة ومنظِمة للممارسات والتمثلات"[1].

أما الممارسة فيعرفها بأنها "ذلك المكان الذي يمكن ان نعثر فيه على ما يسمى بآليات الإنتاج وإعادة الإنتاج الاجتماعي"[2].

ويشكل الأبيتوس حسب بورديو *P.Bourdieu* صيغة إجرائية لإنتاج الاجتماعي وإعادة إنتاجه من خلال مكوناته الفردية المتمثلة في الأشخاص. وعلى الرغم من أن آلية

[1] P.Bourdieu, op.cit., p.88
[2] Ibid., p.88

إعادة الإنتاج تكمن في استمرارية البنى، غير أن إعادة الإنتاج بالنسبة لبورديو ليست مرادفة للاستقرار الثابت لهذه البنى ولكنها مرتبطة باستمرارية هذه البنى في تحقيق غاياتها الاجتماعية.

ويعمل الأبيتوس على تفسير الموقع الموضوعي للفرد ضمن الفضاء الاجتماعي وتحديده، حيث ان الحقول الخاصة التي ينتسب لها الفرد هي في الوقت ذاته محدَّدة نسبيا بالاجتماعي ومنتَجة ديناميكيا من خلال العلاقات التي ينشئها الأفراد، ولكن دائما وفقا للامكانيات التي تتيحها لهم وضعياتهم الاجتماعية، حيث أن رؤوس الأموال المختلفة التي يمتلكها الفاعل سواء اقتصادية أو رمزية أو ثقافية تسمح له بالتحرك في نطاق المجال المحدد عن طريق البنى الاجتماعية.

وبالتالي، سيسمح لنا مفهوم الحقل (*le champ*) الذي طوّره بورديو *P.Bourdieu* بفهم دور الأبيتوس ضمن أبعادة متعددة، والتي يعتبر المجال المهني واحدا منها. إذ يمكننا الحديث عن "أبيتوس مهني" مكتسب عن طريق التنشئة الاجتماعي وكذا التنشئة المهنية وأيضا عن طريق استدخال أدوار اجتماعية تعكس مجموعة من رؤوس الأموال الرمزية لتنظيم مهني معين. كما يعتبر تاريخ المهنة وموقعها ضمن علاقات الإنتاج وقدرتها على الإنتاج الرمزي عوامل تسمح بظهور نظام لتموقع مجموعة مهنية ضمن الحقل المهني.

وعليه، يمكننا القول أن الأبيتوس هو في الوقت ذاته فردي باعتباره تجسيد نوعي لتاريخ خاص بالفاعل، وجماعي لأنه هذا التاريخ نفسه بتشكل وفقا للحقول الاجتماعية السابقة الوجود للفرد في حد ذاته، حيث ينتج واقعيا عن هذه الوضعية الفردية والجماعية في الحقل المهني مجموعة من القيم والممارسات والتمثلات التي تتمظهر في الفاعل المهني، وهذا الاستدخال هو الذي يشكل لنا "الأبيتوس المهني".

2. الوظيفيـــــــة:

يهتم الاقتراب الوظيفي بشكل خاص بدور المجموعات المهنية في احترام المعايير الاجتماعية، وقد تبلورت فكرة دراسة وتفسير العلاقة الوظيفية المتبادلة بين المهنة والبناء الاجتماعي بداية في دراسة دوركايم *E.Durkheim* لتقسيم العمل الاجتماعي، حيث يرى أن المجتمع يتكون من جماعات مهنية هذه الأخيرة تتكون من مجموعة من الأفراد يشتغلون في مهنة واحدة وكل جماعة مهنية لها وظيفة معينة تؤديها في الحياة الاجتماعية حيث تتغير هذه الوظيفة بتغير الأوضاع المجتمعية داخل البناء الاقتصادي والاجتماعي، معطيا أهمية كبرى للأخلاق المهنية كأساس لقيام هذه الجماعات.

كما سلّط دوركايم *E.Durkheim* الضوء على المسافة التي تفصل الدولة عن الفاعلين الاجتماعيين، حيث أن هذه المسافة هي مصدر انهيار الرابط الاجتماعي، والدولة وحدها لا تستطيع ضمان التماسك الاجتماعي الضروري لاستقرارها وتطوّرها، لذلك فإن هذا الدور الأساسي تتكفل بالقيام به المجموعات الوسيطة والتي تعدّ المجموعات المهنية أهمّها.

فالمجموعات المهنية وفقا لهذا الاقتراب يتم تناولها باعتبارها أحد الأنساق الفرعية المكونة للمجتمع، تقوم بوظيفة الحفاظ على الضبط الاجتماعي والأخلاقي، وبالتالي المساهمة في الحفاظ على التماسك الاجتماعي.

أما الوظائف الاجتماعية للمهنة فيرى دوركايم *E.Durkheim* أنها تختلف باختلاف أنماط المجتمعات، ففي المجتمعات البسيطة تعمل المهنة على ربط الفرد بالجماعة، لان نمط التضامن الاجتماعي يكون آليا، والتضامن الاجتماعي في المجتمعات البسيطة يمثل قوة ضابطة تؤثر بشكل مباشر على الأدوار المهنية، وتوجهها من أجل بلوغ غايات الجماعة (مثلما هو عليه الحالة بالنسبة للجماعة المزابية)، والعكس تماما عند المجتمعات المركبة أين نجد

تباينا للأدوار والجماعات نتيجة كبر حجم المجتمع وزيادة الكثافة السكانية، ويكون التضامن عضويا على أساس التخصص وتقسيم العمل والاعتماد المتبادل بين الأفراد والجماعات.

إن اهتمامنا بالاقتراب الوظيفي في هذه الدراسة جاء من منطلق أنها ستساعدنا على فهم الدور الذي تلعبه مهنة التجارة في الجماعة المزابية، حيث تظهر وفقا لذلك وظيفيتين ذات علاقة، ترتبط الأولى بقدرة الجماعة المهنية على تحديد القيم المشتركة لجميع أعضائها ومدى استدخالهم لقواعد ومعايير تحكم طريقة تفكيرهم وفعلهم وتوجّهها. أما الوظيفة الثانية فتتمثل في مساهمة الجماعة المهنية في الحفاظ على التماسك الاجتماعي.

خلاصة الفصل:

بعد التعرض ضمن هذا الفصل لموضوع الدراسة، والإحاطة بجميع الجوانب الممكنة لفهمه من تحديد للإشكالية وعرض للتساؤلات والفرضيات وتحديد للمفاهيم وغيرها من الإجراءات المنهجية، سنستعرض فيما سيأتي الفصول النظرية الخاصة بالمفاهيم والمتغيرات الأساسية للدراسة، وذلك للوصول إلى تشكيل رؤية أكثر وضوحا وعمقا عن الموضوع.

الجانب النظري

الفصل الأول

الهوية.. من الفردي إلى الجماعي

أولا: الهويــة.. دلالة المفهوم

ثانيا: الهوية الجماعية.. مفهومها وعناصرها

ثالثا: الهوية الجماعية.. خصائصها وصيغها

رابعا: المقاربات النظرية لدراسة الهويات وتحليلها

تمهيـــد

شكل مفهوم الهوية محورا للبحث والدراسة في علم الاجتماع من حيث العلاقة الجدلية بين الفردي والاجتماعي باعتباره مفهوما للربط بين عناصر الشخصية الفردية والبناء الاجتماعي.

وتعتبر الهوية ظاهرة فردية وجماعية على حد سواء، فهي تخص الأفراد كما تخص أيضا الجماعات الاجتماعية، وسواء فردية كانت أم جماعية فهي ليست بذلك المفهوم البسيط الموحد الأبعاد، بل أنها تعتبر من المفاهيم الواسعة التي تحتمل الكثير من الدلالات والتفسيرات، حيث أنها تتميز بتعدد أبعادها وعدم التجانس لأنها تبنى وفقا لأسس متعددة (اجتماعية، ثقافية، إثنية، دينية، وطنية...)، وهذا ما جعلها من أكثر المفاهيم في العلوم الاجتماعية التي لطالما شكلت حقلا للجدال الفكري.

وعلى الرغم مما يكتنف مفهوم الهوية من تعقيد وتعدد لدلالاته وأبعاده، غير أنه يحظى بأهمية اجتماعية ورمزية في دراسة الجماعات الاجتماعية وفهمها خاصة في الدراسات السوسيولوجية والأنثربولوجية.

ضمن هذا السياق، سنحاول من خلال هذه الفصل تقديم اقتراب سوسيولوجي لمفهوم الهوية وذلك باستعراض مختلف العناصر الأساسية المكونة للهوية سواء الفردية منها أو الجماعية، مع التركيز على البعد الجماعي للهوية من خلال تحديد مفهوم الهوية الجماعية والتطرق لأهم عناصرها وخصائصها وكذا صيغها التي لها علاقة بموضوع الدراسة، لنختم الفصل بالتطرق لأهم المقاربات السوسيولوجية المعتمدة لدراسة الهويات وتحليلها.

أولا: الهويـة.. دلالة المفهوم:

يعتبر مفهوم الهوية من المفاهيم التي طالما شكلت حقلا للجدال الفكري، وذلك لاختلاف الباحثين حول إمكانية رسم حدود واضحة لهذا المفهوم ودلالته، وهذا ما أشار إليه هنتنغتون في وصفه لمفهوم الهوية قائلا: "لا يستغنى عنه، وفي الوقت نفسه غير واضح، إنه متعدد الأوجه، تعريفه صعب، ويراوغ العديد من طرق القياس العادية"[1].

ويؤكد المفكر محمد العربي ولد خليفة بدوره صعوبة تحديد مفهوم الهوية في قوله: "سبب الاستعصاء هو أن الهوية هي في حد ذاتها تعريف، ولا جدوى من تعريف التعريف"[2].

وقد ورد في تحديد مفهوم الهوية في العلوم الاجتماعية دلالات عديدة، وهي في مجملها تنطلق إما من الفعل أو البنية، أي من الهوية الذاتية للفرد، أو هويته الاجتماعية التي يستدخلها عبر مختلف تنظيمات المجتمع عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية.

غير أن هذه الدلالات لمفهوم الهوية تتفق على فكرة واحدة مركزية تفيد بأن الهوية هي: إحساس الفرد أو الجماعة بالذات، إنها نتيجة وعي الذات، بأنني "أنا" أو "نحن" نمتلك خصائص مميزة ككينونة تميزني عنك وتميزنا عنهم[3].

وعلى الرغم من ان ظهور مفهوم الهوية كان ضمن حقول علمية منذ زمن، إلا أن توظيفه في العلوم الاجتماعية تم في القرن العشرين، وتحديدا في علم النفس من خلال نظرية

---

[1] صموئيل هنتنغتون، من نحن؟ التحديات التي تواجه الهوية الأمريكية، ترجمة: حسام الدين خضور، دار الرأي للنشر، دمشق، ط1، 2005، ص37.

[2] محمد العربي ولد خليفة، المسألة الثقافية و قضايا اللسان والهوية، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2003، ص122

[3] صموئيل ب. هنتنغتون، مرجع سابق، ص37.

التحليل النفسي، اين أدرج الباحث الألماني إريك إريكسون *E.Erikson* رسميا مفهوم الهوية في نظريته حول النمو الانساني.

ويعتبر جورج هربرت ميد *G.H.Mead* من بين أوائل الباحثين الذين أبرزوا البعد الاجتماعي للهوية، حيث أكد أن الذات أو بمعنى أدق الوعي بالذات ليس ظاهرة مرتبطة بالفردية فحسب، بل أنها نتيجة لمجموعة من العمليات الاجتماعية التي يندرج ضمنها الفرد. فالشعور بالهوية هو أكثر من مجرد معطى أساسي للفردية، لأنها نتيجة لسيرورة من التنشئة الاجتماعية التي تشمل اللغة والتفاعلات اليومية واستدخال النماذج وقيم الجماعة[1].

وعليه، فإن الذات تتشكل من مكوّن اجتماعي وهو الأنا الأولى (*le moi*) والتي ليست في الواقع سوى استدخال للأدوار والقيم والمعايير الاجتماعية، ومن مكوّن شخصي وهو الأنا الثانية (*le je*). فالهوية بقدر ما أنها تعريف للذات، فهي أيضا تعريف تستدخله الذات في علاقتها مع الآخر حسب جورج ميد.

في ذات السياق، يؤكد إرفينغ غوفمان *E. Goffman* أن الهوية هي أساسا بناء فردي واجتماعي، حيث صنفها إلى ثلاث فئات متتالية: الهوية الاجتماعية، الهوية الشخصية، وهوية الذات.

وتعتبر الهوية الاجتماعية والشخصية حسب غوفمان " جزء من التوقعات والتعريفات التي يحملها الآخرون اتجاه الفرد عند طرح مسألة الهوية (..). من جهة أخرى، هوية الذات،

[1] علي عبد الكاظم كامل الفتلاوي، مقاربة الهُوية الوطنية سوسيولوجيا، مجلة المنتدى الجامعي، كلية الآداب، بني وليد، ليبيا، العدد (04)، 2012، ص135

هي في المقام الأول مسألة ذاتية تصورية يعيشها الفرد بالضرورة (..) ففكرة هوية الذات تسمح لنا بالإحاطة بما يشعر به الفرد فيما يتعلق بالوصم وإدارته"[1].

وقد قارن غوفمان *E. Goffman* بين الهوية الاجتماعية والشخصية وبين هوية الذات من حيث الديمومة والخصائص أو السمات التي يكتسبها الفرد خلال مختلف التجارب والخبرات الاجتماعية التي يمرّ بها، حيث يشير إلى "أن الفرد يبني صورة عن نفسه على أساس العناصر نفسها التي يبني بها الآخرون تعريفهم الشخصي والاجتماعي له"[2].

وعليه، تشير الهوية الاجتماعية والشخصية إلى تعريفات الآخرين وتصوراتهم للفرد، أما هوية الذات هي استجابة الفرد أو رد فعله كتفسير لهذه التعريفات.

وبالتالي، كل فرد يتميز في الوقت ذاته بسمات ذات طبيعة اجتماعية أو جماعية وبأخرى أكثر خصوصية تميزه عن الآخرين، حيث ترتبط السمات ذات الطابع الاجتماعي او الجماعي بالهوية الاجتماعية أو الجماعية من حيث علاقتها بالانتماءات إلى جماعة أو جماعات اجتماعية متعددة، وكذا من حيث علاقتها بوضعية محددة ضمن البناء الاجتماعي. وتُكتسب هذه السمات من جماعات الانتماء ما يولّد الشعور بالتماثل لدى الفرد، كما أنها تتأتى من حالة التمايز أو الاختلاف مقارنة مع جماعات أخرى ما يجعل الفرد يدرك اختلافه عن الأفراد المنتمين إلى هذه الجماعات.

أما السمات ذات الطابع الخاص بكل شخص، فهي ذات صلة بالهوية الشخصية او الفردية، وهي التي تحدد كلا من ذاتية الفرد وأصالته مقارنة بكل الآخرين.

[1] E. Goffman, *Stigmate. les usagers sociaux des handicaps*, Éditions de Minuit, Paris, 1975, p 126
[2] Ibid., p 127

كما يؤكد كل من بيرغر *P.Berger* ولوكمان *T.Luckmann* أن الهوية هي "عنصر أساسي في الواقع الذاتي، ومثل أي واقع ذاتي فهو يوجد في علاقة جدلية مع المجتمع"[1]. إضافة إلى ذلك، فإن تشكل الهوية يتم عن طريق عمليات اجتماعية، فبمجرد أن "تتبلور الهوية، يتم حفظها، او تعديلها، أو حتى إعادة تشكيلها من خلال العلاقات الاجتماعية"[2].

إن العمليات الاجتماعية التي تساهم في تشكيل الهوية والحفاظ عليها في الوقت ذاته، يتم إنتاجها –حسب بيرغر ولوكمان– بواسطة البنى الاجتماعية، وبآلية تبادلية فإن الهويات التي يتم بناؤها من خلال التفاعل والوعي الفردي وأيضا من خلال البناء الاجتماعي تمارس تأثيرا على البناء الاجتماعي، بمعنى أنها تعمل على ضمنا بقائه أو تساهم في تحوّله، أو قد تمنحه صيغة جديدة.

من جهته بومان *Z.Bauman* أكد أن تناول مفهوم الهوية هو نتاج "لأزمة الحداثة" التي تعيشها المجتمعات، حيث يوضح أننا "نتحدث عن الهوية بسبب انهيار هذه المؤسسات التي شكلت لسنوات عديدة دعائم بني عليها المجتمع الحديث"[3].

فالهوية في زمن الحداثة، حسب بومان *Z.Bauman*، أصبحت غامضة تماما، فلم تعد ثوابتها سهلة الفهم أو مرئية، حيث أن "المواقع التي تعكس تقليديا الشعور بالانتماء (العائلة، مكان العمل، الجماعة...) لم تعد فاعلة ولا قادر على إرواء التعطش للترابط أو التخفيف من حدة التخوف من العزلة والإهمال"[4].

---

[1] P.Berger, T.Luckmann . *La construction sociale de la réalité*, Armand Colin, Paris, 1986, p.184

[2] Ibid., p.284

[3] Z.Bauman, *Identité*, Traduction: Myriam Dennehy, éditions de L'Herne, Paris, 2010, p19

[4] Ibid., p.71

هذا الباحث تناول مفهوم الهوية باعتبارها "الانتماء"، أو بالأحرى "الشعور بالانتماء"، حيث يصور بومان *Z.Bauman* عملية بناء الهوية كضرورة ضمنية لدى الأفراد في المجتمعات الحديثة مؤكدا على أنه "بمجرد أن تفقد الهوية ثوابتها الاجتماعية التي تجعلها تبدو طبيعية ومحددة مسبقا وغير قابلة للتفاوض، يصبح تحديد الهوية ذا أهمية متزايدة بالنسبة للأفراد الذين يبحثون بشدة عن "نحن" تمكنهم من الوصول إليها"[1].

ضمن هذا السياق، وحسب منظور بيير بورديو *P.Bourdieu*، يمكننا القول أن البحث عن الهوية أو الـ "نحن" التي تحدث عنها بومان *Z.Bauman* سيحيلنا إلى مفهوم "الأبيتوس" أو "التطبّع" (*L'HABITUS*) التي هي عبارة نتاج سوسيوتاريخي كما أنها في الوقت نفسه المسؤولة عن إنتاج الممارسات والأفعال الفردية والجماعية، فـ "الهابيتوس" (التطبّع) تضمن الحضور الفعال لتجارب الماضي وخبراته و"تترسخ في كل منظومة في شكل مبادئ للشعور والتفكير والفعل، والميول والاستعدادات، إضافة إلى الامتثال لكل القواعد والمعايير الواضحة من أجل ضمان توافق الممارسات وثباتها عبر الزمن (..) فالأبيتوس هي الحضور الفعال لكل الماضي الذي هي نتاج له"[2].

أما أنتوني غيدنز *A.Giddens* فيؤكد على أن كل فرد مسؤول عن بناء وإعادة بناء هويته الخاصة التي يجب ان تكون نتيجة مترابطة وإيجابية للانعكاس الذاتي، حيث يعرف الهوية بأنها "السمات المميزة لطابع الفرد أو الجماعة بماهيتهم وبالمعاني ذات الدلالة العميقة لوجودهم"[3].

[1] Z.Bauma, op.cit., p 57

[2] P.Bourdieu, *Le sens pratique*, op.cit., p 98

[3] أنتوني غدنز، علم الاجتمـــــاع، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2005، ص76.

وبالنسبة لغيدنز *A.Giddens* يمكن مقاربة مفهوم الهوية ضمن الحقل السوسيولوجي من عدة زوايا، فالهوية بشكل عام تتعلق بفهم الناس وتصورهم لأنفسهم ولما يعتقدون أنه مهم في حياتهم، ويتشكل هذا الفهم بناءا على خصائص محددة لها الأسبقية على غيرها من مصادر المعنى والدلالة، حيث أشار إلى مجموعة من مصادر الهوية كالجنسية، الجماعات الإثنية، والطبقة الاجتماعية[1].

في حين قدم الباحثون في الانثربولوجيا تعريفا للهوية في سياق زماني ومكاني مرتبط بالمجتمعات التقليدية، حيث تجمع هذه المساهمات على أن الهوية هي "أحد أشكال العادة، أو نمط حياة ومنظومة قيم، أو مرجعية أخلاقية، استخدمت جميعها في فرض هوية وطنية مقابل فرض هوياتي خارجي، بفعل الاستعمار لهذه المجتمعات"[2].

أما المفكر محمد عابد الجابري فيقدم تعريفا يبرز فيه البعد الديناميكي للهوية قائلا: " الهوية وجود وماهية. وفي المجال البشري، مجال الحياة الاجتماعية على الأقل، الوجود سابق للماهية دوما، الشيء الذي يعني أن الماهية ليست معطى نهائيا بل هي شيء يتشكّل"[3].

كما أبرز الجابري أهمية "الآخر" في تشكل الهوية وتحديد معالمها متسائلا: "وهل الهوية شيء آخر غير رد الفعل ضد "الآخر" ونزوع حالم لتأكيد "الأنا" بصورة أقوى وأرحب؟"[4].

فالهوية (سواء الفردية او الجماعية) لا يمكن تحديد معالمها إلا ضمن العلاقة مع الآخر، وهذا ما ينتج تلك الحركية المزدوجة التي تميز الهوية والمتمثلة في سيرورة التماثل والتمايز.

---

[1] أنتوني غدنز، مرجع سابق، ص90.

[2] بيار بونت، ميشال إيزار، معجم الاثنولوجيا والانثربولوجيا، ترجمة: مصباح الصمد، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2006، ص991

[3] محمد عابد الجابري، مسألة الهويّة. العروبة والإسلام.. والغرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط4، 2012، ص10

[4] المرجع نفسه، ص 17

وفي السياق ذاته يؤكد محمد العربي ولد خليفة أن "الهوية من حيث تشخصها وتحققها للفرد في ذاته وتمييزه عن غيره هي وعاء الضمير الجمعي لأي تكتل بشري، ومحتوى لهذا الضمير في نفس الآن، بما تشمله من قيم وعادات ومقومات تكيّف وعي الجماعة وإرادتها في الوجود والحياة داخل نطاق الحفاظ على كيانها"[1].

من هذا المنطلق، يمكن القول أن هوية الأفراد تتحدد ضمن تقاطع بعدين: الاجتماعي والذاتي، وضمن حركية عمليتي المنح (*l'attribution*) والاستدخال (*intériorisation*). وبمعنى آخر فإن الهوية تمنح من طرف المؤسسات والفاعلين الذين هم في تفاعل مع الفرد في استجابة لسيرورة فعالة من الاستدخال من طرف الفرد نفسه.

وهذا ما أشار إليه كلود دوبار *C.Daubar* في تناوله لمفهوم الهوية، حيث يؤكد على أنه لا يمكن تحليل الهوية خارج نسق الفعل، وعلاقات السلطة والشرعية للجماعات المعنية، كما لا يمكن تحليلها في معزل عن المسارات الاجتماعية التي يبني من خلالها الأفراد هوية لأنفسهم.

وتشير العملية الأولى إلى سيرورة منح "السمات" للأفراد من طرف مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية، وهو ما يعرفه غوفمان بـ "الهوية الاجتماعية الافتراضية"، في حين تشير الثانية إلى الاستبطان الفعّال لهذه السمات واستدماجها من طرف الأفراد أنفسهم وهو ما أسماه غوفمان "الهوية الاجتماعية الحقيقية"[2].

هاتين العمليتين حسب دوبار *C.Daubar* لا تتطابقان بالضرورة، وهذا ما يجعل الفاعلين يطورون استراتيجيات هوياتية سعيا لتقليص المسافة بينهما. تتمثل الاستراتيجية

[1] محمد العربي ولد خليفة، مرجع سابق، ص110

[2] C. Dubar, *La socialisation. Construction des identités sociales et professionnelles*, Armand Colin, Paris , 1991, pp.113-114

الاولى في المماثلة الخارج–موضوعية (*transaction externe-objective*) بين الفرد والآخرين، أين يسعى هذا الأخير إلى تكييف هويته الشخصية مع هوية الآخرين. اما الثانية فتتمثل في المماثلة الداخل–ذاتية (*transaction interne-subjective*)، والتي تتمركز حول ذلك الصراع بين محاولة الحفاظ على الهويات السابقة وبين الرغبة في بناء هويات جديدة، بمعنى السعي إلى استيعاب هويته لهوية الآخر. فسيرورة بناء الهوية تتشكل عن طريق الصراعات التي تجعلها في حالة أزمة دائمة[1].

بعبارة أخرى، إن بناء الهويات يتم ضمن التقاطع بين أنساق الفعل أين تتواجد الهويات الافتراضية، وبين المسارات الاجتماعية أين تتشكل الهويات الحقيقية.

فكل جيل يقوم بعملية بناء هويته الاجتماعية الحقيقية انطلاقا من:[2]

– الهويات الموروثة من الجيل السابق

– الهويات الافتراضية المكتسبة خلال التنشئة الاجتماعية الاولية.

– الهويات المحتملة (المهنية) التي يمكن الوصول إليها خلال مسار التنشئة الاجتماعية الثانوية.

فحسب هذا المنظور، الهوية لا تنتقل من جيل إلى آخر، ولكنها تبنى بالنسبة لكل جيل على أساس الفئات والخبرات والوضعيات الموروثة من الجيل السابق، وكذلك عن طريق الاستراتيجيات الهوياتية المتضمنة في مختلف المؤسسات الاجتماعية التي ينتمي إليها الافراد وتساهم في تغييرهم.

[1] C. Dubar, *La socialisation. Construction des identités sociales et professionnelles*, op.cit., pp.116-118

[2] Ibid., p.115

من جهته آلان توران *A. Touraine* في تناوله لمفهوم الهوية حذّر من اعتبار الهوية مجرد عملية "استدخال للقيم ومعايير الجماعة التي ينتمي إليها الفرد أو المجموعة، لأن تلك القيم ما هي إلا تعبير عن الأفكار والأيديولوجيات المهيمنة في فترة تاريخية معينة"[1] ، لأن الهوية وفقا لهذا التصور هي ما يفرض على الأفراد من الخارج، وعليه، فهي شعور وتمثل لما يجب أن يكون عليه الفرد ولطبيعة السلوكات المتوقع منه أن يقوم بها لتفادي ما قد يلحق به من أذى في حال عدم التزامه بها، وليست تمثلا لما هو عليه الفرد بالفعل ولا لما يقوم به.

لذلك، يرى توران أن الهوية وفقا لهذا التصور هي هوية "مغشوشة"، لأنها في الواقع مجرد تعبير عن خضوع للسلطة الاجتماعية المهيمنة والتبعية لها.

❖ يمكننا من خلال كل سبق أن نخلص لمجموعة من الدلالات لمفهوم الهوية:

1- تعتبر الهوية مظهرا مركزيا لوعي الفرد وشرطا أساسيا للحياة الاجتماعية لكونها خاصية جوهرية وقاعدية دائمة مؤسسة للذات.

2- الهوية هي أساس الفعل الاجتماعي (فرديا كان او جماعيا)، حيث تستخدم لإبراز الكيفية التي يمكن من خلالها قيادة الفعل عن طريق تصورات ذاتية محددة وليس عن طريق مصلحة افتراضية خاصة.

3- تصور الهوية باعتبارها نتاج للفعل الاجتماعي، فهي ليست شرطا لإمكانية حدوث الفعل الجماعي فحسب ولكن نتيجة محتملة له.

4- الهوية خاصية جماعية (مرتبطة بالجماعي) تدل على حالة من التماثل الجوهري بين أعضاء جماعة او فئة اجتماعية، حيث يفترض التعبير عن هذا التماثل في صيغة تضامن اجتماعي أو وعي جماعي او استعدادات مشتركة للفعل الجماعي.

[1] A.Touraine, *Pour la sociologie*, Éditions du Seuil, Paris, 1974, p.179

5- المنظور الحداثي للهوية، والذي يشير من خلال مفهوم الهوية إلى مسألة الطبيعة غير المستقرة والمتعددة والمتناقضة للذات المعاصرة.

بالنسبة للدلالات 2 و3 و4 فهي مرتبطة بالاقترابات التي تتناول مفهوم الهوية في بعدها الجماعي، أي انها تتناول مفهوم الهوية الجماعية والعلاقة بين الهوية والفعل الجماعي.

ثانيا: الهوية الجماعية.. مفهومها وعناصرها:

1. مفهوم الهوية الجماعية:

يعزى توظيف مفهوم "الهوية الجماعية" بشكل أساسي إلى الدراسات السوسيولوجية والأنثربولوجية والتاريخية حول الإثنيات والحركات الاجتماعية، حيث يجمع العديد من الباحثين أن عودة ظهور الصراعات الإثنية في العديد من المجتمعات الغربية، لاسيما في امريكا، بين ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، بالموازاة أيضا مع بروز حركات في الفضاء الاجتماعي ذات أساس مختلف عن الطبقة الاجتماعية، استدعى ضرورة استحداث مقاربات جديدة لمشكلات الإثنيات والفعل الجماعي، قادرة على تفسير ديمومة روابط الانتماء لدى بعض الجماعات الاجتماعية وكثافتها في المجتمعات الحديثة، لذلك تم إسقاط مفهوم الهوية على الفاعلين الجماعيين وذلك من خلال توظيف مفهوم "الهوية الجماعية".

ويمكن تصنيف الاهتمامات الفكرية التي دفعت العديد من الباحثين في العلوم الاجتماعية إلى استخدام مفهوم "الهوية الجماعية" إلى اتجاهين: يتمثل الأول في الاهتمام النظري، خاصة لدى السوسيولوجيين، بفهم "الفعل الاجتماعي" والميكانيزمات العامة التي تدفع مجموعة من الأفراد في ظروف اجتماعية معينة إلى التصرف بشكل جماعي في إطار "فعل جماعي" (كلود دوبار *C.Dubar*، ألبيرتو ميلوتشي *A.Melucci*، بيير

بورديو *P.Bourdieu*). أما الاتجاه الثاني فهو وصفي، ونجده أساسا عند المؤرخين والأنثربولوجيين، حيث يستخدم مفهوم "الهوية الجماعية" لوصف سيرورة تشكل بعض الجماعات والتنظيمات الاجتماعية وتحولها أو استمراريتها.

وعليه، فالهوية الجماعية في الاتجاه الأول تفسّر منطق الفعل الجماعي واتساقه، اما في الاتجاه الثاني فهي تستعرض العناصر المميزة لشكل من أشكال التجمع الاجتماعي.

كما يعتبر تعريف الحدود عنصرا محوريا لتمييز الهوية الجماعية للجماعات (إثنية، وطنية، قومية)، فإذا كانت هذه الحدود ذات طابع جغرافي وقانوني لدى بعض الباحثين في التاريخ والقانون، فيمكنها أيضا أن تكون رمزية واجتماعية لدى الأنثروبولوجيين والسوسيولوجيين (فريديريك بارث *F.Barth*). وهذا التركيز على بعد الحدود يدل على أن الهويات الجماعية تقوم على عمليات الإقصاء والإدماج التي تعتبر عنصرا أساسيا للتمييز بين الـ"نحن" والـ"هم".

إن البناء الاجتماعي للهوية الجماعية يمر حتما عبر سيرورة مزدوجة من التماثل والتمايز، فالجماعة في حاجة إلى الاعتراف بها باعتبارها كلا متجانسا بالموازاة مع حاجتها إلى التميز بالمقارنة مع من هم خارجها، وهذا ما يسمح لها بتأكيد استقلاليتها الجماعية.

وتجدر الإشارة، ان المصادر أو المرجعيات التي يستند عليها الأفراد في تحديد هوياتهم يمكنها ان تكون فردية او جماعية، فبقدر ما يدرك الفرد بأنه يتشارك مع الآخرين المرجعية نفسها فذلك يفترض وجود الـ "نحن".

فالهوية تبنى داخل الجماعات الاجتماعية، ولكن يعاد بناؤها أيضا من خلال التفاعل مع أولئك الذين يتواجدون خارج حدود من ينتسبون إلى الـ "نحن" ويشكلونها، لذلك ترتبط الهوية الجماعية باستخدام صيغة الجمع التي يتم التعبير عنها بـ "نحن"، رغم ان هذه الأخيرة لا تتضمن بالضرورة الاتصال المباشر، وهذا ما يشير في الدراسات السوسيولوجية إلى مفهوم

"الجماعات المرجعية" الذي طوره ميرتون عام 1980، وهي "الجماعات التي نتشارك معها قيمها وأهدافها، لكن ليس بالضرورة أن نتزامن معها من حيث الزمان والمكان. وجماعات الانتماء هذه يمكنها أن تكون حقيقية أو وهمية".

ويؤكد كلود دوبار *C.Daubar* أن فهم آليات إعادة إنتاج الهويات الجماعية وتحولاتها يستلزم الكشف عن مسارات التنشئة الاجتماعية التي من خلالها تبنى هذه الهويات.

حيث أشار دوبار *C.Daubar* أن الاهتمام بالهوية الجماعية لجماعة من الأفراد لا يعني البحث عن إجابة لسؤال "من تكون؟" أو "من هي؟" فحسب، بل الإجابة عن التساؤل "من هي بالنسبة للآخرين ومن هم الآخرين بالنسبة لها؟"[1].

لذلك يشتمل تعريف الهوية الجماعية حسب دوبار *C.Daubar* على إيجاد قيم ومعايير مشتركة لأعضاء الجماعة، وصياغة علاقتهم بتقاليد الماضي، والقدرة على التجنيد الجماعي من أجل إنجاز أهداف مشتركة، وتعبيرات عن تضامن بين أعضاء الجماعة. وهذا ما يرافق بروز تعريفات جديدة لـ "نحن"، فمعظم الأشخاص الحاليين يعتبرون هويتهم الرئيسية هي لغتهم وثقافتهم وأمتهم أو إثنيتهم ووطنهم، وهم مستعدون للدفاع عنها بشتى الوسائل. لذا يبقى الشكل "الهوياتي" المسيطر هو الشكل الذي يجمع (نحن) محددة بموقع أو مكان، منظمة في دولة شرعية أو في مجموعة ثقافية (إثنية، قومية، إقليمية) معترف بها استنادا إلى أشكال مختلفة واقعية وتاريخية وأسطورية تصوغ ترسخها الجمعي من خلال اختراع تاريخ عريق لها و(أنا) تجري مماثلتها بمجموعتها المحلية وبثقافتها[2].

[1] C. Dubar, *La crise des identités. L'interprétation d'une mutation*, op.cit., p. 56
2 Ibid., pp. 57-58

فهو يعرّف الهوية الجماعية باعتبارها علامة أو سمة مميزة للانتماء إلى تجمع أو جماعة او فئة اجتماعية والتي تسمح بتعريف الأفراد من طرف الآخرين، ولكن تسمح لهم أيضا بالتعرف على أنفسهم أمام الآخرين.

وفي ذات السياق، يرى ميلوتشي ***A.Melucci*** أن الهوية الجماعية هي "تعريف للإنتماء إلى جماعة معينة وكذا لحدودها وللأنشطة التي تطورها هذه الجماعة، باعتبارها نتاج للاتفاق بين أعضائها والذي يبقى غالبا ضمني"[1].

كما أشار ميلوتشي ***A.Melucci*** إلى آلية بناء الهوية الجماعية، حيث أكد أن بناؤها يتم "ضمن سيرورة معقدة، تفاعلية وتفاوضية بين الأفراد الذين يتشاركون وضعية اجتماعية محددة، أين يصبح فعلهم الجماعي واضحا"[2].

فالهوية الجماعية بذلك لا ترتكز على الكيفية التي يعرّف بها الأفراد أنفسهم فحسب، ولكن أيضا على الكيفية التي يُعرّفون بها من قبل الآخرين خارج جماعتهم. بمعنى أن هوية الفاعل الاجتماعي تبنى وتعزّز ضمن المواجهة مع هويات أخرى خلال عملية التفاعل الاجتماعي.

ويؤكد ميلوتشي ***A.Melucci*** أن الهوية الجماعية تنطوي على محددات معرفية تتعلق بتوجيهات الفعل الجماعي، ويقصد بذلك الأهداف والوسائل ومجال الفعل، وهذا ما يسمح بالتأسيس لقواعد ورموز ثقافية أو بنى معرفية لا تتطابق غالبا مع الثقافة السائدة في المجتمع الكلي الذي تتواجد به الجماعة[3]. غير أن هذه العملية لا تقتصر على الجوانب المعرفية البحتة

1 A. Melucci, *The Process of Collective Identity*. In H. Johnston, B. Klandermans, *Social Movements and Culture*, (p. 41-63), University of Minnesota Press, Minneapolis, 1994, p.45
2 Ibid., p.47
3 Ibid., p.84

ولكنها تتم أيضا من خلال التفاعل الاجتماعي الذي يتضمن مجموعة من التبادلات ذات الطبيعة الثقافية التي يتم تشاركها وتثمينها عن طريق الفعل الجماعي من طرف أعضاء الجماعة الاجتماعية.

أما غوفمان *E.Goffman* فيرى أن بناء الهوية الجماعية يتم من خلال العلاقات التي ينتجـها ويتشارك فيها الأفراد المنتمين لجماعة اجتماعية معينة. بمعنى أن الأفراد يتموقعون ضمن وضعية متماثلة تحدد بشكل نسبي من هم أو ماذا يمكن ان يصبحوا وفقا لانتمائهم لجماعة ما[1].

في حين يركز الأنثربولوجي بارث *F.Barth* في دراسته للهويات الجماعية وللجماعات على مسألة حدود الجماعة وآليات الحفاظ عليها (حدود رمزية) وذلك عن طريق العلامات الهوياتية (*des marqueurs identitaires*).

ويرى بارث *F.Barth* أن الهوية الجماعية تقوم على مجموعة من الرموز المستمدة من ثقافة الجماعة، وهي التي تعزّز تماسكها من خلال عملها كخصائص تمايزية عن الجماعات الأخرى. هذه الخصائص الثقافية التي تمثل موضوعا للاختيار من طرف أعضاء الجماعة، تشكل بذلك دلالة للاختلاف، إذ أنها "ليست مجموع الاختلافات الموضوعية، بل فقط تلك التي يعتبرها الفاعلون انفسهم ذات دلالة"[2].

إن اختيار هذه السمات الثقافية وكذا قيمتها يمكنها أن تتباين تبعا لسياق التفاعل والاستراتيجيات التي يستخدمها اعضاء الجماعة، إذ "تستخدم بعض السمات الثقافية من

[1] E. Goffman, op.cit., p.144
[2] F .Barth, *Les groupes ethniques et leurs frontières* , *in* P. Poutignat et J. Steiff-Fenart, *Les théories de l'ethnicité*, P.U.F, Paris, 1995, p.211

طرف الفاعلين كدلالات وشعارات للاختلاف، بينما لا يتم استخدام البعض الآخر، كما يتم أيضا ضمت بعض العلاقات الحد من الاختلافات الجذرية أو إنكارها"[1].

لذلك يؤكد بارث *F.Barth* على ضرورة تساؤل الباحث في هذا الموضوع عن الأسباب والسياق الاجتماعي الذي يدفع الفاعلين إلى تثمين بعض السمات الثقافية لجماعاتهم على حساب أخرى.

إن السمات الثقافية ذات الدلالة لها قيمة تمييزية من حيث أنها تساهم في تحديد الحدود الاجتماعية الوهمية (*imaginaires*) والمحافظة عليها مع الجماعات التي يتم التفاعل مع أعضائها، وهذا ما أشار إليه بارث قائلا: "إذا تمكنت جماعة ما من الحفاظ على هويتها وتماسكها بينما يتفاعل أعضاؤها مع آخرين فيجب أن يكون لديها معايير ورموز تحدد الانتماء أو اللاإنتماء إلى هذه الجماعة أو لتلك"[2].

إذن بارث *F.Barth* يركز في تحديده لمفهوم الهوية على بعدين أساسين: حدود الجماعة واختيار الفاعلين في الجماعة لبعض الخصائص الثقافية دون الأخرى لتوظيفها كتعبير رمزي عن الاختلاف والتميز الهوياتي لجماعتهم. فما يفصل بين جماعتين مثلا، ليس الاختلاف الثقافي، ولكن الرغبة في الاختلاف من خلال توظيف بعض السمات الثقافية للجماعة كدلالات مميزة لهويتها الخاصة.

وعليه، إن الأفراد الذين يشكّلون الجماعة التي تعطي معنى لهوية جماعية محددة، يتشاركون بنية أو فهما ذو دلالة، وتصورا جماعيا مستبطنا وإطارا مشتركا للتفسير وللفعل وللحدود الرمزية لجماعتهم، حيث هذه العناصر تسمح لهم بتكوين وعي عن ذواتهم وعن الآخرين باعتبارهم أعضاء في الجماعة.

[1] F.Barth, op.cit., p211
[2] Ibid., p.213

فالهوية الجماعية إذن هي نتاج لديناميكية اجتماعية وسيرورة بنائية تسعى لتحقيق الاندماج والتجانس في إطار الجماعة، وهي إذ تنضج وتستكمل تشكلها، تستقر في الوعي الاجتماعي حاملة السمات الثقافية الأساسية التي تميز الجماعة عن غيرها، وهي سمات تتحدد ضمن علاقات التماثل والتمايز وتعكس ارتباط الفرد بالآخرين وتميزه عنهم في الوقت ذاته.

فهي بمثابة ذلك الرمز المشترك الذي يحمله أفراد الجماعة والذي يولد بدوره التماسك والتضامن الاجتماعيين لدى هذه الجماعة.

2. عناصر الهوية الجماعية:

إن مفهوم الهوية الجماعية مفهوم واسع، فهو يشمل الهويات: المحلية، الدينية، الثقافية، الإثنية والمهنية. وفي كل الحالات، ففي جوهر كل هوية جماعية هناك وجود مسبق لثقافة معينة أو خصوصية ثقافية مشتركة (قيم، معايير، ممارسات جماعية....)، وفضاء مشترك لمجموعة من الأفراد المعترف اجتماعيا بأنهم مختلفين عن بقية الأفراد والتي تشكل في مجملها عناصر للهوية الجماعية.

وقد ركّز ولد خليفة على ثلاثة عناصر أساسية للهوية الجماعية قائلا: "يمثل الثلاثي المتكون من اللغة والدين والثقافة المرجعية الأساسية والحدود السيكولوجية للجماعة وشخصيتها القاعدية"[1].

ويقصد ولد خليفة هنا الثقافة بمعناها الأنثروبولوجي (السلوكات والممارسات الاجتماعية، اللباس، الفنون، طرق الفعل والتفكير..)، لأن الثقافة بمعناها الواسع تشمل أيضا الدين واللغة.

[1] محمد العربي ولد خليفة، مرجع سابق، ص109

وبالفعل تشكّل اللغة والدين والثقافة العناصر الأساسية للهوية الجماعية من حيث أنها تشكّل مصدرا أساسيا للشعور بالانتماء المشترك ولتحقيق التماسك داخل الجماعة، ومن حيث أنها تعبّر عن خبرة وتجربة مشتركة متجذرة عبر التاريخ.

في حين استعرض ميكشيللي *A.Mucchielli* مجموعة من العناصر المكونة للهوية الجماعية، نوجزها فيما يلي[1]:

أ. العناصر التاريخية: وتتضمن بدورها:

ـ الأصول التاريخية: ويشير إلى الجانب البيولوجي او العرقي للجماعة، ويندرج ضمنه الأسلاف والقرابة والخرافات الخاصة بالتكوين. كما ترتبط أيضا بالثقافة الشعبية للجماعة وما تتضمنه من أساطير متوارثة عبر الاجيال حول الأبطال والمبدعين وآليات تشكل الجماعة.

ـ الأحداث التاريخية الهامة: ترتبط بتاريخ الجماعة ومراحل تطورها واهم الأحداث التي ميزت هذا التاريخ وشكلت إما استمرارية له او نقطة تحول له.

ـ الآثار التاريخية: وتشمل العقائد والعادات والتقاليد والقواعد والمعايير التي تخص الجماعة وتميزها.

ب. العناصر الثقافية : وتتضمن النظام الثقافي الذي يشمل الاديان والرموز الثقافية ونظام القيم الثقافية، والأشكال التعبير الأدبي والفني مثل الفنون، الفلكلور، الآداب...

ج. العناصر العقلية: وتشمل نظرة الجماعة إلى العالم، ونقاط التقاطع الثقافية بينها وبين الجماعات الأخرى، إضافة إلى الاتجاهات والمعايير الجمعية.

---

[1] أليكس ميكشيللي، الهويـــــة، ترجمة: علي وطفة، دار الوسيط للخدمات الطباعية، دمشق، ط1، 1993، ص20-26

د. النظام المعرفي: ويتضمن السمات النفسية الخاصة بأعضاء الجماعة واتجاهات نظام القيم.

❖ ويمكننا من خلال ما سبق من استعراض لمفهوم الهوية الجماعية ولعناصرها لدى مجموعة من الباحثين وما اطلعنا عليه في هذا السياق، أن نحصر أهم العناصر الأساسية للهوية الجماعية فيما يلي:

أ. الثقافة المشتركة:

إن الثقافة باعتبارها جوهر أي شكل من أشكال التنظيمات الاجتماعية، هي مجموع القواعد والتقاليد والتمثلات الجماعية والقيم المشتركة التي تخص أي تنظيم اجتماعي. هذه الثقافة تكون أكثر قوة او أقل حسب مدى كثافة إجماع الأفراد المنتمين إليها على مختلف عناصرها، ويتجسد ذلك من خلال:

– مجموعة من الرموز باعتبارها سمات خارجية للتعريف بالجماعة أو للتعبير عن الانتماء لها أو للتمايز، مثل اللباس.

– مجموعة من الطقوس (عادات، تقاليد) المرتبطة بممارسات جماعية تمتاز بالتكرار والاستمرار عبر الزمن والتي تهدف إلى تعزيز الشعور بالانتماء إلى الجماعة والارتباط بها، مثل: التجمعات الدورية، المناسبات الاحتفالية، الشعائر...إلخ

– ذاكرة جماعية ناتجة عن تاريخ معاش من طرف الجماعة.[1]

فالثقافة تسمح إذن بتجميع كل الجهود الفردية وتوجيهها نحو أهداف مشتركة، وهي بهذا المعنى عامل مهم لتماسك أفراد الجماعة، كما يمكن أن تشكل أيضا قوة ثقافة جماعة معينة عائقا للتغيير نتيجة الارتباط الوثيق بالعناصر الثقافية.

[1] أليكس ميكشيللي، مرجع سابق، ص23

ب. توقعات وقيم ومشتركة:

إن تأكيد الهوية الجماعية وتعزيزها يتضمن مجموعة من القيم الأخلاقية التي تفرض معايير للسلوك، وتتمثل في المعتقدات الأساسية والتصورات الجماعية القادرة على توجيه الأفعال الفردية.

هذه القيم تندرج مسبقا ضمن تمثل شخصي ناتج عن الهوية الخاصة بكل فرد، وتتجسد هذه القيم من خلال: اهتمام مشترك بين أفراد الجماعة، ومعتقدات راسخة والشعور بالدفاع عن قضية مهمة ورهانات جماعية هامة[1]، وهذا ما يسمح بتشكيل الهوية الجماعية وتعزيزها.

ج. أفعال جماعية وأهداف مشتركة:

إذا كانت الهوية الجماعية راسخة في تاريخ وذاكرة مشتركة فإنها أيضا متجذرة في أفعال الحاضر وأهداف المستقبل، فهي ليست مجرد نموذج للتعريف بأعضاء جماعة اجتماعية ما، بل هي بالموازاة مع ذلك نتاج للفعل الجماعي لهؤلاء الأعضاء، وهو فعل مشترك من أجل أهداف مشتركة[2].

فمن خلال المشاركة في الفعل وفي التفاعل مع المحيط تحديدا تبنى هوية الجماعة ويتم تأكيدها، حيث تساهم الاختيارات الجماعية لأفرادها في تأكيد هذه الهوية بالنسبة لمحيطها الخارجي. فالفعل الجماعي يعزز الروابط الاجتماعية ويرسخها ويقوي الانتماء لدى أعضاء الجماعة.

[1] A. Melucci, op.cit., p.56
[2] Ibid., p.58

ثالثا: الهوية الجماعية.. خصائصها وصيغها

1. خصائص الهوية الجماعية:

تتميز الهوية الجماعية بمجموعة من الخصائص المستوحاة في عمومها من أبعادها التعريفية، وقد استعرض الباحث ويتورسكيل R. WittorskiI مجموعة من الخصائص التي تميّز الهوية الجماعية عن بقية الصيغ الهوياتية الأخرى، نوجزها فيما يلي: [1]

1.1. الهوية الجماعية ليست هوية اجتماعية ولا هوية فردية رغم ترابطها:

إذا كانت الهوية الجماعية في علم النفس الاجتماعي تستخدم غالبا كمرادف للهوية الاجتماعية، فهي في علم الاجتماع صيغة من "رد الفعل" المحلي على هوية اجتماعية تميز مجتمعا ما.

وبمعنى آخر، الهوية الاجتماعية عند علماء الاجتماع يمكن مطابقتها مع ما اصطلح دوركايم على تسميته بـ "التضامن العضوي" أما الهوية الجماعية فتتوافق مع "التضامن الآلي".

في حين ترتبط الهوية الفردية بقوة بالهوية الاجتماعية والجماعية من منطلق التبعية المتبادلة، حيث أن "التفكير حول الذات أو مفهوم الذات لدى الفرد يتبع منطق التمثلات الجماعية، فالصورة عن الذات تبنى انطلاقا من المعرفة المشتركة وهي متجانسة نسبيا ضمن ثقافة معينة"[2].

[1] R. WittorskiI, *La notion d'identité collective*, Revue: état des pratiques et étude bibliographique (p. 195-213), éd L'Harmattan, Logiques Sociales, Paris, 2008, p.3 [site : https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-00798754/document]

[2] Ibid., p.3

1.2. التماثل والتمايز: الخبرة الذاتية ووعي الجماعة

لا يمكن الحديث عن هوية جماعية إلا على أساس وعي ذاتي وجماعي بالخصوصية، فهناك "هوية جماعية لأن اعضاء الجماعة يعرّفون أنفسهم بناء على شيء مشترك. وما يرسخ الهوية الجماعية هو في الوقت ذاته التمثلات المشتركة التي يجعل منها الأعضاء دوافع وأهداف مؤسِسة لتجمع ما، والاعتراف المتبادل للجميع ضمن هذا التمثل"[1].

إن الهوية الجماعية تعاش وتدرك من طرف أعضاء الجماعة، وتنتج عن الوعي بالانتماء للجماعة، وتحدَّد أولا بالاختلاف عن الآخر بشكل عام وبالاختلاف عن الجماعات الأخرى بشكل خاص. كما أنها تتجلى من خلال نظام من التمثلات البديهية نسبيا لدى أفراد الجماعة أين تتقابل مجموعة من السمات السلبية المرفوضة ومجموعة من السمات الايجابية التي تعتبر في نظر الجماعة نموذجيا مثاليا، وهذه الأخيرة هي التي تشكل في الغالب نواة دفاعية صلبة ومولّدا لمواقف التمركز الجماعي.

1.3. الهوية الجماعية هي سيرورة ونتيجة في الوقت ذاته:

إن الهويات الجماعية ذات طبيعة ديناميكية، بمعنى انها وقائع في تغيّر دائم، ولا يمكننا ملاحظة هذه الحالة إلا في لحظة معينة.

ويشير جاك بيرك *J. Berque* أن الهوية الجماعية مرتبطة في الوقت ذاته بـ "الاستمرارية والتحول. ففي نظري لا توجد هوية دون تحول، والتحول ليست ممكنا إلا إذا تحولت (الهوية) إلى "نحن"، "نحن" تعرّف بنفسها بالمعنى الحقيقي (...) لا هوية دون تغيير. ضمن الهوية يترابط أيضا الذاتي بالموضوعي"[2].

[1] R. WittorskiI, op.cit., p.4

[2] J. Berque, *Identités collectives et sujets de l'histoire*. In R. WittorskiI, Ibid., p.4

فالهوية الجماعية هي وعي وسيرورة في الوقت ذاته، حيث يعني الوعي الشعور الذي لدى الجماعة بخصوصيتها، أما السيرورة فتعني السعي للحفاظ على استمرارية التجربة المعيشة وخصوصية هذه الجماعة.

1.4. تعدد مستويات التعبير عن الهوية الجماعية:

فهي تبنى وتتجدد عبر فضاءات اجتماعية متعددة: إقليميا (جماعة إثنية، دولة، مجموعة من الدول) أو في دولة واحدة (منظمة، مؤسسة) وعلى المستوى الاجتماعي (الفئات الاجتماعية، الفئات المهنية).

❖ أما جاك بيرك في سيرورة تحديده لمفهوم الهوية الجماعية قام باستعراض بعض خصائصها التي وصفها بالازدواجية، وتتمثل فيما يلي:[1]

أ. الاستمرارية والتحول:

تتميز الهوية الجماعية بقابليتها للتحول، حيث أن هذا التجديد المستمر الذي يتم ضمن سياق من التغيير الدائم يمنح الجماعات المنتسبة إليها الشعور بأنها عبارة عن كيانات خاصة. هذه التغيرات الضرورية التي تحدث للجماعات تضعهم أمام إغراء مزدوج: إما المشاركة في حركة الوحدة العالمية لمجتمع استهلاكي حقيقي أو مأمول، وإما رد فعل عكسي يتمثل في الانغلاق على الذّات الذي يترجم رغبة الجماعة في الحفاظ على خصائصها الهوياتية الموروثة من الماضي.

[1] J. Berque, op.cit., in F.Abdel-fataah, *Représantations interculturelles et identités en présence dans l'enseignement de la culture française en Jordanie*, Thèse de doctorat en sciences du langage, université de FRANCHE-COMTÉ, BESANÇON, Septembre 2006, pp.77-78

ب. الذاتـــي والموضوعـــي:

بناء على بعدها الموضوعي تنشأ صور واقعية ملموسة تتأتى لوعي الآخرين عند الحديث عن هوية جماعة معينة، ليضاف إليها بعد ذلك الوعي الذاتي لأفراد الجماعة، حيث أن هذين البعدين متلازمان في السيرورة الهوياتية.

ج. التفاعل المتبادل لكل عنصر يشكّلها:

كل عنصر مكّون للهوية الجماعية يمارس تأثيره على بقية العناصر الأخرى كما أنه يخضع في المقابل لتأثيرها.

د. وحدة شاملة قابلة للتجزئـــة:

فالهوية الجماعية تظهر كوحدة شاملة من جهة، ومن جهة أخرى تظهر كتنسيق لاختلافات متعددة ولأفعال مختلفة (وهذا ما تتميز الهويات الجماعية للجماعات الكبرى، كالهوية الوطنية).[1]

❖ ويمكن بدورنا أن نخلص من خلال كل ما سبق إلى مجموعة من الخصائص للهوية الجماعية نراها أساسية، وتتمثل فيما يلي:

ـ الهوية الجماعية هي بناء سوسيوتاريخي خاص بالجماعة يظهر خلال التفاعل مع الآخر جماعات كان أو أفراد، وهي تشكّل تعريفا للجماعة وتمثّلا لها، كما أنها تعزّز لدى أعضاء الجماعة الشعور بأنهم كيان واحد وكذا الشعور بالارتباط فيما بينهم، وعليه فهي تنتج عن الوعي بالانتماء المشترك لهذه الجماعة.

ـ الهوية الجماعية تتشكّل غالبا عبر مسار تاريخي قديم، وتستمد شرعيتها من تقاليد الجماعة وتاريخها، ولكنها تتميز أيضا بالتحول الدائم لأنها تحتمل إدراج عناصر جديدة مع

[1] J. Berque, op.cit., in F.Abdel-fataah, op.cit., pp.77-78

الحفاظ على الاتّساق الضروري وضمان الاستمرارية والديمومة لهذا البناء الذي بدونهما لا يمكن للهوية الجماعية أن تظهر.

ـ تقوم الهوية الجماعية على رهان أساسي يتمثل في التعرّف بالجماعة ككيان واحد متفرّد وأيضا الحصول على اعتراف اجتماعي بذلك من طرف الآخرين.

ـ تتميّز الهوية الجماعية بتعدد العناصر المكونة لها: اللغة، الدين، الثقافة، التاريخ المشترك..

2. صيغ الهوية الجماعية:

ركزت الدراسات السوسيولوجية والأنثربولوجية بشكل عام في تناولها لموضوع الهوية على الأبعاد الجماعية للبناء الهوياتي، لذلك نجد المتخصصين في هذه الحقول يوظفون غالبا مفاهيم الهوية الثقافية، الهوية الإثنية، الهوية الدينية، الهوية الوطنية...

وتماشيا مع موضوع دراستنا سنستعرض الصيغ الثلاث للهوية الجماعية (الثقافية، الإثنية، الدينية) لما لها من ارتباط بالهوية الجماعية الميزابية من جهة، ومن جهة أخرى لكون هذه الصيغ تعتبر الأكثر توظيفا في الدراسات السوسيولوجية والأنثربولوجية من أجل فهم وتفسير الوقائع التاريخية والمعاصرة للجماعات الاجتماعية المختلفة.

2.1. الهوية الثقافية:

تتميز الهوية الثقافية عن بقية الصيغ الأخرى للهوية الجماعية بشموليتها، حيث أنها تضم مجموعة من العناصر السوسيوثقافية، حيث أن كل كائن بشري ينتمي على الأقل إلى ثقافة واحدة. فالأفراد المنتمين لنفس الثقافة يتشاركون مجموعة من الرموز والسلوكات والمعايير والعادات والبنى التنظيمية التي تميزهم عن الجماعات الثقافية الأخرى.

والهوية الثقافية في أبسط تعريف لها هي ذلك " التفرد الثقافي، بكل ما يتضمنه معنى الثقافة من عادات وأنماط سلوك وقيم ونظرة إلى الكون والحياة"[1].

وتعرف الهوية الثقافية أيضا بأنها ذلك "الوعي العميق بخصوصية مجموعة الانتماء من حيث العادات، طرق الحياة، اللغة، القيم..."[2]

أما الجابري فيقدم تعريفا شاملا لمفهوم الهوية الثقافية، حيث يرى أنها "ذلك المركب المتجانس من الذكريات والتصورات والقيم والرموز والتعبيرات والإبداعات والتطلعات التي تحتفظ لجماعة بشرية تشكل أمة أو ما في معناها بهويتها الحضارية في إطار ما تعرفه من تطورات بفعل ديناميتها الداخلية وقابليتها للتواصل والأخذ والعطاء"[3].

فالهوية الثقافية إذن تشمل كل ما هو مشترك بين أفراد جماعة اجتماعية مهما كانت حدودها، من قواعد ومعايير وقيم والتصورات... وهذا ما يجعلها جماعية في الأساس.

وتبدو الهوية الثقافية بمثابة تصنيف للتمييز بين الـ "نحن" والـ"هم" على أساس الاختلاف الثقافي، حيث تتمظهر تحديدا عند وجود وعي لدى الأفراد باختلاف جماعتهم وتفرّدها ثقافيا مقارنة بالآخرين، فهذه الأخيرة لا يمكنها أن تتطور وتتجسد إلا في وجود الآخر، أي من خلال وجود تفاعل مع حاملي ثقافة مختلفة عن ثقافتهم.

---

[1] جلال أمين، العولمة والهوية الثقافية والمجتمع التكنولوجي الجديد، مجلة المستقبل العربي، العدد (234)، 1998، ص61

[2] L-J. Dorais, *La construction de l'identité*, Discours et constructions identitaires, Presses de l'Université Laval, Québec, 2004, p.05 _ [site-web: https://fr.scribd.com/doc/96423652/La-construction-de-l-identite]

[3] محمد عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية: عشر أطروحات، مجلة المستقبل العربي، العدد (228)، 1998، ص14

2.2. الهويـــــة الإثنيـــــة:

يجمع الأنثربولوجيون أن هذه الصيغة من الهوية الجماعية تطورت تاريخيا بالموازاة مع التأسيس لأوائل الديمقراطيات الغربية الحديثة في أواخر القرن 18. لذلك فهم يجدون أنه من غير المنطقي توظيف هذا المفهوم (الهوية الإثنية) عند تناول فترات ما قبل الحداثة أو عند تناول المناطق أو البلدان التي لا تتوفر على نموذج الدولة الوطنية، رغم أن هذا المفهوم أثار الكثير من النقاش في حقل الأنثربولوجيا المرتبطة بدراسة المجتمعات التقليدية وتفسيرها حسب منظور الجماعات الإثنية.

ويستخدم مفهوم الهوية الإثنية غالبا لدى علماء الاجتماع الأمريكيين للإشارة إلى المجموعات الاجتماعية المتميزة في خصائص معينة مثل: اللغة، لون البشرة، الأصل القومي، الدين، البنية الاجتماعية وعادات اللباس والغذاء.

وتعرف الهوية الإثنية بأنها ذلك "الوعي الذي لدى جماعة ما، باعتبارها جماعة تشترك في نفس الأصل الجغرافي أو الخصائص المظهرية أو اللغة او طريقة حياة مشتركة أو مزيج من كل ذلك، بموقعها الاقتصادي والسياسي والثقافي مقارنة بالجماعات التي تنتمي إلى الدولة نفسها"[1].

أما بارث *F.Barth* فيؤكد على أن الهوية الإثنية تنشأ من خلال "الاعتماد على سمات موحّدة متعددة مرتبطة بالثقافة والتنظيم الاجتماعي للجماعة أو بتاريخها، وتحويلها إلى شعارات من أجل تمثيل الجماعة، وتأكيد خصوصيتها والدفاع عن مصالحها أمام المجموعات الأخرى المتواجدة في نفس البناء الاجتماعي"[2].

[1] L-J. Dorais, op.cit., p.07
[2] F.Barth, op.cit., p.207

وترتبط الهوية الإثنية ارتباطا وثيقا بالهوية الثقافية إذ تستمد الأولى جوهرها من الثانية، لذلك يتم دمج المفهومين غالبا في مفهوم "الهوية الإثنوثقافية"، ويعود ذلك إلى لجوء المهتمين بدراسة الهويات الإثنية إلى التركيز على السمات الثقافية الحقيقية أو المتخيلة التي لها دلالتها الرمزية بالنسبة للجماعات الإثنية المعنية بالدراسة.

وعلى الرغم من هذا الارتباط الوثيق بين هاتين الصيغتين من الهوية الجماعية وتقاطعهما وتأثيرهما في بعضهما البعض، غير أنهما يختلفان مفاهيميا، فإذا كانت الهوية الثقافية شمولية في مفهومها، فإن الهوية الإثنية لا تتجسد إلا في المجتمعات التي تتميز بالتعدد الثقافي أو التنوع الإثني أين تتفاعل العديد من الجماعات الإثنية، بوصفها جماعات مختلفة ثقافيا، لكنها تعيش في مجتمعات واسعة.

وقد حدد الباحثون ثلاثة شروط لتعريفها كجماعات أثنية ترتبط جميعها بالثقافة المشتركة لأفراد الجماعة الناتجة من العيش في الموطن الأصلي المشترك:[1]

1. أن ينظر الآخرون إلى هذه الجماعة على أنها متميزة بعناصر عدة، ومنها الثقافة.
2. أن ينظر أفراد الجماعة إلى أنفسهم على أنهم يتميزون بهذه العناصر.
3. أن تشكل الثقافة المشتركة محورا تتمركز حوله نشاطات أفراد الجماعة وفعالياتهم.

ويعتبر الشرط الأخير محوريا، من حيث تأكيده على ضرورة الممارسة العملية للثقافة المميزة للجماعة من خلال التفاعل والتبادل والرموز والمعاني لدى أفراد الجماعة، وألا تكون الثقافة مجرد تراثا جامدا، وهذا ما يسمح بتشكيل نسيج متميز من الأفعال الجماعية التي تساهم في إنتاج "الذات الجماعية" أو "الهوية الجماعية" المتميزة في المخيال الاجتماعي الذي يحمله أعضاء الجماعة الإثنية.

[1] علي عبد الكاظم كامل الفتلاوي، مرجع سابق، ص144

فالهوية الإثنية تقوم على أساس مجموعة من الخصائص الثقافية الموضوعية التي تشكل إطارا معياريا لأعضاء الجماعة الإثنية يمكنهم من التجمع حول شيء جماعي مشترك يشكل نواة الهوية الجماعية سواء الدين أو اللغة أو العادات المرتبطة تاريخيا بهذه الجماعة.

2.3. الهويـــة الدينيـــة:

تعتبر الهوية الدينية إحدى تمظهرات الهوية الجماعية، وتعني إدراك الناس لانتمائهم الديني وتصنيفهم لذواتهم بوصفهم ينتمون إلى دين معين.

ويحظى الدين في العقل الجمعي لأي مجتمع أو جماعة اجتماعية بسلطة مطلقة للتوجيه والأمر والنهي، ويستمد مشروعيته في ذلك من طابعه اللّازمني واليقيني والمطلق، وهذا ما يجعله عاملا أساسيا في تحقيق التجمع والتماسك بين الأفراد، وبالتالي في تشكيل الهويات الجماعية، وخاصة في المجتمعات العربية المسلمة، وهذا لكونه "يعزّز الشعور بالانتماء المشترك الذي يعدّ أساسا للهوية الجماعية من جهة، كما أنه يتضمن من جهة أخرى تجذّرا تاريخيا يسمح للهوية بالاستمرارية والبقاء بالرغم من التعديلات التي قد تشهدها عبر الزمن"[1].

فالدين له قدرة متميّزة لتجميع الأفراد وتوحيدهم من خلال الاعتقاد والممارسات المشتركة المتأصلة تاريخيا، وهذه القاعدة التاريخية لها رمزيتها وأهميتها خاصة بالنسبة للإسلام مع كل ما يحمله تاريخه من ثقافة وحضارة ومفاهيم مشكلا بذلك نظاما مرجعيا شاملا للعالم وللحياة الاجتماعية.

علامات هذا التأثير يمكن ملاحظتها في العديد من الجوانب وفي مختلف المجالات في المجتمعات الإسلامية، أين يتميز الشعور الديني بوجوده وحضوره القوّي في الحياة اليومية. فالدين يفرض نظاما من القواعد التي تنصّ على ما هو مباح وما هو محظور على مستويات

[1] F.Abdel-fataah, op.cit., p.91

مختلفة من الحياة الاجتماعية، وهذه الخاصية تمنحه القوّة في إلزام الأفراد وفرض ممارسات وطقوس معينة عليه. ومن خلال هذا الوجود الدائم للدين في حياة الأفراد، فإنه يكون في موضع العامل المولِّد والمنظم لنظام اجتماعي وأخلاقي موحّد، كما أنه قادر على تقديم إجابات على الأسئلة التي يطرحها الفرد، ليس فقط عن نفسه بل عن محيطه وحتى عن العالم، جاعلا بذلك الأفراد يتشاركون الحقيقة نفسها، ونفس الرؤية للعالم، وهذا ما يوحدهم بقوة.

هذا الشعور بالانتماء وبالوحدة له بعده العالمي بالنسبة للإسلام لأنه مرتبط بالأمة الإسلامية التي تتلاشى أمامها كل الحدود والانتماءات الوطنية أو العرقية، مشكّلا بلك هويّة إسلامية تتميّز بالقوّة، وهذا ما أشار إليه هنتغتون في قوله "إن الاهتمام العميق بالهوية الاسلامية وبالوحدة زاد منه الخروج من تحت وطأة الاحتلال وكذا النموّ السكاني والتصنيع والتمدين (..) كما زادت بنسبة كبيرة أعداد الذين يذهبون إلى مكّة لأداء فريضة الحج، مما خلق إحساس أعمق بالهوية المشتركة بين المسلمين من بلاد بعيدة مثل الصين والسنغال واليمن وبنغلاديش"[1].

وبهذا المعنى، فإن الدين منتج لرابط اجتماعي أقوى، وبالتالي لهوية أقوى لا يضاهيها لا البعد اللغوي ولا حتى العرقي.

[1] صامويل هنتغتون، مرجع سابق، ص286

رابعا: المقاربات النظرية لدراسة الهويات وتحليلها:

من أهم الموضوعات الكبرى لعلم الاجتماع هي تلك التي اهتمت بنقض النظريات الأساسية حول الهوية الفردية انطلاقا من إشكالية عامة تمحورت حول التأكيد على التأثير الحتمي للاجتماعي في وجود كل فرد، بمعنى أن السوسيولوجيا حرصت على إبراز أن الهوية الفردية مرهونة بالضرورة بالاجتماعي.

إن المنظور الذي مفاده أن الهوية الفردية هي فعل اجتماعي أعطى المجال للعديد من التفسيرات ضمن حقل علم الاجتماع، والتي تندرج ضمن براديغمين أساسيين: البراديغم الكلاني من جهة، والذي يعطي الأسبقية غالبا للمجتمع باعتباره الكل أو كمنظومة، حيث أن الهوية هنا تعتبر نتاج لاستدخال المعايير والقيم والقواعد. حيث يطرح هذا المنظور مفاهيم وتصورات قائمة على التبعية فيما يتعلق بالهوية، من منطلق أنه يعطي الأسبقية للمجتمع الذي يشكّل شخصية الفرد من خلال سيرورة التنشئة الاجتماعية.

ومن جهة أخرى، براديغم الفردانية الذي ينطلق أساسا من الفاعلين الاجتماعيين الذين يخصّهم بالاستقلالية مع الأخذ في الاعتبار خضوعهم للاكراهات الاجتماعية ولتأثيرات التنشئة الاجتماعية، والذي رغم تصوره للهوية كنتاج اجتماعي، إلا انه يسلّم بوجود هامش من الحرية لدى الفاعلين الاجتماعيين، حيث يبني هؤلاء هوياتهم من خلال علاقاتهم مع الآخرين والمؤسسات والتمثلات الجماعية والمحيط المادي والماضي.

ضمن هذا السياق، سنقوم باستعراض أهم الاقترابات النظرية في علم الاجتماع التي تناولت مفهوم الهوية، سواء بشكل صريح أو ضمني، على النحو التالي:

1. نظرية "الأبيتوس" (*L'Habitus*):

تحتل سوسيولوجيا بيير بورديو *P.Bourdieu* مكانة هامة ضمن الاقترابات النظرية الكلانية التي تتناول الهوية الفردية من حيث استدخال العناصر البنائية للنظام الاجتماعي، حيث يعتبر بيير بورديو *P.Bourdieu* من أهم علماء الاجتماع الذين عارضوا المفاهيم الفلسفية التي ترى في الفرد كائنا حرا ومستقلا وقادرا على تطوير أفكار خالصة.

وترتكز نظرية بورديو *P.Bourdieu* بشكل عام على ثقل الاستعدادات الاجتماعية التي تعمل دون علم الفاعلين كقوى بنائية لـ "الأبيتوس" (*L'Habitus*)، حيث أن هذه الأخيرة مرتبطة بالهوية الشخصية للأفراد والثقافية بنسبة أكبر، وتعرف بأنها "نتاج للاستدخالات (*intériorisations*) المرتبطة بمسار معطي وفي الوقت نفسه مرتبطة بالتعبير عن توقعات ذاتية التي تكون غالبا متوافقة موضوعيا مع الاكراهات الموضوعية". وتبعا للموقع المشغول ضمن الفضاء الاجتماعي، فإن التصنيفات الاجتماعية المستدخلة، خاصة خلال مرحلة الطفولة، تشكل قالبا يشكل من خلاله الأفراد هويات فردية. هذه الأخيرة هي بنسبة أكبر تابعة للمسار الاجتماعي "الموضوعي" المبني من طرف المؤسسات من شأنها ان تكون مجالا لتفسير "طرق الوجود والتفكير والفعل" المستدخلة خلال سيرورة التنشئة الاجتماعية. فالهويات المحددة اجتماعيا أو مؤسساتيا ترتكز أساسا على "بنى مبنية" تعمل على تشكيل ذاتية الفاعلين وصياغتها[1].

وفي السياق نفسه، أشار بورديو *P.Bourdieu* إلى أن إعادة إنتاج الهويات يكون فيها، بشكل عام، الاحتمال كبيرا بجهل الأفراد للتصنيفات الاجتماعية الشرعية المترسخة في دواخلهم، والتي يقبلونها غالبا بشكل ضمني دون إبداء أي تساؤلات حولها.

[1] P.Bourdieu, *Le sens pratique*, op.cit., pp. 88-93

ضمن هذا الإطار، انتقد بورديو *P.Bourdieu* الاقتراب التفاعلي الرمزي في تناوله لمسألة الهوية، حيث أكد يرى بورديو أن الهوية الشخصية إذا كانت قد تشكلت موضوعيا من خلال عمليات الاستدخال، فهذا يعني انها لن تكون قابلة للتفاوض خلال التفاعلات التي لا تعدّ بمثابة لحظات تجري خلالها عملية بناء الذات، لكن باعتبارها فترات لتحديث بنى الاستعدادات (البنى الميولية والمزاجية). وبعبارة اخرى، إن الهوية —حسب منظور بورديو– مبنية مسبقا، لأنها مستدخلة بعمق وتظهر خلال التفاعلات، فعند تواجد الفرد في وضعية تفاعل خلال مسار حياته لا يمكنه أن يبدو إلا كمصدر للتعبيرات غير الواعية التي تعكس وضعيته الأولية ضمن الفضاءات الاجتماعية، حيث أن وضعيات التفاعل المتعددة التي يصادفها لا يمكنها تغيير الكثير من في "طرق الوجود والتفكير والفعل" المدمجة بعمق خلال الطفولة[1].

إن من أهم خصائص الهوية الفردية وفقا لهذا الاقتراب النظري، هي خاصية التطابق الكبير مع الخصائص البنائية للنظام الاجتماعي، خاصة تلك المرتبطة بالوضعية الأولية المشغولة من طرف الفرد ضمن الفضاء الاجتماعي.

وضمن تصوره لـ "هيمنة" نظام اجتماعي معين، يرى بورديو أن تشكل الهوية لا يمكن فصله عن "عنف رمزي" تمارسه سلطة خارجية مخفية. فالهوية الشخصية هي عبارة عن "خديعة" حتى بالنسبة للفرد الذي يحملها، لأنها وإن كانت تعطي له انطباعا بحرية الاختيار فإن هذا الأخير لا يكشف في الواقع عن شيء سوى ترسّخ "الأبيتوس" (*Habitus*) المطلوبة

[1] P.Bourdieu, *Choses dites*, Minuit , Paris, 1987, pp.148-150

لشغل الموقع المحدد من طرف الطبقة المهيمنة. نتيجة لذلك، تعتبر الهوية الفردية بمثابة "صورة خادعة" تخفي تبعية الفرد وخضوعه للمواقع الموضوعية المشغولة ضمن كل "حقل"[1].

وأشار بورديو *P.Bourdieu* أيضا إلى مسألة "المجانسة الموضوعية لـ "أبيتوس" الجماعات أو الطبقات الاجتماعية، الناتجة عن تجانس شروط الوجود، وهذا ما يجعل الممارسات (*les pratiques*) داخل هذه الجماعات أو الطبقات الاجتماعية يمكن أن تكون متطابقة موضوعيا خارج أي حسابات استراتيجية أو إي إشارة واعية إلى معيار معين، والتي تتم مطابقتها بشكل متبادل في غياب أي تفاعل مباشر"، مؤكدا على أن هذا التجانس يرتكز أساسا على الاعتقاد بعملية "شبه سحرية للتنشئة الاجتماعية"[2].

يمكن القول ان الاقتراب النظري لبورديو *P.Bourdieu* ساهم في إبراز تلك العلاقة الضيقة بين البناء الاجتماعي وذاتية الفرد، وذلك من خلال افتراض وجود نوع من الاندماج بين البنائي والموضعي، وبين الموضوعي والذاتي. كما أثار الانتباه إلى الدور المحوري لعملية التنشئة الاجتماعية في هيكلة وعي الافراد وبناء هوياتهم الفردية من خلال أطروحة المطابقة المسبقة لذاتية الأفراد مع الشروط الموضوعية للوجود، مع الاشارة إلى ما هو خارجي بالنسبة للأفراد في نظام اجتماعي معين، وإلى ما يضغط عليهم ويؤثر فيهم دون ان يكون لدى هؤلاء القدرة على الخروج عن مسار محدد او التفاوض خاصة على المستوى المؤسساتي.

2. وظيفيّــة دوركايم *E.Durkheim*:

يرتبط هذا الاقتراب بشكل أساسي بالسوسيولوجيا الدوركايمية المتميزة بتناولها لمسألة التضامن الاجتماعي واندماج الأفراد في المجتمع، حيث كان الانشغال الأساسي بالنسبة

[1] P.Bourdieu, *Choses dites*, op.cit., pp. 169-170
[2] P.Bourdieu, *Le sens pratique*, op.cit., pp. 98

لدوركايم *E.Durkheim* يتمثل في فهم وتفسير كيف يمكن للمجتمع أن يدمج كل أعضائه تفاديا لوضعيات الأنوميا أو اللامعيارية، لتفادي الاختلال الوظيفي واللاتنظيم.

وانطلاقا من نقضه للأطروحات الطبيعية التي كانت سائدة في عصره، وحرصه على اكتشاف الاجتماعي في السلوكات الإنسانية، لم يتوقف دوركايم عن التركيز على استدخال الأفراد للطرق التي يحققون بها الجماعي باعتبارها أفعالا اجتماعية، وبافتراضه ان هذه الأخيرة خارجية بالنسبة للأفراد، أكد دوركايم *E.Durkheim* على أسبقية المجتمع باعتباره كلّا على أعضائه الذي يشكلونه. كما أكد أيضا أن كل إنسان محدد للتعلم وعلى أن يكون مشكلا عن طريق الاجتماعي، حيث أن "القول بأن السمات الفطرية هي بالنسبة للغالبية جد عامة، يعني القول بأنها مرنة جدا، وطبيعية جدا، لأنه يمكن لهم أن يتلقوا تحديدات مختلفة جدا. فبين الكوامن الغامضة التي تشكل الإنسان في اللحظة التي يولد فيها، والشخصية المحددة جدا التي يجب أن يكون عليها للعب أدوار نافعة في المجتمع، المسافة كبيرة جدا"[1]. لذلك لا يمكن ان تعّرف الهوية باعتبارها الطبيعة الراسخة والأصلية للفرد، بل باعتبارها نتاج تثبيت في مجتمع معين يفرض طرقه في الشعور والفعل والتفكير.

إن إقحام دوركايم *E.Durkheim* للجماعي في قلب الذاتية أنتج ما أسماه "الكائن الاجتماعي" الذي يتشكل خلال "تنشئة اجتماعية منتظمة". فالهوية تنتج عن "فعل آت من الخارج" يمارَس على الجيل الجديد، حيث أن هذا الفعل الخارجي الذي يُنتج داخل كل مولود جديد كائنا إنسانيا حقيقيا، هو نتاج "شخصية أخلاقية تدوم أكثير من الأجيال التي سبقت"، وهو يقصد هنا المجتمع[2]. فهوية الفرد ترتكز أساسا على هوية أخلاقية يفترض فيها أن تولد لديه قبولا حرا للمعايير الاجتماعية السائدة في المجتمع.

[1] E.Durkheim, *Éducation et sociologie*, PUF , Paris, 1995, pp 63-64
[2] Ibid., pp.51-57

ويؤكد دوركايم *E.Durkheim* على الدور المحوري للتربية التي يرى انها يجب ان تقود إلى تنظيم الغرائز الأنانية وضبطها، بحيث يكون الفرد قادرا على التضحية من أجل الجماعة وأن "يعيش حياة اجتماعية وأخلاقية"[1]، وعليها أيضا تعزيز ارتباط الفرد بالجماعة أو المجتمع بشكل عام من أجل ضمان تماسك المجموعة الاجتماعية.

لقد ركز دوركايم *E.Durkheim* على إشكالية استمرارية الهويات وإعادة إنتاجها باعتبارها "ولادة ثانية للفرد"[2] من منطلق أن هذا التشكيل الاجتماعي للاستعدادات الفردية من شأنه ضمان تعزيز انتماء الفرد إلى جماعته الاجتماعية واستقرار هويته. فالهوية تتشكل أيضا عن طريق نقل المعتقدات والممارسات والتقاليد، التي تشكل "ضميرا جمعيا" والتي تفرض نفسها على وعي الأفراد.

إن هذا الاقتراب السوسيولوجي الكلاسيكي يمكن اعتباره صورة نموذجية لنظرية تعرّف الفاعل بالنظام الاجتماعي الذي ينتمي إليه أو بالمجتمع بشكل عام، فهو يفترض ضمنيا ان الانتماء الموضوعي لجماعة اجتماعية يحدد الوجود الفردي، حيث ينظر للهوية المبنية اجتماعيا كشيء يمارس قوته الجبرية على وعي الأفراد. وانطلاقا من اعتباره الهوية الفردية كتجسيد لقالب خارجي او مؤسساتي، ركز دوركايم كل اهتمامه على هذا الأخير المزود بسلطة بنائية، بل أنه رأي في وضع الذاتية جانبا وسيلة فعالة للتمييز الحاسم بين علم الاجتماع وعلم النفس.

[1] E.Durkheim, op.cit., p.42
[2] Ibid., p.42

3. وظيفيـــة بارسونـــز *T.Parsons* :

إن الاتجاه الوظيفي، وتحديدا عند تالكوت بارسونز *T.Parsons*، لم يستخدم مفهوم "الهوية" بشكل مباشر، ولكن استعمله بشكل ضمني في مفهوم "الشخصية" باعتبارها نتيجة للتقاطع بين توقعات الأدوار ونسق خاص للقيم المعممة اجتماعيا وذاك من خلال عملية الاستدخال (*l'intériorisation*).

وترتكز مساهمة بارسونز *T.Parsons*، حسب كلود دوبار *C.Dubar*، على مسلمة بسيطة مفادها: "أن المجتمعات، مهما كانت، حتى تستمر في الوجود يجب عليها ان تعيد إنتاج ثقافتها وبنائها الاجتماعي في آن واحد. ولا يمكنها فعل ذلك إلا بضمان استدخال الوظائف الاجتماعية الحيوية من طرف الأطفال طيلة مسار تنشئتهم الاجتماعية في الأسرة أولا، وفي المدرسة بعدها، وفي سوق العمل أخيرا"[1].

ضمن هذا السياق، يؤكد بارسونز *T.Parsons* على أن كل نظام اجتماعي عليه مواجهة مشاكل ضبط جوهرية من أجل الحفاظ على بقائه واستمراريته، وتعود مسألة ضمان توازن النسق الاجتماعي إلى عملية التنشئة الاجتماعية من خلال العمل على توافق الأفراد مع ما يتطلبه المجتمع ليبقى متوازنا، فأهم وظيفة من وظائف التنشئة الاجتماعية وأكثرها حسما هي استدخال القيم والمعايير الثقافية المشتركة التي تنظم النسق الاجتماعي.

إن الهوية الفردية، وفقا لسوسيولوجيا بارسونز الوظيفية، معرّفة أساسا باعتبارها هوية وظيفية، حيث توصف بأنها انعكاس، على المستوى الفردي، للعناصر الثقافية المركزية المكونة للمجتمع. ويتم تطوير الهوية من طرف الفرد ضمن سيرورة علاقاته مع محيطه الخارجي، وهي بذلك تسمح باستدخال النماذج الثقافية والقيم المشتركة في المجتمع مع إعطاء معنى للفعل.

[1] C. Dubar, *La socialisation. Construction des identités sociales et professionnelles*, op.cit., p.08

لهذا السبب، تعتبر الهوية عنصرا أساسيا في نسق الشخصية، الذي وضعه بارسونز في علاقة مع النسقين الاجتماعي والثقافي.

وفقا لهذا الاقتراب النظري، فإن الهوية تأخذ صيغة إطار مرجعي داخلي يتم تصنيف المفاهيم الشخصية ضمنه إلى نماذج ومعايير لتفسير هذه المحتويات ومن ثمة التعبير عنها. ومن خلال وظيفة التوجيه الذاتي هذه ونسق المعاني، تتحكم الهوية في عملية الفعل وتربط نسق شخصية الفرد بنسق الرموز والمعايير المشتركة في المجتمع، حيث "تربط الهوية شخصية الفرد بالجانب المعياري للنسق الثقافي"[1]. فمن خلال استدخال الفرد للأدوار الاجتماعية، فإنه بذلك يدخل في اتصال مع محيطه الثقافي الرمزي والقيمي الذي أصبح جزءا من هويته.

وبالتالي، إن الهوية وفقا للمنظور البارسونزي ليست متاحة إلا إذا كانت لها وظيفة تستمد أصولها من نسق القيم المشتركة، ولفهم ذلك استخدم بارسونز ***T.Parsons*** مفهومي: المحاكاة (***l'imitation***) والتعريف (***l'identification***)، حيث ان كليهما ينتج نظريا ضمن العلاقة بين الأنا والغير خلال تشكل الشخصية.

والمحاكاة "هي العملية التي من خلالها تأخذ عناصر ثقافية خاصة وأجزاء محددة من المعرفة والمهارات أو السلوكات الرمزية الناتجة عن كائن اجتماعي، موقعا لها ضمن عملية التفاعل". أما مفهوم التعريف فهو أكثر تعقيدا، لأنه يعني "استدخال قيم النموذج، أو بالأحرى تأسيس علاقة تبادلية للأدوار بين الأنا والغير، أين يتشاركون النماذج أو الانماط التي تجعلهم يشعرون بالتوافق مع بعضهم البعض، ويعرّفون أنفسهم ويشكّلون هوياتهم"[2].

[1] L.Sciolla, *identité. Trajectoires d'analyse en sociologie*, Revue italienne de sociologie, N°: 24, 1983, p.47
[2] Ibid., p.47

وتعمل التنشئة الاجتماعية على تشكيل وظائف اجتماعية محددة ضرورية لممارسة الفرد لأدواره، والذي تتشكل هويته خلال المراحل المختلفة لهذه التنشئة لتصبح القيم والمعايير الاجتماعية عوامل تحفيزية له. وفي نهاية هذه السيرورة تظهر الهوية ككيان يتمتع ببنية ثابتة وموحدة تسمح له بالعمل المتناسق مع الأهداف الفردية وتوقعات المجتمع فيما يتعلق بالأدوار المختلفة للفرد[1]. وتنشأ هذه الوحدة والتناسق الداخليين من خلال التطابق مع نظام موحد ومشترك من القيم والمعايير المشتركة التي تشكل مصدرا للتماسك الاجتماعي ومنظما رئيسيا للفعل.

ووفقا لاقتراب بارسونز الوظيفي، إن زيادة مستوى تعقيد المجتمعات الحديثة وما تحدثه من تغيير في نسق القيم، لا تؤدي إلى تغيير الهوية التي تبقى ثابتة من حيث وظيفتها في التوجيه الذاتي وفي نسق المعاني، وما يتغير هو المحتويات والمعاني التي تنظمها، فالفرد الذي يتمتع ببيئة داخلية متماسكة وموحدة يكون قادرا على مواجهة مستويات متزايدة من التعقيد في محيطه الخارجي.

وتجدر الإشارة إلى أن ما توصل إليه بارسونز *T.Parsons* في هذا الاتجاه يقترب من المنظور الدوركايمي من حيث أن هوامش المبادرة المتاحة للأفراد هي في النهاية مصدر للامتثال والتوافق، أكثر من كونها مصدرا للتجديد او الابداع. فنظرية بارسونز أيضا لا تظهر أي مسافة بين الفاعل والنظام، حيث تؤكد على أن شخصية الفرد تبقى مرتبطة بعمق بالمتطلبات الوظيفية للمجتمع. فهذا الاقتراب النظري الذي يندرج ضمن البراديغم الكلاني، يتوافق مع النموذج التفسيري البنائي الذي يؤكد على أنه لا يمكننا الانطلاق من استقلالية الفرد ومن

[1] L.Sciolla, op.cit., p.48

قراراته ومواقفه في تفسيرنا للأفعال الاجتماعية، فالنظام الاجتماعي –حسب هذه الاقترابات– هو الذي يفسر الفرد وليس العكس.

وتشترك نظريات الأنساق في أسبقية البناء الاجتماعي على الأفراد وترتكز على تنظيم لوظائف الأفراد أنفسهم أو المؤسسات في المجتمع ككل، حيث يكون النسق الآلية التي ترتبط من خلالها البنى بالوظائف. وتحدث هذه العلاقات بصورة ميكانيكية عضوية لكنها تحد دائما من إرادة الأفراد أمام المحددات البنائية، على الرغم من ان البناء الاجتماعي في حد ذاته ليس هو محل الاهتمام ولكن الآلية التي يهيمن بها على الأفراد.

ضمن هذا السياق، حافظ اقتراب بارسونز *T.Parsons* حول الهويات على هذه الخصائص الوظيفية كشرط أساسي لها، حيث للهويات دور في مجموع الآداء التكاملي للبنى الاجتماعية. وعليه، إن الاقتراب البنائي–الوظيفي يفترض مفهوما اندماجيا للهويات، وهذا ما يجعل أي مفهوم للهوية من شأنه أن يؤدي إلى أزمة أو خلل في النسق العام غير وارد.

4. الهويات المتعددة والتفاعلية الرمزية:

يعتبر الاقتراب التفاعلي الرمزي من أهم الاقترابات السوسيولوجية التي تناولت مسألة الهوية، حيث أنه أعطى في صيغته الكلاسيكية بعض الأهمية لهذا المفهوم.

وإذا كانت الاقترابات السابقة ترى في الهوية المكون الثابت للشخصية، فإن التفاعلية الرمزية تختلف عن هذا التفسير، حيث تعرّف الهوية باعتبارها كيانا دائم التغيير يتشكل خلال عمليات التفاعل الاجتماعي في الحياة اليومية. فالقيم الاجتماعية –حسب هذا الاقتراب– ليست هي من تشكل العامل المحدد للهوية وإنما تلك الأطر التي يتم فيها الفعل الاجتماعي[1].

[1] L. Sciolla, op.cit., p.50

ويقوم هذا الاقتراب النظري على مجموعة من المبادئ الخاصة حول الواقع الاجتماعي وآليات تحليله، يتمثل أهمها في اعتبار التفاعلات تتضمن مجموعة من الرموز والمفاهيم يتم تفسيرها من طرف الفاعلين ضمن منظومة متتالية من الإشارات والمعاني والإيماءات، بشكل تؤثر فيه أفعالهم على أفعال الآخرين، حيث يبنى التفاعل ضمن ممارسة التفاعل مع المعاني، وهذه الاخيرة يمكنها التموضع ضمن مستويين، الاول ضمن "الذات الداخلية" التي لا يتم أبدا إظهارها بشكل كامل في عملية التفاعل، اما المستوى الثاني فيتمثل في "الأنا الاجتماعي" الذي يعتبر المهيمن في عملية التفاعل الاجتماعي.

ويرتكز هذا النموذج التفسيري على تصور مفاده ان الهوية تتشكل من خلال عملية التعريف الذاتي للفرد الذي على أساسه يتم تمثّل الذات التي يتم إثباتها وتعزيزها وتغييرها لاحقا عن طريق عملية التفاعل[1]، فالهوية تتشكل من خلال قدرة الفرد على التطابق مع منظور الآخرين المماثلين له الذين يتفاعل معهم وقدرته على تفسير توقعاته.

من هذا المنطلق، يعتبر التفاعل الاجتماعي بمثابة مسلك اختباري تتواجه من خلاله الهوية مع صورة الذات التي يتلقاها الفرد من الآخرين، وعندما يكون الفرد مهددا بصور متناقضة عن الذات يتلقاها من الآخرين عن طريق عملية التفاعل الاجتماعي، فإنه يسعى إلى إضفاء نوع من التناسق والوحدة إلى عالمه الخاص وإلى مفهوم الذات سعيا منه للحد من هذه التناقضات من خلال أفعال وصور تعيد إثبات هويته و تأكيدها.

فالهوية تتطور تحديدا من خلال "سيرورة التغلب على هذه التناقضات، والتي توصف كنتيجة لهذا الضبط لمفهوم الذات المنقحة للتوافق مع الصورة المنقولة للفرد من طرف الآخرين"[2].

[1] L. Sciolla, op.cit., p.50
[2] Ibid., p.51

إن الهوية الناتجة، حسب الاقتراب التفاعلي الرمزي، هي كيان متعدد وغير ثابت، تتشكل عن طريق الذات التي يحملها الفرد في تفاعلاته الاجتماعية المختلفة، حيث يكون قادرا على التكيف والتفاوض. وهذا ما يجعل الهوية تتحول باستمرار ضمن سيرورة التفاعل في الحياة اليومية، فهمي عملية لا نهائية بشكل لا يمكن معه اعتبار الهوية مكتسبة بصيغة نهائية.

هذه الصيغة من الهوية المتعددة وغير الثابتة التي نظّر لها التفاعليون تقترب من نموذج غوفمان *E.Goffman* الذي ربط الهوية بالدور، معتبرا العالم بمثابة مسرح على الفاعل أن يظهر قدراته ليلعب الأدوار المتوقعة منه ضمنه، مؤكدا على ان الهوية لا تخص الأفراد ولكنها "نتاج مسرحي (*un produit dramaturgique*) للتفاعل بين الفرد وجمهوره". ويصف غوفمان *E.Goffman* الهوية باعتبارها "قناعا يضعه الفرد ويغيره تبعا للتمثلات"، حيث أن الفرد في حياته اليومية يسعى إلى تقديم صورة مقنعة وإيجابية عن ذاته من خلال وضعه "لأقنعة تتغير بتغير المشهد"، للتكيف مع المراحل المختلفة ومع الجمهور الذي أمامه[1].

وهذا ما يجعل الهوية مرتبطة بالتعدد المتزامن للذات، فهي تعددية بتعدد الأقنعة التي يتبناها الفرد، وليس لها حدود ثابتة، بل متحركة، تتمدد وتتقلص عندما يتفاوض الفرد بأجزاء من هويته الشخصية من أجل أن يحظى بالمصداقية والقبول الاجتماعي من طرف الآخرين، وعليه فتعدد هويات الفرد و تمثلاته لذاته مرتبطة بما يتوقعه الآخرون منه.

وفي إطار تعريفه للهوية باعتبارها "نتاج لمشهد تمثيلي"، يذهب غوفمان *E.Goffman* إلى نفي وجود ذات حقيقية، مؤكدا أن "الوجه الحقيقي للفاعل لا وجود له، ولكن فقط شخصية يؤديها في كل مرة"[2].

[1] E. Goffman, *La mise en scène de la vie quotidienne*, Minuit, Paris, 1973, p145
[2] Ibid., p.145

إضافة إلى ذلك، أشار غوفمان *E.Goffman* إلى مسألة صراع الأدوار من خلال ما أسماه بـ "مسافة الدور" (*distance du rôle*) باعتبارها عملية تسمح للفرد بالابتعاد عن الادوار المتضاربة من خلال تمييزه للشخصيات بين الحين والآخر، ما يتيح له تفسير مختلف الجوانب الخاصة بذاته وتسييرها دون الوصول إلى سلوك منحرف، وذلك من خلال وضع نفسه في فضاء وسطي بين التوقعات المعيارية التي تحدد الادوار والهويات المرتبطة بها، وصورة الذات[1].

وعلى الرغم من أن الاقتراب التفاعلي الرمزي يميل إلى التركيز على الجوانب الذاتية والمتغيرة للهوية، غير أن سيرورة بنائها هي في كل الحالات عملية اجتماعية، لأنها خاضعة لقدرة الفرد على الاعتراف بنفسه والتعرف عليها والتعريف بها وفقا لمنظور الآخرين الذين يتعامل معهم.

5. الهوية في منظور الظاهراتية الاجتماعية:

إن التعقيد المتزايد للواقع الاجتماعي وتعقيد الفاعل الاجتماعي في حد ذاته، المدعو إلى تولى أدوار اجتماعية مختلفة في سياق اجتماعي يتكون من عوالم متعددة وغير متجانسة يعتبر موضوعا محوريا في الاقتراب الظاهراتي، كما يعتبر مفهوم الهوية المفتاح التفسيري لفهم كيف يمكن لـ "الواقع الموضوعي" أن يصبح "ذاتيا" وجزءا من وعي الأفراد[2].

ويولي هذا الاقتراب، كباقي الاقترابات السوسيولوجية الاخرى، أهمية خاصة للدور الذي تلعبه التنشئة الاجتماعية في استدخال الفرد لعالم الحياة اليومية وفي فهمه للعالم الاجتماعي وحصوله على المعارف اللازمة لتوجيه الفعل، وهذا ما يؤكده كل من بيتر برغر *P.Berger*

[1] E. Goffman, *La mise en scène de la vie quotidienne*, op.cit., p.145
[2] L. Sciolla, op.cit., p.58

وتوماس لوكمان *T.Luckmann* على وجود ترابط تناسقي بين الهوية والعالم الثقافي للقيم، كما ربطا أيضا بين مظاهر "اللاتناسق" والتعريفات المتضاربة للواقع الاجتماعي وبين التنشئة الاجتماعية غير السوية.

وتؤكد سيولا *L.Sciolla* أن الهوية وفقا للاقتراب الظاهراتي التي يتم تشكيلها ضمن هذه الشروط والتي تم تعريفها كبناء يهدف إلى تنظيم الواقع الاجتماعي وتنظيم المعرفة، تبدو متقاربة مع منظور بارسونز *T.Parsons*، غير أن خاصيتي التفاوض والمرونة التي أكد عليهما الاقتراب التفاعلي تبرز من خلال تمييز الظاهراتية بين التنشئة الاجتماعية الأولية والثانوية[1].

ضمن هذا السياق، أكد برغر ولوكمان على أن استدخال الواقع الاجتماعي التي تحدث خلال التنشئة الاجتماعية الاولية لا يمكن تغييره دون إحداث سلوكيات مرضية أو علميات "إعادة البناء الشامل" للهوية. كما يمكن للفرد، من جهة أخرى، التغيير الجزئي لهويته الشخصية فيما يتعلق بالأبعاد المرتبطة بالواقع الاجتماعي المستدخل لديه خلال عملية التنشئة الاجتماعية الثانوية لأنها تشير إلى "عوالم فرعية" أقل تجذرا في الوعي الفردي ومرتبطة بأدوار محددة[2].

وقد قام بيتر برغر *P.Berger* في وقت لاحق بتطوير تعريفه للهوية، حيث ركز على تعميق العلاقة بين الفرد والمجتمع وعملية تحول الهوية في سياق من التعددية الثقافية والتمايز الاجتماعي الذي أصبح يميز المجتمعات الحديثة، وهذا ما يجعل إمكانية وجود "عوالم مختلفة ومتناقضة" ليست استثناءا ناتجا عن تنشئة اجتماعية غير سوية، بل "حالة طبيعية ونموذجية للفرد في المجتمع الحديث".

[1] L. Sciolla, op.cit., p.58

[2] P.Berger, T.Luckmann, *op. cit.*, p.189

كما أن هذه التعددية لعوالم الحياة الاجتماعية حسب سيولا *L.Sciolla* أدت إلى نسبية استقرار السياقات المؤسساتية للحياة الاجتماعية، بحيث لم يعد البحث عن معنى الواقع الاجتماعي يتم ضمن هذه المجالات ولكن في المجال الذاتي، بشكل يجعل من الخبرة الشخصية اهم نقطة مرجعية يمكن من خلالها تحديد الواقع[1].

إن الهوية التي عرّفها برغر *P.Berger* ضمن سياق من تعدد المرجعيات الرمزية بأنها "ذات مركّبة، مكونة من مجموعة من العناصر التي تتداخل مع بعضها العض لكنها لا تصل إلى الوحدة والثبات" قادرة على مواجهة سياق من التعقيد والتجزئة التي لا تخص المحيط الخارجي فحسب، بل أنها تميز داخل الفاعل الاجتماعي أيضا، حيث انه "في مواجهة الفرد لتعدد المصادر الرمزية والإمكانات المدركة، تصبح الهوية خيارا، أو بمعنى أصح، بناء لدى الفرد".

هذا "النموذج الحديث" للهوية كبناء، يرتكز على تصور أن الفرد ينشئ سيرته الذاتية من خلال اختياره للأولويات من بين البدائل اللانهائية المتاحة، ويتم ذلك دائما في إطار علاقة جدلية مع صورة الآخر والسياق الاجتماعي.

لقد ركز الاقتراب الظاهراتي، مقارنة بالاتجاهات النظرية الأخرى، على البعد الذاتي وأبرز طابعه التفكيري، لأن العيش في وضعية دائمة من التجدد المستمر للخبرات والمعاني يؤدي إلى مجهود ثابت من التفكير وتعريف الذات. وعليه فإن هذا المجال الواسع من الاحتمالات اللانهائية للاختيارات الممكنة التي تؤدي إلى التأكيد على حرية الفرد واستقلاليته في التخطيط بشكل مستقل لوجوده، يطرح التساؤل حول إمكانية إيجاد معيار إندماجي يجعل الهوية الفردية متوافقة مع النسق الموحد والمشترك للقيم الثقافية للمجتمع.

[1] L. Sciolla, op.cit., p.61

6. الهوية.. بين الحداثة والعولمة:

إن الهوية باعتبارها خاصية مشتركة بين كل الأفراد في المجتمعات عبر كل العصور، لم يتم تناولها كمشكل إلا في العصر الحديث، وتعود الأسباب التي أدت إلى ظاهرة "أزمة الهوية" إلى تلك التحولات التي مست أسس المجتمع الحديث من نظام اقتصادي واجتماعي وثقافي، حيث ان تطور الفردية والتمايز في الظروف الجديدة للحياة والعمل ساهمت في ظهور مفاهيم جديدة للعالم وللقيم والأفكار، كما ساهمت أيضا في تحول البنى الجماعية التقليدية التي تتشكل ضمنها الهويات الفردية والجماعية.

وهناك العديد من علماء الاجتماع الذين قاموا بتناول موضوع "أزمة الهوية"، رغم أن خلفياتهم التفسيرية كانت متباينة أحيانا، حيث ركزت بعض التفسيرات على مسألة تأثيرات الانفصال عن المجتمع وارتباك الفرد وضبابية وجهته، وهذا ما يجعل الهوية ضعيفة ومؤقتة ومتغيرة، تبدو كوحدات تفتقد إلى التناسق مقسمة إلى "تعددية الذات" وإلى سير ذاتية مبنية من طرف الفرد نفسه. في حين ركزت قراءات أخرى على مسألة استقلالية الفرد وعرّفت الهوية في زمن الحداثة وما بعدها باعتبارها تجسيدا لدرجة أعلى من التفكير الذاتي ومن الحرية، لأن "الذات المتعددة" والتعقيد المتزايد لمجتمعات ما بعد الحداثة تعتبر مصادرا لإثراء الهوية واكتمالها.

وتؤكد في ذات السياق سيولا *L. Sciolla* أن "تزايد الحراك المكاني والاجتماعي وتوسع فرص الاختيار أدت بالهوية أن تصبح نتاج لاختيار فردي أكثر من كونها معطى اجتماعي"[1].

إن تزايد تعقيد المجتمعات وظهور الفردية التي ربطها دوركايم *E. Durkheim* بكثافة تقسيم العمل في المجتمع الصناعي، يحدد الانتقال من "التضامن الآلي" الذي يميز مجتمعات ما

[1] L. Sciolla, op.cit., p.68

قبل الحداثة والتي تتميز بوجود الوعي الجمعي للجماعة، حيث لا مجال للفردية ولا للاختلاف، إلى "التضامن العضوي" الذي يميز المجتمع الحديث أين يقوم كل فرد بممارسة وظائف مختلفة ويكون فيه التضامن غير قائم على أساس التشابه والمساواة، بل على أساس الاختلاف، وبالتالي يمكن للهوية الفردية أن تتميز عن هوية الجماعة.

وفي هذا الإطار، نجد أن التراث النظري السوسيولوجي ركز على محورين أساسيين: يتمثل الأول في تلك الشروط التي تعطي للأفراد إمكانية الاختيار واستقلاليته، وإمكانية تحقيق الذات وتشكيل هوية لا تستمد أصولها من التقاليد أو من الثقافة أو الدين والتي تميزهم عن بعضهم البعض. أما المحور الثاني فيتمثل في ذلك التحول الاجتماعي الذي أدى إلى تجزئة الهوية وتشتتها والتي أصبحت تستمد أصولها من انحلال ما أسماه تونيز *F.Tönnies* بـ"الجماعة العضوية" الناجم عن فقدان القيم الأصلية للتضامن وللعلاقات الحميمة وللثقافة، والمعاني والخبرات المشتركة.

إضافة إلى ذلك، تؤكد سيولا *L.Sciolla* أن مظاهر فقدان الروابط الجماعية التقليدية وتراجع نماذج الأدوار المحددة التي بدأت في الظهور تزامنا مع الحداثة، "كشفت عن مسارات متعرّجة للسير الذاتية وعن آليات مختلفة لتنشئة اجتماعية تجري في سياقات من اللايقين والارتباك بعد تراجع دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية التقليدية". وعليه، فإن الهوية التي تتشكل ضمن هذا السياق المشتت والمشوَّش ومن خلال مسارات أكثر فردية، تعتبر "هوية عائمة (*flottante*)، وعابرة، ومتعددة الصيغ وذات حدود غير مؤكدة، نتيجة لعمليات التفاوض المستمرة"[1].

[1] L. Sciolla, op.cit., p.70

من جهة أخرى، أرجع غيدنز *A.Giddens* أسباب أزمة الهوية المعاصرة إلى التغيير الشامل الذي حدث في المجتمعات وشمل جميع مجالات الحياة الفردية والجماعية بكل أبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية وكان له أثر عليها.

ويشير غيدنز في السياق ذاته، إلى أن تأسيس العلاقات الاجتماعية أصبح يتم بشكل متزايد ضمن مدى واسع، كما ان المجتمع أصبح ممتدا ليشمل العالم بأكمله، مع التأثيرات الواضحة على التنظيم الاجتماعي وعلى الاندماج المكاني، وعلى قدرة الأفراد ايضا على التحكم في شروط أفعالهم.

وهذا ما أدى –حسب غيدنز *A. Giddens*– الى تجريد العلاقات الاجتماعية واقتلاعها من سياقاتها المحلية وإعادة تثبيتها ضمن سياق مكاني وزماني غير محدد المعالم.

ضمن هذا الإطار، يشير بومان *Z.Bauman* إلى مصطلح "الهوية السائلة" (*l'identité liquide*)، حيث يؤكد على أن "فقدان حدود واضحة للهوية بالمعنى الثقافي والديني والإثني، يترك الأفراد دون مرجعيات أساسية خاصة بهم، في حين يوفر لهم الحراك والتكنولوجيات الجديدة فرصا اختبار هويات بديلة ومصادر رمزية غير معروفة، وهذا ما ينتج هوية متعددة، مائعة وعابرة للأوطان"[1].

إن الطرح السابق لكل من غيدنز *A.Giddens* وبومان *Z.Bauman* يعكس بشكل واضح ما أنتجته العولمة من تأثيرات مختلفة ومتناقضة في الوقت ذاته، فهي تشجع عملية تهجين الثقافات وتماثل التقاليد وتطوير الثقافات غير المرتبطة بأي إقليم، كما أنها تعمل على نشر نماذج ثقافية متماثلة من خلال غزو الدول الهامشية بثقافة قوية واقتصاد مركزي، مما يؤدي إلى تراجع تنوع السياقات الثقافية.

[1] Z. Bauman, op.cit., p.22

وفي المقابل، تعمل العولمة أيضا، على تشجيع المطالب التي تنادي بالحفاظ على التنوع والخصوصيات الثقافية ودعمها، وذلك عن طريق الدعوة إلى إعادة تثمين الثقافات والمحلية وتشجيع التواصل بين الثقافات.

إضافة إلى ذلك، ساهمت سيرورة العولمة في تشكيل صيغ جديدة للانتماء والتضامن الاجتماعي خارج حدود المجتمع المحلي، لكنها زادت أيضا من مستوى الشعور بالإرتباك لدى الأفراد وحتى لدى المؤسسات التقليدية على فهم ومواجهة التعقيد المتزايد الناجم عن هذه السيروة.

خلاصـــــة الفصل:

إن محاولة الإحاطة بمفهوم الهوية كشفت لنا أنه مفهوم واسع يحتمل الكثير من الدلالات والتفسيرات وفقًا للتخصصات والسياقات الاجتماعية والاقترابات النظرية المعتمدة. حيث قدّمت النظريات السوسيولوجية الكلاسيكية تصورات نظرية هامة ساهمت في الإحاطة بمفهوم الهويّة وتطويره، حتى في الحالات التي لم يتم فيها تناول مفهوم الهوية بشكل صريح. فكل الاقترابات التي تناولت العلاقة بين حرية الفاعل وتماسك النظام الاجتماعي، والتي درست التعارض بين التقاليد الثقافية المنقولة اجتماعيا والحرية الفردية، وحتى تلك التي قامت بوصف بنية العلاقات بين الفاعلين، كلها قد ساهمت بذلك في تطوير مواضيع محورية في دراسة سيرورة تشكّل الهوية.

هذه الإحاطة بمفهوم الهوية وكذا الاقترابات النظرية سمحت لنا بإبراز أهمية هذا المفهوم سيما في بعده الجماعي (الهوية الجماعية) في فهم أفضل للجماعات الاجتماعية التي تتميز بخصوصية ثقافية إما من خلال تحليل "الفعل الجماعي" والآليات العامة التي تدفع مجموعة من

الأفراد في ظروف اجتماعية معينة إلى التصرف بشكل جماعي في إطار "فعل جماعي" يتجسد في شكل سلوكات أو ممارسات اجتماعية تساهم في تعزيز تماسك الجماعة، أو من خلال تحليل أسباب وآليات استمرارية بعض الجماعات في الحفاظ على حدودها الرمزية والاجتماعية في سياق يتميز بدرجة عالية من التآكل الثقافي، مثلما هو عليه الحال بالنسبة للجماعة المزابية، التي سنقوم باقتراب سوسيوثقافي لها في فصل لاحق.

الفصل الثاني

المهن.. اقتراب سوسيولوجي

أولا: المهنة.. دلالة المفهوم

ثانيا: الهوية المهنية

ثالثا: علم الاجتماع العمل والتأسيس لدراسة المهن

رابعا: الاقترابات النظرية لسوسيولوجيا المهن

خامسا: الهوية الجماعية.. نموذج بحث لسوسيولوجيا المهن

تمهيـــــد:

تحتّل المهن مكانة هامّة في المجتمعات سواء التقليدية منها أو الحديثة، فإذا كانت المهنة على المستوى الفردي تشكّل مصدرا حاجيات الفرد الشخصية والاقتصادية والاجتماعية من تحقيق للذات وتأمين للعيش والحصول على مكانة اجتماعية، فهي أيضا تعدّ من أهم العوامل المساهمة في تنمية واستقرار المجتمعات وتماسكها.

وانطلاقا من تناولنا لمسألة الممارسة المهنية الذي يستدعي التساؤل حول الطريقة التي يمكننا من خلالها فهم الجماعات المهنية وآليات تشكلها، نرى أنه بالأهمية بما كان التطرق إلى مساهمات سوسيولوجيا المهن في تحليل ودراسة المهن وديناميتها، لذلك سنقوم من خلال هذا الفصل باستعراض الدراسات الرئيسية في هذا الحقل التي من شأنها المساهمة في الإحاطة بهذا المفهوم، بداية من تناول دلالة مفهوم المهنة سواء من حيث التحديد التعريفي لها ومنطلقات تباينها مع بعض المفاهيم المتداخلة معها، أو من حيث التحديد السوسيولوجي من خلال استعراض أهم مساهمات علماء الاجتماع في هذا المجال.

وإذا كان مفهوم الهوية المهنية له دلالته المؤكدة ضمن هذا العرض، فمن الأجدى أن نهتم أيضا بالتطرق لمساهمة علم اجتماع العمل في التأسيس لدراسة المهن ثم للاقترابات النظرية الأكثر تركيزا على دينامية المهن وبناء الجماعات المهنية ضمن حقل علم اجتماع المهن، لنختم بمحاولة للربط بين سوسيولوجيا المهن والهويات الجماعية لبعض الجماعات المتميّزة ثقافيا باعتبار هذه الأخيرة تشكل حقلا للدراسة بالنسبة للأولى.

أولا: المهنة.. دلالة المفهوم:

1. التحديد التعريفي للمهنة:

تعرّف المهنــة بأنها "شكل من أشكـــــال العمل المدفوع الأجر يقوم فيه الفرد بعمل منتظم ومنظم"[1].

ويعرّفها عاطف غيث بأنها "مجموعة أنشطة تتركز حول دور اقتصادي، تستهدف ضمان توفير الحاجات الأساسية للحياة" كما تعتبر المهنة "دورا اجتماعيا يحدده تقسيم العمل العام في المجتمع"[2].

كما تعرّف حسب المعجم الفلسفي بأنها "العمل الأساسي المعتاد الذي يتقاضاه المرء ويحتاج في ممارسته إلى خبرة ومهارة"[3].

في حين يرى تايلور أن المهنة "هي ذلك النشاط النوعي الذي يرتبط بسوق العمل بهدف إشباع الحاجات الأساسية للأفراد وهذا النشاط المهني يحدد أيضا الوضع الاجتماعي للفرد"[4].

وعليه فإن المهنة ترتبط بعمل الفرد الذي من خلاله يحصل على أجر مقابل المهام التي يؤديها يمكّنه من إشباع حاجاته الأساسية كما ترتبط أيضا بمكانته في المجتمع، ويشترط فيها توفر الخبرة والمهارة لممارسة العمل المكلف به.

---

[1] معن خليل عمر، معجم علم الاجتماع المعاصر، دار الشروق للتوزيع والنشر، عمان، الأردن، 2000، ص145

[2] عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1979، ص307

[3] جميل صيليبا، المعجـــم الفلسفـــي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط1، 1973، ص 302

[4] كمال عبد الحميد الزيات، العمل وعلم الاجتماع المهني: الأسس النظرية والمنهجية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، جامعة القاهرة، 2002، ص 143

2. المفاهيم المتداخلة مع مفهوم المهنة:

غالبا ما يتم في التعبير اللغوي الشائع استخدام مفاهيم المهنة والوظيفة والحرفة والعمل بشكل متبادل يوحي بأنها مفاهيم متطابقة، غير أن التطور التاريخي لهذه المفاهيم يجعلها لا تحمل الدلالة نفسها. لذلك ارتأينا استعراض بعض دلالات هذه المفاهيم حتى نخلص في النهاية إلى منطلقات تباينها مع مفهوم المهنة.

1.2. العمـــل:

يعرف العمل بأنه "نشاط عضلي وفكري يبذله الإنسان بطريقة واعية وهادفة لتحقيق أهداف عاجلة أو آجلة تكون ذات محتوى فردي أو اجتماعي"[1].

ويصنف غيدنز *A.Giddens* العمل إلى نوعين: «العمل بأجر أو بغير أجر، إلا أن كليهما يعني تنفيذ مجموعة من المهمات تتطلب بذل جهد عقلي أو عضلي، بغرض إنتاج سلع أو خدمات معينة لتلبية الاحتياجات البشرية"[2].

وفي سياق شمولية مفهوم العمل لأوجه النشاط الانساني، نجد بعض التعريفات التي تجمع بينه وبين مفاهيم المهنة والحرفة والوظيفة، العمل هو كل "ما يقوم به الإنسان من نشاط إنتاجي سواء أكان في وظيفة أو مهنة أو حرفة"[3].

نلاحظ من خلال هذه التعريفات اتساع معنى العمل ليشمل كل الأنشطة الإنسانية اليدوية أو الفكرية والإنتاجية او غير الإنتاجية المحددة بأهداف سواء كانت ربحية أو غير

---

[1] ناصر قاسيمي، دليل مصطلحات علم اجتماع التنظيم والعمل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص15

[2] أنتوني غيدنـــــز، مرجع سابق، ص437

[3] عبدالباقي زيدان، علم الاجتماع المهني أو اجتماعات العمل، مطبعة السعادية، القاهرة، 1986، ص37

ربحية، مثل العمل التطوعي الذي لا يقابله أجر مادي. فالعمل يشمل ضمنيا كل المهن والحرف والوظائف.

2.2. الحرفـــــة:

تعرّف الحرفة بأنها "مجموعة معارف وأداء يتم اكتسابها بالتدرب أو الخبرة. فهي بمثابة مجموعة قدرات تقنية يمتلكها الفرد"[1].

وتعرّف أيضا بأنها "عمل يمارسه الإنسان ويحتاج إلى تدريب قصير، ويكون محترفا له"[2].

فالحرفة لا تشترط مستوى تعليميا محددا، حيث يستطيع أن يقوم بها أي شخص حتى لو كان ذو مستوى متواضع من الثقافة والتعليم، فهي تعتمد بشكل أكبر على المهارة والخبرة والعمل اليدوي أو الفكري البسيط.

3.2. الوظيفـــــة:

تعرف الوظيفة بأنها "العمل الذي يجري أداؤه مقابل أجر أو راتب منتظم"[3].

وهي أيضا كل "نشاط مكتبي أو ميداني يمارس في قطاع عام أو خاص وفقا لنظام معين يحكمه حضور وأداء وانصراف مقابل راتب محدد ومتفق عليه"[4].

فالوظيفة ترتبط غالبا بالأشخاص القائمين بالعمل في خدمة مرفق عمومي أو بالأعمال التي يغلب عليها طابع العمل الإداري، في القطاعين العام أو الخاص.

---

[1] بلال السكارنة، أخلاقيات العمـــل، دار المسيرة للطباعة والنشر، الأردن، ط4، 2014، ص27

[2] المرجع نفســـه، ص27

[3] أنتوني غيدنز، مرجع سابق، ص437

[4] بلال السكارنة، مرجع سابق، ص26

4.2. منطلقات التباين مع مفهوم المهنة:

نجد أن هناك فروقاً بين معنى " الحرفة " ومعنى " المهنة " والتي هي في الأساس فروق في مجال العمل وهدفه ومستوى الإعداد والخبرة والتعليم وراء هذا العمل.

ـ هناك فرق بين العمل والمهنة من حيث شمولية مفهوم العمل وسعته، فالمهنة أخص من العمل، حيث يمكن لأي مهنة أن تكون عملا لكن العكس ليس صحيحا، فالمهنة تعني التخصص والمهارة في مجال معين من مجالات العمل كما انها مرتبطة بالضرورة بعائد مادي، وهذا ما لا يشترط في الكثير من الأنشطة التي يطلق عليها مصطلح العمل.

ـ مفهوم المهنة يتقاطع مع مفهوم الحرفة من حيث أن كلاهما يعنيان العمل، ولكن لعل أهم ما يميز المهنة عن الحرفة هو أن صفة العمل اليدوي تغلب على الحرفة، إضافة إلى ان المهنة لا تنتج أمورا ملموسة بل تقدم خدمات. فالحرفة كونها صناعة شيء جديد من مواد خام (الحدادة، النجارة، الصياغة...) تعتمد غالبا على مهارة اليد والعقل معاً. أما المهنة هي مهارة أيضاً ولكنها لا تدخل في صناعة منتج جديد، حيث تقتصر على تقديم الخدمة إلى الآخرين، كما في الطب والتجارة وكل ما له علاقة بتقديم الخدمة.

ـ يختلف مفهوم المهنة عن مفهوم الوظيفة، من حيث أن هذه الأخيرة مرتبطة بهيكل تنظيمي مؤسساتي، فهي غالبا تكون ضمن مؤسسات عمومية أو خاصة لأداء مهام إدارية أو خدماتية بشكل منتظم بمقابل مادي منتظم. بخلاف المهنة التي ترتبط في كثير من الحالات بالأعمال الحرة التي لا تخضع إلى هذه الهيكلة التنظيمية المؤسساتية، بل إلى معايير أخلاقية تحكم الأفراد المنتمين للجماعة المهنية ذاتها، كالمحاماة، التجارة.

3. المفهوم السوسيولوجي للمهنة:

يعتبر مفهوم المهنة مفهوما سوسيولوجيا يفترض دلالات دقيقة متعددة حتى في اللغة الواحدة، وهذا ما جعل مسألة تعريفه مركزية في مساهمات الباحثين المهتمين بدراسة هذا النوع من العمل الذي يختار الأفراد القيام به في حياتهم.

ضمن هذا السياق، يرتكز علم الاجتماع إلى أول ثلاث مساهمات رئيسية حول المهن لكل من: فيبر ودوركايم وبارسونز، والتي أصبحت فيما بعد منطلقات أساسية للاقترابات النظرية في سوسيولوجيا المهن والجماعات المهنية، والتي يمكن إيجازها على النحو التالي:[1]

بالنسبة لدوركايم *E.Durkhiem* فقد اهتم بالمجموعات المهنية أو الحرفية (المهن، الاتحادات الحرفية، النقابات...) باعتبارها مجموعات وسيطة قادرة على الحد من صراع المصالح في المجتمع الصناعي والحفاظ على التماسك بين أعضائه وضمان استقراره، حيث يرى أن كل مهنة تحكمها آداب خاصة تطور عند أعضائها نظاما معينا وتفصلهم عن الأنانية الفردية.

أما فيبر *M.Weber*، فقد شدّد على أهمية المهن في المجتمعات الحديث، حيث يرى أن الامتهان (*Professionnalisation*) هو العبور من نظام اجتماعي تقليدي إلى نظام اجتماعي يرتبط فيه وضع كل فرد بالمهام التي يقوم بها في المجتمع، حيث تخصص لهم تعويضات وفقا لمعايير "عقلانية" للكفاءة والتخصص. فالمهنة وفقا لفيبر *M.Weber* دعوة، ليست موروثة كالقدر، ولكنها مُرادَة (مكتسبة)، ويتم تحمّلها كمهمة.

[1] ريمون بودون وف. بوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة: سليم حداد، المؤسسة الجامعية، لبنان، بيروت، ط2، 2007، ص ص 546-547

في حين أن بارسونز *T.Parsons* تناول المهن من خلال نموذجه المثالي للعلاقة العلاجية بين الطبيب والمريض، حيث يرى أن المهنة هي علاقة بين طرفين الأول لديه كفاءة وخبرة وعلم لممارسة عمل معين، والثاني يحتاج إلى هذا العمل. كما يرى بارسونز *T.Parsons* أن لكل مهنة معايير أخلاقية تضبط ممارستها وتحددها.

إضافة إلى دلالات سوسيولوجية أخرى تناولت مفهوم المهنة من منطلقات متباينة، ارتأينا استعراضها على النحو التالي:

3.1. المنظور الخلدوني للمهن:

يعتبر ابن خلدون من أبرز المفكرين الذين اهتموا بموضوع العمل وحتميته في المجتمعات الإنسانية كسبب من أسباب المعاش، فقد خصص بابا من كتابه الأول "المقدمة" لما أسماه "في المعاش ووجوهه من الكسب والصنائع".

وقد عرّف ابن خلدون المعاش بأنه السعي في تحصيل الرزق قائلا "أعلم أن المعاش هو عبارة عن ابتغاء الرزق والسعي في تحصيله. وهو مفعّل من العيش، كأنه لما كان العيش الذي هو الحياة لا يحصل إلا بهذه جعلت موضعا له على طريق المبالغة"[1].

ويشترط ابن خلدون العمل لتحقيق الرزق "فلا بد في الرزق من سعي وعمل... فلابد من الأعمال الإنسانية في كل مكسوب ومتمول لأنه إن كان عملا بنفسه مثل الصنائع فظاهر، وإن كان مقتنى من الحيوان والنبات والمعدن، فلابد فيه من العمل الإنساني كما تراه، وإلا لم يحصل ولم يقع به انتفاع"[2].

[1] عبدالرحمان بن محمد بن خلدون، المقدمـــة ، دار القلم، بيروت، 1984، ص382

[2] المرجع نفسه، ص381

ثم إن ابن خلدون جعل العمل الإنساني السبب الأول من أسباب الكسب، فهو يقول: "وإما أن يكون الكسب من الأعمال الإنسانية إما في مواد معينة وتسمى الصنائع من كتابة وتجارة وخياطة وحياكة وفروسية، وأمثال ذلك، أو في مواد غير معينة وهي جميع الامتهانات والتّصرفات، وإما أن يكون الكسب من البضائع وإعدادها للأعواض إما بالتّقلّب بها في البلاد أو احتكارها، وارتقاب حوالة الأسواق فيها ويسمى هذا تجارة. فهذه وجوه المعاش وأصنافه"[1].

وفي الفصل الذي خصصه لوجوه المعاش وأصنافه، نجد أن ابن خلدون يميّز بوضوح بين أنواع المعاش، والذي يرى بأنه إمارة، وتجارة، وفلاحة وصناعة. وفي حديثه عن الصنائع (المهن) وضح ابن خلدون كيف أن معظمها تحتاج إلى التعليم والتدريب قبل الاحتراف، وهذا ما يتوافق مع المنظور الحديث لسوسيولوجيا المهن التي سنتطرق إليها لاحقا، فهو يقول: «الصناعة هي ملكة في أمر عملي فكري وبكونه عملياً هو جسماني محسوس، والأحوال الجسمانية المحسوسة، المباشرة أوعب لها وأكمل، لأن المباشرة في الأحوال الجسمانية المحسوسة أتم فائدة، والملكة صفة راسخة تحصل عن استعمال ذلك الفعل وتكرره مرة بعد اخرى، حتى ترسخ صورته (..) وعلى قدر جودة التّعليم وملكة المعلّم يكون حذق المتعلّم في الصناعة وحصول ملكته". ثم إن "الصنائع منها البسيط ومنها المركّب. والبسيط هو الذي يختص بالضروريات والمركّب هو الّذي يكون للكماليات"[2].

ويرى بأن الصنائع تنقسم أيضا إلى ما يختص بأمر المعاش ضرورياً كان أو غير ضروري (الحياكة، والنجارة، والحدادة، وإنشاء المباني...)، وإلى ما يختص بالأفكار –التي هي خاصية الإنسان– من العلوم (الشعر، وتعليم العلم) والسياسة (الجندية).

[1] عبدالرحمان بن محمد بن خلدون، مرجع سابق، ص302

[2] المرجع نفسه، ص315

وقد ربط ابن خلدون بين الصنائع وطبيعة العمران، قائلا "والصنائع إنما تكمل لكمال العمران الحضري وكثرته"، ففي حالة العمران البسيط (البدو) يكون الاهتمام بالضرورات من المعاش، وهذه لا تقتضي عمقا أو رسوخًا في العلم والصنائع بل نجدها تقتصر على البسيط منها. أما إذا اكتمل العمران (الحضر) وتعقدت الحياة الحضرية وتزايدت فيها الأعمال ووفت بالضروري وزادت عليه، فيُصرَف الزائد حينئذ إلى الكماليات من المعاش. كما أشار ابن خلدون إلى أن الاستقرار وطول أمده عامل رئيسي في تطور الصنائع واستمراريتها من خلال تناقلها عبر الأجيال قائلا "إن الصنائع والعلوم هي عوائد للعمران والاستقرار (..) والعوائد إنما ترسخ بكثرة التكرار وطول الأمد فتستحكم صفة ذلك وترسخ في الأجيال"[1].

لقد تضمن هذا الباب من مقدمة ابن خلدون جهازا مفاهيميا متكاملا يعدّ بمثابة قاعدة تأسيسية لسوسيولوجيا العمل وكذا لسوسيولوجيا المهن في صيغتها المعاصرة، حيث قدّم تحليلا مفصّلا عن العمل وتقسيمه في المجتمعات الإنسانية، وعن المعاش وأصنافه، وعن الصنائع (المهن) وأقسامها وشروطها وخصائصها، لينتهي إلى ربط متميّز بين تطور المجتمعات وازدهارها وبين تطور المهن وتنوعها وكذا إجادتها.

3.2. المنظور الأنجلوساكسوني للمهنة:

إن المهنة بالنسبة لهذا المنظور تختلف عن الحرفة والوظيفة، والفرق يكمن في المستوى الفكري للفاعلين المهنيين. وعلى هذا الاساس فأصحاب المهن يتمتعون بمعارف علمية نظرية ويجسدون هذه المعارف في ممارسات مهنية، ولديهم أيضا مسؤولية عالية في ممارسة مهنتهم.

[1] عبدالرحمان بن محمد بن خلدون، مرجع سابق، ص ص 427-430

فإذا كان هناك خلط بين مفاهيم "المهنة و"الحرفة" و"العمل" في المنظور الفرانكفوني، فإن مفهوم المهنة له دلالته الواضحة والدقيقة، التي تجعله يتميز عن بقية المفاهيم القريبة منه. ويتكز هذا التمييز بشكل كبير على عنصرين أساسيين يرتبطان بالمهنة: الهيبة (*le prestige*) والاعتراف الاجتماعي (*la reconnaissance sociale*). حيث تحظى المهن في الثقافة الأنجلوساكسونية "بنوع من المكانة الفكرية والاجتماعية، وهو ما يسميه علماء الاجتماع الأمريكيون "*learned professions* "، وهي تلك التي يتم تعلّمها عن طريق الدراسة لأنها ترتكز على معرفة علمية معلن عنها في الجامعات"[1].

وترتكز هذه المكانة الفكرية والاجتماعية وفقا لبوردونكل *R. Bourdoncle* على ثلاث أبعاد أساسية:[2]

- معرفة مصرّح بها علنا، وليست متناقلة بطريقة غامضة عن طريق التدريب والتقليد والمرافقة، كما هو الشأن في الحرف (*les métiers*).

- شرعية اجتماعية قوية جدا اكتسبتها الممارسات الخاصة بهذه المهن (الطب مثلا) والتي تستند إلى قواعد عقلانية.

- ممارسة ليبيرالية (حرة)، وهي أساس لاعتراف اجتماعي قوي في مجتمع يقاس فيه النجاح الاجتماعي بالمال.

إضافة إلى هذين العنصرين (المكانة والاعتراف الاجتماعي)، هناك عنصر آخر لا يقل أهمية يتمثل في التمييز القانوني الذي يمنح أعضاء المهنة وضعا قانونيا خاصا، ففي المهن "يتم

[1] R. Bourdoncle, *Autour des mots : professionnalisation, formes et dispositifs*, Revue Française de Pédagogie, N° 35, 2000, p.120

[2] Ibid., p.128

تزويد الأعضاء بحقوق خاصة، مثل تأسيس جمعية مستقلة ومعترف بها، حظر ممارسة النشاط لغير الأعضاء، تنظيم التكوين. أما بقية الأنشطة فتسمى أعمالا (*occupations*)"[1].

وكانت المهنة في البداية حسب هذا الاتجاه مرتبطة بصيغ محددة من المهن مثل الطب والقضاء، وهي تمتاز وفقا لذلك بالخصائص التالية:

- ممارسة المهنة تتطلب عمليات فكرية مرتبطة بمسؤوليات كبيرة لشاغلها.
- يتوافق العلم والمعرفة النظرية مع الممارسة المهنية وتشكل قاعدة أساسية لها.
- تتضمن المهنـــــــــة أيضا من الناحية العملية الممارسة والتطبيقات الفعلية والمفيدة للمعرفة النظرية.
- التنظيمات والجمعيات والجماعات المهنية يفترض فيها ان تتمتع بقدر من التنظيم الذاتي.

في حين ان مفاهيم الحرفة والعمل حسب هذا الاتجاه تشير إلى العمال الذين يمارسون نشاطات مهنية ولديهم مستوى فكري أقل.

3.3. المنظور الفرانكفوني للمهن:

إن تحديد المنظرين الفرنسيين لمفهوم المهنة مختلف تماما عن المنظور الأنجلوساكسوني، حيث يستخدم مفهوم المهنة بمعناه الواسع الذي يمكن توظيفه لدراسة كل الممارسات المهنية، وهذا ما يشير إليه سانسوليو الذي يرى أن "المهنة بمفهومها الواسع لها معنى مماثل للحرفة والعمل، مهما كانت طبيعتها وفي أي لحظة تاريخية، مرفوقة بقدرات يدوية أو فكرية مكتسبة خلال سيرورة من التعلّم والتجريب. وبالتالي، فهي أبعد ما تكون عن التجسيد الآلي لسلسلة

[1] C.Daubar, P.Tripier, *Sociologie des professions*, A. Colin, Paris, 1998, p.7

من الأفعال الحركية والعادات، فهي تمثّل معرفة معقّدة، أقل أو أكثر تقعيدا وتصريحا، والتي تنبع من الخبرة الفردية ولكنها تأخذ دلالة اجتماعية عندما تصبح مشتَركة لدى جماعة الممارسين لها"[1].

وفي ذات السياق، يذهب دوبار *C.Daubar* وتريبيي *P.Tripier* إلى تحديد أربع دلالات لهذا المفهوم بناء على معانيه في القواميس والمعاجم الفرنسية:[2]

أ ـ تعرّف المهنة بأنها "فعل الإعلان الصريح عن الآراء والمعتقدات"، حيث أن المصطلح المنحدر من اللاتينية "*professio*" ظهر منذ سنة 1155م في عبارة "مهنة الإيمان" (*profession de foi*) بمعناه الديني. وامتدادا لذلك، أصبح هذا المصطلح يشير لاحقا إلى "موقف سياسي معلن". فالأمر يتعلق دائما بـ"الإعلان الصريح عن العقيدة الدينية أو الآراء السياسية الأيديولوجية".

فالمهنة في هذه الحالة أمر يتم التصريح به علنا، وهو مرتبط بالمعتقدات السياسية والدينية.

ب ـ تعرّف المهنة بأنها "العمل الذي يكسب من خلاله المرء عيشه"، فمهنة شخص ما هي كل عمل أو نشاط مأجور أو منتج للمداخيل المادية مهما كانت طبيعة هذا النشاط، مستقلا أو براتب (طبيب، عامل مهني، تاجر...).

جـ ـ تعرّف المهنة بأنها "مجموع الأفراد الذين يمارسون الحرفة ذاتها"، فالمهنة بهذا المعنى تعتبر شكلا من أشكال التجمع المهني، وبالتالي فهي قريبة من مفهوم الاتحادات والمجموعات

[1] R.Sainsaulieu, *l'identité au travail*, éd presses de la fondation nationale des sciences politiques, 1996, p.15

[2] C.Daubar, P.Tripier, op.cit., p.7

المهنية، من حيث أنها تشير إلى الأفراد الذين لديهم نفس "الاسم المهني" أو الوضعية المهنية (مهنة فلاحية، تجارية، طبية...).

د ـ يرتبط مفهوم المهنة أيضا بمصطلح "الوظيفة" أو "الموقع المهني" ضمن هيكل تنظيمي.

❖ يمكننا من خلال كل ما سبق استخلاص أهم معايير مفهوم المهنة:

ـ المهنة ضرورة اجتماعية، وهي مرتبطة بطبيعة المجتمعات وتطورها.

ـ ترتبط المهنة بمقابل مادي ومعنوي نظير قيام الأفراد المنتمين لها بالأدوار المرتبطة بها.

ـ للمهنة تنظيمها الخاص (مجموعات مهنية، اتحادات، نقابات) والذي يتميز بالتماسك، حيث يتقاسم أفراده مجموعة من القيم والمعايير والرموز الثقافية المرتبطة بطبيعة المهنة.

ـ المهنة تحكمها معايير أخلاقية (ميثاق أخلاقيات المهنة) تحدد مجموعة من المسؤوليات والواجبات والحقوق لممارسيها.

إن مساهمات علماء الاجتماع في تحديد مفهوم المهنة كشف لنا عن مرونة هذه المفهوم، حيث التمسنا نوعا من التباين في تحديده باختلاف الأزمنة والسياقات المجتمعية، وهذا ما جعل الباحثين يختلفون حول دلالته وحول المعايير التي تحدده وتجعله مختلفا عن المفاهيم الأخرى المتداخلة معه، وهذا ما ظهر جليا من خلال استعراضنا للمنظور الخلدوني والأنجلوساكسوني والفرانكفوني لمفهوم المهنة، وكذا من خلال تطرقنا لأهم الاقترابات النظرية لسوسيولوجيا المهن.

وبالرغم من ذلك يمكننا أن نخلص إلى أن الممارسة المهنية مرتبطة بثلاث أبعاد أساسية:

ـ بعد تقـــــني: مرتبط بالمعارف التي تقتضيها ممارسة المهنة.

- بعد أخلاقي: مرتبط بالمبادئ والقيم التي تستند إليها ممارسة المهنة،

- بعد اجتماعي: مرتبط في الوقت ذاته بأهمية المهنة ودورها في المجتمع وأيضا بمكانتها فيه ضمن سيرورة تحقيق الاعتراف الاجتماعي بهذه المهنة بل وحتى بالجماعات المهنية الممارسة لمهنة معينة، حيث أن الاعتراف الاجتماعي بهذه الجماعات مرهون بمدى تحقيقها والتزامها بالبعدين المعرفي والأخلاقي في ممارسات أعضائها لمهنة معينة، وهذا ما يساهم بدوره في تحقيق هوية مهنية جماعية، مثلما هو عليه الحال بالنسبة للتجار المزابيين.

ويشير أدرسون إلى هذا الترابط بين مهنة الفرد والبناء الاجتماعي ومكانة المجموعات المهنية في المجتمعات المحلية، قائلا "كل مهنة وجدت مكانها في مجتمع محلي وكل عامل وجد مكانه في حرفة، وهكذا ارتبطت حرفة الشخص بالبناء الاجتماعي مع وجود درجات اجتماعية لكل طائفة حرفية"[1]، وبذلك تعتبر المهنة من أهم العوامل المحددة للمكانة الاجتماعية خاصة في المجتمعات الحديثة التي تتّسم بالتعقيد، كما أن محدّدات المكانة الاجتماعية لأي مهنة ترتبط بمجموعة من المعايير الرمزية السائدة في ثقافة المجتمع التي يستند إليها في تصنيفه للمهن وللجماعات المهنية.

ثانيا: الهويـــــــة المهنية:

الهوية المهنية سوسيولوجيا هي هوية جماعية شكلتها المجموعة المهنية انطلاقا من الخصائص التي تميزها عن الآخرين، حيث يسمح هذا البناء الجماعي للفرد بالتموقع داخل المجموعة المهنية والحصول على اعتراف اجتماعي والذي يولد عنده الشعور بالانتماء إلى

[1] كمال عبد الحميد الزيات، مرجع سابق، ص 205

هذه المجموعة، حيث يكون تطور الهوية وفق عملية تماهي بالآخرين والانتساب إلى مجموعة أفراد يتميزون بخصائص مشتركة[1].

فالهوية المهنية هي ما يعرّف الفرد أو مجموعة من الأفراد على المستوى المهني، فهي تشير إلى مهنة الفرد الأساسية وإلى مجموع العناصر الثابتة والدائمة التي تميز الوظائف المختلفة التي يؤديها الفرد أو المجموعة.

وقد عرف استخدام مفهوم الهوية في علم الاجتماع تطورا ملحوظا بالتزامن مع الأزمة الاجتماعية والاقتصادية في نهاية السبعينيات والنتائج المترتبة عنها كالبطالة وإعادة التأهيل المهني، حيث وضح سانسوليو ذلك في قوله "إن مفهوم الهوية الغريب نسبيا عن مصطلحات علماء الاجتماع، دخل عنوة النقاش النظري وكأن تحليلات الممارسات، الأنظمة، البنى، الأيديولوجيا والصراعات لم تعد كافية، ضمن واقع سوسيوسياسي غير مستقر، لرسم خريطة المجموعات وأنماط الحياة في المجتمع"[2].

أما مسألة الهوية المهنية فقد تم تناولها من زوايا مختلفة منذ ثمانينات القرن الماضي، وهذا حسب توجهات معينة من طرف العديد من الباحثين في العلوم الاجتماعية، غير أننا سنركز على مساهمات باحثين أساسيين في علم الاجتماع يعتبران من رواد دراسة وتحليل الهويات المهنية، ويتعلق الأمر بكل من سان سوليو واقترابه الثقافي، ودوبار واقترابه التفاعلي لمسألة الهوية المهنية.

[1] R. Bourdoncle, op.cit., p.7
[2] R.Sainsaulieu, op.cit., p.17

1. الاقتراب الثقافي: سان سوليو *R. Sainsaulieu*

لا يمكن الحديث عن الهوية المهنية دون العودة إلى المساهمات الهامة التي قدمها عالم الاجتماع سانسوليو *R.Sainsaulieu* في هذا المجال، والذي يعتبر أن الوصول إلى هوية مهنية موسوم ببعد ثقافي، حيث أن كل السلوكات والمواقف في العمل —وفقا لهذا الاقتراب– لا يتم تطويرها بالصدفة، ولكن الثقافة السائدة في المؤسسة هي التي تقوم بتشكيلها وتوجيهها. وبالتالي فإن الثقافة التنظيمية التي تتمظهر في شكل مجموعة من المعايير والقواعد والقيم تساهم في تحديد هويات الفاعلين المهنيين من خلال اكتسابهم لهذه القيم والمعايير التي تقوم عليها المؤسسة أو معارضتها.

ويعرف سانسوليو *R.Sainsaulieu* الهوية المهنية بأنها "الطريقة التي تعرِّف بها مختلف المجموعات نفسها للزملاء وللقادة وللمجموعات الأخرى". ويضيف أن "الهوية في العمل تقوم على مجموعة من التمثلات المتباينة. فالهوية ستكون بمثابة سيرورة علائقية من استثمار الذات (استثمار في علاقات دائمة، تضع الاعتراف المتبادل للشركاء محل التساؤل)، المتضمنة في الخبرة العلائقية والاجتماعية للسلطة"[1].

فالهوية في العمل هي صيغة لتطوير معنى الذات في ظل تعدد الروابط الاجتماعية وكذا السعي إلى الاعتراف بهذا المعنى من طرف الشركاء في العمل.

واقترح سانسوليو *R.Sainsaulieu* من خلال كتابه حول "الهوية في العمل" ضرورة الاهتمام بالآليات التي يمكن من خلالها للهويات الجماعية أن تتشكّل وتتحول عن طريق الخبرة في العمل، حيث ركز دراسته على الطريقة التي تتشكل بها الهوية في العمل انطلاقا من

[1] R. Sainsaulieu, op.cit., p.304

"تأثير أنظمة المنظمة على نوعية المبادلات الإنسانية، لنخلص بعدها إلى تحليل سيرورات تعلّم ثقافي ضمن خبرة العلاقات"[1].

وقد مضى في ذلك من خلال ملاحظة بالمشاركة سمحت له بالاحاطة بـ "الدلالة المعرفية والعاطفية للخبرات التعريفية"، محللا سيرورات العلاقات التبادلية بين خبرة السلطة في المؤسسة وتلك المتعلقة بالهوية الشخصية للأفراد المواجهين بطرق للوصول إلى الاعتراف بالذات في المحيط الاجتماعي للعمل. كما أنه انطلق أيضا من البحوث المتمركزة حول التراث الثقافوي (*culturaliste*) ليطور تحليلات سوسيولوجية حول السلطة في المنظمة معيدا الاعتبار للفاعل الاجتماعي دون تحديده بالدوافع الاقتصادية، من حيث أن "دراسة أي فاعل اجتماعي يجب أن تكون مرتبطة بفهم ثقافته الخاصة وسيرورة تكوّنه وكذا تطوّره ضمن الروابط الاجتماعية"[2].

وركز سانسوليو *R.Sainsaulieu* على ثلاثة أبعاد في أعماله: يتمثل البعد الأول في الوضعية في العمل، أي كيف يُعرَّف الفرد وما هي مجالات انتمائه ومرجعيته. أما البعد الثاني فيتعلق بعلاقات المجموعات المهنية فيما بينهما أو مع النظام الهرمي للمؤسسة. وأخيرا البعد الثالث يرتبط بإدراك مستقبل محتمل. حيث قام بالتعبير عن تصوره من خلال إقامته للتقاطع بين محورين: يتمثل الأول في مستوى اندماج الأفراد في مجموعات اجتماعية، أما الثاني فيتمثل في الخبرة الاجتماعية المعاشة ضمن المجموعات. ليقوم بالتمييز من خلال ذلك بين أربع صيغ من "الهوية في العمل" والتي هي في مجملها هويات جماعية: [3]

[1] R. Sainsaulieu, op.cit., p.12
[2] Ibid., p.14
[3] R.Sainsaulieu, op.cit., p.15-19

أ. هوية الانصهار: تخصّ الجماعات المهنية التي تتميز بكفاءات ضعيفة، حيث تتحول الجماعة في حد ذاتها إلى قيمة مركزية تضمن للأعضاء اكتساب قوة التأثير، وذلك من خلال تضامن قوي جدا للفرد مع زملائه والخضوع لسلطة القائد الذي يستطيع وحده توجيه المجموعة.

هذه الهوية تتواجد في بيئة العمل التي لا توفر سوى هامش محدود للمبادرة والتمكّن من المستقبل، وعليه فإن الفرد من خلال تضامنه القوي مع زملائه يتمكّن من كسر العزلة وبناء هوية على أساس جماعي.

ب. هوية الانسحاب: تخصّ الأفراد الذين لا يتمتعون باعتراف كاف ولا بمشروع مهني محدد والمثقلين بالمهام خارج زمن العمل الرسمي، ويتميز هذا النموذج بضعف ارتباط الفرد بالعمل وبالمؤسسة حيث يمثل العمل بالنسبة له مجرد أمر إلزامي ووسيلة لتوفير احتياجاته، وينعكس ذلك في عدم مشاركته في العلاقات الشخصية أو الجماعات الرسمية أو غير الرسمية وضعف العلاقات بين الزملاء وفقر التبادلات العاطفية والمعرفية.

جـ. الهوية التفاوضية: تميّز الجماعات المهنية التي تمتع بكفاءات عالية وقدرا كبيرا من الاستقلالية، التي تقود الفرد إلى تحمّل المسؤوليات في عمله، ما يمنحه الثقة الكافية للتفاوض مع نظرائه ومسؤوليه في العمل.

د. هوية الانتساب: تظهر هذه الهوية عند الجماعات التي تكون لدى أعضائها آفاق كبيرة للحراك السوسيومهني، ومن هذا المنطلق فهم يعملون ضمن شبكة من العلاقات التي تتيح لهم تكوين رأس مال اجتماعي قابل للتوظيف من أجل تحسين وضعياتهم المهنية وتحقيق الحراك الاجتماعي، كما يحافظون على علاقات متميزة مع الزملاء والرؤساء في العمل.

ما نلاحظه على هذه الصيغ من الهويات المهنية التي حددها سانسوليو *R.Sainsaulieu* مرتبطة بشكل أكبر بهيكل تنظيمي يتمثل في المؤسسات أو المنظمات، لذلك يصعب إسقاطها على بقية المهن التي لا تندرج ضمن هذا السياق، مثل المهن الحرة كالتجارة والطب والمحاماة مثلا.

2. الاقتراب التفاعلي: كلود دوبار *C.Daubar*

قدّم دوبار *C.Daubar* تحليلا مقارنا بين أبحاث سانسوليو *R.Sainsaulieu* المنجزة في نهاية السبعينيات حول الهويات في العمل وأبحاثه الخاصة حول التنشئة المهنية المنجزة في نهاية الثمانينات، موضحا كيف أن الانتقال من فترة نمو إلى فترة أزمة في المجتمع ولّد تعريفا نظريا جديدا للهوية، مقترحا نظرية سوسيولوجية للهوية تنص على ضرورة الأخذ في الاعتبار تحولات منظومة العمل من منطلق مساهمة الأفراد في تغيير المؤسسات التي ينتمون إليها عن طريق استخدامهم لـ "استراتيجيات هوياتية"، مستعينا بمجموعة من نظريات التنشئة الاجتماعية.

وقد سعى دوبار *C.Daubar* إلى التقريب بين اتجاهين نظريين متناقضين، الاتجاه الدوركايمي والثقافوي الذي يجعل من التنشئة الاجتماعية الآلية المحددة والحاسمة لاكتساب الهويات الاجتماعية، بواسطة قوة الاستمرارية بين الأجيال التي تضمن إعادة إنتاج البنى الاجتماعية والأنماط الثقافية من جهة، والاتجاه التفاعلي والبنيوي الذي يؤكد على أن الصيغ الهوياتية موسومة بتحولات وبإعادة بناء دائمين، خاضعة للأنظمة ولطبيعة العلاقات التي يشترك فيها الفاعلون من جهة أخرى. حيث عرّف الهوية ضمن هذا السياق بأنها "نتيجة مستقرة ومؤقتة، فردية وجماعية، ذاتية وموضوعية، بيوغرافية وبنائية، في الوقت ذاته، لمختلف

عمليات التنشئة الاجتماعية التي تبني الأفراد وتعرّف المؤسسات على حد سواء"، مبرّرا اهتمام مثل هذا الاقتراب بتحليل مفاهيم مثل "المجموعة، الوضعية، الطبقة.." كون أن مثل هذا الاقتراب للهوية باعتبارها دائما "مبنية ويعاد بناؤها ضمن حالة من اللايقين أقل أو أكبر سعة وأقل أو أكبر ديمومة" تسمح بإقحام "البعد الذاتي، المعيش، النفسي في قلب التحليل السوسيولوجي"[1].

فالهوية وفقا لهذا الاقتراب ليست ثابتة بشكل نهائي، حيث يمكنها أن تتغير بمرور الزمن، لذلك حسب دوبار يمكن لمفهوم "المسار" أن يسمح بفهم وتفسير الطريقة التي تساهم بها المعاملات الشخصية في تشكيل الهوية المهنية.

ويعرّف دوبار الهويات المهنية بأنها "طرق معترف بها اجتماعيا، بالنسبة للأفراد، للتعريف ببعضهم البعض في حقل العمل والشغل"، حيث ينتج الشعور بالهوية المهنية عن التفاعلات التي يتم تطويرها خلال العمل. ويرتكز بناء الهوية على تقاطع صيغتين من المماثلات (*transactions*)، الأولى موضوعية وتكون من خلال التفاعل مع الآخرين وهي التي تنتج "الهوية الممنوحة"، والثانية ذاتية وتكون من خلال التفاعل مع الذات وهي التي تنتج عنها "الهوية المهنية للذات"[2].

في المماثلة الموضوعية (الخارجية) يسعى الفرد إلى مطابقة توقعات الأدوار (الهوية من أجل الآخر) مع الذات المثالية (الهوية من أجل الذات)، حيث يمكن أن يقابل هذه المعاملة اعتراف أو عدم اعتراف اجتماعي. في حين يمكن أن تؤدي المماثلة الذاتية (الداخلية) إلى

[1] C.Daubar, *La socialisation : Construction des identités sociales et professionnelles*, op.cit., 1991, p.111

[2] Ibid., p.95

نتيجتين: استمرارية أو قطيعة بين الهوية الموروثة والهوية المستهدفة، وتفاوت بين تعريف الذات الناتج عن المسار السابق وتصور للذات في المستقبل.

وبعبارة أخرى، تنتج الهوية المهنية عن سيرورة من الملاءمة بين الهوية الموروثة (التي يحملها الفرد) والهوية المستهدفة أو المرغوبة (ما يرغب الفرد أن يكون عليه).

فمساهمة دوبار *C.Daubar* إذن جاءت لتجاوز ذلك التعارض بين الهوية الشخصية والهويـــــة الجماعية من خلال ربطه بين البناء البيوغرافي (الذاتي المتجذر في التنشئة الاجتماعية الداخلية) والبناء العلائقي، مثل ذلك الذي ينتج عن مبادلات اجتماعية مكوِّنة للنشاط المهني.

وحسب دوبار *C.Daubar*، فإنه من أجل "إظهار الخاصية الأكثر فأكثر تفاعلية وتبادلية لعلاقات العمل والخاصية الأكثر فأكثر استدخالا ولايقينية للمسارات المهنية على حد سواء"، ينبغي أن نأخذ في الاعتبار أيضا "العناصر البيوغرافية (سيرة حياة الفرد)" التي تسمح باستخلاص تمثلات الأفراد لأنفسهم ولعلاقاتهم بالعالم، إضافة إلى "العناصر البنائية" التي تنتظم تبعا لها ممارساتهم"[1].

من هذا المنطلق، يمكننا القول أن دوبار *C.Daubar* أضاف محورا بيوغرافيا إلى المحور العلائقي الذي طوره سانسوليو *R.Sainsaulieu* حول الهوية المهنية، جاعلا من المبادلة الهوياتية المزدوجة الناتجة عن التقاطع بين بعدين من أبعاد بناء الهويات الاجتماعية أساسا لتحليل علاقات الأفراد والجماعات في الوسط المهني، حيث ان النظرية السوسيولوجية للهوية التي اقترحها دوبار سمحت بمعرفة كيف أن "انتماء فرد إلى مجموعة، او اشتراكه في مجموعة من

[1] C.Daubar, *De la sociologie des 'professions' à la sociologie des groupes professionnels et des formes identitaires*, in C.Dubar et Y.Lucas, *Genèse et dynamique des groupes professionnels*, Presse universitaires de Lille, 1994, p.377

الخصائص المشتركة يعتبر غالبا بمثابة استعدادات مسبقة لتبني بعض السلوكات" يجب أن يتقاطع مع كون أن "كل فرد يتميز بمجموعة كاملة من الخبرات البيوغرافية (الذاتية) وبعلاقات اجتماعية له كل الحظوظ ليكون مختلفا"[1].

وعليه، فإن كل فرد من مجموعة الانتماء ذاتها يتميز بمجموعة من الخبرات الذاتية والعلاقات الاجتماعية التي تجعل لديه ميولا لأن "يعرّف وضعيته ويبرّر سلوكاته بطريقة خاصة مرتبطة في الوقت ذاته بتاريخه وبعالمه العلائقي"[2].

ونلاحظ أن ما قدمه دوبار حول الهوية المهنية، يتعارض مع فكرة أن انتماء مجموعة من الأفراد لنفس "الطبقة" او "الجماعة" ينعكس في كونهم يمتلكون الاستعدادات او المرجعيات نفسها بشكل يسمح بتجانس ممارساتهم المهنية والخطاب حول هذه الممارسات، وهو الاقتراب الذي نتبناه في دراستنا هذه من خلال نظرية الأبيتوس (*Habitus*) لبيير بورديو *.P.Bourdieu*

ثالثا: علم الاجتماع العمل والتأسيس لدراسة المهن:

تعزى دراسة المهن إلى الأعمال السوسيولوجية التي اهتمت بموضوع المهن والتي كانت بداياتها الأولى ضمن السوسيولوجيا الأنجلوساكسونية، حيث يعتبر علم اجتماع المهن أول تخصص اهتم بدراسة المهن وبالعوامل الاجتماعية والتاريخية لتشكلها.

[1] C.Daubar, *La socialisation. Construction des identités sociales et professionnelles*, op.cit., p.112

[2] Ibid., p.112

وإذا كان علم اجتماع المهن عرف بدايته الأولى منذ سنوات الثلاثينيات من القرن الماضي في الدول الأنجلوساكسونية، فإن هذا التخصص لم ينتشر في الدول الأخرى وعلى رأسها فرنسا إلا في بدايات السبعينيات من نفس القرن.

لذلك، فإن علم اجتماع العمل الذي تم تطويره منذ سنوات الخمسينيات، حتى وإن كان مجال اهتمامه مركزا على العمل في المصانع والمؤسسات حيث أنه اهتم بشكل أكبر بـ "الطبقة العمالية" أكثر من مجموع المهن الأخرى، فإنه يستدعي الاستعانة به من حيث أنه قد يمدنا ببعض الأدوات المفاهيمية لتحليل الممارسة المهنة.

هذا المســـــار المزدوج الذي ناتج عن ذلك التقارب الذي بدأ في الظهور منذ سنوات بين علم اجتماع العمل وعلم اجتماع المهن حول مسألة "الامتهـــــان" (*la professionnalisation*).

وسواء تعلق الأمر بالعمال المهنيين حسب المنظور الفرنسي، أو بالمهن الحرة حسب المنظور الأنجلوساكسوني، فإن العديد من الدراسات انطلقت من التساؤل حول ظاهرة تفكّك هذه النماذج المهنية وإعادة بنائها، وهو ما تعكسه مساهمات مختلف الاقترابات السوسيولوجية التي حاولت الإحاطة بالفعل المهني.

ضمن هذا السياق سنقوم باستعراض ما يمكن استخلاصه من علم اجتماع العمل حول مسألة المهن، قبل أن نتطرق لاحقا إلى أهم الاقترابات النظرية في علم اجتماع المهن سواء الكلاسيكية منها أو الحديثة.

1. تطور مسألة تحولات المهن في علم اجتماع العمل:

قبل سنوات الخمسينيات من القرن الماضي، لم يكن هناك تراث سوسيولوجي متخصص حول العمل أو المهن أو الحرف، فحتى وإن كان علم الاجتماع قد استعان بهذه المفاهيم من أجل تفسير تطور المجتمعات فإنها رغم ذلك لم تعتبر في البداية مواضيع للدراسة المتخصصة. وقد أشار تريبيي *P.Tripier* أن العمل الصناعي لعب دورا أساسيا في تحليل تطور المجتمعات الأوروبية في القرن 19 باعتباره "قوة تغييرية للعالم"، حيث شكّل العمل والعمال الصناعيين حقلا للعديد من الدراسات والأبحاث التي اهتمت بشكل أساسي بـ "تطور المجتمعات الانسانية"[1]، وتعد مساهمة دوركايم حول دور العمل في انتقال المجتمع من التضامن الميكانيكي إلى التضامن العضوي أشهر تلك المساهمات.

فعلى الرغم من تأخر التأسيس لتخصص علم اجتماع المهن، غير أن علم الاجتماع العام أظهر اهتماما واضحا بدراسة الحرف والمهن من خلال بحوث حول هذه المواضيع التي اعتبرها المؤسسون الأوائل لعلم الاجتماع (دوركايم، ماركس، فيبر...) بمثابة مفاهيم مركزية ساهمت في ظهور المجتمعات الحديثة وتطورها. حيث يرى دوبار أن هذه المساهمات التي اهتمت بالمهن أو بالعمل بشكل عام، رغم الاختلافات النظرية التي اتسمت بها، ساهمت في "بناء تأصيل لعلاقة الأشخاص بعملهم ضمن منظور جماعاتي، وسعت إلى تحديد شروط منظمة اقتصادية قابلة للاستمرار اجتماعيا"[2]. ومن بين المساهمات الكلاسيكية التي أبرزت أهمية تطوير المهن باعتبارها خاصية أساسية للمجتمعات الحديثة أو المتحضرة، ما قدمه ماكس

[1] P.Tripier, *La sociologie du travail*, in J-P. Durand et R.Weil, *Sociologie contemporaine*, Vigot, 1997, p.438

[2] C.Daubar, *La socialisation. Construction des identités sociales et professionnelles*, op.cit., p.135

فيبر *M.Weber* الذي اعتبر أن "الامتهان" (*la professionnalisation*) بمثابة أحد العمليات الضرورية للتحديث، لأنها تتكون حسبه من "الانتقال من تنشئة اجتماعية اجتماعية جماعاتية أساسا أين تكون المكانة الاجتماعية موروثة، نحو تنشئة اجتماعية مجتمعية أين تكون المكانة الاجتماعية خاضعة للمهام المنجزة ولمعايير الكفاءة والتخصص"[1].

إن تحليل الأنشطة المهنية كان إذن في صلب اهتمامات علماء الاجتماع سواء على المستوى النظري أو الميداني دون أن تكون هذه الأبحاث منتسبة إلى تخصص علم اجتماع المهن بصيغته الحالية.

ودائما حسب تحليل دوبار *C.Daubar*، هذا الاهتمام الموجه نحو الحركة العامة "للامتهان" يبدو أنه كان مرتبطا في المجتمعات الحديثة بمحاولة تجاوز ذلك التعارض بين مفهومـــي "الحرفة (*le métier*)" و"المهنة (*la profession*)" حتى ولو أنه تم تمييز لاحقا بين الانتقال الوراثي للحرف والاختيار الفردي الحر للتكوين وللمهن[2].

ولكن رغم ذلك بقيت مسألة الامتهان ثانوية بالنسبة لعلم الاجتماع الذي كان موضوعه الأساسي هو "العمل" وتحديدا العمل في المصنع، وقد تم نتيجة لذلك التأسيس لمجلة كرّست لهذا التخصص، حيث صدرت سنة 62 أو مجلة لـ "علم اجتماع العمل" محددة المعالم الأساسية لهذا الفرع من علم الاجتماع المتمركز حول العمل في المؤسسة.

وقد كان اهتمام هذا التخصص منصبا في البداية على مسألة التغيرات التي شهدتها أنشطة العمل نتيجة التطور التقني ومحاولة التكيف معه، وذلك انطلاقا من المنظور الماركسي لتقسيم العمل وللعلاقات الاجتماعية للانتاج.

[1] C.Daubar, *La socialisation. Construction des identités sociales et professionnelles*, op.cit., p.135

[2] Ibid., p.135

2. نشأة علم اجتماع العمل:

إن الأبحاث الأولى في علم اجتماع العمل ارتبطت بـ "النموذج التقني" والذي انعكس في اهتمام هذه الأبحاث بالتركيز على العمل في المؤسسات والمصانع وظروف العمال، حيث كانت غالبية هذه الأبحاث في البداية عبارة عن رد فعل على العقلانية التي كانت تميز التايلورية، وهو ما يندرج نوعا ما ضمن الاقتراب الذي أسس له علم الاجتماع الصناعي في أمريكا ليس فقط من أجل دراسة أنشطة الصناعة ولكن أيضا لدراسة الآثار المترتبة على الثورة الصناعية بشكل عام.

وترتبط نشأة هذا الاتجاه بفريق هارفرد الذي كان يترأسه إلتون مايو ***E.Mayo*** الذي قام بين سنوات 1924-1932 بتطوير مجموعة من الأبحاث الميدانية في مصنع هاوثورن مع اهتمام خاص كرّسه للعلاقات الإنسانية في بيئة العمل. واعتبرت هذه البحوث ردا واضحا على محدودية التايلورية، من منطلق أن الأخذ في الاعتبار الآثار السلبية للتقسيم المفرط للمهام الذي ينص عليه هذا النمط من التنظيم والملاحظ خاصة من خلال تدني فعالية الانتاج، دفع مدرسة العلاقات إلى تحليل المصنع كمكان تُنتَج ضمنه "علاقات ذات طبيعة نفسية واجتماعية (..) خلال أنشطة العمل المشترك". ووفقا لهذا المنظور، تعرّف المنظمة باعتبارها "نسقا اجتماعيا" أين تُنسق الأنشطة التي يقوم بها الأفراد المتفاعلون بفضل تقاطع بعدين أساسيين، الاول "رسمي" متمثل في مجموع القواعد المحدد من طرف المنظمة، والثاني "غير رسمي" ويتمثل في العلاقات الاجتماعية في العمل[1].

وبالتزامن مع ذلك، كان تركيز علم اجتماع العمل على المشاكل المرتبطة بالتنظيم العلمي للعمل (*OST*) متواضعا مقارنة باهتمامه بالعلاقات بين الإنسان والآلة، مع إظهاره اهتماما

[1] P.Tripier, op.cit., p.440

خاصا بتنظيم مجموعة العمال المهنيين التي استقطبت عددا كبيرا من الأفراد المنحدرين من مجموعات مهنية أخرى سنوات الخمسينيات[1].

وقد تم وصف هذه العلاقة بين التطور التقني وتطور العمل في البداية من طرف فريدمان *G.Friedman* من خلال مفهوم "جدلية التقدم"، والذي كان انشغاله الأساسي يتمثل في معرفة ما الذي سيحدث نتيجة لـ "الانفجار التدريجي للمهن القديمة وتدهور القدرات المهنية" الناجمة عن ذلك[2]. فالتساؤل المطروح كان يدور حول معرفة ما إذا كان هذا التطور التقني قادرا على إنتاج مهن جديدة مؤهلة ترتكز على التحكم في تقنيات تتجه أكثر فأكثر نحو التعقيد، أم ان هذا التطور سيؤدي في النهاية إلى إنتاج يد عاملة غير مؤهلة مرفوقة بنوع من "اللاأنسنة" النهائية للعمل.

فالتطور التقني إذن تم تناوله باعتباره محددا لتطور العمل ولتطور المجتمع أيضا، لينتقل بعدها فريدمان *G.Friedman* إلى التساؤل حول مسألة فقدان العامل لمعنى العمل الذي يتولّد —ولو مؤقتا– عن التغييرات في تنظيم العمل نتيجة للمكننة مثلا، كما تساءل من جهة أخرى عن الدور "التعويضي" الذي يمكن أن تلعبه الأنشطة خارج العمل (الترفيه، الإعلام) بالنسبة للعامل من أجل إعادة تثمين عمله.

3. نحو اقتراب شامل للعمل وتحولاته:

لقد كانت الرغبة في تجاوز المنظور الحتمي لتطور العمل نتيجة للتقدم التقني مرفقة أيضا بالسعي لتجاوز إطار المصنع أو المؤسسة، حيث يشير تريبيي *P.Tripier* أنه حتى إذا كان فريدمان *G.Friedman* قد نسب إلى مايو *E.Mayo* فكرة اختزال عالم العامل في محيطه في

[1] P.Tripier, op.cit., p.442

[2] G.Friedman, P.Naville, *Traité de sociologie du travail*, Armand Colin, Paris, 1984, p.350

العمل، فإن ذلك لا ينتقص من أهمية الضوابط المنهجية للملاحظة والتحقيق الميداني التي أجراها عالم الاجتماع حول مكان عمل العمال، باحثا عن توسيع مجال التحليل السوسيولوجي إلى خارج محيط المؤسسة، من أجل الأخذ في الاعتبار إضافة إلى هذا العالم الخاص "الانتماءات الميكروسوسيولوجية لكل فرد (أسرته، جيرانه، حيّه)، وضعيته الماكروسوسيولوجية أيضا (وضعيته الطبقية، انتماؤه الوطني)"[1]، بمعنى، من أجل الوصول إلى اقتراب أكثر شمولية لمسألة العمل.

وفي سنوات الستينيات وبالسبعينيات من القرن الماضي ظهر اتجاهين نظريين مكّنا علم الاجتماع العمل من تعزيز هذا المنظور الذي يسعى إلى الخروج من هذه النظرة المحددة للعمل بإعطاء مجال أكبر للعمال ولعوالمهم الاجتماعية المتعددة. ويمثل الاتجاه الأول آلين توران *A.Touraine* أما الثاني فتمثله مدرسة كامبريدج.

3.1. تحليل الوعي العمالي:

شكلت أبحاث توران *A.Touraine* المنعطف الأول في طريقة فهم مسألة تحولات العمل ضمن علاقته بالبعد التقني، بعد حركة التمييز المتزايدة بين عمل الإنسان وعمل الآلة التي أدت إلى الأخذ في الاعتبار مسألة "القيمة الاجتماعية للعمل" ليس بالنسبة للنسق التقني، ولكن من حيث المعنى او الدلالة التي يأخذها بالنسبة للأنساق الاجتماعية التي ينتمي إليها العمال.

ضمن هذا السياق، اقترح توران *A.Touraine* منظوره حول "الطبقة العمالية الجديدة" في "مجتمع ما بعد الصناعة"، متجاوزا مسألة علاقة العمل بالتقنية كما تناولها فريمان ومؤكدا أن تطورات العمل ترجع إلى "الوعي العمالي" و"الحركة العمالية"، وأن الإحاطة بها تتطلب

[1] P.Tripier, op.cit., p.445

الأخذ في الاعتبار الروابط الاجتماعية بين الفاعلين انطلاقا من أن "الوقائع المهنية" للعمال لا يمكن اختزالها ببساطة في "الوقائع التقنية" للمؤسسة. وقد حظي هذا الاقتراب باهتمام كبير من منطلق تأسيسه لعلاقة بين علم اجتماع العمل وعلم اجتماع الفعل[1].

وانطلاقا من هذا الاتجاه الذي أسسه توران *A.Touraine* أولت سوسيولوجيا العمل اهتماما متزايدا بالخبرة الاجتماعية للعمال من أجل تفسير سلوكاتهم في العمل، حيث بدأ المتخصصون في هذا المجال في إظهار اهتمام أكبر بمسائل جديدة ك "التمثلات، علاقات السلطة، صيغ الهوية في العمل" باعتبارها مجموعة من العوامل التي تتجاوز المؤسسة[2]. كما أن النموذج التقني والمنظور الماركسي لطبقة عمالية موحدة ومتجانسة بدأت في التراجع تدريجيا لحساب تسليط الضوء على ذلك التنوع في العمل العمالي وعلى تحولاته وتحليلها.

3.2. تحليل الهوية في العمل :

احتلت مسألة تحولات منظومة العمل مكانة خاصة في علم اجتماع العمل سنوات الثمانينيات، وذلك من خلال التركيز على إشكالية الهوية وديناميكية الهويات في العمل. هذا المفهوم (الهوية) الذي قلّما تم اتخاذه في الاعتبار لدى علماء اجتماع العمل، وحتى إن تم توظيفه فذلك ضمنيا في مفاهيم مركزية مثل "الطبقة العمالية"، يشير حسب دوبار *C.Daubar* إلى "علامة الانتماء إلى تجمع أو جماعة أو فئة، والتي تسمح للأفراد أن يعرَّفوا من قبل الآخرين ولكن أيضا أن يعرِّفوا أنفسهم مقابل الآخرين"[3].

[1] P.Tripier, op.cit., p.152
[2] Ibid., p.152
[3] C.Daubar, *La socialisation. Construction des identités sociales et professionnelles,* op.cit., p.11

أما الهوية المهنية فيرى دوبار انها تعود إلى "اسم الحرفة أو المهنة التي يختص بها كل فرد تبعا للوسط السوسيومهني الذي ينحدر منه والتدريب المتخصص الذي خضع له"[1].

والهوية المهنية وفقا لهذا المعنى تشير حسب دوبار إلى النظرية الدوركايمية التي تدرس "المجموعات المهنية" إنطلاقا من تشكّل "الوجود الاجتماعي للأفراد" عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية باعتبارها "سيرورة وراثية وتاريخية"، وهو ما نجده أيضا في مفهوم الأبيتوس عند بورديو. وعليه، فإن الخصائص الموضوعية للوضعيات السوسيومهنية هي التي تحدد المواقع في الحقل المهني وتنظمها[2].

هذا الانفصال التدريجي عن مفهوم "الطبقة الاجتماعية" والقطيعة مع حتمية النموذج التقني واللجوء إلى البيانات البيوغرافية، ولّد اهتماما جديدا بمفهوم "الهوية" في علم اجتماع العمل.

فبالعودة إلى الماركسية مثلا سنجد أن "العديد من علماء الاجتماع (..) المهتمين خصوصا بالصراعات في العمل والإضرابات والحركات الاجتماعية، كان لديهم ميول لحصر هويات العمال او الأجراء في صيغ ومستويات الوعي الطبقي"، حيث أن إعادة النظرة في مسألة وجود طبقة عمالية واحدة وموحدة أعادت طرح التساؤلات من جديد حول تعددية العمال وعالم العمل والطريقة التي تؤثر بها الفئات الشرعية على عملية بناء الهويات المهنية دون أن تحددها[3].

[1] C.Daubar, *De la sociologie des 'professions' à la sociologie des groupes professionnels et des formes identitaires*, op.cit., p.365

[2] C.Daubar, *La socialisation. Construction des identités sociales et professionnelles,* op.cit., pp.365-366

[3] Ibid., p.369

كما شكل كتاب سانسوليو *Sainsaulieu* حول "الهوية في العمل" نقطة انطلاق للأخذ في الاعتبار تنوع واختلاف "المواقف والسلوكات في العمل، وأنماط العلاقات بين الزملاء ومع الرؤساء، وبنى المنظمة وكذا أنماط تسيير العمال"[1]. وهذا ما يتعارض مع النظرة السائدة في سنوات السبعينيات للمنظمة على أنها نسق مغلق يكتفي فيه الباحثون بدراسة العمال في مناصب عملهم.

هذه المساهمات النظرية حول الهوية سمحت إذن بفهم كيف يمكن "لانتماء فرد إلى مجموعة، او تقاسم في مجموعة من السمات المشتركة التي تعتبر غالبا بمثابة استعدادات مسبقة لتبني بعض السلوكات" أن تتقاطع مع "تميّز كل فرد بمجموعة كاملة من الخبرات الذاتية والعلاقات الاجتماعية التي تمنحه كل الحظوظ ليكون مختلفا"[2].

لذلك، ساهمت هذه الاقترابات بشكل واضح في إعادة توجيه ما كان سائدا في السبعينيات نحو تزايد الأخذ في الاعتبار لدور العمال أنفسهم في تحولات العمل، وذلك بفضل تحليلات قائمة على التنسيق بين الماكروسوسيولوجي والميكروسوسيولوجي للمهن وتطوراتها.

رابعا: الاقترابات النظرية لسوسيولوجيا المهن:

تركز سوسيولوجيا المهن على دراسة تشكّل أنشطة العمل وتطورها من خلال مختلف الاقترابات النظرية، بداية بالوظيفية ثم التفاعلية وأخيرا النظريات الجديدة التي أطلق عليها اسم الفيبرية الجديدة.

[1] C.Daubar, , *La socialisation. Construction des identités sociales et professionnelles,* op.cit., pp.371-372

[2] Ibid., p.12

وتتمركز الوظيفية حول تحديد الطابع الوظيفي للمهن ضمن البناء الاجتماعي باعتبارها مكونا أساسيا له، أما التفاعلية فتركز على التفاعل والسير الذاتية (البيوغرافي) للفاعلين المهنيين الذين يؤدون أنشطة عمل معينة، من أجل فهم الطريقة التي ينتظمون بها ويمارسون بها عملهم، في حين تذهب النظريات الجديدة إلى اعتبار المهنة نتيجة للحركية السوسيوتاريخية في المجتمعات وبالتالي يمكن فهمها وتفسيرها من خلال الأحداث والعوامل السوسيواقتصادية والسياسية وغيرها من العوامل المرتبطة بمجالات أخرى من الحياة الانسانية.

1. الاقتراب الوظيفي:

يرتكز الاقتراب الوظيفي الذي تم التأسيس له في سنوات الثلاثينيات على المنظور الدوركايمي حول "المجموعات المهنية" التي تتكون من مجموع الأفراد الذين يشغلون مهنة واحدة، و كل جماعة مهنية لها دور معين في الحياة الاجتماعية، حيث تشمل كل النشاطات الاقتصادية وكل الفئات المهنية، باعتبارها مجموعات وسيطة بين الدولة والأفراد والتي تضمن وظيفة استقرار المجتمعات الحديثة لمواجهة أي نوع من أنواع اللامعيارية (الأنوميا)، من منطلق أن الأنشطة الاقتصادية وأشكال التنظيم الاجتماعي حسب دوركايم متلازمان، فهما يتطوران معا، أو بمعنى آخر، أحدهما يرتبط بالآخر.

ويرتكز الباحثون المهتمون بدراسة المهن ضمن هذا الاتجاه النظري على ثلاثة مبادئ أساسية:

- سيرورة تطور المهن تنتج عن تطور المجتمعات الحديثة.

- المهنة لها وظيفة أساسية تتمثل في تحقيق التماسك الاجتماعي والأخلاقي للنظام الاجتماعي.

ـ المهنة هي بديل لهيمنة عالم الأعمال والرأسمالية التنافسية التي تعد مصدرا للصراع الاجتماعي بين الطبقات الاجتماعية.

وحسب رواد هذا الاتجاه، فالمهنـــــة هي تجمع لأفراد يتقاسمون هويات وقيم وأدوار ومصالح مشتركة.

وما يميز هذا الاقتراب، هو تركيزه على "المهن المؤسسة أو المقننة" باعتبارها المهن الكفيلة بتحقيق وظيفة توازن المجتمع واستقراره. هذه المهن تناولتها العديد من الأعمال التي ساهمت في بناء نظرية وظيفية للمهن، وعلى رأسها أبحاث تالكوت بارسونز وكيرساندرس وويلسون التي تناولها الباحثان دوبار *C.Daubar* وتريبيي *P.Tripier* في كتابهما (*Sociologie des professions*).

أجرى كل من كيرساندرس وويلسون سنة 1933 دراسة حول تاريخ المهن من اجل استخلاص محددات قدرة مجموعة معينة على إثبات نفسها مهنيا، محدّدان مفهوم المهن بأنه مرتبط بـ "أنشطة خدمات تتطلب تكوينا طويلا ومتخصصا، كما انها تستلزم ترخيصا للممارسة، على أساس شهادة، من طرف جمعيات تمارس أيضا احتكارا لهذه الأنشطة"[1].

إن المهن هنا معرّفة باعتبارها مجموعات فرعية اجتماعية متميزة أساسا بالممارسة الحصرية لنشاط معين وباستقلالية الضبط الذي تضمنه لهذا النشاط. فالمهنة وفقا لهذا التعريف عبارة عن نسق مغلق مستقل ويحمل هوية خاصة، وهو الوحيد القادر على تكوين أعضائه وتثبيتهم أو المصادقة على انتمائهم له.

هذه الخصائص التكوينية نجدها أيضا في أعمال بارسونز حول المهن الطبية والقضائية ولكن بصيغة أكثر عمقا. ويعرف بارسونز الدور المهني للطبيب من خلال علاقته بالمريض،

[1] C.Daubar, P.Tripier, op.cit., p.75

حيث يرى أن الالتزام المتبادل بين الطبيب الذي عليه واجب الاهتمام بالمريض من جهة، والمريض الذي عليه الثقة في الطبيب ضمن مجاله الشرعي للممارسة من جهة أخرى، يشكل قاعدة لـ "امتهان الدور الطبي". ذلك الدور الذي يتجسد "من خلال مؤسسات للتكوين، والعلاج، والرقابة المهنية"[1].

وعلى أساس "الالتزام المتبادل" حصر بارسونز قائمة "المهن المؤسسة" في أربعة مجالات تتمثل في: الطب، الحقوق، التكنولوجيا، والتعليم. وهي المجالات التي تتضمن ذلك الالتزام المتبادل وتتعارض مع عالم الأعمال من جهة، ومع الغدارة من جهة أخرى[2].

وانطلاقا من قاعدة توازن النظام الاجتماعي، فإن المجالات المهنية الأربعة التي حددها ترتبط بأربعة أنساق فرعية وبأربعة وظائف كبرى ميّز بينها في نظريته العامة حول النسق الاجتماعي. حيث يرى أن التعليم "يضمن عمليات التنشئة الاجتماعية للأفراد، واستدخال النسق الثقافي"، والطب "يدير الرقابة الاجتماعية المفرّدة والمدمجة من خلال إعادة التوازن العضوي والنفسي للأفراد"، والعدالة "تسهر على استمرارية المعايير، وعلى إرسائها في قيم وعلى تطبيقها"، اما المهندسين فيعملون على "ضمان الفعالية الآداتية للعلوم في العالم اليومي"[3].

وعلى الرغم من أن الخصائص المميزة المرتبطة بمجموعة مهنية تتعدد وفقا للباحثين في هذا الاتجاه النظري، إلا أن هناك عنصرين أساسيين يتواجدان دائما، ويتعلق الأول بتصور المهنة باعتبارها "جماعة أخلاقية" موحدة حول قيم مشتركة تتجسد في قانون لأخلاقيات المهنة، والذي يسمح في الوقت ذاته بضبط التنافس الداخلي للجماعة وبضمان استقلالية

[1] C.Daubar, P.Tripier, op.cit., p.139
[2] Ibid., p.85
[3] Ibid., p.86

نسبية بالنسبة للسلطات القانونية. أما العنصر الثاني فيتعلق بحيازة معرفة متخصصة قائمة على النظري وليس التطبيقي فحسب.

ضمن هذا السياق، يعتبر دوبار *C.Daubar* وتريبيي *P.Tripier* أن "الكفاءة المبنية تقنيا وعلميا، وقبول قانون أخلاقي مشترك" تعتبر قاعدة أساسية لقراءة وظيفية للمهن[1].

مع ذلك، فإن هذا النوع من القراءة للمهن يحمل نوعا من التناقض الذي يظهر محدوديتها، فعلى الرغم من تبرير الوظيفيون لاهتمامهم بالفعل المهني بالامتداد الملحوظ في المجتمعات الحديثة "لنطاق الاحترافية (*professionnalisme*) على حساب العمل اليدوي والعمل الفكري المعهود بأنه غير احترافي"، فإن تعريفهم المحدود للمهنة لم يسمح لهم بالأخذ في الاعتبار مسألة "الامتهان" (*la professionnalisation*) باعتبارها اتجاها عاما في المجتمعات الحديثة[2]. وهو ما أعطى المجال للعديد من الانتقادات لهذا النموذج النظري المتمركز حول مجموعات مهنية محددة فقط، والتي كان على رأسها الدعوة إلى ضرورة التأسيس لاقتراب نظري موسّع للمهن.

كما تساءل الباحثون في علم اجتماع المهن حول مدى "موضوعية" تحليل يتناول ظاهرة شديدة التعقيد كـ "الامتهان" من خلال تعريف ثابت على الأرجح لماهية "المهنة الحقيقية"، ومن هذا المنطلق تم اقترح المنتقدون لهذا الاتجاه اعتبار المهن "ببساطة كأشغال لها ما يكفي من الحظ للحصول وللحفاظ في العالم الحالي للعمل على ملكيتها لاسمها الشرفي"[3].

[1] C.Daubar, P.Tripier, op.cit., p.87
[2] Ibid., p.91
[3] Ibid., p.91

هذه بعض الانتقادات التي توضح الاتجاه الذي حاولت من خلاله سوسيولوجيا المهن استخلاص محدودية الوظيفية في إحاطتها بمسألة المهن بشكل عام والامتهان تحديدا، مثلما هو الشأن بالنسبة للاقتراب التفاعلي.

2. الاقتراب التفاعلي:

يرتكز الاقتراب التفاعلي على المنظور الفيبري الذي يعطي الأسبقية للفرد وتفاعلاته مع محيطه الاجتماعي في دراسته للمهن.وينطلق فيبر، الذي يرى أن المعنى الذي يعطيه الفرد لنشاطاته يجعل منه فاعلا اجتماعيا، من تصور أن الأشكال المهنية هي قبل ذلك دينية، حيث أنه نظّر لمسألة الرأسمالية باعتبارها نتيجة للبروتستانتية. ف "المجموعات المهنية" وفقا لفيبر *M.Wiber* ليست مجرد وحدات اقتصادية بحتة، بل أنها مجموعات نظامية وارثة أو مزودة بموارد ثقافية للسعي إلى تحقيق نظرتها للعالم[1].

والسوسيولوجيا التفاعلية للمهن تحديدا يمثلها رواد مدرسة شيكاغو التي بدأت مع هيوغ *Huges* وزملاؤه بين سنوات 1950 و1960 بالولايات المتحدة الأمريكية. حيث انطلق هيوغ *Huges* من حدود الاتجاه الوظيفي الذي ركز على المهن المؤسسة، ليؤكد أن كل المهن متساوية حسب المنظور الأخلاقي والمعرفي. ومن هذا المنطلق اهتم هيوغ بكل الحرف والنشاطات المهنية وأصحاب المهن (العمال، التجار، المهن الحرة...).

ويركز الاتجاه التفاعلي في تناوله للمهن على عنصرين أساسيين: السيرة الذاتية لصاحب المهنة (البيوغرافي) والتفاعل، من منطلق أن الأنشطة المهنية متضمنة في مسار الحياة العملية منذ التحاق الفرد بمهنته، فتحليل المهنة يتم عن طريق الشخص الذي يمارسها لأنه من

[1] C.Daubar, P.Tripier, op.cit., p.113

المفروض انه الوحيد المخوّل ببناء مساره المهني وإيصالنا إلى كيفية بلوغه لاختياره مهنة محددة، كما أنه الأكثر قدرة على وصف مهنته وتحليلها.

لذلك دراسة المهن وتحليلها حسب رواد هذا الاتجاه يمكن أن تتم وفقا لتوظيف السير الذاتية (*Biographie*).

ويقوم الاقتراب التفاعلي على أربعة مبادئ:[1]

ـ المجموعات المهنية هي سيرورات للتفاعل الذي يقود أعضاء نفس النشاط المهني إلى تنظيمهم الذاتي والدفاع عن استقلاليتهم وعن مجالهم وحماية أنفسهم من المنافسة.

ـ الحياة المهنية هي سيرورة بيوغرافية تبني الهويات على مدى دورة الحياة، منذ الدخول إلى النشاط المهني إلى غاية التقاعد مرورا بكل نقاط التحول في الحياة.

ـ السيرورات البيوغرافية وآليات التفاعل تجمعهم علاقة تبعية، حيث أن دينامية مجموعة مهنية ما خاضعة للمسارات البيوغرافية لأعضائها، وهي نفسها تتأثر بالتفاعلات الموجودة بين هؤلاء الأعضاء ومع المحيط.

ـ المجموعات المهنية تبحث على الاعتراف بها من طرف شركائها عن طريق تطويرها لخطاب مهني خاص والبحث عن حماية قانونية. وتتمكن بعض المجموعات من ذلك أفضل من غيرها نتيجة موقعها ضمن التقسيم الأخلاقي للعمل ولقدرتها على التحالف والتكتل.

وقد ساهم هيوغ *Huges* في توسيع مجال دراسة المهن بكل أصنافها وحتى الحرف محددا الإطار المفاهيمي لذلك، حيث اقترح معاكسة الاقتراب الوظيفي انطلاقا من مبدأ أن من يشغلون مهنا غير معترف بها (غير مؤسسة) هم أيضا يمتلكون معارف مهنية ويسعون على مدى مسارهم المهني على تحسين وضعياتهم المهنية.

[1] C.Daubar, P.Tripier, op.cit., p.96

ويرى هيوغ *Huges* أن كل المهن تسعى للوصول إلى "الامتهان" متى استطاعت ذلك، فهي "تحاول ان تؤسس نظاما يثمّن ما تعتبره عملا متقنا، وأن تحوز على الوسائل لغلق مجال ممارستها، والابتعاد عن الدنيوية، واستبدال قانون الأقدمية بقانون المنافسة"[1]. ومن أجل الإحاطة بهذه العملية، اقترح هيوغ مفهومي "الرخصة" (*licence*) باعتبارها إذن للممارسة و"التفويض" (*mandat*) باعتباره مهمة معترف بها.

فكل مهنة، وفقا لهيوغ، تنطوي على مطالب لكل واحد بأن يكون مخوّلا لممارسة بعض الأنشطة التي لا يستطيع غيره ممارستها وبضمان نوع من الحماية للمهنة للحد من المنافسة (الترخيص)، وبمجرد الحصول على هذا الترخيص، سيسعى كل واحد إلى المطالبة بمهمة بشكل "يحدد ممارسات الآخرين الخاصة فيما يتعلق بالمجالات المعنية بعمله" (التفويض). فكل مجموعة مهنية تميل إلى اعتبار نشاطها المهني "أساسيا" وإلى المساهمة في إنتاج الأدلة والبراهين الموجهة نحو إعطاء الدليل على "القيمة البارزة لنشاطها المهني من أجل الحصول على هذا الترخيص الذي يحميها من المنافسة وهذا التفويض الذي يمنحها الاعتراف بعملها"[2]. لذلك، يعتبر كل من "الترخيص" و"التفويض" موضوعا للصراعات والنزاعات السياسية بين المجموعات المهنية المتنافسة من أجل حماية مهنها وتثمينها[3].

من جهة أخرى، اهتم المنظور التفاعلي أيضا بضرورة الدمج بين فردية وجماعية المهنة من خلال اقتراح الاهتمام بـ "حركة الأفراد في الوضعيات المهنية وفي ذات الوقت بتلك المتعلقة

[1] C.Daubar, P.Tripier, op.cit., p.103
[2] Ibid., p.103
[3] Ibid., p.104

بمهنهم في المجتمع"، وهذا ما أدى إلى طرح مسألة ضرورة معالجة "المسار المهني" باعتباره "كيانات مترحة وفي إعادة بناء دائمة"[1].

وقد سعى هيوغ *Huges* إلى توسيع مفهوم "المسار المهني"، انطلاقا من فكرة أنه إذا كان ليس لدى كل الأفراد فرصة الحصول على "مسار مهني واضح ومخطط" بشكل يسمح لكل فرد في كل خطوة أن "يتلقى كمية من المال والسلطة والهيبة"، فإن غالبية العمال "يتّبعون مسارا مهنيا حتى ولو كان هذا الأخير غير منتظم ولا محدد بشكل واعي".

ويشير في النهاية هيوغ *Huges* أن دراسة المهن سوسيولوجيا "مثلها مثل كل الدراسات التي موضوعها المجتمع، تهدف إلى التموقع ضمن نقطة التلاقي بين مجتمع مستقر غير أنه متغير، والكائن البشري الفريد، الذي ليس أمامه إلا سنوات قليلة للحياة، ولكن أين يشبه الأبناء آباءهم بشكل واضح".

وبالتالي، يمكننا القول أنه خلافا للمفهوم الثابت للمهن وللاقتراب الوظيفي، قدم هيوغ *Huges* إذن تصورا توافقيا للمهن يستدعي الاهتمام بكل المهن حتى الهامشية منها بدلا من التركيز على "المهن المؤسسة" فقط، وهو ما أدى إلى أن تصبح "دينامية المهن" موضوعا مركزيا في علم اجتماع المهن.

3. النظريات الجديدة (الفيبيرية الجديدة):

بداية من ستينيات القرن الماضي فسح الجدال بين الوظيفية والتفاعلية المجال لظهور نظريات جديدة أعادت إحياء الماركسية والفيبرية، والتي أولت إهتماما كبيرا للآليات الاقتصادية للسيطرة على السوق والتنديد بالمهن ذات الامتيازات والاحتكار.

[1] C.Daubar, P.Tripier, op.cit., p.105

ورغم تعدد هذه النظريات الجديدة، غير أنه يمكن تحديد مجموعة من المفاهيم الأساسية المشتركة بينها والتي تتمثل في "الاحتكار الاقتصادي، الانغلاق الاجتماعي، والشرعية السياسية، وهي في أصولها فيبرية حتى ولو انه يمكن أن توجد أحيانا عند ماركس"[1].

هذه النظريات الجديدة "وضعت التبريرات الأخلاقية أو الدوافع الميولية للفاعلين المهنيين محل التساؤل. فهي تميل أكثر إلى اعتبار المهن بمثابة فاعلين جماعيين في العالم الاقتصادي الذين تمكنوا من غلق سوق العمل الخاص بهم وإقامة احتكار لمراقبة أنشطة العمل الخاصة بهم"[2].

أما عن النشاطات المهنية المعترف بها كمهن وفقا لهذه الاقترابات فهي تلك "التي تمكنت من احتكار جزء من سوق العمل، ومن التعريف بأهليتها القانونية وشرعنة امتيازاتها الاجتماعية"[3].

فهذه النظريات تعتبر المهن إذن مجموعات خاصة من الفاعلين المهنيين أو العمال الذين يتقاسمون معتقدات مشتركة ويقومون بأفعال جماعية من أجل من أجل تعزيز وضعياتهم الاجتماعية والدفاع عن مصالحهم وامتيازاتهم الاجتماعية. كما يدعم أصحاب هذه الاقترابات الأطروحة التي ترى أن المهنة هي نتاج سوسيوتاريخي، وبالتالي يمكن فهمها وتفسيرها من خلال الأحداث والعوامل السوسيواقتصادية والسياسية، وكذا تلك المرتبطة بمجالات أخرى من الحياة البشرية.

وفيما يخص مسألة الامتهان يرى فريدسون، وهو من رواد هذا الاتجاه النظري، أنه يعرّف من خلال "توسّع نطاق الاحتراف في المهن، والانتقال –من خلال تزايد استقلاليتها–

[1] C.Daubar, P.Tripier, op.cit., p.113
[2] Ibid., p.113
[3] Ibid., p.113

من الخبرة المحددة في المجال التقني، إلى توسيع المحترفين لنفوذهم نحو كفاءة مطبقة على الحقل الاجتماعي بأكلمه"[1].

وفي هذا السياق يشير دوبار *C.Daubar* وتريبيي *P.Tripier* أن فريدسون *Freidson* "حدد ثلاثة صيغ مثالية من مراقبة العمل: المراقبة من طرف المسيرين وهو ما يتمثل في البيروقراطية، والمراقبة من المستهلكين ويتمثل في النموذج الليبرالي للسوق، والمراقبة من طرف العمال أنفسهم وهو ما يتمثل في الامتهان".

فهذا الاتجاه النظري ركز على وظيفة السيطرة على سوق العمل من طرق الفاعلين الاجتماعيين المنتظمين جماعيا، لذلك تم اعتبار المهن بمثابة "فاعلين جماعيين في العالم الاقتصادي"، حيث تمت الإحاطة بالمجموعات المهنية باعتبارها فاعلين اجتماعيين منظمِين لأفعال جماعية بهدف إقامة "احتكار للسوق من أجل تعزيز وضعهم الاجتماعي" وفرض وجهة نظرهم حول نشاطهم المهني.

فالمجموعات المهنية هي في الوقت ذاته "كيانات اقتصادية" و"مجموعات نظامية" وارثة أو مالكة لموارد ثقافية تسعى لتأكيد نظرتها للعالم. وعليه يعتبر الفعل الجماعي للمجموعات المهنية وفقا لهذا الاتجاه استراتيجية وليس مطلبا وظيفيا أو علائقيا.

يمكننا القول أن الاقترابات النظرية للمهن التي قمنا باستعراضها شكلت في مجملها نموذجا لتحليل المهن والمجموعات المهنية يرتكز على ثلاثة أبعاد أساسية: بعد تنظيمي، من منطلق أن المهنة هي عبارة عن تجمعات تحكمها مجموعة من القيم والمعايير والمصالح المشتركة بين أعضائها. وبعد تفاعلي يسمح بفهم المهنة باعتبارها مجموعة من التشكيلات العلائقية.

[1] C.Daubar, P.Tripier, op.cit., pp.113-114

وبعد نظامي يسمح بإدراك الدور التنظيمي للمهنة من حيث أن أي تجمع مهني يساهم أيضا في الدفاع عن وضع اجتماعي معين.

خامسا: الهوية الجماعية.. نموذج بحث لسوسيولوجيا المهن:

من منطلق أنه لا يمكن لأي ظاهرة أو ممارسة اجتماعية أن تتجاوز تأثير الثقافة، فإن الهوية الجماعية لبعض الجماعات المتميّزة ثقافيا تظهر كبعد محوري من حيث أنها تكشف عن خصوصيات سوسيوثقافية وتشكّل على هذا الأساس متغيرا وسيطا يجب أخذه في الاعتبار في فهمنا لهذا النشاط الاجتماعي المتمثل في التوجه نحو ممارسة مهن محددة والتميز فيها لدى هذه الجماعات.

إن الخصوصية الثقافية والنظام القيمي والاستعدادات والتوقعات والحاجات تمارس تأثيرها على الأفراد والجماعات وتحدد سلوكاتهم، كما أنها تحفز اتجاهاتهم وميولاتهم نحو ممارسة مهن محددة والتميز فيها أو تحدها.

ضمن هذا السياق، فإن الدراسات السوسيولوجية المهتمة بالعلاقة بين المرجعية السوسيوثقافية وبين التنظيمات والأنشطة الاقتصادية في المجتمعات انطلقت في عمومها من تاريخ هذه الأخيرة والسياق الاجتماعي للفاعلين فيها (جماعات الانتماء، العائلة، التنظيمات...) وكذا نسق التمثلات والقيم والمعايير السائدة فيها، لتتوصل إلى أن الأفراد يفكرون ويتصرفون وفقا للسياق السوسيوثقافي الذي ينتمون إليه.

1. الممارسة المهنية بين الفعل الجماعي والفاعل الاجتماعي:

يتم التناول العلمي للتوجه نحو ممارسات مهنية محددة باعتبارها سلوكا أو فعلا اجتماعيا وتفسيره وفق اتجاهين، الأول والذي يمثله الثقافيون وعلماء الاجتماع بشكل عام يفسر السلوكات والأفعال الفردية من خلال تأثير التقاليد الثقافية والإكراهات الاجتماعية في تحديد هذه الأفعال وتوجيهها، أما الاتجاه الثاني الذي يمثله الاقتصاديون فيرى أن العوامل الثقافية هي في الواقع مجرد خطاب أيديولوجي، حيث يركز بشكل حصري على الإكراهات والفرص الاقتصادية في تحديد الأفعال الفردية.

ووفقا للاتجاه الأول، إن الفرد يتصرف دائما تبعا للوضعية التي يتواجد فيها، لأن السياق السوسيوثقافي الذي ينتمي إليه يمنحه إطارا لإدراكه وغائية لفعله.

وضمن ذات السياق، تناول ألين توران *A.Touraine* مسألة الفعل الاجتماعي والفاعل الاجتماعي، حيث أكد على أن أي فعل اجتماعي هو في حقيقته موجه نحو معايير مشتركة وقواعد جماعية وقيم مقبولة ومشتركة، متضمن في صيغ جماعية، ويتجلى من خلال أنماط للتعبير الرمزي أين يتحرك الفاعلون الاجتماعيون[1].

وبمعنى آخر، إن الفعل الانساني ليكون اجتماعيا يجب أن يندرج ضمن نسق من الرموز، أو بالأحرى ضمن ثقافة معينة، وهذا ما يجعله ظاهرة اجتماعية تشمل حضور الوعي الفردي وكذا الجماعي.

وحسب منظور بيير بورديو *P.Bourdieu* (*L'Habitus*)، تتعلق المسألة بمعرفة كيف يمكن لطرق الفعل والإدراك والشعور أن تمارس إكراها على السلوكات والممارسات، لأن الفعل مهما كان فرديا فهو خاضع لقواعد جماعية مكتسبة ومستدخلة (*intériorisées*) عن طريق

[1] A.Touraine, *Sociologie de l'action*, op.cit., p.

التنشئة الاجتماعية نتيجة الانتماء إلى وحدات اجتماعية كالعائلة أو الطبقة أو الجماعة، أو المجتمع بشكل أشمل. وعليه، ليس هناك تعارض بين الفردي والجماعي، بل يجب الحديث على نوع من التكامل والاستمرارية بينهما طالما أن تناسق السلوكات والممارسات ودلالتها تحظى بالقبول والاعتراف الاجتماعي لدى الفاعل وجماعة انتمائه.

وفقا لهذا الاقتراب النظري لبورديو ***P.Bourdieu***، فإن الممارسة المهنية باعتبارها فعلا اجتماعيا مرتبطة بالأبيتوس ***(l'Habitus)***، التي تنظم طرق الإدراك والتفكير والشعور والممارسة بناء على معايير مقبولة ومشتركة تتميز بالتوجيه والتنظيم المعياريين للفعل، وهذا ما يكشف عن مستويين للتحليل، الأول فردي متصل بالتوجيه المعياري للفعل، أما الثاني جماعي مرتبط بالبنية المعيارية للفعل والتي يمكنها أن تكون عائلية، إثنية، وطنية، ثقافية أو دينية وهذا ما تجسده الهوية الجماعية بكل صيغها.

ضمن هذا السياق (سياق الفعل الاجتماعي) تظهر جدلية الفردي والجماعي، وجدلية القيم الثقافية للجماعة المفروضة على كل أعضائها والإرادة الحرة التي يتمتع بها كل عضو من هذه الجماعة.

من جهة أخرى، فإن الفرد الممارس للمهنة والذي هو في ذات الوقت عضو في جامعة اجتماعية ذات خصوصية ثقافية لا يتأثر فقط بمحيطه السوسيوثقافي في أنشطته وتمثلاته بغية الفعل، ولكنه يتأثر أيضا بالدوافع الداخلية والاستعدادات والرغبات والمواقف المستدخلة لديه، وهنا تحديدا تظهر تلك الجدلية بين الفردية والجماعية، وبين القيم الثقافية للجماعة الملزمة لكل أعضائها وبين الإرادة الحرة لكل عضو.

وإذا أخذنا بهذا المنظور فيما يتعلق بالممارسة المهنية، فإن الفرد مجبر على تسيير فرديته ومسؤولياته المهنية الشخصية وفقا للسياق السوسيوثقافي للجماعة التي ينتمي إليها.

2. المرجعية السوسيوثقافية للممارسة المهنية:

إن ثقافة مجتمع أو جماعة (*communauté*) معينة تعكس هويتها الجماعية من خلال تفاعل مجموعة من القيم والمواقف والسلوكات، ففي وضعيات معينة يعبّر الأفراد عن هويتهم الجماعية من خلال القيم التي تشكّل مواقفهم وتوجه سلوكاتهم وأفعالهم في اتجاه محدد. وفي المقابل فإن هذه الأفعال والسلوكات الفردية والجماعية تساهم بدورها في الحفاظ على العناصر الثقافية للجماعة وبالتالي تعزيز الهوية الجماعية. ومن منطلق أن الفعل أو السلوك الذي هو محل دراستنا، يمكننا تلخيص هذه العلاقة في المخطط التالي:

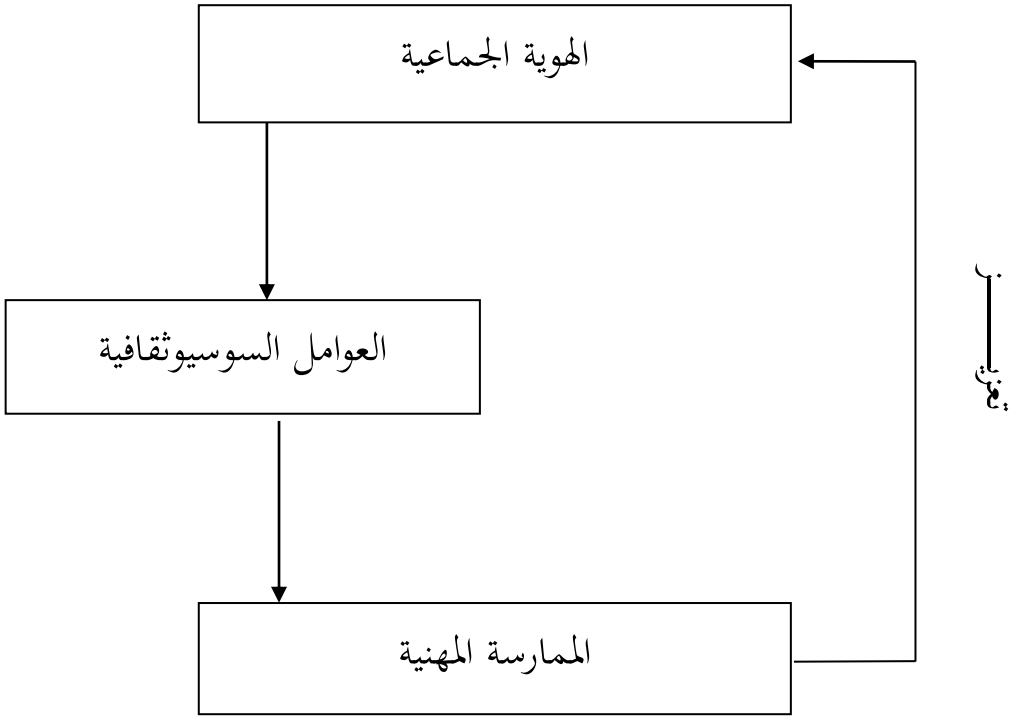

المصدر: إعداد الباحثة

إن العلاقة بين المرجعية الثقافية بشكل عام والاستعدادات للتوجه نحو ممارسة نشاط مهني محدد والتميز فيه شكلت موضوعا للدراسة في مجال العلوم الاجتماعية، حيث احتلت

العوامل الثقافية مكانة محورية في إبراز خصائص أصحاب الأعمال والمهن الحرة ودوافعهم وسلوكاتهم وتطورها، ولعل أبرزها مساهمة ماكس فيبر حول "الأخلاق البروتستانتية والروح الرأسمالية"، التي سنركز على استعراضها نظرا لخصوصيتها وارتباطها بموضوع دراستنا.

❖ **أطروحة ماكس فيبر *M.Weber*** :

سعى ماكس فيبر *M.Weber* من خلال أطروحته حول "الأخلاق البروتستانتية والروح الرأسمالية"[1] إلى دراسة نشأة الرأسمالية العقلانية من خلال التركيز على التأثير العملي للدين، حيث فسّر تحقيق الرخاء الاقتصادي في انجلترا بداية ظهور الرأسمالية في القرن 19 بالدور الاقتصادي الذي لعبته القيم الأخلاقية في الثورة الصناعية. كما حاول أيضا إظهار الترابط بين المذاهب الدينية والممارسات الاجتماعية والاقتصادية للملتزمين دينيا.

أ. الإشكالية والافتراضات:

منطلقا من ملاحظة إحصائية بسيطة تفيد بأن الأفراد المنتمين للمذهب البروتستانتي يتمتعون بروابط أكثر انتظاما مع مسؤوليات مهنية ذات مستوى عالي (رجال أعمال، تجار، أعمال ذات تأهيل عالي...) في عدة بلدان أوروبية، ركز فيبر *M.Weber* في أطروحته على نظام القيم وعلى العناصر التأسيسية المكونة لثقافة المؤسسة الرأسمالية الحديثة، متسائلا عن مدى وجود ارتباط بين القيم التي تدعو إليها البروتستانتية (الجدية والصرامة في العمل، مراكمة الأموال، التنافس..) وبين ازدهار الرأسمالية.

تمحورت فرضية فيبر *M.Weber* بشكل أساسي حول العلاقة السببية والتأثيرية بين الأخلاق البروتستانتية في بدايتها وتشكّل الرأسمالية وذلك بناء على ما يلي:

[1] ماكس فيبر، الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية، ترجمة: محمد علي مقلد، مركز الإنماء القومي، بيروت، د. س

ـ إن أحد أدوار القيم الدينية والأخلاقية هو شرعنة الأعمال الحرة وتشجيعها كشرط أساسي للتطور الرأسمالي.

ـ إن النماذج النمطية الأيديولوجية والثقافية تشّكل سلوكات ممارسة الأعمال وتحددها وتكيّفها في جماعة معينة.

ب. التحليل والنتائج:

وفي تناوله للروابط بين الاقتصاد والدين، قام فيبر *M.Weber* بتحليل الأسس الدينية لروح الأعمال الحرة من خلال تركيزه بشكل خاص على الأخلاق البروتستانتية للعمل التي من شأنها المساهمة في تنمية روح المبادرة والاستثمار وحتى اكتساب الأموال تقربا إلى الله.

ومن خلال ربطه بين المفهومين (الروح الرأسمالية والأخلاق البروتستانتية) سعى فيبر *M.Weber* إلى إبراز العناصر السببية التي ساهمت في تشكل "الرأسمالية العقلانية" وتطورها، ويتعلق الأمر بالسلوك الديني للأفراد المنتمين إلى أكبر الطوائف البروتستانتية وهي الطائفة الكالفينية القائمة على مبدأ "الزهد" الذي يعتبر من المفاهيم المركزية في التحليل الفيبري.

وعلى الرغم من اعتماد فيبر *M.Weber* على التحليل الديني، من حيث علاقة الأديان بالاهتمامات الأخرى لأتباعها، فإنه أشار إلى نسبية دور هذه العناصر، من خلال تأكيده على ضرورة الأخذ في الاعتبار الشروط الأخرى ذات الصلة، ويتعلق الأمر بالأسباب التاريخية والاقتصادية والاجتماعية، وكذا الحراك الاجتماعي للعمال ومدى قدرتهم على التحرّر من الاقتصاد التقليدي. حيث يرى فيبر أن "الأخلاق البروتستانتية" تعتبر "شرطا ضروريا لكنه غير كاف" لتطوير الرأسمالية، فتشكيل أخلاق متناسبة ومشجعة لظهور الرأسمالية العقلانية يتأتى من عقيدة القدرية والحاجة إلى التخفيف من حدة مخاوف الفرد حول خلاصه، وهما من

المبادئ الأساسية التي يحث عليها المذهب الكالفيني التزهدي في بدايته اللذان اعتبرهما فيبر من العوامل الأساسية لانطلاق طاقات جديدة في مجال الأعمال الحرة وريادتها.

ضمن هذا السياق، أكد فيبر *M.Weber* على أن المذهب الكاليفني تغيير في المواقف تجاه النشاط المهني والعمل بشكل عام الذي تحوّل من مجرد وسيلة لكسب العيش وتحقيق الأرباح إلى وسيلة فعالة لتحقيق الخلاص وبلوغ السلام الروحي، وبالتالي تحول إلى غاية في حد ذاته.

هذه الأخلاق أثرت على التجارة والأعمال والمهن وكل الجوانب المتعلقة بحياة الأفراد، حيث أصبح احترام الالتزامات والعهود، والأمانة في المعاملات، المثابرة، الوفاء والإخلاص والمسؤولية الفردية قيم ضرورية لابد منها، وهو ما جعل قواعد السلوك ومعاييره متجهة نحو التقرب من الله وتحقيق خلاص الفرد.

فالمذهب الكالفيني حسب فيبر، يحث على حياة بسيطة على المستوى الاجتماعي، وهو ما يفترض ضمنيا تجميعا كبيرا لرأس المال، الذي لا ينبغي أن يستخدم ليعيش الفرد حياة الترف، ولكن يجب استثماره من أجل التراكم المستمر للثروة، حيث يعتبر هذا الرخاء استحقاق فرديا وترجمة للخلاص المأمول بالنسبة للكالفينيين. وعليه، هذا النظام الجديد للقيم الدينية والأخلاقية استحدث طريقة جديدة للحياة من خلال التحول النوعي للمجتمع بأكمله الذي أصبح مفتوحا على عالم الأعمال والمهن الحرة.

ج. الجدل العلمي حول أطروحة فيبر:

لقد ساهم فيبر *M.Weber* بتحليله الثقافي الديني في تسليط الضوء على آلية فهم الظواهر الاجتماعية بما فيها الاقتصادية، وذلك من خلال إبرازه للعلاقة الهامة بين الأخلاق الدينية الصارمة والعقلانية الاقتصادية الرأسمالية. فازدهار الرأسمالية يفسر أيضا من خلال تحرير

الطاقات الفردية وتوجيهها نحو ممارسة الأعمال الحرة، وهي القيم التي كانت الكالفينية قد حملتها في بدايتها.

وعلى الرغم من أن للأخلاق الدينية دور اقتصادي مركزي في تاريخ المجتمعات، غير أنه لا يمكن إغفال دور العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية المشجعة على ظهور جماعات متعاقبة من أصحاب المهن والأعمال، وهذا ما جعل أطروحة فيبر من حيث أن التطور والنجاح الاقتصادي يتأتى من ذهنية جماعية متوافقة ومشجعة على التطور الشامل لا تزال محل جدال فكري إلى يومنا هذا من حيث ربطها بين خصوصية القيم الدينية للمذهب البروتستانتي والفعل الاقتصادي، وهو ما يتطابق مع خصوصية القيم الدينية للمذهب الإباضي للجماعة المزابية وتوجههم نحو ممارسة مهنة التجارة وتميزهم فيها.

خلاصــة الفصل:

إن التطرق إلى مساهمات علماء الاجتماع في تحديد مفهوم المهنة، كشف عن مرونة هذه المفهوم، حيث التمسنا نوعا من التباين في تحديده باختلاف الأزمنة والسياقات المجتمعية، وهذا ما جعل الباحثين يختلفون حول دلالته وحول المعايير التي تحدده وتجعله مختلفا عن المفاهيم الأخرى المتداخلة معه، وهذا ما ظهر جليا من خلال المنظورات الخلدوني والأنجلوساكسوني والفرانكفوني لمفهوم المهنة، وكذا من خلال تطرقنا لأهم الاقترابات النظرية لسوسيولوجيا المهن.

كما أن مساهمات علم اجتماع العمل الذي كان متمركزا في الأساس حول المجموعات الاجتماعية العمالية وحول مسألة تحولات الطبقة العاملة، بيّنت أن الأبحاث التي أجريت في

هذا المجال كانت في معظمها تعالج مسألة العمل من حيث ممارسته من طرف مجموعات عمالية في منظمات صناعية أو ضمن أشكال أخرى من التنظيمات، حيث أنها لم تهتم بتناول العمل من زاوية الفرد ولكن من زاوية الفاعل الجماعي، إذ تمّ اعتبار الفعل الفردي متضمنا في ديناميكية جماعية. ففي الوقت الذي ركزت فيه بعض هذه الأبحاث على تحليل أنشطة العمل، اهتمّت أخرى بالتركيز على سيرورة بناء صيغ هوياتية مهنية، سعيا منها في كلتا الحالتين إلى تحديد العوامل والشروط المؤثرة في تطوير ممارسات مهنية أو منطق فعل أو هوية لجماعة مهنية معينة، كما أدت دراسة تطور بعض الجماعات المهنية إلى وضع سيرورة الامتهان (*la professionnalisation*) في قلب الدراسات حول المهن.

وبذلك أصبحت الممارسات المهنية ومنطق الفعل والهوية المهنية والامتهان جوانب يجب أخذها في اعتبار الأبحاث السوسيولوجية المهتمة بدارسة المهن، رغم أن تعدد هذه الجوانب يجعل من دراسة مهنة جماعية أمرا يتّسم بنوع من التعقيد، وهو ما جسّدته سوسيولوجيا المهن من خلال اقترابتها النظرية الرئيسية في تناولها لدينامية المهن، ويتعلق الأمر تحديدا بالاقترابين الوظيفي والتفاعلي دون إغفال مساهمة النظريات الجديدة.

وقد ركّزت هذه الاقترابات في مجملها بشكل كبير على دور المجموعات المهنية أو بالأحرى على آليات عملها في المجتمع، حيث سعت الوظيفية إلى تحديد الطابع الوظيفي للمهن ضمن البناء الاجتماعي، بينما قامت التفاعلية على دراسة إدراك الأفراد للنشاط المهني وعلى تحليل سيرهم الذاتية من أجل فهم الآليات التي تنتظم بها المجموعات المهنية وتنجز أعمالها.

الفصل الثالث

الجماعـــــــة المزابية..
اقتراب سوسيوثقافي

أولاً: مزاب.. الأصول، المذهب، والموقع

ثانياً: المؤسسات السوسيودينية والعرفية بمنطقة مزاب

ثالثاً: مزاب.. منظومته التعليمية ونسقه القيمي

رابعاً: المزابيون وارتباطهم بمهنة التجارة

خامساً: عناصر الهوية الجماعية المزابية وآليات الحفاظ عليها

تمهيـــــــد :

إن محاولة الاقتراب السوسيولوجي والعلمي بشكل عام من الجماعة المزابية ليست بالأمر البسيط، خاصة عندما يجد الباحث نفسه أما ضرورة فك رموز ودلالات واقع اجتماعي معقد تتداخل فيه مجموعة من العناصر التاريخية والاجتماعية والدينية بشكل مثير للانتباه، وهذا ما التمسناه من خلال القراءات المختلفة لتراث نظري ثري حول الجماعة المزابية ومواجهتها بمعطيات ميدانية ملاحظة، في محاولة منا لإعادة تشكيل إطارنا المرجعي من خلال سعينا لتفكيك مختلف الدلالات ومطابقة المعطيات الميدانية مع تلك النظرية التي تم جمعها.

ضمن هذا الإطار، سيكون هذا الفصل استعراضا لأهم المرجعيات الدينية والاجتماعية والثقافية التي تستند إليها الجماعة وتميزها، حيث سنتطرق بداية إلى المسار التاريخي لهذه الجماعة، لننتقل بعدها إلى تناول المذهب الإباضي من حيث المفهوم والمبادئ التي يقوم عليها سعيا لإبراز وزن هذا المذهب في تنظيم حياة الجماعة المتأثرة بقوة بالعامل الديني، والتي ستكون بمثابة نقاط مرجعية ستسمح لنا بفهم أفضل للجماعة الإباضية في منطقة مزاب تحديدا، من حيث تنظيمها الاجتماعي والتربوي ونشاطها الاقتصادي وتميّزها الثقافي.

إضافة إلى عناصر أخرى ستساعدنا على فهم أفضل للجماعة الميزابية مع كـــل ما يميّزها من خصوصية من حيث التنظيم والممارســـات والمعايير والقيم، أو بمعنى أشمـــل من حيث هويتها الجماعية.

أولاً: مزاب.. الأصول، المذهب، والموقع:

1. التسمية والأصول:

يشير المعنى الشائع لمصطلح "المزابيين" إلى سكان وادي مزاب من الإباضية بشكل عام، غير أن القراءات المختلفة حول هذا المصطلح تشير في عمومها إلى استعراض متباين لمجموعة من الحقائق التاريخية، التي يمكن إجمالها في اتجاهين:

الاتجاه الأول يعتبر إباضية مزاب لاجئين قدموا إلى المنطقة بعد سقوط الدولة الرستمية هروبا من اضطهاد الدولة الفاطمية بحثا عن أرض أكثر أمنا للحفاظ على مذهبهم المهدد وليؤسسوا بعد ذلك مدنهم الخمس الأولى.

ويصف أصحاب هذا الاتجاه "المزابيين" بالصلابة وقوة التحمّل على مدار قرون من الزمن، وهذا ما مكّنهم من تحدي الظروف الجغرافية والمناخية الصعبة وبناء المنطقة التي تتميز بطابعها المعماري المتميّز.

أما الاتجاه الثاني فيرى أصحابه أن بنو مزاب هم من سلالة "مصعب بن محمد ابن بادين" من قبيلة "الزناتة" البربرية، الذين استقرّوا في الشبكة في القرن الثاني للهجرة[1]، وهذا ما أشار إليه يوسف بن بكير الحاج سعيد " سكان بني ميزاب الأصليون ينسبون إلى مصعب بن بادين الذي انتقل بنوه إلى الوادي مع إخوته عبد الواد وثوجين وزردال، وهم من قبيلة بني مصعب البربرية فرع زناته العظمى"[2].

[1] الحاج سعيد يوسف بن بكير، تاريخ بنو ميزاب: دراسة اجتماعية واقتصادية وسياسية، المطبعة العربية، غرداية، الجزائر، ط1، 1992، ص 6

[2] المرجع نفسه، ص 10

أما عن أصل كلمة مزاب هي تحريف (اسم مصعب) ونطقها مزاب، لأن هنالك من البربر من لا يستطيع نطق العين محققة وإنما ينطقها همزة، وقد يحولها إلى ألف، ثم تقارب مخارج الصاد والزاي والضاد من جهة، أدت إلى اختلاف النطق لهذه الكلمة، فقالوا "مصعب ومصاب ومضاب ومزاب وميزاب ".

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن المزابيين كانوا يتبنون مذهب المعتزلة في البداية، غير أنه بمجيء "الطلبة" إلى عاصمة الرستميين لنشر وتعليم المذهب الإباضي، تبنى المزابيون الإباضية، وبعد سقوط الدولة الرستمية التحق إباضية تيهرت بإخوانهم في مزاب التي اعتبرت ملجأ لهم حيث أسسوا بعد ذلك مدنهم الخمس الأولى[1].

وهذا ما أكده الحاج سعيد يوسف الذي أشار أنه عند إنهاء الفتح الإسلامي لشمال إفريقيا عام 84هـ (703م)، اعتنق البربر الإسلام وساهموا في نشره، ولما ظهرت المذاهب الفقهية سبقت إلى بني مصعب أصول "المعتزلة" فأخذوا بها إلى أن تم نشر المذهب الإباضي فيها بعد سقوط الدولة الرستمية[2].

2. المذهب الإباضي.. المفاهيم والتعاليم:

ترى المصادر الإباضية بأن المؤسس الحقيقي للمذهب الإباضي من الجانب الإيديولوجي الفكري هو جابر بن زيد الأزدي العماني[3]، رغم أنها تعترف بدور عبدالله ابن إباض –الذي

[1] اسماوي صالح بن عمر، العزابة ودورهم في المجتمع الإباضي بمزاب، جمعية التراث، المطبعة العربية، غرداية، الجزائر، ط1، 2005، ص 580

[2] الحاج سعيد يوسف بن بكير، مرجع سابق، ص ص 14-15

[3] ناصر محمد صالح، منهج الدعوة عند الإباضية، المطبعة العربية، غرداية، الجزائر، ط2، 1999

ينسب إليه المذهب– في بلورة الفكر السياسي الإباضي وفي تحديد موقفهم من الأمويين والخوارج.

ويأخذ المذهب الإباضي تسميته من قائده عبدالله بن إباض، الذي كان يرعى مراسلات مصالحة ووفاق مع الخلافة الأموية، حيث أبرز من خلالها الاختلاف مع الخوارج وناقش شرعية وصول الإمام عليّ إلى الخلافة[1].

ويؤكد ابن إباض بوضوح في هذه المراسلات على أن سلوك المؤمن مفروض من خلال القرآن الكريم، حيث أن الحلال والحرام هي الحدود التي أقرّها الله عز وجلّ، وبالتالي فإن سلوك الخليفة يجب أن يخضع للمبدأ نفسه، فسلوكه الذي لا يتوافق مع مبادئ الإسلام يجعل منه كافراً، ولا يمكن لجماعة من المؤمنين أن يقودها كافر، وفقا لابن إباض.

ويشير كوبرلي ***Cuperly*** إلى أن هذه المراسلات تضمنت النقاط الرئيسية التي شكّلت أساسا للمذهب الإباضي فيما بعد، حيث قدّم ابن إباض مجموعة متكاملة من المعلومات والتعاليم حول التاريخ الديني ومبادئ الإمامة ووضعية العاصي أو مرتكب الخطيئة، واضعا بذلك أسس التطوير المستقبلي لمفاهيم الولاء والبراء التي يقوم عليها المذهب الإباضي[2].

ويرى كوبرلي ***Cuperly*** أن الإباضية ليست مذهبا مغلقا وجامدا، فهي قائمة على نظام "الإمامة" الذي يفترض في زعيم الجماعة المسلمة أو قائدها أن يكون مختارا (منتخبا)، وأن يفي بواجبات ذات طابع أخلاقي وديني مرتبطة بالتقوى والعدالة. ووفقا لهذا المنظور، فإن الإمام يجب ان تتوفر فيه صفات الجدارة (أن يكون فذّا) والعدل وفن الحكم (السياسة)، كما يجب أن يكون من منزلة مرضية وأن تكون لديه معرفة واسعة بالأمور الدينية والدنيوية، وكذا

[1] P. Cuperly, *Introduction a l'étude de l'ibadisme et sa théorie*, OPU, Alger, 1984, p.14
[2] Ibid., p.26

التمتع بقدرات بعد النظر ووضوح الرؤية. حيث تكون مهمته الأساسية حكم أعضاء جماعته (الرعية) وتوجيههم[1].

وهذا ما يمثل نقطة الاختلاف الأساسية بين مختلف الطوائف والفرق الإسلامية، والتي مثّلت بشكل أو بآخر نوعا من الصراع على السلطة من خلال حجج وجدال طويل على الشرعية القائمة على دراسة النص القرآني كمصدر وحيد للحقيقة.

وقد دافع الإباضية عن ضرورة "الإمامة" من منطلق يؤمن الإباضية باستحالة الحكم الذاتي من منطلق أن قواعد الدين الإسلامي ذات الطابع الإلزامي لا يمكن تطبيقها إلا تحت سلطة الإمام[2].

وتعتبر "الإمامة" عند الإباضية بمثابة عقد ملزم بين الإمام وجماعته، وعليه فهي تنشئ في داخله روابط الأخوة والتضامن، وأي سلوك من طرف الإمام ينبئ بعدم التزامه ووفائه يستدعي فسخ هذا العقد وحرمانه من الإمامة.

إضافة إلى مسألة الإمامة، يقوم المذهب الإباضي أيضا على مبدأ الولاية والبراءة، والذي يعني أن واجب التضامن في الجماعة المزابية خاضع لإلزام قاطع بصرامة احترام الأوامر والنواهي أو المحرّمات الدينية، وكل مخالف لذلك يكون مصيره النبذ من طرف الجماعة، ولا يمكنه العودة للإندماج فيها إلا بعد توبة صادقة مرفوقة باستبعاد أي نية لتكرار المخالفة. ويشير سليمان الشيخ أن "هذه التوبة بالنسبة للمذهب الإباضي ما هي إلا إنقاذ اجتماعي، لأن الله وحده هو الذي يعفو عن العاصي ويغفر له، وفي حال عدم حدوث ذلك فإن مصير المسلم

[1] P. Cuperly, op.cit., p.311
[2] Ibid., p.290

المرتكب للكبائر سيكون مصيره الخلود في النار. وهو ما يعتبر تهديدا مرعبا لردع الإباضي عن ارتكاب الكبائر التي تعتبر جحودا للنعم الإلاهية (كفر النعمة)"[1].

هناك مسائل عقائدية أخرى يختلف فيها المذهب الإباضي عن بقية المذاهب الإسلامية الأخرى، يمكن استعراض أهمها بإيجاز على النحو التالي:[2]

- رؤية الله لا تتحقق أبدا في الآخرة فضلا عن الدنيا.

- القرآن مخلوق عند قسم كبير منهم، خاصة المغاربة.

- الخلود في الجنـــة والنار أبدي، فلا يشقـــــى من سعد في الآخرة أبدا ولا يسعـد من شقي فيها أبدا.

- الإيمان قول تصديق وعمل، وليس قولا وتصديقا فقط دون عمل.

- ولاية المطيع والبراءة من العاصي والوقوف عند الضرورة واجب.

- الإمامة فرض ولا تنحصر في عنصر خاص، ولكن شرطها هو الكفاءة الشرعية. وهي أربعة أنواع: إمامة الظهور والدفاع والشراء والكتمان.

3. الموقع، السكان، المدن والقرى:

يقع وادي مزاب في منطقة تتميز بصخورها ذات الطبيعة الكلسية الصلبة التي تخترقها مجموعة من الوديان المتشابكة مشكّلة بذلك شكل شبكة وهو أصل تسمية منطقة مزاب ببلاد "الشبكة" في الكتب التاريخية، حيث يمر في قلب هذه الشبكة وادي مزاب الذي تصب

[1] S. Chikh, *Ibadisme et société : la délibération des AZZÂBA de BENI ISGUEN*, p.167 – site web : (http://aan.mmsh.univ-aix.fr/Pdf/AAN-1979-18_43.pdf)

[2] بحاز ابراهيم بن بكير، الدولة الرستمية: دراسة في الأوضاع الاقتصادية والحياة الفكرية، مطبعة لافوميك، الجزائر، 1985، ص97

فيه العديد من الوديان الفرعية والذي يعدّ فيضانه حدثا مهما بنسبة لسكان المنطقة. وقد عمل المزابيون على استغلال هذا المورد الطبيعي من خلال إقامتهم لقصورهم الخمس الأولى على المرتفعات المحيطة بضفاف الوادي ولواحات نخيل واسعة في المنخفضات من الأراضي، في شكل معماري وتنظيمي متميّز، حيث كرّس المزابيون كل جهودهم وتفكيرهم وإبداعاتهم من أجل بناء فضاء جغرافي يمكّنهم من الحفاظ على مذهبهم ويساعدهم على تطوير مجتمعهم وازدهاره.

إن منطقة مزاب، أو "الموطن" كما يسميها سكانها من الإباضيين، لا تضم المزابيين فقط كما يعتقد البعض، بل أن هؤلاء يتساكنون مع قبائل (الشعانبة، المرازيق، المذابيح...) أخرى منذ تواجدهم في هذه المنطقة والتي بنت بدورها قصورا لا تزال بقاياها واضحة المعالم لحد الآن، غير أن المزابيين تمكّنوا من ترسيم حدود أراضيهم من خلال إقامة نظام واحاتي مختلف عن الآخرين ومتميز عنهم حتى وإن تشابه معهم من حيث المبادئ الأساسية، حيث يتجلّى هذا الاختلاف والتميز معماريا وعمرانيا.

وتتكون منطقة مزاب من 07 مدن (واحات) تم بناؤها الواحدة تلو الأخرى، حيث شكّلت الخمس الأولى منها ما يعرف بـ "*la pentapole*". وتعتبر العطف (تاجنينت) أول واحة تم بناؤها عام 1012م والتي كانت بمثابة نقطة الانطلاق لبناء المدن المتبقية، وفي عام 1065م تم بناء بنورة وبعدها غرداية عام 1085م لتليها بني يزغن عام 1321م، ثم مليكة عام 1355م، وبعد ذلك بزمن تم بناء القرارة عام 1631م وبريان عام 1689م[1]، واللتان رغم بعدهما الجغرافي عن المدن الخمس الأولى فهما تمتثلان لنفس قواعد العمارة والنظام

[1] الحاج السعيد يوسف بن بكير، مرجع سابق، ص ص 22-23

الاجتماعي. وتجدر الإشارة، إلى وجود بعض الاختلافات ونوع من التضارب في تحديد التواريخ الدقيقة لتأسيس مدن مزاب، وهذا ما لاحظناه في المراجع التي اطلعنا عليها. ويمكننا إيجاز مراحل التأسيس هذه في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): يبيّن المسار التاريخي لتأسيس المدن السبع لوادي مزاب

المدينة	أصل التسمية	سنة التأسيس
العطف	(تاجنينت): يقصد بها المكان المنخفض، وقيل أنه نسبة إلى بعض العائلات البربرية الساكنة فيها (عطفاوي)	402هـ- 1012م
بنـــورة	(آت بنور): نسبة إلى القبيلة الأمازيغية "الزناتية" التي بنتها	457هـ- 1065م
بني يزغن	(آت يزجن): نسبة إلى قبيلة بربرية سكنت المدينة	720هـ- 1385م
غرداية	(تغردايت): وهي القطعة المستصلحة الواقعة على حافة الوادي، وقيل أنها تصغير لكلمة أغرداي وهو الجبل	477هـ- 1085م
مليكة	(آت أمليشت): نسبة إلى مليكش أحد زعماء بني زناتة الأمازيغية	756هـ- 1355م
القرارة	(تقـــرار): هي الجبال لها أشكال بيضوية بجوارها سهول صغيرة مقعرة ويستقر بها الماء	1040هـ- 1631م
بريان	(آت برقان): وهي خيمة مصنوعة من الوبر سميت بذلك لاشتهارهم بصناعة الوبر وجودته	1090هـ- 1680م

المصدر: أعوشت بكير سعيد، **وادي مزاب في ظل الحضارة الإسلامية**، المطبعة العربية، غرداية، الجزائر، 1991، ص 46-47

وتتميز هذه المدن بنمط معماري موحّد يفترض فيه تلبية متطلبات التكيف مع المناخ الصحراوي الذي يميز المنطقة من جهة، ومع تنظيم اجتماعي خاص بالجماعة الميزابية من جهة أخرى، وهو ما أنتج ذلك النموذج الواحاتي المزابي المتميز، الذي يتمركز حول فضاءين أساسيين، يتمثل الأول في "القصر" الذي ينتظم ضمنه المساكن والأنشطة التجارية، أما الفضاء الثاني فيتمثل في واحات النخيل ونظام الري الذي يستخدم للنشاط الزراعي وللسكن الصيفي (دار الغابة).

ثانياً: المؤسسات السوسيودينية والعرفية بمنطقة مزاب

تعتبر الهيئات التنظيمية بمنطقة مزاب مؤسسات دينية سياسية اجتماعية تسعى للحفاظ على بقاء الجماعة وتماسكها، من خلال مجموعة من القوانين التي تعمل على إصدارها، مستمدة شرعيتها بالدرجة الأولى من مرجعيتها الدينية المتمثلة أساسا في المذهب الاباضي، وكذلك من عراقة العرف المحلي.

فالمجتمع المزابي مهيكل في مؤسسات سوسيودينية عديدة تحت إشراف "هيئة العزّابة" باعتبارها الهيئة العليا في تدرج هرمي لهذا النظام والتي تتخذ من المسجد مقرّا لها، وبالتالي سمي "المجتمع المسجدي" من منطلق أن المسجد يحتل فيه قمّة الهرم التنظيمي.

ويلخص الشيخ إبراهيم بيّوض أهمية هذه المؤسسات ودورها وتكاملها الوظيفي في حفظ نظام الجماعة المزابية واستقرارها وبقائها قائلا: "على هذا بني مجتمعنا، وكذلك على المعهد تعليمه، والمدارس وبرامجها، والعشائر ونظامها، والمجالس العائلية، هذه كلها تعمل متعاونة. المسجد هو القمّة، هو الركيزة الوسطى للخيمة، وهي التي تمسك بها، ثم تأتي الركائز الأخرى على الجوانب. ومجتمعنا خيمة مبنية على كتاب الله، رأسها وركيزتها المسجد، تحتها هذه

المؤسسات: المعهد، المحاضر، المدارس، العشائر كذلك تتعاون مع المسجد، ومن عصى عشيرته يتبرأ منه في المسجد، ما دام هذا النظام موجودا فهو يحفظنا"[1].

بناء على ذلك، يمكننا استعراض أهم هذه المؤسسات فيما يلي:

1. هيئـــة العزّابـــــة:

يعتبر نظام العزابة في مزاب نظاما دينيا تعليميا قبل أن يكون اجتماعيا، حيث يعود الفضل في تأسيسه إلى أبي عبدالله محمد بن بكير بن أبي بكر الفرسطائي الذي فكّر في نظام يحفظ كيان المذهب الإباضي بعد سقوط الدولة الرستمية فوضع أسس نظام العزّابة[2]، الذي كان في شكل حلقات علمية تربوية متنقلة، تضمّ مجموعة من طلبة العلم الذين كانوا يرافقونه من مكان لآخر.

1.1. تعريفـــها:

العزّابة هي هيئة محدودة العدد يراعى في اختيار أعضائها العلم والورع والصلاح والثقة في الدين والأمانة والصدق، وتقوم بوظائف دينية ودنيوية متمثلة في إشرافها الكامل على شؤون الجماعة المزابية الدينية والتعليمية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية[3].

وتعتبر العزّابة بمثابة الإمامة الصغرى (إمامة الكتمان) بعد سقوط الدولة الرستمية بتيهرت ونهاية إمامة الظهور وتشتت علماء الإباضية وانتشار الجهل والأمية، حيث اتخذت الحلقة بمرور الزمن المسجد مقرا لها من أجل ممارسة سلطتها الروحية حتى تبوأت الصدارة في

---

[1] فخار إبراهيم، مرجع سابق، ص120

[2] بحاز إبراهيم وآخرون، معجم أعلام الإباضية، جمعية التراث، القرارة، الجزائر، 1999، ص ص 772-778

[3] النوري حمو عيسى، نبذة من حياة المزابيين الدينية والسياسية والعلمية، دار الكروان، باريس، ج1، 1984، ص155

مزاب بإشرافها على البلدة والتحكم في "كل ما له علاقة بالدين، أو هي بعبارة أوجز: السلطة الشرعية الحاكمة القائمة مقام الإمامة العظمى في مرحلة الكتمان"[1].

يتضح لنا مما سبق أن العزّابة جماعة من رجال العلم والدين انتظمت في شكل حلقة تقوم بدور السلطة الروحية والدنيوية، فمنها تصدر القرارات المرتبطة بتنظيم الحياة داخل الجماعة المزابية، حيث أن نشاطها ليس محورا في التوجيه الديني بل يتعداه ليشمل مجالات أخرى في الحياة الاجتماعية المشتركة لأعضاء الجماعة.

1.2. بنيتها وتركيبها:

تتشكّل هيئة العزابة من عدد محدد من الأعضاء وتتوزع السلطة التشريعية والتنفيذية بينها، وتتميز الحلقة بتدرج هرمي في قمته شيخ العزّابة وهو الذي له سلطة القرار النهائي بعد التشاور مع الأعضاء الآخرين، ويقع مقرها بالمسجد حيث تخصص لها حجرة لاجتماعاتها يمنع على أحد من غير أعضائها دخولها.

ومن منطلق أن هيئة العزابة تمثل السلطة العليا في مزاب، فإن أعضاء مجلسها توكل إليهم المهام التي تتطلبها الحياة عموما في المجتمع الإسلامي دينيا وسياسيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا، حيث توكل لكل عضو مهمة معينة تبعا لموهبته واستعداداته العقلية والجسدية والنفسية، في حين تعود رئاسة الحلقة غالبا إلى الأكبر سنا كما قد تسند في بعض الأحيان لأكثرهم علما وفقها[2]. فلكل عضو من العزابة إذن مهام محددة يمكن إيجازها فيما يلي:[3]

---

[1] ناصر محمد صالح، حلقة العزابة ودورها في بناء المجتمع المسجدي، جمعية التراث، الجزائر، 1989، ص12

[2] المرجع نفسه، ص ص 17-18

[3] اسماوي صالح بن عمر، مرجع سابق، ص 402

أ- شيخ العزّابة: رئيس المجلس، وهو أكثر أعضاء الهيئة علما وحكمة، مهمته الوعظ والإرشاد والإفتاء.

ب ـ الإمام: وهو المكلّف بإمامة الناس في المسجد للصلاة، يشترط فيه الصلاح والتقوى والتفقه في الدين.

ج ـ المؤذّن: مكلّف بأداء الآذان، ويجب أن تتوفر فيه شروط الانضباط والالتزام بمواقيت الآذان.

د ـ وكلاء الأوقاف: حيث يشرف على رعاية الأوقاف الإباضية عضوان من الهيئة كما يتصرفون في ضبط مداخيل ميزانيتها ومخرجاتها، ويشترط فيهم الثقة والنزاهة.

هـ ـ المعلّمون (الطُّلْبَة): وعددهم ثلاثة أعضاء من الحلقة تسند لهم مهمة تعليم القرآن وتحفيظه ويشترط فيهم العلم والكفاءة وحفظ القرآن.

و- غسلة الأموات: يشرفون على الطقوس الجنائزية، من غسل للأموات وتكفينهم ودفنهم، ويشترط فيهم التقوى والورع.

1.3. سلطتها الروحيـــة:

تتمتّع هيئة العزّابة بسلطة روحية دينية على كل أعضاء الجماعة المزابية، حيث تتراجع أمامها أي قوة مادية أو معنوية لفرد أو لمجموعة معينة مهما كان نفوذها أو مكانتها. وقد استمدت العزابة هذه السلطة من تنظيم محكم يتمثل في مجموعة من القوانين تسمى "اتفاقات العزّابة" التي على الجميع احترامها، وفي حال مخالفتها فإن العزّابة يصدرون ما يسمى بـ "التبرية" أو البراءة، وهي عبارة عن أمر يصدره العزّابة في أوساط الرجال وتصدره "هيئة الغاسلات" في أوساط النساء بعد إثبات المخالفة عند صاحبها، ويتم الإعلان عنها في مجمع عام من الناس،

حيث تبقى البراءة قائمة إلى أن يعلن الفرد توبته في المسجد أمام الملأ ليعود إلى ولاية المسلمين.

والولاية والبراءة هما من أهم المبادئ التي يقوم عليها المذهب الإباضي كما ذكرنا آنفا، حيث تعني الولاية القبول والتودّد والتعاون، وهي واجبة عند الإباضية نحو من توفّرت فيه شروط المسلم التقيّ، وتبقى قائمة ما لم يصدر عن الفرد أية مخالفة أو عصيان يعرّضه إلى براءة المسلمين. أما البراءة فتعني هجر من ثبت في حقه أعمال تحالف ما أمر به الله والرسول وأجمع عليه المسلمون وعزله، وتهدف أساساً إلى مقاومة انتشار الانحرافات والمعاصي في أوساط المسلمين[1].

ويعتبر هذا النظام من أهم العوامل المساهمة في الحفاظ على تماسك الجماعة الميزابية واستمراريتها وحمايتها من التفكك.

1.4. مهـــامهـا:

تتولى هيئة العزّابة مسؤولية تنظيم الحياة الدينية والاجتماعية والثقافية والأنشطة الاقتصادية في منطقة مزاب، حيث يمكن إيجاز هذه المهام فيما يلي:

أ . المهام الدينية التربوية: وتتمثل في الإفتاء وإمامة الصلاة والآذان، الإشراف على التوجيه الديني من خلال جلسات للوعظ والإرشاد، رعاية الأوقاف العامة وممتلكات المسجد وتسييرها.

كما تتكفل العزّابة أيضا بمهمة تعليم وتربية الأطفال المزابيين بتعليمهم القرآن في المستوى الأول، وكذا قواعد المذهب الإباضي وأسسه وعلوم اللغة العربية وقواعدها.

[1] معمر علي يحي، الإباضية في موكب التاريخ، القاهرة، ط1، 1964، ص84

ب ـ المهام الاجتماعية الثقافية: تشرف هيئة العزّابة على تنظيم المراسيم الخاصة بالأعراس والأفراح وكافة التجمعات والمناسبات الأخرى مثل مراسيم توديع الحجاج استقبالهم، كما على الحملات التطوعية والتضامنية وعلى تسوية الخلافات وحلّ النزاعات بين المزابيين، والأمر نفسه بالنسبة لتنظيم الجنائز والمآتم وما يتبعها من سنن وعادات، إضافة إلى متابعة وصايا الأموات وتوزيع الميراث.

جـ ـ المهام الاقتصادية: وعيا منها بأهمية البعد الاقتصادي في حياة الجماعة المزابية، فقد أولت العزّابة اهتماما خاصا بتنظيم التعاملات الاقتصادية ومراقبتها، ومن منطلق أن النشاط التجاري هو المهيمن على هذه البعد، نلاحظ أن جلّ مهام العزّابة الاقتصادية كانت ولا زالت تتمحور حول التجارة وتنظيمها، حيث أنها تشرف على عمليات البيع والشراء في الأسواق ومراقبتها وإعطاء إشارة افتتاحها، وخاصة التقليدية منها التي يتم فيها البيع بالمزاد العلني، أين تباع مختلف السلع من أبخسها قيمة إلى أغلاها شأناً (أمتعة، ثياب، زرابي، تركات، محاصيل الفلاحين...). ويبدأ البيع بعد صلاة العصر أي بعد نزول العزّابة من المسجد واتخاذهم للمكان المخصص لهم في السوق وهو مكان يساعد على مراقبة جميع أركان السوق من مظاهر الغشّ أو الربا أو فضّ خصومة بين البائع والمشتري.

إضافة إلى ذلك، فهي تقوم أيضا بمهمة مراقبة الأسعار ومراقبة النشاطات التجارية للمزابيين في مدن الشمال، وكذا الإشراف على تعيين أنصبة الزكاة.

ويمكن إيجاز هذه المهام في: مراقبة عمليتي البيع والشراء في الأسواق، محاربة الانحراف في التعاملات التجارية مثل الاحتكار والغشّ والتطفيف في الكيل، وكلّ الظواهر التي نهت عنها الشريعة الاسلامية[1].

في الواقع، لا يقتصر دور العزّابة على هذه المهام، لكنها تعتبر الأهم. وتجدر الإشارة إلى أنه في حال حدوث تمرد أو رفض عام لقرارات هذه الهيئة أو أحكامها فإنهم يمتنعون عن القيام بمهامهم من خلال تعليق جميع الأنشطة الدينية والاقتصادية مما يؤدي إلى شلّ الحياة اليومية إلى غاية الإقرار بضرورة احترام هذه القرارات وتنفيذها.

2. مجلس عمّي سعيد:

كل قصر أو مدينة من مدن وادي مزاب لها هيئتها من العزّابة، وكل هذه الهيئات تجتمع دوريا لمناقشة المسائل الهامة وتسوية النزاعات ضمن هيئة عليا تشرف على ذلك على مستوى منطقة مزاب، ويتعلق الأمر بمجلس عمّي سعيد وهو عبارة عن مجلس أعلى يضمّ ثلاثة أعضاء من عزّابة كل مدينة التي يقومون بتمثيلها لدى المجلس الذي يرأسه شيخ ذو رأي وعلم وتضحية يقع عليه الإجماع من طرفهم. والقرارات التي تم اتخاذها خلال اجتماعات المجلس منذ القرن الخامس عشر مذكورة ضمن لوائح تسمى "الاتفاقات" التي تتمتع بقوة القانون[2].

وهذا المجلس هو بمثابة جهاز تشريعي يشرف على تنظيم الحياة في منطقة مزاب ويسعى للصلح بين القبائل المتنازعة والنظر في المسائل التي توكل إليه عندما يعجز عزّابة مدينة ما عن

[1] ناصر محمد صالح، حلقة العزابة ودورها في بناء المجتمع المسجدي، مرجع سابق، ص293

[2] اسماوي صالح بن عمر، مرجع سابق، ص404

حلّها. كما يشرف أيضا على الإفتاء وعلى الأوقاف الإباضية داخل مدن مزاب وخارجها سواء داخل الجزائر أو في بقية مدن العالم.

3. العشـــــيرة:

العشيرة هي عبارة عن "مجموعة من الأسر تربط بينها أواصر القرابة وعلاقة الرحم، أو عهود الحماية والولاء والجوار"[1]. فالعشيرة عند الجماعة المزابية هي عبارة عن وحدة اجتماعية قد تضم عائلات تنتمي إلى جد واحد أو مجموعة أسر تربطها علاقات نسب أو جوار أو صداقات قديمة، وتعد الوحدة القاعدية للتنظيم الاجتماعي في منطقة مزاب.

ومن خلال هذه العشائر تتكون قصور وادي مزاب، حيث أن لكل قصر مجموعة من العشائر، وكل عشيرة منها تضمّ مجموعة من الأسر. ولكل عشيرة مجلسها الخاص بها، والذي يتولى تسيير شؤونها ومصالحها العامة والخاصة، الداخلية منها المتعلقة بالعلاقات بين الأفراد والأسر المنتمين لها، أو الخارجية التي تخص علاقاتها بالعشائر الأخرى[2]. ويقوم التقسيم العشائري على توزيع الوظائف والمهام متمثلة في مجموعة من الواجبات والحقوق عليها القيام بها في نطاق الأسر التي تضمّها مشكّلة بذلك وحدات اجتماعية تشترك في إحداث توازن وظيفي من خلال هذا النسق التنظيمي.

كما أنّ لكل عشيرة أيضا مقرّها الخاص بها المتمثل في دار العشيرة الذي تعقد فيه الاجتماعات وتقام فيه الأعراس، كما أن لكلّ منها صندوقها الخاص الذي يموّل من تبرعات

[1] معمر علي يحي، مرجع سابق، ص556

[2] اسماوي صالح بن عمر، مرجع سابق، ص 508

أبنائها واشتراكاتهم وزكاتهم وريع بعض الأنشطة الاقتصادية، حيث تخصص إراداته لتصريف شؤون العشيرة التي يسيّرها مجلس العشيرة.

أما عن تشكيلة مجلس العشيرة فعددها غير محدد، حيث أنه قد يزيد أو يقل تبعا لعدد الأسر والفئات الاجتماعية التي تضمّها العشيرة، ويتكون من أعضاء ذوي الرأي السديد والخبرة يتصدرهم عزّابة تلك العشيرة الذين لهم وجود قوي باعتبارهم مسؤولين فيها.

ويهتمّ مجلس العشيرة بالشؤون اليومية للعائلات وبمصالحهم وله دور كبير في توفير الحماية الاجتماعية والمادية لأفراد العائلات التي تحت وصايته، إذ باعتبار أنه مجلس تنفيذي فإن الهدف من عمله هو تطبيق مبادئ التضامن والإنصاف التي ينص عليها الدين الاسلامي. ومن منطلق أن عملية التضامن تنظّم في مستواها الأول ضمن المجموعات العائلية، فإن مهام ممثلي هذا المجلس تتمركز أساسا حول ما يلي:[1]

- رعاية الأيتام والأرامل والفقراء وكفالتهم.
- الإشراف على المآتم والأعراس وتنظيمها وفقا لقوانين هيئة العزّابة وتعليماتها.
- رعاية المحتاجين وتوفير الحماية المادية لهم.
- رعاية الشباب ومساعدتهم على إيجاد وظائف للعمل وتأسيس أسرهم.
- جمع أموال الزكاة وتوزيعها على مستحقيها.
- تحريض أبناء العشيرة على الأعمال الجماعية (حملات التضامن والتطوع).
- إصلاح ذات البين وفك النزاعات والخصومـــات وإحالة الحالات المستعصية منها إلى هيئة العزّابة.

[1] اسماوي صالح بن عمر، مرجع سابق، ص 511

ليست هذه سوى بعض الوظائف التي توضح دور هذه اللجنة في رعاية العائلات وتوفير الحماية الاجتماعية والمادية لها، وهو ما يعكس دور العشيرة كمؤسسة اجتماعية لها تأثيرها الفعال في الحياة الاجتماعية للمزابيين وتسيير شؤونهم اليومية، إذ أن مجلسها يشكل رابطا أو وسيطا بين القاعدة الاجتماعية وبين السلطة الروحية للعزابة التي يدعمها ويمتثل لقرارتها ويتكامل معها من حيث الأدوار والمهام الاجتماعية التي يقوم بها.

4. هيــئة "إمَصُّوردان":

هي هيئة اجتماعية أمنية عرفية مرتبطة بهيئة العزّابة، ينخرط فيها الشباب الذين يشترط أن تتوفر فيهم مجموعة من الشروط (الأخلاق والسيرة الحسنة، الأمانة والصحّة الجيدة، البلوغ والزواج..)، وتتمثل أهم مهامها في ما يلي:[1]

ـ الحراسة ليلا ونهارا في القرية والواحة وفق تنظيم دقيق ومحكم.

ـ مراقبة كل غريب يدخل المدينة، ومساعدته بالتوجيه والإرشاد أو تتبع حركاته.

فهذه الهيئة إذن هي ذات طابع اجتماعي أمني تعمل على حفظ الأمن في مدن منطقة مزاب، وهي بمثابة القوة الدفاعية لها.

5. الهيئة النسوية "تمسريدين (الغسّالات)":

هي هيئة دينية تمثّل مجلس العزابة في أوساط النساء، وتسمى بالغسّالات (الترجمة العربية لتمسريدين) لأن مهمتها الأساسية هي غسل الأموات من النساء والأطفال الصغار دون سنّ البلوغ. وهي خاضعة لمجلس العزّابة وتعمل على تطبيق ما يصدر عنه من قوانين وفرضها في أوساط النساء، وتتشكّل هذه الهيئة من عضوات يتم اختيارهنّ من طرف العزّابة وفقا لشروط

[1] اسماوي صالح بن عمر، مرجع سابق، ص479

وصفات معينة (التقوى والعلم، العفّة والاستقامة والسيرة الحسنة، الحنكة في معالجة الأمور دون تحيّز، الشجاعة والقدرة على القيادة للقيام بالمهام على أكمل وجه)[1].

ويعقد مجلس "تمسريدين" اجتماعاته في دار تكون بجانب المسجد، وفيها يحضرن صلاة الجماعة، ويستمعن إلى دروس الوعظ والإرشاد والتفقّه في الدين، وهذه الدور مفتوحة لسائر النساء في أوقات الصلاة وحلقات الذكر والعلم. وتتلخص أبرز مهامه فيما يلي: [2]

ـ غسل الأموات من النساء والأطفال الصغار.

ـ محاربة البدع والإسراف.

ـ إعلان البراءة من المتمرّدات، في مجلس الذكر الأسبوعيّ .

ـ توجيه النســـاء وإرشادهنّ في الأمـــور الشرعية من خلال دروس الوعظ وحلقـــات العلم والإفتاء.

ـ الإشراف على مناسبات الأفراح والأتراح، ومراقبة تطبيق أوامر العزابة ضمنها.

ـ تنظيم مؤتمر "لا إله إلاّ الله" والإشراف عليه، وهو لقاء يعقد كلّ عام في مدينة من مدن مزاب بالتداول، ترأسه كبيرة "تمسيريدين" في المدينة التي يعقد فيها، وتحضره جميع عضوات هذه المجالس، بالإضافة إلى كلّ النساء الراغبات، وسمّي بمؤتمر "لا إله إلاّ الله" لأنّ النساء يكرّرن هذا الذكر ألف مرّة قبل الشروع في أعمالهنّ المتمثّلة في تلاوة القرآن، الوعظ والإرشاد، توجيهات حول بعض المستجدّات، قرارات من المجلس تخصّ الحياة الاجتماعية.

فهذه الهيئة إذن هي بمثابة المجلس الديني الأعلى الذي يشرف على قضايا المرأة في مزاب ويتكفّل بشؤونها الدينية والاجتماعية والأخلاقية.

---

[1] اسماوي صالح بن عمر، مرجع سابق، ص ص 485-486

[2] فخار إبراهيم، مرجع سابق، ص123

ثالثاً: مزاب.. منظومته التعليمية ونسقه القيمي:

1. المنظومة التعليمية:

يحظى العلم والتعليم بمكانة مميزة في المجتمع المزابي، فهو دائم الحضور في حياة المزابيين من منطلق أن المذهب الإباضي يفرض قدرا من المعرفة بالقواعد الأساسية للإسلام وللمذهب وباللغة العربية باعتبارها لغة القرآن الكريم، لذلك أولى المزابيون اهتماما خاصا للتعليم باعتباره ضرورة لا غنى عنها. وقد مرّت المنظومة التعليمية في مزاب بعدّة مراحل، ارتأينا إيجازها على النحو التالي:

1.1. من التأسيس إلى الاستعمار الفرنسي:

اهتمام ورثوه عن الدولة الرستمية التي لطالما عرفت بازدهارها الفكري والثقافي الكبير، أين كان يتولى المسجد مهمة تعليم القرآن الكريم ومحو الأمية وتقديم دروس للطلبة في العلوم الإسلامية والمذهب الإباضي والرياضيات واللغة العربية بقيادة مجموعة من العلماء.

وهو النظام نفسه الذي قام عليه التعليم في مزاب من طرف الفرسطائي الذي أسس نظام الحلقة التعليمي (أشرنا إليه سابقا)، وهو نظام هرمي للتربية والتعليم يتشّكل من شيخ وعالم يعمل على ضمان حسن سير الحلقة ومساعديه، كان مخصّصا للمذهب الإباضي حيث يتعلّم الطلاب القرآن وتفسيره والمذهب وعلوم اللغة العربية[1].

وقد استمرّ هذا النظام (حلقة العزّابة) كنظام وحيد للتعليم التقليدي في مزاب طيلة القرون الأولى لتأسيسه إلى غاية بدايات القرن 18 ميلادي، إذ أصبحت مزاب تمثل قطبا حقيقيا للتعليم ومرجعية في المناهج خاصة ما تعلق منها بتعليم القرآن وتفسيره، حيث شهدت

[1] حاج سعيد يوسف، مرجع سابق، ص25

هذه الفترة بوادر نهضة فكرية وعلميّة بفضل عدد من العلماء أمثال الشيخ أبو زكرياء يحي، الشيخ عبدالعزيز الثميني والقطب محمد اطفيّش التي تمثّل أعمالهم شاهدا على إشعاع علمي حقيقي خلال تلك الفترة[1]، فازدهر التعليم التقليدي في منطقة مزاب وعمّ كل مدنها وانعكس ذلك على زيادة عدد المحاضر ودور التعليم وعدد المتعلمين، إلى غاية مجيء الاستعمار وتأسيس المدرسة الفرنسية بالمنطقة سنة 1889.

1.2. من الاستعمار الفرنسي إلى الاستقلال:

تأسست أول مدرسة فرنسية في المنطقة سنة 1889م بغرداية، وقامت السلطات الاستعمارية الفرنسية بإصدار مرسوم سنة 1892م يقضي بإجبارية النظام التربوي الفرنسي بالنسبة لكل سكان مزاب، كما نصّ المرسوم ذاته على ضرورة الحصول على ترخيص لممارسة أي نشاط تعليمي باللغة العربية[2].

وقد قوبلت المدرسة الفرنسية بمقاومة حقيقية من طرف المزابيين تجسدّت من خلال مقاطعتهم لها لأنها كانت تشكّل بالنسبة لهم خطرا على أبنائهم، حيث اعتبروا أنها جاءت لإبعادهم عن دينهم وقيمهم الإسلامية ونشر الكفر والقيم الغربية.

وكردّ فعل عمليّ على هذا المرسوم الفرنسي، بدأت العديد من الجمعيات في الظهور خلال السنوات العشرين الأولى من القرن العشرين، تكفّلت بإصلاح التعليم وإخراجه من صيغته التقليديّة، إلى نظام جديد عرف بـ "التعليم الحرّ"، حيث حرصت هذه الجمعيات إلى

[1] حاج سعيد يوسف، مرجع سابق، ص 135

[2] المرجع نفسه، ص 160

جانب تعليم القرآن الكريم على ترسيخ العقيدة الإسلامية ومبادئ المذهب الإباضيّ وقيم المجتمع المزابيّ، وكذا نشر اللغة العربيّة والتمكّن منها لمقاومة الغزو الفكري والثقافي الأجنبي[1].

وقد تم تأسيس هذه الجمعيات داخل مزاب (الإصلاح بغرداية 1928، الحياة بالقرارة 1937، النهضة بالعطف 1945، النور ببنورة 1945، الاستقامة والتوفيق ببني يزغن 1946 و1947، الفتح ببريان 1946)، كما تم تأسيس أخرى في مدن الشمال أيضا من أجل الغاية ذاتها أين كان يتواجد عدد كبير من الجماعة المزابية قصد التجارة (الوفاق بالجزائر العاصمة 1929، الاستقامة بقالمة 1930، الهدى بقسنطينة، التهذيب بسطيف)[2].

وبذلك أصبح أبناء المزابيين يحظون بتعليم مزدوج، إذ كانوا يرتادون المدارس الفرنسية الرسمية بالتوازي مع مدارس التعليم الحر المزابية التي كانوا يحضرون دروسها بعد صلاة الفجر إلى غاية التوقيت الرسمي لبدء الدراسة في المدارس الفرنسية ثم بعد صلاة المغرب إلى غاية صلاة العشاء. وبذلك تم التأسيس لما يعرف بـ "المدارس الحرّة" التي تشتهر بها الجماعة المزابية.

وبعد الاستقلال، إلتزم المزابيون بإرسال أبنائهم إلى المدارس العمومية التي أصبح التعليم فيها باللغة العربية وإجباري لأي طفل بلغ السادسة من العمر، غير أنهم بالموازاة مع ذلك حرصوا على مواصلة التعليم في المدارس الحرّة من منطلق أن المدارس الحكومية تخصص حجما ساعيا يغلب عليه تدريس المواد العلمية على حساب التربية الإسلامية وتعليم القرآن، إضافة إلى عدم إدراج مقومات الشخصية المزابية من فقه إباضي وتاريخ هذه الجماعة.

[1] فخار إبراهيم، مرجع سابق، ص 144

[2] المرجع نفسه، ص 143

1.3. إستراتيجية المدارس الحرّة:

تعتبر المدارس الحرّة بالنسبة للمزابيين مدارس مستقلة عن الحكومة من حيث برامجها وتمويلها، وهذا ما يجعلها مختلفة عن المدارس العمومية.

وفي سياق ظهورها إبان الاستعمار الفرنسي، تميّزت هذه المدارس عن المدرسة الفرنسية، متأثرة بالحركة الإصلاحية في الجزائر آنذاك، إلى غاية الاستقلال وانطلاق المدارس الحكومية، كانت المدارس الحرة تستجيب لثلاث أبعاد أساسية:

أ ـ بعد ديـــــني: يتعلق بترسيخ العقيدة الإسلامية عن طريق تعليم القرآن الكريم باعتباره إرثا يجب نقله إلى الأجيال القادمة، وكذا السيرة النبوية الشريفة باعتبارها نموذجا مثاليا على كل المسلمين اتباعه.

ب ـ بعد عقائـــدي: يتعلق بالمذهب الإباضي، حيث أن كل برامجها الدراسية منتظمة حول قواعد هذا المذهب ومتمركزة حولها، والمعلومات المقدمة مرتبطة بتاريخه ومبادئه واختلافه مع المذاهب الإسلامية الأخرى. ويرتبط الأمر هنا بالنسبة للمزابيين بنقص أساسي في البرامج الدراسية الحكومية يعملون على تداركه.

جـ ـ بعد علمي معرفي: ويتعلق بالهدف الذي وضعه الإصلاحيون الذين أخذوا على عاتقهم تطوير برنامج يخصص جزء من محتواه للآداب، اللغة العربية، الرياضيات، العلوم الطبيعية والجغرافيا. وبالتالي يمكن بذلك خلق نوع من التوازن مع التعليم الديني الذي تعطي له دائما الأولوية.

2. المنظومـــة القيمية:

يشكل المذهب الإباضي مصدرا أساسيا لإنتاج النظام القيمي للجماعة المزابية، فالعامل الديني على كل مظاهر الحياة في هذه الجماعة، إذ تشكّل مبادئه وتعاليمه نقطة انطلاق للتحفيز على خلق نوع من الاختلاف والتميّز والمحافظة عليه مقارنة بالجماعات الاجتماعية الأخرى.

ونظرا لعدم توفّر مراجع تناولت المنظومة القيمية للجماعة المزابية، لذلك اعتمدنا التصنيف الذي قدّمه الباحث في علم الاجتماع فخار إبراهيم لأهم القيم لدى الجماعة المزابية، والتي نستعرضها بتصرف فيما يلي:[1]

2.1. القرآن حفظا وتلاوة:

يحتلّ حفظ القرآن وتلاوته مكانة محورية في الحياة الاجتماعية للجماعة المزابيّة، حيث يعتبر حفظه معيارا لمكانة الفرد وقيمته الاجتماعية كما يعتبر معيارا أساسيا أيضا في تحديد كفاءة الأشخاص الذين يتمّ انتقاؤهم في مجالس المؤسّسات الاجتماعية، خاصة: "العزّابة" و"تمسيريدين". فالقرآن سواء حفظا أو تلاوة ملازم لمختلف مظاهرة الحياة الاجتماعية للمزابيين (المساجد والمحاضر، الحفلات ومناسبات الأعراس والأفراح والمآتم...).

2.2. الأمانة والثقة:

هما من أهم القيم التي عرف بهما المزابيّ سواء داخل مزاب أو خارجها قبل غيرهما من القيم؛ حيث يرى فخّار إبراهيم أن تمسّك المزابيين بهاتين القيمتين سبب أساسي في حصانة

[1] فخار إبراهيم، مرجع سابق، ص ص 131-139

مجتمعهم وبقائه، فعلى الرغم من أنهم يشكلون أقلّية، غير أنهم بقيمة الأمانة كسبوا ثقة واحترام غيرهم ومن حولهم، فأمنوا وسلموا، وحافظوا على هويتهم وبنائهم الاجتماعيّ.

ويمكننا القول أن هاتين القيمتين تبرزان بشكل أكبر في تعاملات المزابيين مع الآخرين خاصة التجارية منها عبر قرون من الزمن التي تعكس ذلك بشكل واضح، إذ اكتسبوا من خلالها سمعة طيبة وثقة كبيرة من طرف كل المتعاملين معهم.

ويذكر فخار إبراهيم المرجعية الدينية التي يعتمدها الوعّاظ والمربّون والأولياء في مزاب لحثّ الأبناء على قيمتي الأمانة والثقة وتنشئتهم عليها، وتتمثل في الحديث النبويّ الشريف، روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلّم أنّه قال: "لا إيمان لمن لا أمانة له، ولا دين لمن لا عهد له"، رواه الإمام أحمد.

2.3. الاحـــترام:

يعتبر الاحترام قيمة راسخة في وعي المزابي، ينشأ عليها منذ طفولته ويستدخلها عن طريق مؤسسات التنشئة الاجتماعية في مزاب بداية من الأسرة والمدرسة والعشيرة إلى المؤسّسات الأخرى، فهو على احترام الكبير والعالم والمسؤول، بداية من احترام والديه، فمعلّميه وأساتذته والمشايخ، وممثلي الهيئات الاجتماعية وحتى المشايخ والعلماء المؤسسين من السلف، حيث ينعكس ذلك في شكل مجموعة من السلوكات الاجتماعية فرديّة أو جماعيّة.

أما المرجعية الدينية التي يعتمدها الوعّاظ والمعلمون والآباء في مزاب لحثّ الأبناء على قيمة الاحترام فهي حديث رسول الله صلى الله عليه وسلّم: " ليس منا من لم يرحم صغيرنا ويوقّر كبيرنا." رواه أبو داود والترمذي.

2.4. الطاعة والانقياد:

تستلزم قيمة احترام المزابي للأسرة والمدرسة والعشيرة وحلقة العزابة، تشبّعه بقيمة طاعة هذه المؤسّسات الاجتماعية التي ينشّأ في كنفها والانقياد لتعليماتها ولقراراتها، لأن مخالفتها أو الحياد عنها يعني النبذ الاجتماعي بالنسبة له، وهذا نتيجة لنظام الضبط الاجتماعيّ الصارم المميّز لهذه الجماعة الذي يصل إلى درجة نظام "البراءة".

ويعتمد في تعزيز هذه القيمة عند المزابيين على الآية القرآنية التالية، قال الله تعالى: "يا أيّها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم"، كمرجعية دينية.

2.5. التمسّك بالهويّة:

يعتبر المزابيون من أكثر الجماعات تمسكّا بهويتهم الجماعية واعتزازا بها، ويتجسد ذلك في سلوكاتهم وممارساتهم وتعاملاتهم وحتى في مظهرهم الخارجي، إذ تقوم هذه الهوية على العناصر الأساسية التالية: ـ المرجعية الدينية (المذهب الإباضي) ـ التاريخ والأسلاف ـ اللغة المزابية ـ العادات والتقاليد ـ الأرض والوطن.

2.6. العلـــم:

تحظى قيمة العلم بمكانة تميّزه في الجماعة المزابية، ويحظى حامل العلم باحترام كبير، يصل إلى نوع من التقديس، ويقدّم لتصدير المجالس، ويتحصّل على امتيازات معنوية دون غيره.

وقد تغيّر مفهوم العلم في مزاب عبر الأجيال، بعد أن كان مقتصرا في كثير من الأحيان على حفظ القرآن، ومعرفة الأحكام الشرعية الضرورية. انتشرت الكتاتيب والمدارس والجمعيات في قرى مزاب، وإقبال المزابيين –ذكورا وإناثا– على طلب العلم.

2.7. العمـل :

لقد ساهمت تعاليم المذهب الإباضي حول تقديس العمل وربطه بصحة إيمان الفرد وكذا الطبيعة جغرافية القاسية لمنطقة مزاب وما تطلبته من مجهودات لإعمارها في غرس قيمة العمل وتقديسه والسعي لتأمين الرزق في وعيّ المزابيين، ووسم حياتهم بالتقشّف والاقتصاد وحسن التدبير، فاشتغلوا بالفلاحة والتجارة وبرعوا فيها وعرفوا بها حتى أضحت مهنة لصيقة بهم، كما مارسوا الحرف وأنشؤوا مصانع، وبذلك لم يعرف مزاب مشكل البطالة، فالكلّ يعمل.

2.8. الجدّية والصرامة:

إن قيمة العمل وتقديس عند المزابيين تستلزم قيمة الجدّية التي لطالما ميّزتهم وساهمت في تحقيق نجاحهم في مجال علم والعمل، فهي قيمة مستدخلة في وعيهم الاجتماعي، توجّه سلوكهم وتحدّد مواقفهم وتطبع أحكامهم. فالمزابيّ منذ طفولته، لا وقت ضائع لديه، فهو إمّا في المدرسة أو المسجد، يتعلّم ويدرس القرآن، تحت مراقبة معلّمه، أو في الحقل أو الدكان يعمل تحت توجيهات أبيه، أو يلعب مع أقرانه في الحي حين يسمح له بذلك، وإذا أدرك البلوغ تمسّك بهذه القيمة أكثر، فانفصل عن المجتمع النسويّ من غير محارمه، وتعهّد المسجد لأداء الصلوات، ودار العشيرة لممارسة أنشطة ثقافية، ونشاطه الاقتصادي لتأمين العيش.

وهذا ما يعكسه، حسب فخار ابراهيم، وجود هامش ضيّق ومحدود وموجّه للترفيه والتسلية عند المزابيين، حتى في الأفرح والأعراس، حيث تفتتح بتلاوة القرآن، تليها المدائح الدينية ودروس الوعظ، وتختتم بالأدعية.

2.9. التضامن الاجتماعي:

يعتبر التضامن من القيم السوسيودينية السائدة لدى الجماعة المزابية والتي تميّزت وعرفت بها منذ زمن بعيد حتى لدى الآخرين، ويعود الفضل في انتشار هذه القيمة وتعزيزها إلى المؤسّسات الاجتماعية، وبصفة خاصة الأسرة والعشيرة، فالأسرة تقليدية ممتدّة، السلطة فيها للأب، والكلّ فيها يتعاون لتحمّل أعباء العيش، والعشيرة من وظائفها الرئيسية– كما أسلفنا– كفالة الضعفاء ورعاية المحتاجين، فإلى عهد قريب لا تجد مزابيا في المنطقة فقيرا معدما أو متسوّلا أو متشرّدا أو بطّالا أو شابّا لا يقدر على الزواج.

2.10. التطـــــوّع:

يحتل التطوّع مكانا متقدّما في منظومة القيم للمجتمع المزابي، فكل المؤسّسات الاجتماعية، ابتداء من هيئة العزابة، تقوم على العمل التطوّعي، حيث أن الوظائف فيها تنجز بدون مقابل مادّي. ومن مظاهر التطوّع أيضا ما يعرف بـ "تويزة"، أي: التعاون والتطوّع تلقائيا من أجل تحقيق المنفعة العامّة كبناء المساجد، وسدود المياه، ومنافذ السيول أو الخاصّة كبناء البيوت، وحفر الآبار وغرس النخيل، وجني التمور وحصاد القمح... إضافة إلى جمع الأموال عن طريق التبرّعات المعلنة في المساجد عند الحاجة.

2.11. السّمت واللباس:

يعتبر اللباس من أهم القيم البارزة والمميزة للجماعة المزابية، إذ يتميز الرجل بلباس تقليديّ خاصّ يتمثّل في سرواله "العربيّ " و"شاشيته" البيضاء؛ بالإضافة إلى ارتدائه عباءة

بيضاء حين ذهابه للمسجد، وفي المناسبات، كما دأب على إطلاق لحيته التي كانت إلى عهد قريب من الواجبات. أما المرأة المزابية فتتميّز بحجابها الصوفيّ الأبيض "أحولي"، وهو عبارة عن رداء ترتديه عند خروجها من منزلها، مغطية به كامل جسدها عدا عين واحدة.

هذه القيمة تعكس بعدين أساسين في الهوية الجماعية، البعد الأول وهو التماثل بين أفراد الجماعة الواحدة وانصهارهم في نموذج واحد وهذا ما يمثله اللباس الموحّد في هذه الحالة، أما البعد الثاني فيتمثل في تميّزهم مقارنة بالآخرين خارج الجماعة حيث يساهم اللباس في تباينهم وانعزالهم عن الآخرين.

رابعاً: المزابيــون وارتباطهم بمهنة التجارة:

ارتبطت الجماعة المزابية في المخيال الاجتماعي لغالبية الأفراد والجماعات بخصوصية مهنية تتمثل في ممارسة المزابيين لمهنة التجارة وتميّزهم فيها، إذ تؤكد المراجع التاريخية والمؤشرات الميدانية ارتباطهم بهذه المهنة منذ قرون من الزمن سواء داخل منطقة مزاب أو خارجها، حيث لا يزال إقبالهم كبيرا على ممارستها حتى في ظلّ توجه عدد منهم نحو شغل مناصب في التدريس والطب والهندسة وغيرها من المهن الأخرى. ويرتبط هذا الواقع ببعد أساسيين، يتمثل الأول في المسار السوسيوتاريخي لهذه الجماعة، أما الثاني فيتمثل في بعد ديني مرتبط بخصوصية المذهب الإباضي الذي تتمركز حوله كل مناحي الحياة عند المزابيين.

1. من القوافل التجارية إلى الهجرة نحو مدن الشمال:

يجمع العديد من الباحثين في التاريخ والأنثربولوجيا أن ازدهار منطقة مزاب كان نتيجة شبكة تجارية كبرى ميّزت المنطقة منذ زمن بعيد، حيث تعتبر التجارة إحدى العوامل الهامة في

تطور مدن مزاب الحديثة. ويعتبر هذا النوع من النشاط الاقتصادي بمثابة "موروث ثقافي قديم" يرجع تاريخه إلى القرون الأولى لظهور الاباضية في الشمال الإفريقي.

وقد أشار عبدالرحمان حجازي إلى أن "استقرار الإباضية على أطراف الصحراء في واحات فزّان وفي جبل نفوسة وغدامس وواحات الجزائر ووارجلان وسدراته، ثم وادي مزاب منذ القرن الثامن ميلادي أدّى إلى ارتباطهم القوي بتجارة الصحراء، وعزّز ذلك الارتباط اعتناق مجموعات من قبيليتي هوّارة وزناته للمذهب الإباضي وتخصص كثير منهم بالتجارة عبر الصحراء"[1].

وامتدت هذه الحركة بين مناطق تمركز الإباضية من سجلماسة (الريصافي حاليا في المغرب) إلى زوالة (تقع في فزّان بليبيا) مروراً بتيهرت (تيارت حاليا)، شاملة ورجلان (ورقلة حاليا) ومنطقة مزاب، غدامس في الصحراء الليبية، جبل نفوسة وكذا جزيرة جربة التونسية[2].

وقد سمحت المحطات الاباضية المختلفة بتنظيم قوافل كبيرة عبر مسافات طويلة، شكلت خطاً منتظما للتجارة عبر الصحراء التي لا تزال مستمرة إلى يومنا هذا، ولكن بوسائل نقل حديثة وأكثر تطورا.

ويؤكد بعض الباحثين أن هذه القوافل رغم طابعها التجاري والاقتصادي، غير أنها ساهمت أيضا في نشر المذهب الإباضي على يد تجاره القادمين من مراكز دعوته، حيث أن تدفّق التجار الإباضية أدى إلى انتشار المذهب الإباضي بين قبائل البربر التي تسكن المنطقة

[1] عبدالرحمان عثمان حجازي، تطور الفكر التربوي الإباضي في الشمال الإفريقي، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2000، ص 96

[2] J. Cuoq, *Les musulmans en Afrique*, Maisonneuve et La Rose, Paris, 1975, p.20

الممتدة من طرابلس حتى تيهرت، مثل قبائل نفوسة ومغراوة الزناتيين وكتامة، وبلاد بني دمر وبني بزرال التي تقع على حدود المغرب الأقصى، وواحة الأغواط التي تقع جنوب الجزائر[1].

مما يعني أن هذه القوافل التجارية ساهمت في تداول السلع المادية وحتى الفكر الإباضي أيضا عن طريق رجال الدين والعلماء الذين كانوا يرافقونها إما لنشر الإباضية أو سعيا وراء العلم والمعرفة[2].

ويفسِّر عبدالرحمان حجازي انصراف الإباضية إلى التجارة وإقبالهم على ممارستها بـ "أنهم يرفضون خدمة الأنظمة التي تخالفهم، وأدى ذلك إلى أن أصبحت التجارة والصناعة مهنتي العديد منهم"[3].

إضافة إلى هذه القوافل التجارية العابرة للصحراء، ارتبطت ممارسة المزابيين لمهنة التجارة بحركة هجرتهم الواسعة نحو مدن الشمال بحثا عن موارد رزق أفضل نظرا لقساوة الظروف الطبيعية للمنطقة وعدم كفاية النشاطات الفلاحية والحرفية التي كانوا يمارسونها لسدّ ضروريات الحياة من جهة، وسعيا منهم لحفظ وجودهم وأنظمتهم وجماعتهم من الذوبان من جهة أخرى، حيث أن "طبيعة الصحراء وفقرها المادي والجفاف الذي يستمر أحيانا إلى سنوات عديدة، قد تجعل الحياة في الواحات قاسية لا تفي بضرورات السكان عامة"[4].

وقد انتظم المزابيون في مدينة الجزائر إبان الحكم العثماني ضمن فئة "البرانيّة" وهم "الغرباء" المنحدرين من خارج المدينة والتي يقصدونها لأجل العمل، وكان وضع المزابيين مختلفا عن بقية "البرّانية"، وهذا بحكم تمتعهم بحقوق الملكية داخل المدينة، فكانت لهم عقود ملكية

---

[1] عبدالرحمان عثمان حجازي، مرجع سابق، ص 95

[2] J. Cuoq, op.cit., p.20

[3] عبدالرحمان عثمان حجازي، مرجع سابق، ص 95

[4] النوري حمو عيسى، مرجع سابق، ص59

لمساكنهم ومحلاتهم التجارية، مما ساهم في تنشيط التجارة الداخلية لمدينة الجزائر التي يتوقف حضورهم في الحياة اليومية داخلها يوما[1].

وتشير العديد من الوثائق والمراجع إلى ممارستهم للعديد من المهن وتميّزهم فيها بل واحتكارهم لها، مثل: تجارة الأقمشة، أفران الخبز، الحمامات، الجزارة...إلخ، فقد ذكر بيليسييه *R.Pellissier* أن عددا كبيرا من المزابيين كانوا يستقرون في مدينة الجزائر لسنوات طويلة، و"كان لهم تحت الداي احتكار الحمامات والطواحين والجزارات"، كما وصفهم بأنهم أشخاص "يتميّزون بفعالية ومثابرة وذكاء ونزاهة فائقة"[2].

أما إبان الاستعمار الفرنسي، فإن إحصاءه الإداري عام 1845م يكشف عن عدد التجار المزابيين المستقرين في مدن الشرق الجزائري الرئيسية، حيث نجد مثلا أن عددهم في مدينة قسنطينة قدّر بـ 350 تاجرا "كانو يملكون بها 57 محلا، يمارسون تجارة القماش إلى جانب القهوة والسكّر والبقالة وغيرها من المواد من هذا النوع"[3]، إضافة إلى وجود أعداد معتبرة من هؤلاء التجار في كل من باتنة وبسكرة وسطيف وعنابة سواء المستقرّين منهم أو المتنقلين.

ومن أسباب نجاح المزابيين في ممارسة النشاط التجاري بمدن الشمال، هو الصفات والقيم الأخلاقية التي اشتهروا بها من "هدوء ونشاط وأمانة" جعلتهم مضربا للمثل حسب

[1] الحاج موسى بن بكير بن عمر، تجار مزاب في دار السلطان: خلفيات الحضور الاقتصادي والنفوذ السياسي، مجلة الحياة، معهد الحياة وجمعية التراث، القرارة، غرداية، الجزائر، العدد (19)، 2015، ص 76

[2] بالحاج ناصر، مرجع سابق، ص260

[3] المرجع نفسه، ص261

العديد من الباحثين[1]، وهو ما أكسبهم ذهنية تجارية متميزة جعلت اسم الفرد المزابي في هذه المدن مرتبطا بمهنة التجارة، خاصة بعدما أثبت المزابيون مهارة خاصة ومتميزة في تسيير هذه المهنة محققين بذلك نتائج إيجابية ملموسة مقارنة بحرفة الزراعة التي كانوا يمارسونها سابقا، فارتفعت المكانة الاجتماعية للتاجر المغترب في الجماعة المزابية، وذلك لأنه "يغيب بزمن طويل قد يتجاوز السبع سنين ثم يعود بمكاسب وفيرة تفوق مكاسب الشباب المشتغل بالزراعة"[2]، مما ساهم في زيادة إقبال المزابيين على الهجرة نحو مدن الشمال، وهذا ما يفسّره ارتفاع أعداد المشتغلين منهم في التجارة خارج منطقة مزاب في نهاية الخمسينيات إلى حوالي 6000 آلاف مزابي[3]، كما عرف النشاط التجاري للمزابيين في هذه المدن توسّعا كبيرا حيث شمل مختلف أصناف السلع والخدمات، وهذا يعكسه التطور السريع لعدد متاجرهم في عمالة الجزائر مثلا بين سنوات 1950 و1960م، كما هو معبر عنه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02): يبيّن عـــدد دكاكين المزابيين في الجزائـــر العاصمة بين سنوات 1950 و1960م

السنة	عدد الدكاكين
1950	1418
1960	بين 1700 و2000

Source : C.Donnadieu et P.Donnadieu, op.cit., p.28

[1] المرجع نفسه، ص264

[2] معمر علي يحي، مرجع سابق، ص468

[3] C.Donnadieu et P.Donnadieu, op.cit., p.28

وما يميز هذا النشاط المهني عند المزابيين هو تداخله مع مختلف البنى والمؤسسات الدينية والسوسيوثقافية، حيث شكلّت التجارة عند هؤلاء "شبكة هائلة عريقة من العلاقات والنشاطات التي نجدها منغرسة أو مطمورة في المؤسسات والبنى الاجتماعية–الاقتصادية المحيطة بها وليست مستقلة عنها، ولا تفهم بدونها".[1]

وهذا ما نلتمسه مثلا في خطابات الشيخ إبراهيم بيّوض في أوائل العشرينيات من القرن الماضي الذي كان يدعو للنهوض بالتجارة، مغتنما المجالس العامة في منطقة مزاب لحثّ الأهالي على النهوض بالتجارة وإتقانها من أجل فك احتكار اليهود لتجارة الجملة، حيث كان يدعو إلى إنشاء الشركات الإسلامية للتجارة بالجملة لإعمار البلاد، محفّزا التجار على اتباع الطرق العصرية الحديثة واقتباس المناهج الغربية الراقية في ممارسة مهنة التجارة حتى يحققوا من الأرباح ما يكفل لهم التكيف والملائمة مع التجار اليهود، فضلا عن مساهمتهم في مساعدة إخوانهم المسلمين بتخفيض الأثمان وتوفير السلع الضرورية[2].

وكان الشيخ بيّوض يعتبر التجارة عصب الحياة لأغلب المشاريع الخيرية والمؤسسات الاجتماعية التي يقوم عليها المجتمع المزابي، كالمسجد والمدارس الحرّة وكذا العشائر، وقد تحقّق ما كان يدعو إليه من خلال إنشاء العديد من شركات التجارة بالجملة تخصصت في تجارة الأقمشة والمواد الغذائية والعقاقير ومواد البناء...إلخ.

هذا المسار التاريخي المهني الممتد عبر الزمن والمتميز للجماعة المزابية مع مهنة التجارة، أكسب المزابيين ذهنية أو "روحا" تجارية خاصة نابعة أساسا من العقيدة الإباضية ونسقها القيمي والأخلاقي.

---

[1] بالحاج ناصر، مرجع سابق، ص249

[2] محمد علي دبوز، أعلام الإصلاح في الجزائر، دار البعث، قسنطينة، ج5، 1983، ص ص 58-62

2. الأخلاق الإباضية والروح التجارية عند المزابيين:

اهتم العديد من الباحثين في الأنثربولوجيا والسوسيولوجيا بدراسة الجماعة المزابية من حيث تفرّدها الهوياتي الذي تعكسه العديد من العناصر المتميزة التي تقوم عليها الهوية المزابية دينيا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا واقتصاديا ومعماريا، من بينهم عالم الاجتمـــاع الفرنسي بيير بورديو *P. Bourdieu* الذي قدّم من خلال كتابه "سوسيولوجيا الجزائر(*Sociologie de l'Algérie*)" (1958) تحليلا سوسيولوجيا معمّقا للنموذج الاجتماعي المزابي بكل أبعاده، مركزا على ذلك التميّز والنجاح الاقتصادي للمزابيين في ممارستهم لمهنة التجارة تحديدا واكتسابهم لروح تجارية متفرّدة من خلال ربطها بالبعد الأخلاقي الديني للجماعة (المذهب الإباضي) في محاولة منه لإسقاط النموذج الفيبري حول "الأخلاق البروتستانتية والروح الرأسمالية" على الجماعة المزابية، بشكل يوحي بوجود علاقة بين "الأخلاق الإباضية والروح التجارية" عند المزابيين.

ويرى بورديو *P.Bourdieu* أن مفتاح فهم "المفارقة المزابية" يتمثل بشكل أساسي في خصوصية المذهب الإباضي وأسلوب الحياة المستوحى منه، حيث يؤكد أن محاولة تفسير النجاح الاقتصادي والاجتماعي الذي يميّز مزاب، وحتى المبادئ والعقيدة التي تؤسّس لهذا النجاح في شقّه الاقتصادي يمكنها أن تتم من خلال "التأكيد بأنه نتيجة لفقر أرضهم، لم يكن أمام المزابيين من ملجأ سوى الهجرة والتجارة التي تتطلب منهم في كل الأحوال قدرا من الفضائل والأخلاق التي يفرضها عليهم المذهب"[1].

ومن هذا المنطلق يتساءل بورديو *P.Bourdieu* حول مدى مساهمة المذهب الإباضي وقواعد الحياة التي يتضمنها في تحضير المزابيين للنجاح في عالم التجارة والاقتصاد الحديث؟

[1] P. Bourdieu, *Sociologie de l'Algérie*, PUF, Paris, 1961, p.50

لينتقل بعدها إلى محاولة الإجابة عن هذا التساؤل من خلال استعراضه لأهم القيم الأخلاقية أو السوسيودينية التي يقوم عليها المذهب الإباضي والتي يرى أن لها دور محوري في إقبال المزابيين على مهنة التجارة وتميّزهم في ممارستها وفي نجاحهم في عالم الاقتصاد بشكل عام. حيث يرى بورديو أن الإباضية، من خلال الاعتقاد المطلق بالقضاء والقدر (القدرية) وبالخلود في النار، أدخلت مفهوم الزهد الشّاق في هذا العالم وحثّت عليه من منطلق أن العمل أيضا لا يقل أهمية عن الإيمان للحصول على رضا الله، لذلك على الفرد عليه واجب زيادة ثرواته كما أن البؤس والفقر يعتبران تلقائيا عقاب من الله عن ذنوب سابقة، وانطلاقا من ارتباطه بالزهد والانضباط فإن العمل فعل وواجب ديني مقدّس، في حين يعتبر الكسل والبطالة من أخطر الرذائل[1].

ومن قيمة تقديس العمل عند المزابيين ينتقل بورديو *P.Bourdieu* إلى قيمة أخرى يحثّ عليها المذهب الإباضي وهي قيمة التعليم من منطلق أن المسلم عليه أن يعرف كيف يكتب ويقرأ لغة القرآن، لذلك حرص رجال الدين الإباضيين على جعل التعليم العام مهمّتهم الأولى، حيث يرى بورديو أن هذا القدر من التعليم الذي يحظى به المزابيون كان بمثابة تسلّح لممارسة مهنة التجارة. إضافة إلى قيم وفضائل أخلاقية أخرى ينص عليها هذا المذهب، مثل الصدق وتمجيد صفات الانضباط وقوة العزيمة، وكذا الزهد في أمور الدنيا والتجرّد منها، والتحريم الصارم لحياة الترف والبذخ والإسراف، وأي انتهاك لهذه المبادئ يتم العقاب عليه من خلال "الاتفاقات". وبالتالي، فإن المزابي في ظلّ منعه من استعمال أمواله المجمّعة من التجارة في الإنفاق على حياة الترف ليس أمامه إلا إعادة استثمار هذه الأموال من جديد.

[1] P. Bourdieu, *Sociologie de l'Algérie*, op.cit., p.51

ويشير بيير بورديو *P.Bourdieu* في موضع آخر إلى ظاهرة متميّزة اختّص بها المزابيون في ممارستهم للنشاط التجاري، وتتعلق بما أسماه "الائتلاف التجاري" الذي يرى فيه تجسيد لقيمة التضامن في صيغتها التقليدية عند الجماعة المزابية ضمن الاقتصاد الحديث. حيث يؤكد في هذا الجانب أن المواقف والتعاليم المحمّلة بمعنى محدّد ضمن السياق الديني والاجتماعي التقليدي لمزاب، احتملت دلالة بل وحتى وظيفة جديدة في سياق الاقتصاد الحديث، فالتعاون والتكافل الذي يفرضه التضامن بين المنتمين للمذهب نفسه أو بين أعضائه في المدينة نفسها أو العرش نفسه أو العائلة نفسها، تحوّل إلى "ائتلاف تجاري" بل إلى تجمّع لرؤوس الأموال. فبينما يقوم الشركاء بمراقبة الحسابات والأموال المكتسبة، يتم تحويلها بعد ذلك إلى العائلة المقيمة بمزاب، فالتضامن بين المزابيين موجود في كل مكان وفي كل الظروف، وهذا ما يعكسه تشغيل التاجر المزابي لأبنائه أو أبناء أخيه أو من ينتمون إلى نفس العائلة أو نفس العرش أو حتى نفس القبيلة[1].

ليخلص بورديو *P. Bourdieu* إلى التساؤل عما إذا كان هناك معنى في هذه الحالة "للتفسير الروحي أو الفيبري؟" وذلك بعد تأكيده على مركزية العامل الديني في النجاح الاقتصادي للمزابيين وتميّزهم في مهنة التجارة من خلال توجيه سلوكهم وتزويدهم بالفضائل التي تساعدهم على ذلك، حيث يرى أن المذهب الإباضي الصارم من خلال إقراره للعمل والتضامن كواجبين مقدسين، ومن خلال تحريمه لحياة الترف والإسراف وكذا إلهام كل أعضاء الجماعة بشعور قوي بأصالتهم وبالعزيمة القوية للدفاع عنها، فهو بذلك يمدّهم بالوسائل والإرادة للنجاح في عالم الاقتصاد الحديث ويحافظ عليهم من الانحلال، دون أن ينسى دور التعليم الخاص في تمكين المزابيين من إتقان التقنيات التجارية الحديثة والممارسات الرأسمالية

[1] P. Bourdieu, *Sociologie de l'Algérie*, op.cit., p.51

بشكل مثير للإعجاب، من أجل استثمار ممتلكاتهم في اقتصاد غاية في التكامل. ليصل ضمن هذا السياق إلى مطابقة بين الكالفينية في المذهب البروتستانتي وبين المذهب الإباضي فيما يتعلق بربطهما بين الحياة الدين والاقتصاد، مشيرا إلى أن المذهب الإباضي –مثلما هو الأمر بالنسبة للكالفينية– يشدّد على الانضباط الشخصي والزهد الصارم في هذه الحياة، حيث أنه لا يفرض اكتساب الثروة من أجل الربح والمنفعة الشخصية، ولكن إرضاءا لله وتمجيدا له وسعيا لبقاء الجماعة واستمراريتها، لذلك نجد عالم القيم منتظما حول محورين متقابلين، المجال "المدنّس" ممثلا في الحياة الاقتصادية والمجال المقدّس ممثلا في الحياة الدينية، ووحده الوعي التام بهذا التمايز يمكنه تفسير كيف يمكن للمقاومة الشرسة والخصوصية الدقيقة والإخلاص الشديد أن تتواجد مع التطور الحذر وجهود المماثلة والتدبير المدروس[1].

وانتهى بورديو *P. Bourdieu* إلى تحديد السياق السوسيوثقافي الذي يأخذ ضمنه النجاح المادي للمزابيين معناه الكامل، حيث يرى أن الحفاظ على الاستقرار بعيدا عن استبعاد التغيير يفترض القدرة على التعديل من أجل الاستجابة لوضعيات جديدة، غير أن هذه المماثلات يجب أن تكون مرفوقة بوعي واضح أو ضمني، وبقيم ومعايير يجب الحفاظ عليها وعلى استمراريتها بأي ثمن (نقطة ثقافية محورية) بخلاف تلك التي يمكن تعديلها أو إعادة تأويلها بغرض ضمان استقرار الأولى (عناصر هامشية). هذا هو السياق الذي يأخذ ضمنه النجاح المادي للمزابيين معناه الكامل وتكييفه شبه الخارق لصيغ من النشاط الاقتصادي الأجنبي مع التقاليد الصارمة للجماعة، فالتغيير المتبنى بوعي موجّه في الأصل لضمان ديمومة القيم غير القابلة للتغيير وهي تلك التي تقوم عليها الجماعة الروحية.

[1] P. Bourdieu, *Sociologie de l'Algérie*, op.cit., p.50

خامساً: عناصر الهوية الجماعية المزابية وآليات الحفاظ عليها:

إن الهوية الاجتماعية باعتبارها بناء اجتماعي تسمح للجماعة أو الفرد بالحصول على الاعتراف الاجتماعي من طرف الآخرين من حيث أنها تمكّنه من تعريف نفسه باعتباره شخصا ذو خصائص سوسيوثقافية متميزة مثلما هو عليه الحال بالنسبة للفرد المزابي المشبّع بشعور قوي بالخصوصية والتميّز والاعتزاز لانتمائه لجماعة اجتماعية متميزة هوياتيا، وهذا ما يفترض مهارات وقيم وممارسات وطرق حياة معترف بأنها ميزابية من طرف الجماعات الأخرى سيما تلك المقيمة في المنطقة.

1. عناصر الهوية المزابية:

يوجز بيير بورديو *P.Bourdieu* أهم العناصر المكوّنة للهوية المزابية في وصفه للفرد المزابي الذي أشار إلى أنه حتى وهو يشارك في أنشطة أكثر دنيوية (مدنسة) في الاقتصاد الحديث، وحتى عند بقائه لزمن طويل منفصلا عن مصدر الحياة الدينية والاجتماعية (مزاب)، فإن المزابي يحافظ بشكل غير قابل للتغير على ارتباطه بالأرض وبالمجتمع وبالدين الذي يبقى "القنطرة المقدسة، والخلية المغلقة، أين تتشكل روح الأجيال الجديدة، ضمن انضباط صارم للعائلات المحصّنة وضمن جوّ لاهوتي للحلقات الدراسية"[1].

فالجماعة المزابية إذن تندرج ضمن ديناميكية مختلفة، حيث أن هويتها الجماعية ترتكز على مجموعة من العناصر يتقدمها بشكل أساسي المذهب الإباضي وما يتضمنه من قيم أساسية (تقديس العمل، واجب التضامن، التماسك الاجتماعي) تتجسد في شكل سلوكات

[1] P. Bourdieu, *Sociologie de l'Algérie*, op.cit., p.49

وممارسات مميزة لدى الميزابيين، ولكنها ترتكز أيضا على عناصر الارتباط القوي بالتاريخ المشترك للجماعة والأسلاف وبالأرض أو "الموطن".

1.1. المرجعية الدينية (المذهب الإباضي):

يبني الفرد هويته من شعوره القوي بالانتماء لجماعة اجتماعية وبالتفرّد من خلال ما يستدخله من قيم ومعايير تمنحها له هذه الجماعة من أجل تعزيزها والحفاظ عليها، وهو الأساس الذي يصل من خلاله المزابي إلى الشعور القوي بخصوصيته وتفرّده متماهيا مع جماعة مرجعيتها دينية بامتياز مستمدة أساسا من المذهب الإباضي.

هذا الشعور بالانتماء كان يتم تعزيزه سابقا وبشكل أساسي من خلال الحق الذي تمارسه هيئة العزّابة على المزابيين والمتمثل في "النبذ"، باعتبارها صاحبة السلطة وتمثل تنظيما خاصا لجماعة تحكمها قواعد يعزّز احترامها الانتماء المشترك لأفرادها ويبرّره، في حين يعني الانحراف عن معايير هذه الجماعة القطيعة معها. ورغم أن هذه السلطة الرمزية أصبحت أقل فعالية في الوقت الحاضر، غير أن الشعور الذي يعبّر عن هوية جماعية مشتركة لا يزال يحافظ على قوته ووجوده من خلال الامتثال للقيم نفسها ولكن بشكل أكبر للمعايير ذاتها.

ومع ذلك، لا يمكننا فهم الهوية الجماعية المزابية انطلاقا فقط من قوة الانتماء الاجتماعي لدى المزابيين للجماعة، لأن حتى هذا الأخير لا يمكن تفسيره وفهمه إلا عن طريق نظام رمزي يعتمد عليه تحديد الهوية الجماعية المزابية، ويتجسد ذلك في "المخيال الاجتماعي" الذي تتشكل من خلاله كل جماعة، وهو "نظام لتمثّل الوضعيات الاجتماعية

يُترجم في شكل سلوكات وخطابات والذي يمكن من خلاله تحديث استراتيجيات إثبات الهوية وتأكيدها"[1].

ضمن هذا الإطار، فإن المزابيين على المستوى الرمزي يتمركزون حول عنصر أساسي يستمدون منه نسقهم القيمي بدرجة كبيرة والمتمثل في المذهب الإباضي. فهذا الأخير يشكل مصدرا أساسيا لإنتاج كل نظامهم الرمزي، حيث تشكّل مبادئه وتعاليمه نقطة انطلاق للتحفيز على خلق نوع من الاختلاف والتميّز والمحافظة عليه مقارنة بالجماعات المسلمة الأخرى من جهة، والجماعات غير المسلمة من جهة أخرى.

وهذا ما يؤكده سليمان الشيخ في حديثه عن هيمنة العامل الديني على كل مظاهر الحياة في الجماعة المزابية، حيث أشار إلى أن "ارتباط المزابيين بالدين يعتبر عاملا رئيسيا لتماسك الجماعة المزابية حيث يساهم المذهب الإباضي في ذلك بشكل كبير، ويتجلى ذلك في خصوصيته من حيث بعض الاختلافات المذهبية ومن حيث صرامته المدعومة بإيمان راسخ بحتمية العمل من أجل عزّة الإسلام والدفاع عنه ضد أي تشويه"[2]، فهذه الجماعة إذن تتميز بعمق البصمة الدينية على كل مناحي الحياة فيها، وهذا يجعل الفرد المزابي يقوم بتطوير صورة عن ذاته وعن جماعته وعن العالم المحيط به بشكل عام تبعا لهذا النظام المرجعي الرمزي الديني.

وتتجلى خصوصية الجماعة المزابية وتمايزها من خلال مجموعة من القيم والمعايير التي يفرضها المذهب الإباضي على أتباعه. فإلى جانب ضرورة الإلتزام بالقواعد المعروفة للإسلام (العقيدة)، فإن هذا المذهب يظهر نوعا من الاختلافات على مستوى المعتقد، والتي تتجسد على مستوى الممارسات في شكل سلوك مختلف ومميّز. ويمكننا إيجاز أهم القيم التي يقوم

[1] D. Chevalier, A. Morel, *identité culturelle et appartenance régionale : quelques orientations de recherches*, Terrain, n°5, 1985, p.,3
[2] S. Chikh, op.cit., p.,166

عليها هذا المذهب ضمن هذا الإطار (الممارسة والسلوك لارتباطها بموضوع دراستنا) فيما يلي:

أ. تقديس العمـــل:

يعتبر العمل في الجماعة المزابية فرضا وواجبا دينيا مقدّسا، وهذا ما جعله من أهم القيم القوية لدى الجماعة، وهي قيمة معروفة ومعترف بها لدى المزابيين. فقد شكّل العمل في الماضي ضرورة والتزاما مطلقا وحازما لزراعة الأرض، حيث كانت الفلاحة حتمية وضرورة لضمان استقلالية الجماعة والحفاظ على بقائها واستمراريتها، لتليها مباشرة التجارة التي اقترنت بحركة هجرة واسعة للمزابيين نحو مدن الشمال للغاية نفسها، فكل شيء كان يفعل من أجل تذكير المزابيين المهاجرين إلى هذه المدن "بأن الغاية من أجل الهجرة ليست الهجرة في حدا ذاتها ولا حتى ما قد تجلبه، ولكن الحفاظ على المجموعة وعلى شروط البقاء بالنسبة للجماعة الدينية"[1].

أما في الوقت الحاضر، ورغم تطور أنواع العمل بشكل ملحوظ لدى المزابيين، يبقى الهدف الأساسي والمشترك لديهم هو ضمان أمن الجماعة واستقلاليتها.

ويتعلق الأمر هنا برابط اجتماعي قوي تم بناؤه بين المزابيين عن طريق النشاط المهني حيث تعتمد الغالبية منهم على ممارسة مهنة التجارة التي سمحت لهم بتأسيس شبكات ومنظومة وأسلوب حياة خاص ومميز خاصة في ظروف الهجرة.

وعلى الرغم من أن النشاط التجاري هو من تبعات التنظيم الاجتماعي للجماعة، غير أنه في الواقع ينزع إلى تعزيز الهوية الجماعية من خلال خلق صيغ للتضامن الاجتماعي وتشجيعها. وهذا ما أشار إليه الباحثان شوفاليي ***Chevalier*** وموارل ***Morel***، اللذان أكدا

[1] P. Bourdieu, *Sociologie de l'Algérie*, op.cit., p.50

على أن التوافق القوي للأنشطة المهنية ولشبكات العلاقات وللمرجعيات الثقافية في بعض الحالات قد يعطي معنى لفكرة "هوية جماعية"، حيث أن مثل هذا الافتراض يمكن تطبيقه على الهويات المهنية عندما يتم تناولها باعتبارها تعبير عن الانتماء لثقافة عمالية أو مهنية، حيث يظهر في معظم الأحيان أن الهوية المهنية والهوية الجماعية تميلان إلى التطابق[1].

ب. التضامن الاجتماعي:

يعتبر التضامن الاجتماعي قيمة حاسمة بالنسبة للمذهب الإباضي نابعة من اعتباره واجبا دينيا، حيث يحث عليها هذا المذهب ويؤكد عليها في كل الظروف بين المسلمين سواء من خلال الأقوال أو الأفعال. وفي هذا الإطار، تقوم لجنة "العشيرة" تحديدا بالإشراف على تنظيم هذا التضامن، حيث أنها ترمز إليه كما ترمز أيضا إلى الانتماء المشترك من منطلق أنها تقوم على الروابط القرابية.

وحتى في ظل تطور صيغ التضامن الذي يعكسه تواجد العديد من الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي والثقافي في المنطقة، تبقى صيغته التقليدية السائدة والضمان لوحدة الجماعة وتماسكها الاجتماعي.

جـ. التماسك الاجتماعي:

يتشكل التماسك الاجتماعي للجماعة المزابية من خلال نظام محمّل بمجموعة من المعايير والقيم، متمركز حول عدد من المفاهيم الأساسية المحددة للقواسم المشتركة بين أعضاء نفس الجماعة وكذا الأهداف المشتركة لها.

وأي تأثير من شأنه أن يفسد هذه القيم والمفاهيم المشتركة يقابل بضغط قوّي جدا تمارسه الجماعة على كل أعضائها من خلال المذهب الإباضي، حيث أن تماسك هذه

[1] D. Chevalier, A. Morel, op.cit., p.3

الجماعة محدّد بكثافة الحياة الدينية بحضورها في كل أفعال ومناحي الحياة وفي قلب كل فرد مزابي، ومن خلال القواعد الدينية التي تعاش في الوقت ذاته كقاعدة مفروضة من الخارج وكدلالة داخلية للسلوك[1]. الذي حيث تعمل هذه القواسم والأهداف المشتركة على تعزيز الروابط وتقويتها والتي تعمل بدورها بشكل دائم على بناء وترسيخ الشعور بالانتماء للجماعة وتعزيزه.

1.2. التشبّث بالتاريخ والأسلاف:

يمثّل تاريخ الجماعة المزابية مصدرا لاعتزاز المزابيين لارتباطه بعنصرين أساسيين: الاضطهاد والمثابرة، ويعود هذا التاريخ أساسا إلى الدولة الرستمية التي تشكل المصدر الأساسي لهذا الاعتزاز. أما الاضطهاد فهو الواقع الذي أدى بالمزابيين إلى البحث عن أرض واختيارها كملاذ آمن والتي أصبحت تمثل لهم فيما بعد "الموطن"، كما قادهم أيضا إلى الجد والمثابرة في بناء هذه الأرض وإعمارها وإنمائها[2].

هذه العناصر المستمدّة من التاريخ والمصير المشترك، أثارت الشعور بالفخر والاعتزاز الذي حرّض بدوره إعادة إنتاج مسار هذه الجماعة والحفاظ على سلوك يحترم تعاليم المذهب الإباضي الذي يشكل في الوقت ذاته قاعدة ومحورا تتمركز حوله كل العناصر الأخرى للهوية الجماعية، هذه الأخيرة لا يمكنها أن تتقوى وتتعزّز إلا إذا تحركت ضمن منظومة اجتماعية خاصة ومتميزة.

من جهة أخرى، نجح المذهب الإباضي في دمج اللاتجانس بين الأماكن والوضعيات ليخلق شعورا قويا بالانتماء للجماعة قائم على مجموعة من القيم وأخلاق اجتماعية لا تسود

[1] P. Bourdieu, *Sociologie de l'Algérie*, op.cit., pp.49-50

[2] اسماوي صالح بن عمر، مرجع سابق، ص 122

بناءا على تعاليمه فحسب، ولكن بناء على نماذج معينة (القدوة)، حيث لا تقتصر هذه النماذج عند المزابيين على شخصية الرسول صلى الله عليه وسلم وصحابته رضوان الله عليه، بل أنها تشمل أيضا سلسلة من الشيوخ والأئمة المؤسسين لمزاب، الذين حملوا أسمى قيم الإسلام كالتقوى والمساواة والعدالة وسعة الاطلاع والمعرفة والعلم، مشكّلين بذلك نموذجا آخر تم نقله من جيل لآخر من خلال التاريخ، حاملا رسالة قوية للمزابيين تحثّهم على اتّباعه، وهو ما يعرف بنموذج السلف الصالح.

وتتمثل أهم القيم التي تربط بين المزابيين وتوحدهم في هذا السياق أساس في: احترام الأسلاف كمؤسسين والالتزام بواجب الاعتراف بجهودهم وتقديرها وتبجيلها والتي من دونها لم يكن للجماعة أن توجد أصلا. وتثمين هذه الجهود يقوم على الحفاظ على تماسك الجماعة والمذهب و"الموطن"، حيث ان هذا الاعتراف تجاه الأجداد هو الذي من شأنه ضمان التوافق الذي لا يتحقق إلا بالتقليد، ويتعلق الأمر هنا برابط دائم ومستمر بين مزابيي الأمس واليوم، وممارسة هذا التقليد هي وسيلة لتجسيد هذا الاعتراف والتعبير عنه، محددين بذلك المسارات السلوكية التي يجب على أي مزابي الالتزام بها والحفاظ عليها.

إنه شعور قوي بالولاء والإخلاص يفرض على المزابيين الحفاظ على وحدتهم وتماسكهم، وبالتالي على عناصر هويتهم الجماعية المشتركة.

1.3. الارتبـــاط بالأرض:

لطالما كانت الأرض عنصرا أساسيا في تشكيل الهويات الجماعية، من منطلق أن العنصر المادي هو أيضا من عناصر بناء هوية جماعة ما. ومن هذا المنطلق، فإن المزابيين يتمتعون بوعي هوياتي ورابط قوي بمنطقة مزاب التي عمروها منذ قرون من الزمن، وهذا ما تعكسه

بعض التسميات التي يطلقونها على المنطقة مثل "المأوى" و"الموطن"، فهي بالنسبة لهم الأرض التي اختارها أجدادهم لتؤويهم ولتحميهم وتحمي مذهب من الضياع محولين إياها إلى أرض خصبة مضيافة وآمنة، وبالتالي فقد أسّسوا بذلك لشخصية ثقافية لهذه الأرض وحافظوا عليها، لأن ذلك يعني لهم الحفاظ على المذهب، وهذا ما أشار إليه عبدالرحمان حجازي في قوله "حص الإباضية على التشبث بالأرض، وبخاصة في وادي ميزاب ووارجلان، لأن ضياع الأرض يؤدي إلى ضياع المذهب، وعدم وجود أرضية ينطلق منها المذهب ويعيش عليها يؤدي إلى تآكل المذهب واضمحلاله"[1].

فالأرض والارتباط بها إذن هو بالنسبة للمزابيين صيغة أخرى للتعبير عن الهوية المزابية، حيث أن "الموطن" هو وادي مزاب المتواجد في فضاء طبيعي يضمّ الفضاءات المبنية (المدن السبع) التي تم الحفاظ عليها ككيان واحد على الرغم من الهيكلة المؤسساتية لولاية غرداية في شكل دوائر وبلديات، ومما ساعدها على الحفاظ على دلالتها الأولى وضعيتها كمنطقة محمية باعتبارها تراثا عالميا من طرف منظمة اليونسكو *UNESCO*.

فالتسجيل ضمن هذه البرامج المتعلقة بالتراث المادي واللامادي، وطنية كانت أو دولية، يمثل أحد الآليات المتعددة التي يعتمدها المزابيون لتعزيز هويتهم الجماعية وترقيتها والتعريف بخصوصيتها، وذلك عن طريق خطاب يساهم في إعطاء صورة دقيقة وواضحة عن هذه الهوية المتميزة. ويتعلق الأمر باستراتيجية يعمل الفاعلون الاجتماعيون على تنفيذها من أجل التدخل في التعريف بهويتهم أو إعادة تعريفها، وذلك من خلال آليات متعددة نذكر منها: البرامج والأنشطة الجمعوية، الانتاج والتأليف العلمي والأدبي المكثف حول الجماعة وتاريخها

[1] عبدالرحمان عثمان حجازي، مرجع سابق، ص 90

ومقوماتها...، وهذا ما جعل من مسألة مثابرة الجماعة المزابية على تأكيد تميّزها واختلافها لا تتم على المستوى الديني فحسب، بل على المستوى الثقافي أيضا.

إن تحليلنا للهوية الجماعية المزابية كشف عن وجود بعد ديناميكي بين عناصر هذه الهوية ومكوناتها الأساسية، التي تبدو متداخلة ومتكاملة ودائمة في الحاضر كاستمرارية لماض منته ضامنة بذلك إعادة إنتاج نظام اجتماعي متميز.

وهذا ما أشار إليه بورديو *P. Bourdieu* في حديثه عن خصوصية الجماعة المزابية وتميّزها، أين أكد أن كل شيء فيها "متّحد ومترابط بشكل لا يمكن فصله مما يجعل الكل عبارة عن سبب وفي الوقت ذاته نتيجة، المذهب وكذلك المحيط الطبيعي والاقتصاد، وكذلك البنية السياسية والعائلية، ففي كل واحد من هذه العناصر تبرز الروح الكاملة لهذه الحضارة في شكل بناء، حيث يكون كل عنصر بمثابة حجر الزاوية"[1].

ويذهب بورديو *P. Bourdieu* إلى تفكيك تداخل هذه العناصر، حيث يرى أن ثقافة الجماعة المزابية (هويتها الجماعية) تتجلى في مجملها انطلاقا من اعتبار كل واحد من هذه العناصر مركزيا، فليس هناك عنصر إلا وله دلالته بالنسبة لكل العناصر الأخرى، فقساوة المحيط الطبيعي والعداء يعكس تفرّد المذهب الديني الذي يحدّده الاختيار من جهة، والهجرة التي سمحت للجماعة بالبقاء والاستمرارية من جهة أخرى، غير أن الهجرة أيضا تفترض حضور المذهب الديني الذي يضمن التماسك الاجتماعي ويحثّ على التكييف العقلاني للقيم التي يجب حمايتها والحفاظ عليها بأي ثمن عند تطبيق القواعد الاقتصادية الحديثة من جهة، وكذا الأسرة من جهة أخرى باعتبارها الوحدة الاجتماعية الأقوى، فهي تمثل الحماية ونقطة ارتباط للمهاجر إلى جانب أنها تضمن التوازن الاجتماعي، حيث أن استقرار العائلة

[1] P. Bourdieu, *Sociologie de l'Algérie*, op.cit., p.49

وتضامنها يشكل أيضا مجالا لاهتمام المذهب الاباضي من خلال النظام الأخلاقي الذي ينشره نظام رجال الدين (العزّابة) ومن خلال التنظيم السياسي في مجمله، غير أن هذا الأخير يدين بجزء كبير من تماسكه إلى التربية المقدمة للأبناء من قبل المجموعة العائلية المكلّفة بتعليمهم احترام المبادئ وممارسة الفضائل التي يقوم عليها وجود الجماعة المزابية وفقا لمناهج وطرق محددة بصرامة ودقة[1].

فالجماعة المزابية إذن، تستمد هويتها الجماعية من كل هذه العناصر المتشابكة والمتداخلة، وبالتالي فإن وحدة هذه الجماعة وتماسكها لا تضمنه فقط اللغة المزابية والأرض والتاريخ المشترك باعتبارها عناصر للتماثل بين أعضاء الجماعة، ولكنها تقوم أيضا على عناصر للتمايز والاختلاف مع الجماعات الأخرى والمتمثلة أساسا في المذهب الإباضي وما يتضمنه من مبادئ وتعاليم، وفي التنظيم الاجتماعي المتميز لهذه الجماعة.

2. آليات الحفاظ على الهوية المزابية:

إن رهان الحفاظ على الهوية المزابية هو الحفاظ على الجماعة كما هي عليه وعلى بقائها من خلال الحفاظ على مقوّماتها الأساسية المتمثلة في تراثها الديني والثقافي والرمزي والمادي. فالقيم والقدرات التي تستند إليها الجماعة من أجل المطالبة بانتماء قوي مشترك لدى أعضائها وبالاختلاف والتميّز مقارنة بالجماعات الأخرى، وبالتالي بهوية جماعية خاصة، تتحول من كونها مجرد حجة، لتصبح حتمية أو إلزاماً للحفاظ على بقاء الجماعة واستمراريتها.

[1] P. Bourdieu, *Sociologie de l'Algérie*, op.cit., p.49-50

2.1. آليات حماية النظام الاجتماعي لمزاب:

تتميز الآليات المتعلقة بالحفاظ على قواعد البناء الاجتماعي المزابي وأسسه، بنوع من الغموض لأنها ضمنية أو داخلية وتقوم على الإدارة الذاتية، وهي التي تحافظ واقعياً على نموذج الجماعة المزابية. ويتعلق الأمر بمجموعة من المهام التي تقوم عليها المؤسسات التالية:

أ. المؤسسات السوسيودينية التقليدية:

ويتعلق الأمر بهيئة العزّابة والأعيان اللتان كانتا تسيطران سابقاً وبشكل مطلق على تنظيم المنظومة الاجتماعية ومراقبتها، غير أنها في الوقت الحاضر أصبحت مقسمة بينها وبين مؤسسات الدولة.

وبالرغم من التضييق على مجال تدخل هذه المؤسسات التقليدية، غير أن رمزيتها ومكانتها عند المزابيين لم تتغير، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال التنظيمات الرسمية المجسدة في شكل جمعيات ظهرت منذ بداية القرن العشرين تحت رعاية هذه المؤسسات التقليدية وإشرافها، حيث ركّزت هذه الجمعيات بشكل أساسي على مسألة التربية القائمة على المذهب الإباضي سواء في منطقة مزاب أو في بقية المناطق التي يتواجد بها عدد معتبر من المزابيين، في مختلف ولايات الوطن أو حتى في الخارج.

هذه الجمعيات التي تعمل من خلال نشاطها التربوي على الحفاظ على استمرارية تعليم طقوس وشعائر المذهب الإباضي والثقافة المزابية وتعزيز الشعور بالانتماء والاعتزاز عند الشباب المزابي، هي بذلك إذن تعكف على نقل العناصر الضرورية لحماية الجماعة ومقوماتها الهوياتية للأجيال المتعاقبة.

ب. الأســـرة المزابيـــة:

تتميز بنية الأسرة المزابية بطابعها الممتد المتميز بتجميع ثلاثة أجيال ضمن تجمّع سكني واحد وتحت سلطة أبوية واحدة، فهي تمثل وحدة كبيرة قائمة على بشكل كبير زواج الأقارب ونشاط اقتصادي موحد في الغالب يضمن إعاشة المجموعة الأسرية بأكملها[1]. فالبنية الأسرية المزابية كانت ولا زالت تتميز بصيغتها الممتدة، رغم تواجد نمط الأسر النووية بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة.

ومع ذلك، فإن النظام الأسري المزابي يظلّ هرميا إلى حد كبير، حيث أنه يقوم على حتمية احترام الأكبر سنّا كقاعدة أخلاقية ودينية، كما تعتبر سلطة الأب مطلقة ولا جدال فيها. وحتى الأسرة النووية رغم استقلاليتها السكنية فإنها تبقى تحافظ على قدر معيّن من التبعية اتجاه الأسرة الممتدة، وهذا ما تعكسه الزيارات المنتظمة والتبادلات الدائمة، حيث يظلّ الجد أو الأب في هذه الحالة سيّدا لكل القرارات الهامة حتى وإن كانت أقل إلزاما من منطلق عدم العيش في فضاء سكني واحد. فالأبوين يعتبران المحور الذي تنتظم حوله كل الحياة الأسرية، حيث تعود كل القرارات التي تهمّ المجموعة الأسرية إلى الأب، في حين تشرف الأم على كل ما يتعلق بشؤون البيت وتربية الأبناء وتعليم البنات وتأهيلهن للحياة الزوجية، أما الأبناء فتعود إليهم مهمّة العمل خارج البيت، إما في منطقة مزاب أو خارجها، حيث أنهم ملزمون بتأمين قوت الأسرة واستقرارها الاقتصادي عن طريق العمل الذي يتصدره النشاط التجاري.

[1] B. Cherifi, *Etude d'anthropologie historique et culturelle sur le M'Zab*, thèse d'état, université Paris VIII, 2003, p.301

فالأسرة الممتدة في المجتمع المزابي، لا تزال إذن تحتفظ بمهامها الرئيسية حتى في ظلّ وجود نوع من الاستقلالية في الفضاء السكني، ويرتبط جزء كبير من ذلك بالدور الذي يلعبه الآباء في هذا الجانب، حيث يعتبر احترامهم واجبا دينيا، ويتعلق الأمر بحرص الأبناء على بلوغ رضاهم وقبولهم والأخذ بآرائهم لشرعنة أي نجاح اجتماعي لهم[1].

وتمثل الأسرة الممتدة عند الجماعة المزابية وسطا متميّزا لتنشئة الأبناء على تقاليد وقيم الجماعة، كما أنها تشكّل وسطا للحماية سواء الاقتصادية أو النفسية، وهي كذلك فضاء للتضامن القوي بين الأجيال من خلال القيم التي تحرص على نقلها، حيث أن الآباء ملزمون بمساعدة أبنائهم على بناء حياتهم وعلى كسب عيشهم، في حين أن الأبناء يكونون بذلك مدينون لآبائهم لتقديم الرعاية لهم بعد ذلك سواء ماديا أو معنويا.

ورغم بعض التحولات التي مسّت التنظيم الأسري، غير أن الجماعة المزابية لا تزال مرتبطة بدور الأسرة باعتبارها إحدى الميكانيزمات الأساسية التي تراهن عليها للحفاظ على النظام الاجتماعي وعلى هويتها عموما، باعتبارها وسطا اجتماعيا متميزا للتعلّم الاجتماعي ولنقل المعايير والقيم والقواعد الأساسية المشتركة التي تقوم عليها الجماعة وغرسها في الأبناء، حيث أنها تتميز بالصرامة نفسها التي تسود في المؤسسات المزابية التقليدية الأخرى خاصة فيما يتعلق بالتنشئة الدينية.

2.2. آليات الحفاظ على التراث المادي واللامادي لمزاب:

إذا كانت هذه الآليات تتميز بنوع من الغموض فيما يتعلق بالحفاظ على قواعد البناء الاجتماعي المزابي وأسسه، فهي أكثر وضوحا في مجال حماية التراث المادي واللامادي، إذ

[1] B. Cherifi, op.cit., p.302

تعطي الجماعة المزابية الأسبقية لحتميتين أساسيتين، الدينية أولا ثم الثقافية. وترتبط الحتمية الدينية بممارسة الشعائر الإباضية، التي تعتمد بدورها على تعلّمها، وهي المهمّة التي تضطلع بها المؤسسات الدينية والجمعيات التربوية التي تعمل على الحفاظ على هذه الطقوس والشعائر من حيث خصوصيتها من خلال ترسيخها لدى أعضاء الجماعة. وتتواجد هذه المؤسسات ذات الطابع الديني والتربوي في كل الأماكن التي تتواجد بها الجماعة المزابية داخل منطقة مزاب أو خارجها، سواء داخل الوطن أو حتى في الدول الأجنبية.

أما الحتمية الثانية وهي الثقافية، فترتبط بتراثية المكتسبات المادية واللامادية التي راكمتها الجماعة المزابية على مرّ الزمن، حيث تعتبر حمايتها قاعدة أساسية خاصة لتلك المقوّمات المادية التي تشّكل مصدرا للاعتزاز وتساهم في تحفيز مشاعر الانتماء لدى المزابيين (قصور مزاب بنمطها المعماري المتميز، واحات النخيل، نظام الري....). كما تتعلق أيضا بتلك المعارف المكتسبة عبر قرون من الزمن في منطقة تلزم سكانها بطريقة خاصة للحياة.

هاتان الحتميتان اللتان تحددان الهوية المزابية، هما في الأصل متقاربتان وتتجهان نحو الغاية نفسها، ألا وهي الحفاظ على القيم التأسيسية للجماعة حيث يتم استثمار التراث المزابي. وهما في حقيقة الأمر عبارة عن استراتيجيات بعضها رسمي تجسده البرامج الوطنية والدولية لحماية التراث والمحافظة عليه، وأخرى أقل رسمية تجسدها المؤسسات الدينية والاجتماعية لمزاب التي تحرص بشكل خاص على التعليم الجماعاتي، في حين لا تزال أخرى تصدر عن الأفراد المزابيين وهي خاضعة لسيرورة لا واعية مستدخلة وغير محسوسة بشكل مباشر لدى هؤلاء لأنها متضمنة في حياتهم اليومية.

خلاصـــة الفصل:

إن الجماعة المزابية جماعة منظّمة في بناء اجتماعي محكم، ومهيكل في مؤسسات اجتماعية متساندة، تقوم بأدوار ووظائف ضمن نسق اجتماعي متكامل، تهدف إلى تنشئة الأفراد وفق ثقافة وهوية الجماعة، وإلى ممارسة ضبط اجتماعي صارم عليهم.

فقد نجحت هذه الجماعة في التأسيس والحفاظ على نظام اجتماعي متكامل يؤمن لها الحماية والاستقلالية منذ قدومها إلى وادي مزاب، وهو نظام تهيمن السلطة الدينية على كل مناحي الحياة فيه لضمان الحفاظ على المذهب الإباضي واستقرار الجماعة واستمراريتها، إذ لا يزال هذا النظام يحافظ على وجوده وفعاليته إلى يومنا هذا بالرغم من كل الأحداث التي شهدتها هذه الجماعة خلال مسارها التاريخي وبالرغم أيضا من حركة التحديث التي شقّت طريقها إليها وأضحت تثير العديد من التساؤلات سواء لدى الباحثين أو لدى المزابيين أنفسهم.

ويمكننا أن نختم بالقول، أنه في الوقت الذي أصبح ينظر فيه إلى العولمة الثقافية باعتبارها سببا رئيسيا في تفكك الهويات الجماعية، نجحت الجماعية المزابية في إثبات العكس، إذ شكّل احتكاك المزابيين بالآخر سواء داخل منطقة مزاب أو خارجها دافعاً قوياً للتعرّيف بالجماعة وتأكيد هويتها، وقد ساعدها في ذلك قوة تماسكها الاجتماعي الناجم عن التضامن بين أفرادها وتمركزهم الجماعي من أجل تحقيق هدف أساسي مشترك وهو الحفاظ على استقرار الجماعة واستمراريتها وعلى خصوصيتها عن طريق التمسّك بهويتها.. هويّة جماعية تستند بشكل أساسّي إلى مذهب دينيّ متميّز، لكنها تستند أيضا إلى عناصر التاريخ المشترك واللغة وخصوصية مهنية، إضافة إلى الارتباط الشديد بأرض "الموطن" الذي هو ارتباط محليّ قبل أن يكون وطنياً.

الجانب الميداني

الفصل الأول

الإجراءات المنهجية للدراسة

أولا: مجالات الدراسة

ثانيا: منهج الدراسة

ثالثا: أدوات جمع البيانات

رابعا: العينة وخصائصها

تمهيـــد:

يتسم البحث السوسيولوجي بالتكامل بين جزئيه النظري والميداني، وهو ما يضفي على هذا النوع من البحوث طابع العلمية والموضوعية والتكامل بين المعطيات أثناء عملية التحليل والتفسير والتركيب بين متغيرات الدراسة.

وطبيعة الجانب الميداني من البحث تقتضي إتباع خطوات منهجية مضبوطة والسير في إطارها من أجل الوصول إلى نتائج موضوعية وأكثر مصداقية. بناء على ذلك سنقوم في هذا الفصل بتحديد مجالات الدراسة بأبعادها الثلاث (الزماني، المكاني، البشري) والتطرق للمنهج الذي تم اعتماده في الدراسة والتقنيات المستخدمة في جمع البيانات، ثم تحديد العينة وطريقة اختيارها وكذا استعراض خصائصها.

أولا: مجالات الدراسة:

1. المجال المكاني:

لكل بحث اجتماعي مجال مكاني تتم فيه إجراءات الدراسة الميدانية، ويقصد به النطاق أو الحيز الجغرافي الذي يحتضنها.

وقد أجريت هذه الدراسة الميدانية في منطقة مزاب، وهي منطقة صحراوية تقع في المقاطعة الإدارية لولاية غرداية في الجنوب الشرقي للجزائر، وتبعد 600كلم عن العاصمة. وتعرف هذه المنطقة أيضا في اللغة الفرنسية باسم "*la pentapole*" نسبة إلى القصور الخمس الأولى التي قام الإباضيون ببنائها في المنطقة، وأيضا باسم "الشبكة" نسبة إلى جغرافيتها الصخرية التي تخترقها مجموعة من الوديان المتشابكة.

وتضمّ منطقة مزاب 07 قرى (قصور) تم بناؤها الواحدة تلو الأخرى، حيث شكّلت الخمس الأولى منها ما يعرف بـ "*la pentapole*"، المتمثلة في العطف وبنورة وبني يزغن ومليكة، إضافة إلى القرارة وبريان اللتان تقعا على التوالي على بعد 50كلم شمالا و120كلم شمال شرق عاصمة الولاية غرداية، حيث تمتثل هذه القرى السبع لنفس قواعد العمارة والنظام الاجتماعي.

أما عن سكانها، فمنطقة مزاب لا تضم الإباضيين فقط الذين تنسب إليهم المنطقة من خلال تسميتهم (المزابيين) كما يعتقد البعض، بل أن هؤلاء يتساكنون منذ تواجدهم في هذه المنطقة مع عدد من القبائل الأخرى التي تتّبع المذهب المالكي مثل قبائل الشعانبة والمرازيق والمذابيح، غير أن الشائع هو أن تسمية "بني مزاب" أو المزابيين لا تطلق إلا على من ينتسب

إلى الجماعة الإباضية في المنطقة، وهو ذات السياق الذي سنستخدم فيه مصطلح "المزابيين" في هذه الدراسة.

2. المجال البشري:

وفقا للمتغيرات الأساسية للدراسة وتماشيا مع أهدافنا البحثية والتي نسعى إلى تحقيقها من خلال التعرف على العلاقة بين الهوية الجماعية المزابية والممارسة المهنية للتجارة في منطقة مزاب، فإن التجار المزابيون الذين يمارسون نشاطهم التجاري بمنطقة مزاب هم من يمثلون مجتمع البحث أو المجال البشري الرئيسي للدراسة، الذي تعذّر علينا معرفة عدده الإجمالي نظر لعدم حيازتنا لمراجع تضمنت إحصاء عاماً للتجار المزابيين في منطقة مزاب، والأمر ذاته بالنسبة لبعض المصادر التي قصدناها مبرّرين ذلك بصعوبة العملية نظرا للتوزيع لهرلاء التجار في مناطق مختلفة من المجال جغرافي لوادي مزاب.

3. المجال الزمني:

تمت هذه الدراسة في فترة امتدت من شهر جانفي 2015 إلى غاية نهاية جويلية 2018، توزعت كما يلي :

أ. **المرحلة الأولى**: بدأت هذه المرحلة من بداية سنة 2015 إلى غاية منتصف سنة 2016، حيث تضمنت جرد وتجميع المادة العلمية (كتب، وثائق، معلومات) التي لها صلة بموضوع دراستنا وفرزها وتصنيفها، وذلك بالتزامن مع إجراء الدراسة الاستطلاعية حيث قمنا بإجراء زيارة استطلاعية لاكتشاف الميدان، كما أجرينا مجموعة من المقابلات الحرة مع بعض التجار المزابيين من أجل الإحاطة ببعض الجوانب المتعلقة بوضعياتهم وممارساتهم المهنية في مجال

التجارة وطبيعة علاقاتهم الاجتماعية والمهنية وخلفياتهم الأسرية التربوية والمهنية ومرجعياتهم القيمية.

ب. المرحلة الثانية: لقد دامت هذه المرحلة طيلة السنة الجامعية 2017/2016، وقد خصصناها لتحضير الفصول النظرية من ترجمة وتلخيص للمادة العلمية وإعداد بطاقات القراءة لنشرع بعدها في تحرير هذه الفصول وضبطها النهائي، بالموازاة مع إعداد استبيان الدراسة وضبطه.

ج. المرحلة الثالثة: واستغرقت هذه المرحلة السنة الجامعية 2018/2017، قمنا في بدايتها (سبتمبر 2018) بتطبيق استمارة الاستبيان التجريبية على 20 تاجرا مزابيا، ومن خلال المعلومات والبيانات المستقاة من الميدان، قمنا بتعديلها لتصبح في شكلها النهائي.

لنشرع بعدها في تطبيق الاستبيان في صيغته النهائية من نهاية شهر سبتمبر إلى نهاية نوفمبر 2018 على المبحوثين من للحصول على المعلومات والبيانات المطلوبة، وهي فترة طويلة نسبيا، وهذا راجع لطبيعة عينة الدراسة (كرة الثلج)، وكذا حرصنا على التواجد شخصيا مع المبحوثين في كثير من الحالات للقيام بطرح وتوضيح أسئلة الاستبيان بشكل مباشر، وهو ما استغرق وقتا، إضافة إلى تماطل عدد من التجار أحيانا وتأخرهم في إرجاع استمارات الاستبيان. لنخصص الفترة الزمنية المتبقية لتفريغ هذه الأخيرة وبناء الجداول البسيطة والمركبة، ثم القيام بتحليل البيانات واستخلاص النتائج العامة.

ثانيا: منهج الدراســة:

من المعلوم أن أول أساس تنبني عليه أي دراسة علمية هو اختيار المنهج الذي يتم بموجبه المعالجة الميدانية للموضوع محل الدراسة، على اعتبار أن المنهج العلمي في علم الاجتماع هو: "الطريق البيّن إلى الكشف عن حقائق الحياة الاجتماعية، كما تتجلى في تجمعاتها المختلفة، وعلاقاتها المتشابكة المتعددة، وذلك بالالتزام بقواعد عامة، تقود الفكر في عملياته الذهنية ليسير قدما وفق المنهاج المعد والمتدرج الخطوات"[1].

غير أن الاعتماد على أي منهج للبحث ليس بالأمر الذي يكون فيه للباحث حرية الاختيار، بل أن موضوع البحث هو الذي يفرض المنهج المستخدم وحتى الأدوات المنهجية المعتمدة لجمع البيانات.

من هذا المنطلق ولما كانت الدراسة التي نحن بصددها تهدف إلى التناول السوسيولوجي للعلاقة بين الهوية الجماعية والممارسة المهنية للتجارة عند المزابيين ووصف تجليات عناصر الهوية الجماعية المزابية في ممارسة المزابيين لمهنة التجارة، وتماشيا مع طبيعة وأهداف دراستنا هذه، فقد اعتمدنا المنهج المناسب الهادف إلى تحقيقها والمتمثل في "المنهج الوصفي" والذي هو في أبسط تعريفاته "طريق يستند على الوصف، على اعتبار الوصف هو التتبع الصارم للظاهرة ومحاولة الوقوف على أدق جزئياتها وتفاصيلها والتعبير عنها كيفيا أو كميا"[2].

أي أن هذا المنهج "يعتمد على تجميع الحقائق والمعلومات ثم مقارنتها وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى تعميمات مقبولة"[3].

---

[1] حسن السعاتي، تصميم البحوث الاجتماعية، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 1982، ص31

[2] أحمد عياد، مدخل لمنهجية البحث الاجتماعي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 61

[3] أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، وكالة المطبوعات، الكويت، ط6، 1982، ص 234

ثالثا: أدوات جمع البيانات:

يعتمد المنهج البحثي أيا كان نوعه على أدوات أو تقنيات منهجية لجمع البيانات والمعطيات التي يستعين بها الباحث ويستخدمها في التحقق من الفروض المصاغة وصولا إلى النتائج المتعلقة بإشكالية دراسته، والإجابة على ما أثاره من تساؤلات.

ولذلك يستخدم الباحثون مجموعة من التقنيات والأساليب لاكتشاف وفهم طبيعة الظاهرة الاجتماعية، ومتغيراتها وارتباطاتها المختلفة، إلا أن طبيعة وخصوصية البحث وطبيعة تساؤلاته وفروضه التي يطرحها الباحث والبيانات المراد الحصول عليها كل ذلك يفرض على الباحث انتقاء الأداة أو التقنية الملائمة لذلك.

وبالنسبة لدراستنا هذه فقد اعتمدنا الأدوات المنهجية التالية:

1. الاستبيـــــــان:

يعتبر الاستبيان من الأدوات المنهجية المهمة والأكثر استخداما بالنسبة لأغلب الباحثين والمتخصصين في البحوث الاجتماعية لجمع البيانات الميدانية، وهو "وسيلة لجمع البيانات اللازمة للبحث من خلال مجموعة من الأسئلة المطبوعة في وثيقة خاصة يطلب من المبحوث الإجابة عليها، سواء سجلت هذه الإجابات بمعرفة المبحوث وحده دون تدخل من الباحث أو سجلت بمعرفة الباحث نفسه"[1].

[1] ربحي مصطفى عليان وعثمان محمد غنيم، مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيقية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص85

ونظرا لطبيعة موضوع دراستنا، فقد اعتمدنا الاستبيان كأداة منهجية أساسية محاولين إعداده إعدادا جيدا، على أن يغطي مختلف جوانب الموضوع من خلال تعدد وتنوع الأسئلة، حيث تضمن 47 سؤالا جاءت موزعة على الشكل التالي:

المحور الأول: والذي تضمن أسئلة البيانات العامة والشخصية الخاصة بالمبحوثين وذلك لوصف العينة ومعرفة خصائصها. واحتوى هذا المحور على الأسئلة من 1 إلى 7.

المحور الثاني: والذي يتعلق بالفرضية الأولى المتمثلة في الارتباط بالقيم السوسيودينية للجماعة المزابية وتميّز التنظيم المهني للتجارة. وتضمن هذا المحور الأسئلة من 8 إلى 21.

المحور الثالث: وتضمن أسئلة خاصة بالفرضية الثانية المتمثلة في التنشئة الأسرية وبناء الاختيار المهني للتجارة لدى لأبناء. واحتوى هذا المحور على الأسئلة من 22 إلى 34.

المحور الرابع: وتضمن أسئلة خاصة بالفرضية الثالثة المتمثلة التماسك الاجتماعي للجماعـــــة المزابية وتمسّك المزابيين بمهنة التجارة. واحتوى هذا المحور على الأسئلة من 35 إلى 49.

وقد اعتمدنا على الاستبيان بالمقابلة مع المبحوثين، تفاديا لعدم فهم أسئلته التي تطلبت التحليل والشرح، حيث ارتأينا أن نكون على اتصال مباشرة بهم حتى نضمن الإجابة على أسئلتنا، بهدف الحصول على معلومات دقيقة وصريحة.

2. المقابلـــــة :

للمقابلة أهميتها كوسيلة لجمع البيانات نظرا لميزاتها المتعددة ومرونتها، ونظرا لقيمتها في البحوث الاجتماعية، أي الحصول على معلومات كافية عن الظاهرة التي المدروسة، ولا شك

أن استخدام المقابلة في كثير من الدراسات السوسيولوجية مهم جدا، خاصة ما تعلق بالدراسات الاستطلاعية لجمع بيانات أولية عن الظاهرة المدروسة.

وفي دراستنا هذه لجأنا إلى إجراء مقابلات غير مقننة مع عينة محدودة من التجار المزابيين، تناولنا في مجملها التطرق لوضعياتهم وممارساتهم المهنية في مجال التجارة وطبيعة علاقاتهم الاجتماعية والمهنية وخلفياتهم الأسرية التربوية والمهنية ومرجعياتهم القيمية. حيث "يستخدم هذا النوع من المقابلة في الدراسات الاستطلاعية والاستكشافية، إذ عادة ما يلجأ الباحث إلى استخدام هذه الأداة بهدف الاطلاع بعمق على جوانب وخبايا الموضوع، الذي يكون غامضا بالنسبة إليه، ويساهم هذا النوع من المقابلة في تعديل فروض الدراسة وأهدافها كما يساهم من جهة أخرى في بناء الاستمارة"[1].

رابعا: العيّنـــــة وخصائصها:

1. العينة وطريقة اختيارها:

من أهم المسائل التي تواجه الباحث الاجتماعي عند شروعه في القيام ببحثه تحديد المجال البشري لهذا البحث، وذلك وفقا لظروف كل باحث والإمكانيات المتاحة له، وهنا تفرض العينة نفسها كأسلوب لجمع البيانات عندما يكون الباحث غير قادر على إجراء دراسته على جميع مفردات مجتمع البحث، حيث يلجأ عندها إلى اختيار عينة تجرى عليها الدراسة، على شرط أن تكون العينة ممثلة للمجتمع الأصلي، كما أنه لابد أن تتوفر لدى جميع مفردات المجتمع الأصلي فرصا متساوية للاختيار ضمن مفردات العينة.

[1] ربحي مصطفى عليان وعثمان محمد غنيم، مرجع سابق، ص 94

وفي هذا البحث يمثّل التجار المزابيين الذين يمارسون نشاطهم التجاري في منطقة مزاب الوحدات الجزئية لمجتمع الدراسة، الذي تعذّر علينا معرفة عدده الإجمالي، ونظراً لتحفّظ عدد من التجار المزابيين وتردّدهم وعدم تجاوبهم التام معنا، لجأنا إلى استخدام طريقة العينة التراكمية أو ما يسمى "كرة الثلج" (*La Boule de neige*) التي تعد من العينات غير الاحتمالية، وتستعمل هذه العينة "عندما تكون أفراد العينة مبعثرة وليس لدينا معلومات عنها. فعلى الأقل البداية تكون في عنصر واحد وسوف يكون المخبر الأول الذي يخبرني عن الثاني والثاني يخبرني عن الثالث وهكذا حتى نتحصل على مجموعة العينة المدروسة. وهي فكرة الثلجية التي نستعملها عند غياب قاعدة سبر معينة وعندما لا تكون موجودة أو لا نستطيع التحصل على أفراد العينة لأن هذه الأخيرة تطرح مشكل الموضوع"[1].

فهذه العينة قائمة على أساس "إضافة إلى نواة من الأفراد كل أولئك الذين هم في علاقة بهم وهكذا دواليك"[2].

وبناء على ذلك فإن كل تاجر مزابي ممّن وافقوا على الاشتراك في الدراسة اقترح تجار آخرين، ممن يمكن أن يوافقوا على المشاركة في الدراسة وهكذا دواليك، وعلى هذا الأساس تشكلت عينة دراستنا من 150 تاجرا مزابيا ممن يمارسون نشاطهم التجاري في منطقة مزاب.

---

[1] R.Ghiglione et B.Matalon, *Les enquêtes sociologiques : théories et pratique*, Edition Armand Colin, Paris, 1980, p.36

[2] سعيد سبعون، **الدليل المنهجي في إعداد المذكرات والرسائل الجامعية في علم الاجتماع**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010، ص 138

2. خصائـــص العينـــة:

الجدول رقم (03): يبين توزيع المبحوثين حسب السن

الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
]21-31[	30	%20.00
]32-42[	**39**	**%26.00**
]43-53[	34	%22.66
]54-64[	28	%18.67
65 فأكثر	19	%12.67
المجموع	**150**	**%100**

من خلال نتائج الجدول رقم (03) يتبين أن المبحوثين يسودهم عنصر الشباب بنسبة تقدر بـ 46.00% منهم تتراوح أعمارهم بين 21 و42 سنة، موزّعين على الفئتين (21-31) بنسبة 20.00% و(32-42) بنسبة 26.00%، وهي أكبر من نسبة عنصر الكهول التي بلغت 41.40% من المبحوثين موزعين على الفئتين (43-53) بنسبة 22.66% و(54-64) بنسبة 18.67%، في حين بلغت نسبة من تتجاوز أعمارهم 65 سنة 12.67%.

رغم ارتفاع نسبة الشباب من المبحوثين التي تعتبر مؤشرا على إقبال هذه الفئة على مهنة التجارة، غير أننا نلاحظ تقاربا في توزيع نسب المبحوثين بين مختلف الفئات العمرية، وهذا يشير بشكل واضح إلى استمرارية ممارسة مهنة التجارة في الجماعة المزابية وتوارثها بين الأجيال المتعاقبة من المزابيين.

الجدول رقم (04): يبين المستوى التعليمي للمبحوثين

الاقتراحات	التكرارات	النسبة المئوية
أميّ	00	%00
يقرأ ويكتب	09	%06.00
ابتدائي	11	%07.33
متوسط	15	%10.00
ثانوي	**62**	**%41.34**
جامعي	53	%35.33
المجموع	**150**	**%100**

من خلال نتائج الجدول رقم (04) يتبين أن النسبة الأكبر من المبحوثين ذوي مستوى الثانوي حيث بلغت 41.34%، وتليها نسبة 35.33% من الجامعيين، في حين بلغت نسبة ذوي المستوى المتوسط 10.00%، مقابل 07.33% من ذوي المستوى الابتدائي وتليها نسبة 06.00% منهم يجيدون القراءة والكتابة.

إن هذه النسب التي توضح المستوى التعليمي لمجتمع البحث تعكس بشكل واضح الأهمية الكبرى التي توليها الجماعة المزابية للتعليم الذي يعتبر مطلبا ضروريا حتى قبل الاستقلال أين كانت نسبة كبيرة من الجزائريين تعاني الأمية، فوفقا للنتائج المبيّنة أعلاه يتمثل الحد الأدنى من التعليم للمبحوثين في إجادة القراءة والكتابة التي كانت تكتسب عن طريق التعليم القرآني، رغم أن هناك فئة منهم من جيل ما قبل الاستقلال.

إن إلمام التجار المزابيين منذ القدم بأساسيات القراءة والكتابة والحساب يعتبر مطلبا ضروريا للحصول على المعرفة اللازمة لتاجر كفء، وهو ما انعكس إيجابا على نشاطهم

التجاري، حيث وظّفوا هذه المعارف في معاملاتهم التجارية من حيث تمكنهم من قراءة الرسائل التجارية وتحريرها وصياغة عقود البيع والقروض والمبيعات، وهي خصائص ساهمت في تميّزهم، مما سمح لهم باكتساب إقامة شبكة تجارية

من جهة أخرى فإن تواجد نسبة معتبرة من ذوي المستوى الجامعي 35.33% من مجموع المبحوثين مؤشر واضح على أن التوجه نحو مهنة التجارة عند المزابيين ليس مرتبط فقط بذوي المستويات التعليمية المتوسطة والأقل تأهيلا، بل أنه يستقطب أيضا حتى الجامعيين الذين من بينهم من يحوز شهادات عليا في مختلف التخصصات.

الجدول رقم (05): يبين الحالة العائلية للمبحوثين

الاقتراحات	التكرارات	النسبة المئوية
أعزب	08	%05.33
متزوج	**142**	**%94.67**
مطلق	00	%00
أرمل	00	%00
المجموع	**150**	**%100**

من خلال نتائج الجدول رقم (05) يتبين أن نسبة المتزوجين من أفراد العينة هي السائدة حيث بلغت 94.67%، أما نسبة العزاب فلم تتجاوز 05.33%.

إن النسبة المئوية العالية للمتزوجين وعدم وجود أي مطلق أو أرمل والنسبة المتدنية للعزّاب تشير إلى الأهمية البالغة التي توليها الجماعة المزابية لهذا المطلب، خاصة إذا ما رجعنا إلى الجدول رقم (03) الذي يبين سن المبحوثين حيث نجد أن أدنى سن هو 21 سنة، وذلك

غير مرتبط باستقرار وضعهم الاقتصادي والمهني فحسب، بل بتشديد الجماعة المزابية على مسألة الزواج المبكر للأبناء كنوع من الحصانة الدينية لهم وذلك من خلال توفير كل الشروط للشباب المزابي للزواج، انطلاقا من حرص الآباء على تزويج أبنائهم، وكذا التكفل بتكاليف الزواج للشباب الفقير من قبل الأهل والأقارب الأغنياء، أو مجلس العشيرة أو الجماعة بأموال الزكاة.

الجدول رقم (06): يبين توزيع المبحوثين حسب مدة مزاولتهم الفعلية لمهنة التجارة

الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
]10-01[	30	%20.00
]21-11[	**42**	**%28.00**
]32-22[	38	%25.33
]43-33[	33	%22.00
44 سنة فأكثر	07	%04.67
المجموع	**150**	**%100**

يتبين من خلال نتائج الجدول رقم (06) أن 28.00% من المبحوثين تتراوح مدة ممارستهم لمهنة التجارة من 11 إلى 21 سنة، مقابل 25.33% منهم تتراوح مدة خبرتهم بين 22 و 32 سنة، أما الذين قضوا في ممارسة هذه المهنة مدة تتراوح بين 33 و 43 سنة فتقدر نسبتهم بـ 22.00%، بينما فئة التجار الذين تتراوح مدة خبرتهم بين سنة و10 سنوات فتقدر نسبتهم بـ 20%، أما الفئة الأخيرة التي بلغت مدة ممارستها للمهنة 21 سنة فأكثر فتقدر بـ 04.67%.

إن هذه النسب المشار إليها تفيد أن أغلبية التجار تتراوح مدة ممارستهم لمهنة التجارة بين 11 و32 سنة بل أنها تتجاوز هذه المدة لدى نسبة معتبرة منهم، وهذا ما يدل على مستوى كبير من الاستقرار لدى التجار في هذه المهنة وارتباطهم بها، وهذا ما ساهم في مراكمتهم لخبرات مهنية واكتسابهم لثقافة تنظيمية وشبكة علاقات، مما يجعل هويتهم المهنية واضحة المعالم.

الجدول رقم (07): يبين توزيع المبحوثين حسب نوعية التعليم الذي تلقوه

الاقتراحات	التكرارات	النسبة المئوية
التعليم القرآني	09	%06.00
التعليم الرسمي المدرسي	00	00
التعليم الحرّ (المدرسة الحرة)	50	%33.33
التعليم الرسمي مع الحرّ	**91**	**%60.67**
المجموع	**150**	**%100**

من خلال نتائج الجدول رقم (07) يتبين أن أعلى نسبة من المبحوثين تتركز في فئة الذين جمعوا بين التعليم الرسمي وكذا الحرّ حيث بلغت 60.67%، في حين أن 33.33% منهم اقتصر تعليمهم على التعليم في المدارس المزابية الحرّة، بينما تمثل فئة الذين تلقوا تعليما قرآنيا فقط نسبة 06.00%.

إن هذه النتائج تعكس بصورة واضحة الأهمية التي توليها الجماعة المزابية للتعليم الحرّ وهو من أهم الخصائص المميزة لهذه الجماعة، حيث أنها لا تقتصر أبدا على التعليم المدرسي الرسمي لأبنائها (وهذا ما تشير إليه نتائج الجدول أعلاه)، حيث تساهم هذه المدارس في

ترسيخ العقيدة الإسلامية عن طريق تعليم القرآن الكريم باعتباره إرثا يجب نقله إلى الأجيال القادمة، وكذا السيرة النبوية الشريفة باعتبارها نموذجا مثاليا على كل المسلمين اتباعه. وتركزّ بشكل أساسي على المذهب الإباضي، حيث أن كل برامجها الدراسية منتظمة حول قواعد هذا المذهب ومتمركزة حولها، ويرتبط الأمر هنا بالنسبة للمزابيين بنقص أساسي في البرامج الدراسية الحكومية يعملون على تداركه.

فالتعليم الحرّ مرتبط في جزء كبير منه بحرص الجماعة المزابية على اكتساب أبنائها للقيم السوسيودينية المستمدة من المذهب الإباضي التي يستدخلونها عن طريق عملية التعليم، إذ تنعكس في سلوكاتهم وممارساتهم التي تعتبر الممارسة المهنية إحدى أشكالها، وهو ما يساهم في تميّزهم في ممارستهم لمهنة التجارة تحديدا.

خلاصـــــة:

إن نتائج البحث العلمي تقترب أكثر فأكثر من الموضوعية كلما كانت الإجراءات المنهجية أكثر دقة وملاءمة لموضوع البحث وظروفه. لذلك حاولنا ضمن هذا الفصل توضيح مختلف الإجراءات المنهجية المتبعة وكيفية استخدامها مع تبرير كل ذلك، بدءا بالتعرف على مجالات الدراسة لإرساء موضوع البحث في إطاره الميداني، ثم المنهج المتبع في البحث والأدوات المنهجية المستعملة لجمع البيانات، لنختم هذا الفصل بتحديد عينة الدراسة وطريقة اختيارها وكذا استعراض خصائصها.

ويعتبر هذا الفصل الرابط بين معطيات البحث النظرية والبيانات الميدانية، إذ أنه يجمع بين جانبي البحث النظري والميداني.

الفصل الثاني

القيم السوسيودينية للجماعة المزابية وخصوصية التنظيم المهني للتجارة

(تحليل بيانات الفرضية الأولى)

أولا: عرض بيانات الفرضية الأولى وتفسيرها

ثانيا: نتائج الفرضية الأولى

تمهيـــــد:

يتناول هذا الفصل عرضا وتحليلا للبيانات الخاصة بالفرضية الأولى وتفسيرها، لاختبار العلاقة بين ارتباط المزابيين بالقيم السوسيودينية للجماعة المزابية وخصوصية التنظيم المهني للتجارة عند المزابيين، معتمدين في ذلك على مجموعة من المؤشرات الخاصة بهذين المتغيرين. كما سنستعرض في نهاية هذا الفصل النتائج المتوصل إليها من خلال تحليل وتفسير البيانات الخاصة بهذه الفرضية.

أولا: عرض البيانات الخاصة بالفرضية الأولى وتفسيرها :

الجدول رقم (08): يبين توزيع المبحوثين حسب حفظهم للقرآن الكريم والمداومة على تلاوته

	الاقتراحات	التكرارات	النسبة المئوية
حفظ القرآن الكريم	كاملا عن ظهر قلب	58	%38.67
	بعض الأحزاب منه	**92**	**%61.33**
	بعض السور فقط	00	%00
	المجموع	**150**	**%100**
تلاوة القرآن الكريم	يوميا	**126**	**%84.00**
	أسبوعيا	24	%16.00
	في المناسبات فقط	00	%00
	نادرا	00	%00
	المجموع	**150**	**%100**

من خلال نتائج الجدول أعلاه يتبين أنه فيما يتعلق بحفظ المبحوثين للقرآن الكريم تتركز النسبة الأكبر في فئة الذين يحفظون بعض الأجزاء منه حيث بلغت 61.33%، بينما 38.67% منهم يحفظونه كاملا عن ظهر قلب.

أما فيما يخص تلاوة القرآن الكريم فتبين نتائج الجدول أعلاه أن أغلبية المبحوثين بنسبة 84% صرحوا بأنهم يواظبون على تلاوة القرآن يوميا، تليها نسبة 16% من مجموع المبحوثين صرحوا بأن تلاوتهم للقرآن أسبوعية.

إن هذه النتائج تعكس بصورة واضحة ما تناولناه في الجانب النظري (الفصل الثالث) حول القيمة البارزة للقرآن "حفظا وتلاوة" لدى الجماعة المزابية المتمركزة حول العنصر الديني حيث يحتلّ فيها المسجد قمّة هرم بنائها الاجتماعي، "المسجد الذي لا تنقطع فيه تلاوة القرآن جماعيا في مجالس الذكر، وهو يحفّظ للأولاد ذكورا وإناثا تلقينا منذ الصّغر، وبه يتميّزون في الحياة الاجتماعيّة"[1].

إن محافظة التجار المزابيين على هذه القيمة له دلالته القوية، حيث أن القرآن الكريم هو الموجّه الأساسي لسلوكاتهم وممارساتهم في الحياة الاجتماعية بشكل عام وفي الحقل المهني تحديدا، فهو يمثل المرجعية الأساسية لكل المبادئ والأخلاق والقيم السوسيودينية التي يجب أن يلتزم بها التاجر في ممارسته لمهنته، وعليه فإن مواظبة التجار المزابيين على حفظ القرآن الكريم وتلاوته هي عبارة عن سيرورة دائمة من التذكير والاستدخال لهذه القيم التي يحرص التجار على الالتزام بها وتجسيدها في ممارستهم لمهنة للتجارة.

الجدول رقم (09): يبين رأي المبحوثين في اعتبار المسجد الفضاء الوحيد للتعبّد

الاقتراحات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	00	%00
لا	**150**	**%100**
المجموع	**150**	**%100**

يتبين من خلال نتائج الجدول رقم (09) أن المبحوثين لا يعتبرون المسجد هو المكان الوحيد للتعبّد وذلك بنسبة 100%، وقد أجمعوا في تبريرهم لإجابتهم، على أن العمل أيضا هو فضاء آخر للتعبّد وذلك بنسبة 100%.

[1] إبراهيم فخار، مرجع سابق، ص133

إن رفض المبحوثين اعتبار المسجد المكان الوحيد للتعبّد رغم مكانته المحورية ورمزيّته لدى الجماعة المزابية التي ذكرنا أنه يمثل قمّة هرم بنائها الاجتماعي، يعكس التمسّك الشديد للمزابيين بقيمة العمل، المستمدة من تعاليم المذهب الإباضي حول تقديس العمل واعتباره فرضا وواجبا دينيا وربطه بصحة إيمان الفرد، حيث أن "الإباضية، من خلال ربطها العمل بالزهد والانضباط جعلت منه فعلا وواجباً دينياً مقدّسا، في حين يعتبر الكسل والبطالة من أخطر الرذائل[1].

الجدول رقم (10): يبين تصور المبحوثين لمفهوم العمل حسب الأولوية لديهم

الاقتراحات	التكرارات	النسبة المئوية
وسيلة للتقرب من الله وعبادته	**121**	**%80.67**
وسيلة لتأمين العيش	29	%19.33
وسيلة للحصول على مكانة اجتماعية	00	%00
المجموع	**150**	**%100**

من خلال نتائج الجدول رقم (10) يتبين أن أغلبية المبحوثين بنسبة 80.67% صرحت بأن الأولوية في تصورهم للعمل هي أنه وسيلة للتقرب من الله وعبادته، تليها نسبة 19.33% من مجموع المبحوثين صرحت بأنه يمثل لهم وسيلة لتأمين العيش كأولوية.

هذه النسب والأرقام تؤكد ما ورد في الجدول السابق رقم (09) حول تقديس المزابيين لقيمة العمل وربطه بصحة إيمان الفرد، ويعود ذلك إلى اعتقادهم الراسخ بأن الإنسان هو

[1] P. Bourdieu, *Sociologie de l'Algérie*, op.cit., p.51

خليفة الله على هذه الأرض، وبناء على ذلك فهو مخلوق لعبادة الله وبالتالي يجب أن يكون جسده وروحه وأفعاله كلها في طاعة الله.

والشرطان المسبقان لقبول الفعل كعبادة هو أن يتم بنية خالصة وأن يكون ضمن الحدود التي وضعتها الشريعة. وهذا التحديد الشامل يعطي المجال للعديد من الأنشطة الإنسانية لتكون في حد ذاتها "عبادة" ووسيلة للتقرّب من الله والحصول على رضاه، وعليه فإن التجارة أيضا بالنسبة للمزابيين هي شكل آخر للعبادة طالما أنها تستوفي الشرطين السابقين.

وقد أشار أحد المبحوثين لذلك بقوله "إن كل عمل يقوم به الفرد إذا كانت نيته خالصة لله سبحانه وتعالى يعتبر عبادة، يستحق عليها الأجر والثواب، لذلك عليه أن يراعي فيه حدود الله ومرضاته".

إن عامل التحفيز الروحي بالنسبة للتجار المزابيين النابع من تقديسهم للعمل باعتباره عبادة يتقربون بها إلى الله وبالتالي حرصهم على حسن هذه "العبادة" وكذا إيمانهم الراسخ بمبدأ الاستخلاف في الأرض يساهم في امتثالهم الكامل للنظام الأخلاقي للمذهب الإباضي خاصة في المجال المهني، وتحديدا في مهنة التجارة، التي تعتبر بالنسبة لهم الميدان العملي الذي تمتحن فيه العقيدة والأخلاق والسلوك.

ومن المؤشرات الميدانية على اعتبارهم هذه المهنة وسيلة للتقرب من الله وواجبا دينيا (عبادة) ملاحظتنا لسلوك هؤلاء التجار عند استئناف عملهم، حيث يبدؤونه بالبسملة وبتلاوة بعض الأدعية والأذكار.

الجدول رقم (11): يبين توزيع المبحوثين حسب الأماكن التي يقضوا فيها أوقات فراغهم من العمل

الاقتراحات	التكرارات	النسبة المئوية
المنـــزل	00	%00
المسجد	**96**	**%53.93**
أخرى (الهيئات العرفية ـ الجمعيات..)	82	%46.07
المجموع	***178**	**%100**

* تزايد عدد التكرارات راجع لإعطاء المبحوثين أكثر من إجابة

من خلال نتائج الجدول أعلاه يتضح أن نسبة 53.93% من المبحوثين صرحت بأنهم يقضون أوقات فراغهم من العمل في المسجد، بينما صرحت نسبة 46.06% من مجموع المبحوثين بأنهم يقضونها في أماكن أخرى مثل الهيئات العرفية (مجلس العشيرة) أو في الجمعيات المحلية أو الحقل لدى البعض الآخر.

تشير هذه النتائج بشكل واضح إلى سمة الجدّية التي تميّز المزابيين بشكل عام الناجمة عن سيرورة من التنشئة الاجتماعية الصارمة، والضبط الشديد من طرف المؤسسات الاجتماعية ذات الخلفية الدينية، حيث أن هامش الترفيه والتسلية لدى المزابيين محدود وموجّه، وهذا ما أشار إليه الباحث إبراهيم فخار في قوله أن "المزابيّ منذ طفولته، لا وقت ضائع لديه، فهو إمّا في المدرسة أو المسجد، يتعلّم ويدرس القرآن، تحت مرقبة معلّمه، أو في الحقل أو الدكان يعمل تحت توجيهات أبيه.. وإذا أدرك البلوغ تمسّك بهذه القيمة أكثر، وتعهّد المسجد لأداء الصلوات، ودار العشيرة لممارسة أنشطة ثقافية"[1].

[1] ابراهيم فخار، مرجع سابق، ص135

هذه الجدية والصرامة التي تميّز المزابيين تساهم بشكل كبير في توجيه سلوكهم وتحديد مواقفهم وتتجسد عمليا في ممارساتهم بشكل عام ومنها الممارسة المهنية لدى التجار، من مظاهر متعددة للانضباط والالتزام بالقيم السوسيودينية للجماعة التي يساهم –حسب نتائج الجدول– الاحتكاك الدائم بالمسجد والهيئات العرفية والجمعيات المحلية في ترسيخها وتعزيزها لدى التجار المزابيين.

الجدول رقم (12): يبين الغاية الرئيسية من التزام المبحوثين بالقيم الدينية في ممارستهم للتجارة وعلاقته بتصورهم لمفهوم العمل حسب الأولوية

إدراك مفهوم العمل / الغاية من الالتزام بالقيم الدينية	وسيلة للتقرب من الله وعبادته	وسيلة لتأمين العيش	وسيلة للحصول على المكانة الاجتماعية	**المجموع**
الحصول على رضا الله	**91** **%90.10**	10 %09.90	00 %00	101 %100
ابتغاء الرزق الحلال	29 %64.44	16 %35.56	00 %00	45 %100
كسب ثقة الزبائن وولائهم	01 %25.00	03 %75.00	00 %00	04 %100
المجموع	**121** **%80.67**	29 %19.33	00 %00	**150** **%100**

من خلال نتائج الجدول رقم (12) وحسب الاتجاه العام يتبين أن 80.67% من المبحوثين صرحوا بأن العمل يمثل بالنسبة لهم وسيلة للتقرب من الله، وتدعمها في ذلك نسبة

90.10% ممن يرون بأن التزامهم بالأخلاق الدينية في ممارستهم لمهنة التجارة مردّه إلى حرصهم على رضا الله، مقابل 64.44% يرون أن الغاية من ذلك هي حرصهم على الكسب الحلال، وتقابلها نسبة 25% من المبحوثين أرجعوا الأمر إلى كسب ثقة الزبائن وولائهم.

في حين أن 19.33% من المبحوثين قالوا بأن العمل يعتبر في تصورهم وسيلة لتأمين العيش، وتدعمها في ذلك نسبة 75.00% يرون أن التزامهم بالأخلاق الدينية في ممارستهم لمهنة التجارة هدفه كسب ثقة الزبائن وولائهم.

لعل ما يمكن أن تنمّ عنه هذه النسب والأرقام هو ذلك الارتباط القوي بين أولوية اعتبار التجار المزابيين العمل وسيلة للتقرب من الله وعبادته والسعي للحصول على رضا الله من خلال التزامهم بالأخلاق والقيم الدينية في ممارستهم للتجارة، فهذه الأخيرة في تصوّرهم ليست وسيلة لتحقيق الربح المادي وتجميع الثروة فحسب، بل أنها ترقى إلى مستوى العبادة إذا تمت مراعاة الأخلاق والقيم الدينية في ممارستها طلبا لرضا الله.

وهذا الاعتقاد مرتبط في جزء كبير منه بمنظور الإباضية لمسألة "الزهد" الذي لا يعني الفقر واعتزال الناس، وإنما العمل الشاق بجدية وصرامة كوسيلة لتحقيق الثروة وتوظيفها لغايات اجتماعية ودينية تدعم تماسك الجماعة المزابية واستمرايتها.

وعليه فإن ممارسة فعل التدين عند التجار المزابيين مرتبط بتقديس قيمة العمل الجاد إرضاء لله وتقربا إليه طمعا في ثواب الآخرة.

الجدول رقم (13): يبين مدى مواظبة المبحوثين على حضور دروس الوعظ والإرشاد وعلاقته بإمكانية متاجرتهم بسلع تتنافى والقيم الدينية للجماعة المزابية

المتاجرة بسلع تتنافى مع القيم الدينية / حضور دروس الوعظ والإرشاد	نعم	لا	المجموع
دائـــما	**150 %100**	00 %00	150 %100
في المناسبات فقط	00 %00	00 %00	00 %00
نـــادرا	00 %00	00 %00	00 %00
المجموع	**150 %100**	00 %00	**150 %100**

يتبين من خلال نتائج الجدول رقم (13) أن المبحوثين يرفضون المتاجرة بسلع تتنافى والقيم الدينية للجامعة المزابية حتى ولو كانت تحقق إقبالا وأرباحا معتبرة وذلك بنسبة 100%، وتدعمها في ذلك نسبة 100% من المبحوثين يحرصون على الحضور لدروس الوعظ والإرشاد بشكل دائم.

إن رفض التجار المزابيين المتاجرة بسلع تتنافى والقيم الدينية للجماعة المزابية حتى ولو كانت تحقق إقبالا وأرباحا معتبرة، يعكس توجهاتها الدينية من جهة، كما يعكس من جهة

أخرى رفضها التنازل عن المعتقد، سواء أكان ذلك على المستوى الفكري، أو على المستوى السلوكي.

وتبرز هنا بقوة مسألة الضبط الاجتماعي الذي تمارسه الهيئات الدينية في مزاب في توجيه أفعال الأفراد باعتبارها سلطة ضابطة تعمل على تحديث ممارساتهم باستمرار، والتي تجسدت هنا في دروس الوعظ والإرشاد التي تحرص هذه الهيئات على تنظيمها في مؤسسة المسجد الذي يعتبر وسطا دائما للتنشئة الاجتماعية المستمرة لاستدخال القيم الدينية التي تقوم عليها الاباضية وترسيخها والتنبيه إليها، مشكّلة بذلك نظاما ورأسمال ثقافي قيمي، تستند سلوكات وممارسات التجار المزابيين إلى ضوابطه المادية والرمزية.

الجدول رقم (14): يبين الخصائص التي يحرص المبحوثين على توفرها في السلع وعلاقتها بنظرتهم للزبون

نظرة التاجر للزبون / خصائص السلعة	مصدر لتحقيق الربح	شريك في العلاقة التجارية	**المجموع**
تحقق الربح الوفير	09 %75.00	03 %25.00	12 %100
الجودة	09 %16.98	44 %83.02	53 %100
التنوع من حيث الجودة والأسعار	08 %09.41	**77** **%90.59**	85 %100
المجموع	26 %17.33	**124** **%82.67**	**150** **%100**

من خلال نتائج الجدول رقم (14) وحسب الاتجاه العام يتبين أن 82.67% من المبحوثين صرحوا بأن الزبون يمثل لهم قبل كل شيء شريكا في العلاقة التجارية، وتدعمها في ذلك نسبة 90.59% ممن يحرصون أن تتوفر في سلعهم خصائص التنوع من حيث الجودة والأسعار، مقابل 83.02% قالوا أنهم يركزون أكثر على خاصية الجودة في سلعهم، وتقابلها نسبة 25% ممن يحرصون على أن تكون سلعهم تحقق الربح الوفير.

في حين أن 17.33% من المبحوثين قالوا بأن الزبون في نظرهم هو قبل أي شيء مصدر لتحقيق الربح، وتدعمها في ذلك نسبة 75.00% يحرصون على أن تتميز سلعهم بخاصية تحقيق الربح الوفير.

ما يمكن استنتاجه من خلال هذه النسب والأرقام، هو أن تصوّر التجار المزابيين للزبون لا ينحصر في اعتباره مصدرا لتحقيق الأرباح فحسب، لأنهم يدركون أن ذلك سيكون تحصيلا لعلاقة جيدة بينهما تجعل من الزبون في مرتبة "الشريك" من منطلق المنفعة المتبادلة، لذلك فالأولوية بالنسبة لهم هي بناء هذه العلاقة على مجموعة من الأسس التي تساهم في كسب ثقة هذا "الشريك" ورضاه حفاظا على ديمومة هذه العلاقة، من بينها الاحترام والمعاملة الحسنة والحرص على تقديم أفضل الخدمات من خلال مراعاتهم توفير سلع ذات جودة عالية ولكن بشكل أكبر تنويع هذه السلع وتصنيفها حسب الجودة والأسعار تماشيا مع تباين المستويات المادية للزبائن، مع اعتمادهم على مساعدتهم بالنصيحة في الاختيار.

الجدول رقم (15): يبين توزيع المبحوثين حسب مدى إقبالهم على مصارحة الزبون عن وجود عطب أو عيوب في السلعة

الاقتراحات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	**150**	**%100**
لا	00	%00
المجموع	**150**	**%100**

تبين نتائج الجدول أعلاه أن المبحوثين يحرصون على مصارحة الزبائن بوجود عطب أو عيب في السلعة وذلك بنسبة 100%.

ما يمكن أن تكشف عليه هذه النتائج هو الحرص الشديد للتجار المزابيين على الصدق مع زبائنهم فيما يتعلق بوجود عيوب في السلعة، لأن المبدأ الأساسي في العمل بالنسبة لهم هو الصدق وخاصة في مهنة التجارة حفاظا على تعاليم المذهب الاباضي،

وحرصا على قبول عملهم –باعتباره عبادة– من الله سبحانه وتعالى وبالتالي حصولهم على رضاه وعلى "البركة" في الرزق كما أشار أحد المبحوثين "الصدق مهمّ جدا في التجارة لأنه يجلب الرزق والبركة..".

وصرّح آخر "خداع المشتري غير مسموح به بالنسبة لنا.. فهو محرّم دينا، كما أنه ينعكس سلبا على سمعة التاجر وعلاقته بزبائنه".

وحتى في حال وجود عيوب في السلع فإن التجار المزابيين أشاروا إلى تطبيقهم أنظمة أخرى في هذا المجال، حيث قال أحدهم "إذا كان بها عطب أو عيب بسيط نحن نعرضها ونخبر الزبون بذلك، فهناك من يقبل على شرائها لأننا نعتمد على نظام تخفيض أسعار هذا النوع من السلع وهو ما يشجع البعض على اقتنائها".

ليضيف آخر "نحن نلجأ إلى تصنيفها وإعطائها سعرا أقل مع الإفصاح عن المشكل الموجود بها، وهذا كثيرا ما يخدم الزبائن ويزيد ثقتهم بنا.

مثل هذه البدائل التي يلجأ إليها التجار المزابيون تمكّنهم من المحافظة على قيمة الصدق وبالتالي على ثقة الزبون من جهة، وعلى إيجاد آلية لتسويق هذه السلع كمؤشر على نوع من "العقلانية الاقتصادية" التي يتميّز بها هؤلاء التجار من جهة أخرى.

الجدول رقم (16): يبين الغاية الرئيسية من التزامهم بالقيم الدينية في ممارستهم للتجارة وعلاقته بنظرتهم للزبون

إدراك مفهوم العمل / الغاية من الالتزام بالقيم الدينية	مصدر لتحقيق الربح	شريك في العلاقة التجارية	**المجموع**
الحصول على رضا الله	04 %03.96	**97** **%96.04**	101 %100
ابتغاء الرزق الحلال	20 %44.44	25 %55.56	45 %100
كسب ثقة الزبائن وولائهم	02 %50.00	02 %50.00	04 %100
المجموع	26 %17.33	**124** **%82.67**	**150** **%100**

من خلال نتائج الجدول رقم (16) وحسب الاتجاه العام يتبين أن 82.67% من المبحوثين صرحوا بأن الزبون يمثل لهم قبل كل شيء شريكا في العلاقة التجارية، وتدعمها في ذلك نسبة 96.04% ممن يرون بأن التزامهم بالأخلاق الدينية في ممارستهم لمهنة التجارة مردّه إلى حرصهم على رضا الله، مقابل 55.56% يرون أن الغاية من ذلك هي حرصهم على الكسب الحلال، وتقابلها نسبة 50% من المبحوثين أرجعوا الأمر إلى كسب ثقة الزبائن وولائهم.

في حين أن 17.33% من المبحوثين قالوا بأن الزبون في نظرهم هو مصدر لتحقيق الربح، وتدعمها في ذلك نسبة 50.00% يرون أن التزامهم بالأخلاق الدينية في ممارستهم لمهنة التجارة هدفه كسب ثقة الزبائن وولائهم.

إن هذه النتائج تشير إلى خصوصية العلاقة بين التجار المزابيين والزبون والتي تقوم على بعدين أساسيين، بعد المنفعة المتبادلة المرتبط باعتبارهم الزبون شريكا في هذه العلاقة ويحرصون على عدم خسارته للحفاظ على ديمومة هذه العلاقة من خلال التزامهم بالقيم الدينية التي تضمن لهم ثقة الزبون كالصدق والأمانة والوفاء بالعهود، أما البعد الثاني فهو ديني مرتبط باعتقادهم الراسخ بأن العمل شكل من أشكال العبادة التي تستلزم منهم الالتزام بالقيم الدينية طلبا لرضا الله سبحانه وتعالى وقبوله لهذا العمل.

وهذا ما يمكن أن نلتمسه في تصريحات بعض المبحوثين، من بينها ما قاله أحدهم "التجارة ليست ربحا ماديا فقط، فهي أيضا عبادة يستحق عليها العبد الثواب والأجر، لذلك نحن نسعى دائما إلى الإحسان للزبون واحترامه والحرص على إرضائه من خلال تقديم أفضل الخدمات له ابتغاء لرضا الله تعالى".

ويضيف مبحوث آخر قائلا "إن الزبون في النهاية هو هبة من الله سبحانه وتعالى، لذلك علينا أن نكون مهذبين وصادقين معه.. هذا ما أخذناه من تعاليم الإسلام الذي يؤكد على هذه الصفات، خاصة في مهنتنا هذه".

فحرصهم على إرضاء الزبون واحترامه وكسب ثقته عن طريق الصدق والأمانة تعتبر من أهم العوامل التي ترتكز عليها ممارسة المزابيين للتجارة، محققين بذلك قيمة دينية تتمثل في رضا الله والتقرب إليه والحصول على الأجر والثواب، وقيمة اقتصادية (مادية) تتمثل في كسب ثقة الزبون وارتباطه بهم من خلال تجسيدهم للقيم الدينية عمليا في تعاملاته معهم مما يؤدي إلى زيادة مستوى مبيعاتهم.

الجدول رقم (17): يبين مدى تعامل المبحوثين بالتقسيط أو الديون مع زبائنهم وعلاقته بموقفهم من الديون مع المتعاملين معهم من الموردين

احترام آجال تسديد الديون للموردين / التعامل بالدين أو التقسيط مع الزبائن	أحرص على التسديد في الآجال المحددة	أطلب تمديد آجال الديون	لا أتعامل أصلا بالديون	**المجموع**
دائما	00 %00	00 %00	00 %00	00 %00
أحيانا	24 %82.76	03 %10.34	02 %06.90	29 %100
أبدا	04 %03.31	00 %00	**117** **%96.69**	121 %100
المجموع	28 %18.67	03 %02.00	**119** **%79.33**	**150** **%100**

من خلال نتائج الجدول أعلاه وحسب الاتجاه العام يتبين أن 79.33% من المبحوثين صرحوا بأنهم لا يتعاملون أصلا بالديون مع المتعاملين من الموردين، وتدعمها في ذلك نسبة 96.69% ممن قالوا أنهم لا يتعاملون أبدا بالديون أو الدفع بالتقسيط مع الزبائن، مقابل 06.90% ممن صرحوا بأنهم أحيانا فقط يتعاملون بالديون أو الدفع بالتقسيط مع زبائنهم.

في حين 18.67% من المبحوثين صرحوا بحرصهم على تسديد الديون للمتعاملين معهم من الموردين في آجالها المحددة، وتدعمها في ذلك نسبة 82.76% ممن قالوا أنهم يتعاملون بالديون أو الدفع بالتقسيط مع زبائنهم أحيانا.

بينما قال 02.00% من المبحوثين بأنهم يضطرون إلى طلب تمديد آجال الديون مع المتعاملين من الموردين، وتدعمها في ذلك نسبة 10.34% ممن قالوا أنهم أحيانا يتعاملون بالديون أو الدفع بالتقسيط مع زبائنهم.

إن هذه المعطيات الإحصائية، تشير إلى أن الغالبية الكبرى للتجار المزابيين لا يلجؤون إلى التعامل بالديون مع المتعاملين معهم من الموردين، كما أنها تشير أيضا إلى وجود تبعية بين هذه المعطى الأخير وبين رفضهم للتعامل بالتقسيط أو الديون مع زبائنهم، ويرتبط ذلك بالعقلانية الاقتصادية التي يتميّز بها المزابيون، لأنهم يؤمنون بأنه من أهم عوامل نجاح النشاط التجاري هو أن تتم التعاملات التجارية نقدا والابتعاد عن الدخول في دوامة الديون التي تؤدي غالبا إلى مشاكل مادية وعلائقية تؤثر سلبا على نشاطهم.

ومن جهة أخرى، إذا انتبهنا إلى نسبة التجار المزابيين الذين يلجؤون أحيانا إلى التعامل بالديون مع المتعاملين معهم من الموردين إذا كانت الإمدادات تنطوي على مبالغ مالية كبيرة، فنجد أنها تقارب 21% (18.67%+02.00%)، حيث أن نسبة 90.32% منهم يحرصون على تسديد ديونهم في الآجال المحددة دون طلب تمديدها، وهذا مؤشر على حرص هؤلاء التجار على الحفاظ على العهود، حيث يعتبر التجار المزابيون الوعد مسؤولية يجب الوفاء بها، فهو في حد ذاته مثل الدين الذي يجب دفعه، لأن عدم الوفاء بالعهود هي من خصائص المنافق الذي يكون عند الوعد كاذبا، هادفين من وراء هذا السلوك إلى الجمع بين إرضاء الله وبين الحفاظ على ثقة المتعاملين معهم.

الجدول رقم (18): يبين تقييم المبحوثين لطبيعة علاقتهم بالتجار المزابيين وعلاقتها بإقبالهم على توجيه الزبائن إلى تجار آخرين

توجيه الزبون لتاجر آخر / طبيعة العلاقة	دائما	أحيانا	نادرا	المجموع
تضامن وتعاون واحترام متبادل	**99** **%82.50**	21 %17.50	00 %00	120 %100
مهنية فقط	08 %26.67	22 %73.33	00 %00	30 %100
تنافس وصراع	00 %00	00 %00	00 %00	00 %00
المجموع	**107** **%71.33**	43 %28.67	00 %00	**150** **%100**

من خلال نتائج الجدول أعلاه وحسب الاتجاه العام يتبين أن 71.33% من المبحوثين صرحوا بأنهم يقومون بشكل دائم بتوجيه الزبائن إلى تجار مزابيين آخرين عندما لا تتوفر لديهم البضاعة المطلوبة، وتدعمها في ذلك نسبة 82.50% ممن وصفوا العلاقة بينهم وبين غيرهم من التجار المزابيين بأنها قائمة على التضامن والتعاون والاحترام المتبادل، مقابل 26.67% يرون أنها علاقة مهنية فقط.

في حين 28.67% من المبحوثين قالوا بأنهم يقومون أحيانا فقط بتوجيه الزبائن إلى تجار مزابيين آخرين عندما لا تتوفر لديهم البضاعة المطلوبة، وتدعمها في ذلك نسبة 73.33% يجدون أن العلاقة بينهم وبين غيرهم من التجار المزابيين هي علاقة مهنية فقط.

إن هذه النتائج تفصح عن خاصية لطالما تميّز بها التجار المزابيون وهي التضامن فيما بين التجار المزابيين الذي يعكسه سلوكهم في توجيه الزبائن إلى بعضهم البعض نتيجة للروابط الاجتماعية القوية التي تربط بينهم والتي تتجاوز البعد التنافسي الذي تقوم عليه مهنة التجارة تحديدا، حيث أن الأغلبية صرحوا بأن ما يجمعهم هو علاقة تضامن وتعاون واحترام متبادل.

ويرجع ذلك إلى قيمة التضامن والتعاون بين أفراد الجماعة المزابية التي تعدّ من أهم القيم الأساسية التي يقوم عليها المذهب الإباضي من جهة، وإلى اعتقادهم الراسخ بأن الأرزاق مقسومة من الله سبحانه وتعالى ولكل منهم رزق الذي قسمه الله له، لذلك فالتنافس لا يشكّل أولوية بالنسبة لهم.

هذا ما أشارت إليه مجموعة من تصريحات المبحوثين، حيث قال أحدهم "في مهنة التجارة لكل واحد طريقته في جذب الزبائن، غير أننا نتفق على مجموعة من القواعد الأخلاقية والقيم الدينية التي تربينا عليها والتي تحكم تعاملنا سواء مع الزبون أو فيما بيننا كتجار".

ويضيف آخر "نحن نؤمن أن رزق أي شخص مقدّر من الله الذي يوزّع الأرزاق بين خلقه، لذلك نحاول بقدر الإمكان التعاون فيما بيننا وهذا ما يجعل التنافس عندنا أخويا".

بشكل عام لا يمكن فصل مبدأ التنافس عن مهنة التجارة تحديدا لأنها تولّد لدى التاجر روح الإبداع، غير أنها تأخذ صيغة أخرى بين التجار المزابيين (اختيار محلات في مواقع أفضل، التنظيم الجيد للسلع ومضاعفة المنتجات الأكثر طلبا من طرف الزبائن)، وهذا يشير إلى تراجع النزعة الفردية لصالح روح التضامن الجماعي الذي يميّز الجماعة المزابية، وبمعنى آخر هيمنة القيمة السوسيودينية على القيمة المادية.

الجدول رقم (19): يبين تقييم المبحوثين لطبيعة علاقتهم بغيرهم من التجار المزابيين وعلاقتها بمدى تفضيلهم لعقد شراكات معهم

تفضيل عقد شراكات / طبيعة العلاقة	نعم	لا	**المجموع**
تضامن وتعاون واحترام متبادل	**93** **%77.50**	27 %22.50	120 %100
مهنية فقط	07 %23.33	23 %76.67	30 %100
تنافس وصراع	00 %00	00 %00	00 %00
المجموع	**100** **%66.67**	50 %33.33	**150** **%100**

من خلال نتائج الجدول أعلاه وحسب الاتجاه العام يتبين أن 66.67% من المبحوثين صرحوا بأنهم يفضلون عقد شراكات مع غيرهم من التجار المزابيين، وتدعمها في ذلك نسبة 77.50% ممن وصفوا العلاقة بينهم وبين التجار المزابيين بأنها قائمة على التضامن والتعاون والاحترام المتبادل، مقابل 23.33% يرون أنها علاقة مهنية فقط.

في حين 33.33% من المبحوثين قالوا بأنهم لا يفضلون عقد شراكات، وتدعمها في ذلك نسبة 76.67% يجدون أن العلاقة بينهم وبين غيرهم من التجار المزابيين هي علاقة مهنية فقط.

إن هذه النتائج تشير إلى أن أغلبية المبحوثين يفضلون عقد شراكات مع غيرهم من التجار المزابيين والذين وصفوا العلاقة التي تجمعهم بعلاقة التضامن والتعاون والاحترام المتبادل، وهم من خلال هذه الشراكات يسعون إلى توسيع شبكاتهم التجارية وتضخيم رؤوس أموالهم، ولكن أيضا تشجيع التجار المبتدئين على ممارسة التجارة بعقد شراكات مع أصحاب رؤوس الأموال.

أما الفئة التي لا تفضل عقد شراكات فهي من أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة الذين يرون أن الشراكة تقيدهم ويفضلون العمل بمفردهم حفاظا على خصوصية تعاملاتهم ورؤوس أموالهم.

ويتعلق الأمر هنا برابط اجتماعي قوي تم بناؤه بين المزابيين عن طريق النشاط المهني حيث تعتمد الغالبية منهم على الشراكة في ممارسة مهنة التجارة على أساس عائلي أو على أساس الانتماء إلى الجماعة المزابية كشكل من أشكال التعاون والتضامن السوسيومهني الذي سمح لهم بتأسيس شبكات تجارية ليس فقط في منطقة مزاب ولكن على مستوى غالبية المدن الجزائرية خاصة الشمالية منها.

ما يمكن أن نخلص إليه هنا أيضا هو تلك المواءمة التي يتميّز بها التجار المزابيين من خلال فعل الشراكة بين قيمة اقتصادية (توسيع شبكاتهم التجارية وزيادة رؤوس الأموال) وقيمة اجتماعية (التضامن والتعاون فيما بينهم).

الجدول رقم (20): يبين توزيع المبحوثين حسب الغاية الرئيسية من التزامهم بالقيم الدينية في ممارستهم للتجارة

الاقتراحات	التكرارات	النسبة المئوية
الحصول على رضا الله	**101**	**%67.33**
تأمين الرزق الحلال	45	%30.00
كسب ثقة الزبائن وولائهم	04	%02.67
المجموع	**150**	**%100**

يتبين من خلال نتائج الجدول رقم (20) أن 67.33% من المبحوثين صرحوا بأن غايتهم من الالتزام بالقيم الدينية في ممارستهم للتجارة هو الحصول على رضا الله، في حين أرجع 30% منهم السبب إلى حرصهم على الرزق الحلال، بينما تمثلت الغاية من ذلك بالنسبة لـ 02.67% منهم في كسب ثقة الزبائن وولائهم.

يمكننا القول من خلال نتائج هذا الجدول أن الهدف الأساسي من التزام التجار المزابيين بالقيم الدينية هو حصولهم على رضا الله لأن لديهم اعتقاد راسخ بأن الله هو الرزاق، وبالتالي عليهم الالتزام بالتعاليم الدينية في ممارستهم للتجارة تقرّبا لله، لأنه دون الحصول على رضاه لن تحلّ عليهم "البركة" في حياتهم وخاصة في نشاطهم التجاري ولن يحصلوا على الثواب في الآخرة، لأن النشاط التجاري لا تقتصر أرباحه على الحياة الدنيا التي يرون أنها أرباح قصيرة الأجل.

وللحصول على كل ذلك يجب أن يكون ممارستهم المهنية للتجارة (المنتوجات، السلع، الخدمات، المعاملة..) متوافقة مع ما هو مسموح به شرعا، وإلا سيكون دخلها حراما، وبالتالي فإن الإنفاق أو العيش منه يؤدي إلى عدم قبول الشعائر الدينية من الله سبحانه وتعالى وخاصة الصلاة، وهذا العامل أكثر ما يخشاه الإباضيون.

ومصطلح "البركة" الذي ردّده كثيرا التجار المزابيون، يعني في تصورهم النجاح في نشاطهم التجاري وعدم مواجهة صعوبات أو مشاكل في الحياة، وأيضا العائلة المستقرة.

ومن خلال ترتيب إجابات المبحوثين نجدها تشير إلى أن العامل الديني (الحصول على رضا الله والحرص على الرزق الحلال) يحتلّ الأولوية لدى التجار المزابيين مقارنة بالعوامل الدنيوية الأخرى (كسب ثقة الزبائن وولائهم، تحقيق الأرباح).

ثالثا: نتائـــج الفرضية الأولى:

من خلال مناقشتنا للمعطيات الإحصائية الواردة في الجداول، والارتباطات السوسيولوجية بين المتغيرات المركبة فيها، بدا واضحا أن المنظومة القيمية للجماعة المزابية كانت السائدة في تحليلنا لما افترضناه من أن التنظيم المهني لمهنة التجارة عند المزابيين وتميّزه يفسر بارتباطهم بمجموعة من القيم السوسيودينية التي تقوم عليها الجماعة، حيث أن مناقشتنا لهذه الجداول أفضت إلى النتائج التالية:

- ✓ نتائج الجداول رقم (08 و11 و13) بيّنت **جدية وصرامة المبحوثين والتزامهم الواضح بالشعائر والفرائض الدينية**، وذلك ما يجسده تمسكهم الشديد بالقرآن الكريم حفظا وتلاوة (84% صرحوا بأنهم يواظبون على تلاوة القرآن يوميا، 61.33% يحفظون بعض الأجزاء منه و38.67% منهم يحفظونه كاملا) حيث يعتبر الموجّه الأساسي لسلوكاتهم وممارساتهم في الحياة الاجتماعية بشكل عام وفي الحقل المهني تحديدا فهو يمثل المرجعية الأساسية لكل المبادئ والأخلاق والقيم السوسيودينية التي يجب أن يلتزم بها التاجر في ممارسته لمهنته.

كما أن كل المبحوثين (نسبة 100%) يحرصون على الحضور الدائم والمستمر لمجالس الذكر ودروس الوعظ والإرشاد، التي تحرص الهيئات العرفية بمزاب على تنظيمها في مؤسسة

المسجد الذي يعتبر وسطا دائما للتنشئة الاجتماعية المستمرة لاستدخال القيم الدينية التي تقوم عليها الاباضية وترسيخها والتنبيه إليها.

إضافة إلى تميّزهم بالجدية والصرامة التي تساهم بشكل كبير في توجيه سلوكهم وتتجسد عمليا في ممارساتهم بشكل عام وفي الممارسة المهنية لدى التجار تحديدا، حيث أن 53.93% من المبحوثين يقضون أوقات فراغهم من العمل في المسجد، أو في أماكن أخرى مثل الهيئات العرفية (مجلس العشيرة) أو في الجمعيات المحلية أو النوادي الثقافية أو الحقل بنسبة نسبة 46.06%.

✓ التمسّك الشديد للمبحوثين **بقيمة تقديس العمل** المستمدة من تعاليم المذهب الإباضي حول تقديس العمل واعتباره فرضا وواجبا دينيا وربطه بصحة إيمان الفرد، وهذا ما عكسته نتائج الجداول رقم (09 و10 و12)، حيث عبّر كل المبحوثين (نسبة 100%) عن رفضهم اعتبار المسجد المكان الوحيد للتعبّد، كما أكدّوا بنسبة 100% على أن العمل أيضا هو فضاء آخر للتعبّد.

كما أن نسبة 80.67% منهم ترى أن الأولوية في تصورهم للعمل هو أنه يمثل وسيلة للتقرب من الله وعبادته، لذلك يجب أن يتم بنية خالصة لله وأن يكون ضمن الحدود التي وضعتها الشريعة، للحصول على رضا الله وبركته.

إضافة إلى الارتباط القوي بين أولوية اعتبار المبحوثين العمل وسيلة للتقرب من الله وعبادته والسعي للحصول على رضا الله من خلال التزامهم بالأخلاق والقيم الدينية في ممارستهم للتجارة وذلك بنسبة 90.10%.

✓ الحرص على **قيمتي الصدق والأمانة** في التعامل سواء مع الزبائن أو مع الموردين، من حيث نوعية البضائع وجودتها أو من حيث الوفاء بالعهود، وهذا ما بيّنته نتائج

الجداول رقم (13 و14 و15 و16 و17)، حيث أن كل المبحوثين يرفضون المتاجرة بسلع تتنافى والقيم الدينية للجامعة المزابية حتى ولو كانت تحقق إقبالا وأرباحا معتبرة وذلك بنسبة 100%، معبّرين بذلك عن رفضهم التنازل عن المعتقد، سواء أكان ذلك على المستوى الفكري، أو على المستوى السلوكي.

كما أن أغلبية المبحوثين يعتبرون الزبون شريكا في العلاقة التجارية وليس مجرد مصدر لتحقيق الربح بنسبة 82.67%، لذلك فهم يحرصون أن تتوفر في سلعهم خصائص التنوع من حيث الجودة والأسعار أو الجودة العالية، وعلى الصدق مع زبائنهم فيما يتعلق بوجود عيوب أو عطب في السلع وذلك بنسبة 100%. وهذا ما يفسره الارتباط القوي بين بعد المنفعة المتبادلة للمبحوثين مع الزبائن حرصا على ديمومة العلاقة بينهم من خلال التزامهم بالقيم الدينية التي تضمن لهم ثقة الزبون كالصدق والأمانة والوفاء بالعهود، والبعد الديني المتمثل في اعتقادهم الراسخ بأن العمل شكل من أشكال العبادة التي تستلزم منهم الالتزام بالقيم الدينية طلبا لرضا الله سبحانه وتعالى وقبوله لهذا العمل (90.10%).

إضافة إلى الحرص الشديد للمبحوثين على الوفاء بالعهود في آجالها، لأن عدم الوفاء بها هي من خصائص المنافق، إذ أن نسبة 90.32% من المبحوثين الذين يلجؤون أحيانا إلى التعامل بالديون مع المتعاملين معهم من الموردين إذا كانت الإمدادات تنطوي على مبالغ مالية كبيرة يحرصون على تسديد ديونهم في الآجال المحددة دون طلب تمديدها.

- ✓ نتائج الجداول رقم (18 و19) بيّنت **تمسك المبحوثين بقيمة التضامن والتعاون**، وهذا ما يشير إلى تراجع النزعة الفردية عندهم لصالح روح التضامن الجماعي الذي يميّز الجماعة المزابية، ويتعلق الأمر برابط اجتماعي قوي بينهم تم بناؤه عن طريق النشاط المهني حيث غالبية المبحوثين تربطهم علاقة تعاون وتضامن واحترام متبادل مع غيرهم من

التجار المزابيين أكثر منها علاقة مهنية بنسبة وهذا ما يعكسه سلوكهم في توجيه الزبائن إلى بعضهم البعض عندما لا تتوفر لديهم البضاعة المطلوبة بنسبة 71.33% نتيجة للروابط الاجتماعية القوية التي تربط بينهم والتي تتجاوز البعد التنافسي الذي تقوم عليه مهنة التجارة تحديدا.

كما أن أغلبية المبحوثين يفضلون عقد شراكات مع غيرهم من التجار المزابيين هادفين من خلال ذلك ليس فقط لتوسيع شبكاتهم التجارية وتضخيم رؤوس أموالهم، بل أيضا تشجيع التجار المبتدئين على ممارسة التجارة بعقد شراكات مع أصحاب رؤوس الأموال 66.67%.

✓ الهدف الأساسي من التزام التجار المزابيين بالقيم الدينية هو حصولهم على رضا الله (الجدول رقم 20)، وبالتالي حصولهم على "البركة" في عملهم وفي كل حياتهم وعلى ثواب الآخرة، لأن لديهم اعتقاد راسخ بأن الله هو الرزاق وذلك بنسبة 67.33%، وبالتالي عليهم الالتزام بالتعاليم الدينية في ممارستهم للتجارة تقرّبا إليه لتكون متوافقة مع ما هو مسموح به شرعا لتقبل منهم أعمالهم ولتقبل منهم أيضا الشعائر الدينية خاصة الصلاة.

✓ تميز غالبية المبحوثين **بالجمع بين العقلانية الاقتصادية والقيم السوسيودينية،** وهذا ما تعكسه نتائج الجداول رقم (15، 16، 19)، من حيث مواءمة المبحوثين من خلال فعل الشراكة بين قيمة اقتصادية (توسيع شبكاتهم التجارية وزيادة رؤوس الأموال) وقيمة سوسيودينية (التضامن والتعاون فيما بينهم).

كما أن حرصهم على إرضاء الزبون واحترامه وكسب ثقته تعتبر من خلال الصدق والأمانة في تعاملاتهم، يجعلهم يحققون قيمة دينية تتمثل في رضا الله والتقرب إليه والحصول على الأجر والثواب، وقيمة اقتصادية (مادية) تتمثل في كسب ثقة الزبون وارتباطه بهم من خلال تجسيدهم للقيم الدينية عمليا في تعاملاتهم معه مما يؤدي إلى زيادة مستوى مبيعاتهم.

إضافة إلى أن البدائل التي يلجأ إليها المبحوثين فيما يخص السلع التي بها عيوب أو أعطاب تمكّنهم من المحافظة على قيمة الصدق وبالتالي على ثقة الزبون من جهة، وعلى إيجاد آلية لتسويق هذه السلع كمؤشر على نوع من "العقلانية الاقتصادية" التي يتميّزون بها من جهة أخرى.

وبالتالي، ومن خلال هاته النتائج المتتبعة آنفا نرى أن الفرضية الأولى والتي مضمونها : **ارتباط المزابيين بالقيم السوسيودينية للجماعة المزابية له دور في تشكيل تنظيمهم المهني التجاري وتميّزه**، تحققـــت نسبيا.

الفصل الثالث

التنشئة الأسريـة والاستعدادات المهنية لممارسة مهنة التجارة

(تحليل بيانات الفرضية الثانية)

أولا: عرض بيانات الفرضية الثانية وتفسيرها

ثانيا: نتائج الفرضية الثانية

تمهيـــــد:

يتناول هذا الفصل عرضا وتحليلا للبيانات الخاصة بالفرضية الثانية وتفسيرها، لاختبار العلاقة بين التنشئة الأسرية واستدخال المزابيين الاستعدادات المهنية لممارسة مهنة التجارة، معتمدين في ذلك على مجموعة من المؤشرات الخاصة بهذين المتغيرين. كما سنستعرض في نهاية هذا الفصل النتائج المتوصل إليها من خلال تحليل وتفسير البيانات الخاصة بهذه الفرضية.

أولا: عرض بيانات الفرضية الثانية وتفسيرها :

الجدول رقم (21): توزيع المبحوثين حسب مهنة الأب

الاقتراحات	التكرارات	النسبة المئوية
التجارة	**134**	**%89.33**
غير ذلك	16	%10.67
المجموع	**150**	**%100**

من خلال نتائج الجدول أعلاه يتضح أن غالبية المبحوثين صرحوا بأن آباءهم ممارسين لمهنة التجارة وذلك بنسبة 89.33%، بينما صرحت نسبة 10.67% من مجموع المبحوثين بأن آبائهم يمارسون مهنا أخرى غير التجارة.

إن هذه النتائج تبيّن الطابع التوارثي لمهنة التجارة بين الأجيال لدى المبحوثين، حيث أن الغالبية من آبائهم من ممارسي مهنة التجارة (89.33%)، وهذا ما أشار إليه أحد المبحوثين قائلا "من الممكن أن نجد تاجرا مزابيا أبناؤه لا يمارسون التجارة، لكن قلّما نجد تاجرا مزابيا والده لم يمارس التجارة".

فنتائج الجدول أعلاه تشير إلى الدور الذي لعبه آباء المبحوثين في بناء الملامح المهنية لأبنائهم، وهو ما يستدعي التساؤل حول وزن التنشئة الاجتماعية الأولية (الأسرية) وآثارها الطويلة المدى في استدخال المبحوثين لاستعدادات مهنية لممارسة مهنة التجارة. هذه الاستعدادات لا يساهم في استدخالها الآباء فقط بل حتى أفراد آخرين من العائلة الممتدة الممارسين لمهنة التجارة، وهذا ما تبيّنه نتائج الجدول التالي.

الجدول رقم (22): يبين توزيع المبحوثين حسب ممارسة أحد أفراد عائلاتهم الممتدة لمهنة التجارة

الاقتراحات			التكرارات	النسبة المئوية
نعم	الأجداد	42 %25.30	**144**	**%96.00**
	الأعمام	35 %21.09		
	أبناء العم	39 %23.49		
	الإخوة	50 %30.12		
	المجموع	***166** **%100**		
لا			06	%04.00
المجموع			**150**	**%100**

* تزايد عدد التكرارات راجع لإعطاء المبحوثين أكثر من إجابة

من خلال نتائج الجدول رقم (22) يتبين أن أغلبية المبحوثين بنسبة 96.00% صرحت بأن لديهم في عائلاتهم الممتدة أكثر من فرد مارس أو يمارس مهنة التجارة (الأجداد، الأعمام، أبناء العم، الإخوة)، تليها نسبة 04.00% فقط من مجموع المبحوثين صرحت بأنه لا يوجد لديهم من يمارس هذه المهنة في عائلاتهم الممتدة.

هذه النسب والأرقام تؤكد الطابع العائلي لمهنة التجارة عند المبحوثين، الذي يكشف عن الفئات التي تتم بينها سيرورة انتقال المهنة (الأجداد، الآباء، الأعمام، الأحفاد) ضمن الأسرة الممتدة التي تشكّل عنصرا أساسيا في الواقع الفردي والجماعي للمزابيين.

فهذا التوارث أو الانتقال العائلي لمهنة التجارة لدى المزابيين يسهم على المستوى الجماعي ومن خلال الروابط التي ينشئها في تعزيز بنية الأسرة الممتدة كوحدة سوسيومهنية تستمد هويتها الخاصة من تاريخها وديناميتها المهنية.

أما على المستوى الفردي فإن هذا الانتقال لمهنة التجارة يسمح لكل فرد بأن يكون جزءا من هذه الشبكة أو المجموعة المهنية العائلية التي يشعر بالانتماء إليها والتي تعزّز شعوره بالقوة والحماية مهنيا، مادياً، ومعنوياً.

الجدول رقم (23): يبين السبب الرئيسي لاختيار المبحوثين لمهنة التجارة دون غيرها من المهن

الاقتراحات	التكرارات	النسبة المئوية
الرغبة في العمل الحر	16	%10.67
الحفاظ على تقاليد العائلة	**127**	**%84.66**
لم أجد فرصة عمل أخرى	07	%04.67
المجموع	**150**	**%100**

من خلال نتائج الجدول أعلاه يتضح أن نسبة 84.66% من المبحوثين صرحت بأن سبب اختيارهم لمهنة التجارة دون غيرها من المهن هو رغبتهم في الحفاظ على تقاليد العائلة في ممارسة هذه المهنة، بينما صرحت نسبة 10.67% من مجموع المبحوثين بأن

السبب بعود إلى رغبتهم في العمل الحرّ، في حين 04.67% منهم أرجعوا السبب إلى عدم وجود فرص عمل أخرى أمامهم.

تشير هذه النتائج إلى أن رغبة المبحوثين في الحفاظ على تقاليد العائلة تعتبر من أهم الأسباب التي دفعتهم إلى اختيار ممارسة هذه المهنة دون غيرها من المهن الأخرى، حيث تلعب الأسرة دورا هاما في الحفاظ على استمرارية ممارسة مهنة التجارة داخل العائلة، فالأسرة المزابية تعتبر مرجعية سوسيوثقافية متضمنة لمجموعة من القيم والمعتقدات والخبرات الاجتماعية والممارسات، والتي من مهامها إعداد الفرد لتقمص الدور الاجتماعي الذي يتوافق مع مقوّمات الهوية الجماعية المزابية، حيث يقوم بإعادة إنتاجه في المجال المهني، في صورة ما أعد لأجله بواسطة التنشئة الاجتماعية الأولية والتلقين.

وعليه، فإن التنشئة الأسرية التي تلقاها المبحوثين وكذا الخبرة التي اكتسبوها من آبائهم أو أحد أقاربهم هامة ولها تأثير في تحفيزهم على ممارسة مهنة التجارة، وهذا ما نلتمسه في تصريحات العديد من المبحوثين التي من بينها مثلا ما قاله أحدهم "لقد خلفت والدي في التجارة.. لطالما ساعدته في هذه المهنة منذ صغري، وحتى بعد إتمام دراستي التحقت بالعمل معه في المحل حتى قرّر التقاعد قبل 3 سنوات، وأنا الآن أدير هذا المحل".

الجدول رقم (24): يبين ممارسة أحد أفراد العائلات الممتدة للمبحوثين لمهنة التجارة وعلاقتها بالسبب الرئيسي في اختيارهم للمهنة

سبب اختيار مهنة التجارة / الاقتراحات	الرغبة في العمل الحر	الحفاظ على تقاليد العائلة	لم أجد فرصة عمل أخرى	المجموع
نعم	11 %07.64	**127** **%88.19**	06 %04.17	144 %75.00
لا	05 %83.33	00 -	01 %16.67	06 %75.00
المجموع	16 %10.67	**127** **%84.66**	07 %04.67	**150** **%100**

من خلال نتائج الجدول رقم (24) وحسب الاتجاه العام يتبين أن 84.66% من المبحوثين صرحوا بأن اختاروا مهنة التجارة دون غيرها من المهن لرغبتهم في الحفاظ على تقاليد العائلة باعتبار هذه المهنة تمثل موروثا عائليا، وتدعمها في ذلك نسبة 88.19% ممن صرحوا بأن لديهم العديد من أفراد عائلتهم الممتدة يمارسون هذه المهنة (الأجداد، الأعمام، الاخوة..).

في حين 10.67% من المبحوثين قالوا بأن اختيارهم لمهنة التجارة يعود إلى رغبتهم في ممارسة العمل الحرّ، وتدعمها في ذلك نسبة 83.33% ممن صرحوا بأن لا أحد من عائلاتهم الممتدة يمارس التجارة.

بينما أرجعت نسبة 04.67% من المبحوثين سبب اختيار هذه المهنة إلى عدم وجود فرص عمل أخرى أمامها، وتدعمها في ذلك نسبة 16.67% ممن صرحوا بعدم وجود من يمارس التجارة في عائلاتهم الممتدة.

إن هذه النتائج تبيّن بأن توارث مهنة التجارة يمثل للمبحوثين ولعائلاتهم رهانا رمزيا من خلال الحفاظ على سيرورة إعادة إنتاجها عائليا، من حيث أنها غير مرتبطة تحديدا بحسابات اقتصادية فحسب (رأسمال اقتصادي) ولكنها أيضا مرتبطة بالحرص على الحفاظ على الهوية المهنية للمجموعة العائلية واستمراريتها (رأسمال ثقافي)، وكذا على هوية الأفراد الذين هم أعضاء فيها.

إن هذه الصيغة الخاصة لإعادة الإنتاج المهني الداخلي لمهنة التجارة عند المزابيين تشير إلى سيرورة نقل التراث المهني العائلي، حيث تنتظم هذه السيرورة ضمن العلاقات العائلية للإنتاج.

وعليه، يمكننا أن نخلص إلى أن توريث مهنة التجارة للأبناء بالنسبة للعائلات المزابية الممارسة لهذه المهنة يمثّل امتدادا رمزيا للعائلة من خلال الأبناء.

الجدول رقم (25): يبين مهنة آباء المبحوثين وعلاقتها بالسبب الرئيسي في اختيارهم لمهنة التجارة

سبب اختيار مهنة التجارة / مهنة الأب	الرغبة في العمل الحر	الحفاظ على تقاليد العائلة	لم أجد فرصة عمل أخرى	**المجموع**
التجارة	09 %06.72	**123** **%91.79**	02 %01.49	134 %100
غير ذلك	07 %43.75	04 %25.00	05 %31.25	16 %100
المجموع	16 %10.67	**127** **%84.66**	07 %04.67	**150** **%100**

من خلال نتائج الجدول رقم (25) وحسب الاتجاه العام يتبين أن 84.66% من المبحوثين صرحوا بأن اختاروا مهنة التجارة دون غيرها من المهن لرغبتهم في الحفاظ على تقاليد العائلة باعتبارها موروثا عائليا، وتدعمها في ذلك نسبة 91.79% ممن صرحوا بأن آباءهم ممارسين لمهنة التجارة، مقابل 25.00% منهم آباؤهم يمارسون مهنا أخرى غير التجارة.

في حين 10.67% من المبحوثين قالوا بأن اختيارهم لمهنة التجارة يعود إلى رغبتهم في ممارسة العمل الحرّ، وتدعمها في ذلك نسبة 43.75% ممن صرحوا بأن مهنة آبائهم خارج مجال التجارة.

بينما أرجعت نسبة 04.67% من المبحوثين سبب اختيار هذه المهنة إلى عدم وجود فرص عمل أخرى أمامها، وتدعمها في ذلك نسبة 31.25% ممن صرحوا بعدم ممارسة آبائهم للتجارة.

تشير هذه النتائج إلى الارتباط القوي بين رغبة المبحوثين في الحفاظ على التراث المهني للعائلة المتمثل في مهنة التجارة وبين ممارسة آبائهم لهذه المهنة، ولا يمكن ربط هدف الأبناء من وراء ذلك بوظيفة المنفعة المادية فحسب، بل أن الأمر يتعلق أيضا بوظيفة رمزية مرتبطة بعملية الحفاظ على اسم العائلة المهني لضمان استمرارية الموروث المهني العائلي.

هذا ما يجعلنا نقول أن التجارة في الأسر المزابية الممارسة لهذه المهنة هي عبارة عن رأسمال ثقافي أسري، ينتقل إلى الفرد الناشئ مثل باقي المنقولات الأخرى، حيث يسعى الابن خلال سيرورة الانتقال العائلي لهذا الرأسمال الثقافي إلى حيازة الاعتراف الاجتماعي من طرف والده أو من طرف العائلة بشكل عام وذلك من خلال احتلاله لموقع معين أو تبنّيه لدور معيّن متمثلا هنا في ممارسة مهنة التجارة، خاصة إذا كان الابن البكر، وهذا ما ستوضحه نتائج الجدول الموالي.

الجدول رقم (26): يبين ترتيب المبحوثين بين إخوتهم وعلاقته بالدافع لممارستهم لمهنة التجارة

الدافع لممارسة التجارة / الترتيب بين الإخوة	رغبة منك ومن العائلة	رغبة العائلة	رغبة منك	**المجموع**
الأكبر	**61 %87.14**	07 %10.00	02 %02.86	70 %100
الأوسط	45 %78.95	05 %08.77	07 %12.28	57 %100
الأصغر	14 %60.87	02 %08.70	07 %30.43	23 %100
المجموع	**120 %80.00**	14 %09.33	16 %10.67	**150 %100**

من خلال نتائج الجدول رقم (26) وحسب الاتجاه العام يتبين أن 80.00% من المبحوثين صرحوا بأن التحاقهم بمهنة التجارة كان برغبة منهم وتشجيع من العائلة، وتدعمها في ذلك نسبة 87.14% منهم يشكلون فئة الأبناء البكر لعائلاتهم، مقابل 78.95% قالوا أنهم ترتيبهم بين إخوتهم هو الأوسط، وتقابلها نسبة 60.87% هم الأصغر في إخوتهم.

في حين 10.67% من المبحوثين قالوا بأن التحاقهم بمهنة التجارة كان تحقيقا لرغبتهم فقط، وتدعمها في ذلك نسبة 30.43% هم الأصغر بين إخوتهم.

بينما 09.33% من المبحوثين صرحوا بأن التحاقهم بمهنة التجارة كان تحقيقا لرغبة عائلاتهم، وتدعمها في ذلك نسبة 10.00% هم الأكبر بين إخوتهم.

إن هذه النسب والأرقام تبيّن أن الابن البكر من المبحوثين هو الأكثر تشجيعا من طرف العائلة وتحقيقا لرغبتها في ممارسة مهنة التجارة من بقية الأبناء الذين يحتلون مواقع أخرى في ترتيب الإخوة سيما الأصغر سنّا.

هذا الإختيار الأبوي التفضيلي للبكر من الأبناء هو جزء من التصورات المتبادلة بين الآباء والأبناء المستندة إلى معايير ثقافية، وهذا ما يتوافق مع ما أشار إليه بورديو الذي أكد أن "حق البكورية" ليس سوى تأكيدا في صيغة أخرى لحقوق التراث على الابن البكر، وهذا التباين بين البكر والأصغر سنّا لا يكون جليّا إلا في العائلات التي تمتلك تراثا معينا، وهو يفقد كل معناه عند الفقراء.

الجدول رقم (27): يبين توزيع المبحوثين حسب مواظبة آبائهم أو أحد أفراد عائلاتهم الممتدة على مرافقتهم في صغرهم إلى المتاجر

الاقتراحات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	**146**	**%97.33**
لا	04	%02.67
المجموع	**150**	**%100**

من خلال نتائج الجدول أعلاه يتضح أن الأغلبية الكبرى من المبحوثين صرحت بأن آباءهم أو أحد أفراد عائلاتهم الممتدة كانوا يواظبون على مرافقتهم إلى المحلات التجارية في

صغرهم للتدريب على ممارسة التجارة بنسبة 97.33%، بينما صرحت نسبة 02.67% من مجموع المبحوثين بأنهم لم يحظوا بهذه المرافقة في صغرهم.

تشير هذه النتائج إلى اعتماد آباء المبحوثين وأقاربهم على فعل المرافقة كآلية يقومون من خلالها بإعداد أبنائهم لممارسة مهنة التجارة، وذلك لما للفعل في عملية التنشئة الاجتماعية من أهمية في ترسيخ القيم والممارسات والاستعدادات عند الفرد.

إن فعل مرافقة الأب أو أحد أفراد العائلة الممتدة للأبناء إلى محلاتهم التجارية يساهم في خلق هذه الملكة المهنية لديهم وفي استدخالهم لها في شكل استعدادات مهنية، حيث يحرص التجار المزابيون على تكوين الأجيال الشابة سواء من أبنائهم أو أحد أقاربهم على اكتساب مهارات مهنة التجارة منذ سنّ مبكرة جدا (لا تتجاوز غالبا 6 سنوات حسب تصريحات المبحوثين) من خلال فعل المرافقة إلى المتاجر أثناء العطل المدرسية أو في أوقات الفراغ ليحتكّوا مباشرة بهذا الحقل المهني ويعتادوا على ممارسة المهنة، وهذا ما أكده أحد المبحوثين في تصريحه "من النادر أن تجد مزابيا لم يمارس التجارة في فترة معينة من حياته، ويتم ذلك خاصة خلال العطل المدرسية.. وحتى وإن بدا الأمر من أجل تغيير الروتين اليومي للأبناء، غير أن الغاية الحقيقية هي تعويدهم على جوّ العمل وتحمّل المسؤوليات ليتمكّنوا من مواجهة الصعوبات والمشاكل التي قد تواجههم في حياتهم المهنية مستقبلا، وليكونوا قادرين على الاستقلالية في حياتهم المستقبلية".

فهذه السيرورة إذن من ترسيخ الاستعدادات المهنية لدى الأبناء تمرّ في الوقت ذاته عبر تثبيتهم ضمن المنطق العائلي التوارثي للمهنة وبنائهم مهنيا كأشخاص مستقلين مستقبلا.

الجدول رقم (28): يبين مواظبة آباء المبحوثين أو أحد أفراد عائلاتهم على مرافقتهم في صغرهم إلى المتاجر وعلاقته بدافع ممارستهم لمهنة التجارة

الدافع لممارسة التجارة / المواظبة على المرافقة	رغبة منك ومن العائلة	رغبة العائلة	رغبة منك	**المجموع**
نعـــم	**120 %82.19**	14 %09.59	12 %08.22	146 %100
لا	00 %00	00 %00	04 %100	04 %100
المجموع	**120 %80.00**	14 %09.33	16 %10.67	**150 %100**

من خلال نتائج الجدول رقم (28) وحسب الاتجاه العام يتبين أن 80.00% من المبحوثين صرحوا بأن التحاقهم بمهنة التجارة كان برغبة منهم وتشجيع من العائلة، وتدعمها في ذلك نسبة 82.19% منهم كان آباؤهم أو أحد أفراد عائلاتهم الممتدة يواظبون على مرافقتهم إلى المتاجر في صغرهم للتدريب على ممارسة التجارة.

في حين 10.67% من المبحوثين قالوا بأن التحاقهم بمهنة التجارة كان تحقيقا لرغبتهم فقط، وتدعمها في ذلك نسبة 100% لم يحظوا بأي مرافقة في صغرهم للمحلات التجارية.

بينما 09.33% من المبحوثين صرحوا بأن التحاقهم بمهنة التجارة كان تحقيقا لرغبة عائلاتهم، وتدعمها في ذلك نسبة 09.59% كانوا في صغرهم يرافقون آباءهم أو أحد أفراد عائلاتهم إلى المتاجر للتدريب على ممارسة التجارة.

تبيّن هذه النتائج العلاقة الإيجابية بين دافع المبحوثين لممارستهم مهنة التجارة والذي كان بنسبة أكبر تحقيقا لرغبتهم ولرغبة العائلة في توجههم نحو هذه المهنة وبين فعل مرافقتهم الدائمة منذ صغرهم لآبائهم أو أحد أفراد عائلاتهم الممتدة إلى المحلات التجارية الذي يتم من خلاله نقل مهنة التجارة إلى الأبناء مما يسمح باستمرارية التراث المهني العائلي وديمومته.

هذا الهدف الأساسي لنقل مهنة التجارة عند المزابيين يتم تحقيقه تحديدا من خلال تعيين خليفة للأب أو أحد الأقارب في هذه المهنة، وهي الخطوة الضرورية لـ "صنع" الوريث –إن صحّ التعبير– باعتباره خليفة المندرجة في تفاعلات عائلية متعددة ومعقدة وذات خصوصية، والتي تمرّ عبر سيرورة من التنشئة الأسرية المهنية التي يعتبر فعل المرافقة والتدريب على ممارسة المهنة أحد صورها، إذ تتباين المهام وطبيعة العمل الذي يكلف بها الأبناء خلال هذه المرحلة حسب خبرتهم في مجال التجارة التي تقاس بعدد سنوات احتكاكهم بهذه المهنة، حيث يتم تكليف الابن في البداية ببعض المهام البسيطة مثل تنظيف المتجر وترتيب السلع وحساب النقود، ليجد بعد فترة زمنية معينة وحسب مهاراته وقدراته مكانا له خلف طاولة التاجر (*le comptoir*) ليثبت كفاءته ومؤهلاته كتاجر ملّم بمبادئ ومهارات المساومة وكذا العرض والطلب وحسن التعامل. فعندما يجعل منه العمر والخبرة في ممارسة المهنة تاجرا بارعا ويتمكّن من إظهار تميّزه يمكن أن تتم ترقيته إلى رتبة "شريك" أو أن يتمكن من الاستقلال بتجارته الخاصة.

وبالتالي، فإن سيرورة انتقال مهنة التجارة عند المزابيين تساهم في ربط الأجيال المهنية فيما بينها على المدى الزمني الطويل، حيث تُخضِع هذه السيرورة الفاعلين فيها (الأجداد والآباء والأبناء) لهذا المنطق التوارثي للمهنة الذي يتوافق مع منطق "الهبة" إن صحّ القول، وهذا ما أكده بورديو *P.Bourdieu* حول انتقال المهنة التي يرى أنها تتم عن طريق عملية "إعادة الإنتاج"، إذ أن واحداً أو حتى إثنان من الأبناء –حسب متطلبات التراث– تتم صناعتهم كورثة (خلفاء) تبعا لاستراتيجيات عائلية لإعادة الإنتاج، حيث يقوم الأب أو أحد أفراد العائلة الممتدة بنقل هذا التراث المهني إلى الابن أو "الخليفة" الذي يرث هذا التراث مع واجب استثماره والحفاظ على استمراريته ونقله بدوره إلى الجيل اللاحق، وهذا ما ستبيّنه نتائج الجدول الموالي.

الجدول رقم (29): يبين السبب الرئيسي لاختيار المبحوثين لمهنة التجارة تحديدا وعلاقتها بحرصهم على مرافقة أبنائهم إلى محلاتهم لتدريبهم على ممارسة المهنة

مرافقة الأبناء للمتجر / سبب اختيار مهنة التجارة	نعم	لا	المجموع
الرغبة في العمل الحر	04 %25.00	12 %75.00	16 %100
الحفاظ على تقاليد العائلة	**111** **%87.40**	16 %12.60	127 %100
لم أجد فرصة عمل أخرى	04 %57.14	03 %42.86	07 %100
المجموع	**119** **%79.33**	31 %20.67	**150** **%100**

من خلال نتائج الجدول رقم (29) وحسب الاتجاه العام يتبين أن 79.33% من المبحوثين يحرصون على اصطحاب أبنائهم إلى محلاتهم التجارية، وتدعمها في ذلك نسبة 87.40% منهم كان السبب الرئيسي لاختيارهم ممارسة مهنة التجارة الحفاظ على تقاليد العائلة، مقابل 57.14% قالوا أن السبب عدم وجود فرص عمل أخرى، وتقابلها نسبة 25.00% أرجعوا السبب إلى رغبتهم في العمل الحرّ.

في حين 20.67% من المبحوثين قالوا بأنهم لا يحرصون على اصطحاب أبنائهم إلى محلاتهم التجارية، وتدعمها في ذلك نسبة 75.00% ممن قالوا بأن سبب اختيارهم ممارسة مهنة التجارة رغبتهم في العمل الحرّ.

إن هذه النسب والأرقام تبيّن حرص المبحوثين على إعادة إنتاج فعل المرافقة الذي حظوا به من طرف آبائهم وعائلاتهم الممتدة، وذلك من خلال حرصهم على اصطحاب أبنائهم إلى المحلات التجارية من أجل إعدادهم لاكتساب هذا التراث المهني من منطلق أنه جزء التاريخ المهني العائلي.

ويعتبر ذلك دلالة على ارتباط التاجر المزابي بالبعد السوسيوتاريخي لمهنة التجارة أكثر منه ببعدها الاقتصادي، فهي تمثل له "ذاكرة الأسلاف" والاعتراف بدين له اتجاههم، وهذا ما يساهم بدوره في تعزيز تناقل هذه المهنة بين الأجيال. فعن طريق نقل هذه المهنة إلى أحد أبنائه ينفذ التاجر المزابي التزامه من منطلق أنه في حد ذاته مدين بهذه "الهبة المهنية" التي حصل عليها من أسلافه (الأب، الجد، العم)، إذ يرى أنه مؤتمن على هذه الهبة وعليه أن ينقلها بدوره لخليفته.

هذا ما يعبّر عن حالة نموذجية من العطاء غير التبادلي أو بعبارة أخرى غير الدائري، فالتاجر المزابي ينقل هذا التراث المهني لخلَفه ويفي بالتزامه اتجاه الأسلاف في نفس الحركة، جاعلا من الفرد الذي يقبل الهبة المهنية مدينا هو أيضا، وهو ما يساهم بدوره في إنشاء شبكة مهنية عائلية تعدّ من أهم مميّزات الممارسة المهنية للتجارة عند المزابيين، والتي لها دور هام في ديمومة هذه المهنة وفي الحفاظ على التضامن والتماسك بين أفراد العائلات المزابية، وهو ما ستوضحه نتائج الجدول التالي.

الجدول رقم (30): يبين توزيع المبحوثين حسب مساهمة عائلاتهم في دعمهم لتأسيس مشروعهم المهني ونجاحه

الاقتراحات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	**143**	**%95.33**
لا	07	%04.67
المجموع	**150**	**%100**

من خلال نتائج الجدول أعلاه يتضح أن الأغلبية الكبرى من المبحوثين صرحت بأن عائلاتهم كان لها دور في تأسيسهم لمشروعهم المهني التجاري والنجاح فيه بنسبة 97.33%، بينما صرحت نسبة 02.67% من مجموع المبحوثين بأنهم لم يستفيدوا من دعم عائلاتهم في تأسيس مشروعهم المهني.

تشير هذه النتائج إلى أن الغالبية الكبرى من المبحوثين ترى أن عائلاتهم لهم دور كبير في تحقيق مشروعهم المهني ونجاحه وذلك من خلال كل أشكال الدعم التي قدمته لهم والذي لا يقتصر فقط على الجانب المادي حسب المبحوثين، حيث أنهم يعتمدون بشكل كبير على استغلال الشبكة العائلية لإنجاح نشاطهم التجاري في كل مراحله بداية من التدريب على ممارسة المهنة مرورا باختيار طبيعة هذا النشاط ونهاية بتجسيده.

إن امتلاك المبحوثين لخبرة مهنية في مجال ممارسة التجارة (رأسمال ثقافي) من منطلق عملهم منذ سنّ مبكر لدى الغالبية منهم مع آبائهم أو أحد أفراد عائلاتهم الممتدة، والدخل المحقق من هذه الممارسة والدعم المادي للعائلة (رأسمال اقتصادي) وكذا شبكة العلاقات الاجتماعية والمهنية للعائلة (رأسمال اجتماعي) سمحت لهم بمراكمة رؤوس أموال ثقافية

واقتصادية واجتماعية شكّلت لهم دعما عائليا فعليا لتأسيس مشاريعهم المهنية التجارية والنجاح فيها.

ثانيا: نتائـــج الفرضية الثانية:

مـن خـلال مناقشـتنا للمعطيـات الإحصـائية الـواردة في الجـداول، والارتباطـات السوسيولوجية بين المتغيرات المركبة فيها، بدا واضحا أن الطابع العائلي التوارثي لمهنة التجارة لدى المزابيين بين الأجيال، من خلال نقلها من الآباء إلى الأبناء عبر سيرورة طويلة من التنشئة الأسرية ـ المهنية تتداخل فيها العديد من العوامل كان سائدا في تحليلنا لما افترضناه، من أن التنشئة الأسرية لها دور في استدخال المزابيين للاستعدادات المهنية لممارسة مهنة التجارة، حيث أن مناقشتنا لهذه الجداول أفضت إلى النتائج التالية:

- ✓ نتائج الجداول رقم (21 و22) بيّنت **الطابع العائلي التوارثي لمهنة التجارة بين الأجيال** لدى المبحوثين، حيث أن الغالبية من آبائهم من ممارسي مهنة التجارة (89.33%)، كما أن أغلبية المبحوثين بنسبة 96.00% لديهم في عائلاتهم الممتدة أكثر من فرد مارس أو يمارس مهنة التجارة (الأجداد، الأعمام، أبناء العم، الإخوة).

وتشير هذه النتائج إلى الدور الذي لعبه آباء المبحوثين في بناء الملامح المهنية لأبنائهم من خلال التنشئة الاجتماعية الأولية (الأسرية) وآثارها الطويلة المدى في استدخال المبحوثين لاستعدادات مهنية لممارسة مهنة التجارة.

كما تكشف هذه النتائج أيضا عن الفئات التي تتم بينها سيرورة انتقال المهنة (الأجداد، الآباء، الأعمام، الأحفاد) ضمن الأسرة الممتدة التي تشكّل عنصرا أساسيا في الواقع الفردي والجماعي للمزابيين.

✓ **توارث مهنة التجارة يمثل بالنسبة للمبحوثين وعائلاتهم رهانا رمزيا من خلال الحفاظ على سيرورة إعادة إنتاجها عائليا**، من حيث أنها غير مرتبطة تحديدا بحسابات اقتصادية فحسب (رأسمال اقتصادي) ولكن أيضا بالحرص على الحفاظ على الهوية المهنية للمجموعة العائلية واستمراريتها (رأسمال ثقافي)، وهذا ما بيّنته نتائج الجداول رقم (23 و24)، حيث أن رغبة المبحوثين في الحفاظ على تقاليد العائلة تعتبر من أهم الأسباب التي دفعتهم إلى اختيار ممارسة هذه المهنة دون غيرها من المهن الأخرى بنسبة 84.66% باعتبار هذه المهنة تمثل موروثا عائليا، حيث أن نسبة 88.19% منهم لديهم العديد من أفراد عائلاتهم الممتدة يمارسون هذه المهنة (الأجداد، الأعمام، الإخوة..). فالتنشئة الأسرية التي تلقاها المبحوثين وكذا الخبرة التي اكتسبوها من آبائهم أو أحد أقاربهم لها تأثير في تحفيزهم على ممارسة مهنة التجارة حيث تلعب الأسرة دورا هاما في الحفاظ على استمرارية ممارسة هذه المهنة داخل العائلة.

✓ نتائج الجداول رقم (25 و26) بيّنت أن **مهنة التجارة في العائلات المزابية الممارسة لهذه المهنة هي عبارة عن رأسمال ثقافي عائلي**، ينتقل إلى الفرد الناشئ مثل باقي المنقولات الأخرى، وهذا ما يفسره الارتباط القوي بين رغبة المبحوثين في الحفاظ على التراث المهني للعائلة المتمثل في مهنة التجارة وبين ممارسة آبائهم لهذه المهنة، حيث أن 91.79% من المبحوثين الذين اختاروا مهنة التجارة لرغبتهم في الحفاظ على تقاليد العائلة باعتبارها موروثا عائليا، آباءهم ممارسين لمهنة التجارة.

كما أن الابن البكر من المبحوثين هو الأكثر تشجيعا من طرف العائلة وتحقيقا لرغبتها في ممارسة مهنة التجارة من بقية الأبناء الذين يحتلون مواقع أخرى في ترتيب الإخوة سيما الأصغر سنّا، حيث أن نسبة 87.14% من المبحوثين الذين التحقوا بمهنة التجارة تحقيقا لرغبتهم ورغبة العائلة، هم من فئة الأبناء البكر لعائلاتهم.

ولا يمكننا هنا ربط هدف الأبناء من وراء ذلك بوظيفة المنفعة المادية بل أن الأمر يتعلق بوظيفة رمزية مرتبطة بعملية الحفاظ على اسم العائلة المهني لضمان استمرارية الموروث المهني العائلي.

✓ **اعتماد آباء المبحوثين وأقاربهم على فعل المرافقة للمتاجر كاستراتيجية يقومون من خلالها بإعداد أبنائهم لممارسة مهنة التجارة**، وذلك لما للفعل في عملية التنشئة الاجتماعية من أهمية في ترسيخ القيم والممارسات والاستعدادات عند الفرد، وهذا ما تعكسه نتائج الجداول رقم (27 و28 و29)، فالأغلبية الكبرى من المبحوثين (97.33%) كان آباءهم أو أحد أفراد عائلاتهم الممتدة يواظبون على مرافقتهم إلى المحلات التجارية في صغرهم للتدريب على ممارسة التجارة، حيث يحرص التجار المزابيون على تكوين الأجيال الشابة سواء من أبنائهم أو أحد أقاربهم على اكتساب مهارات مهنة التجارة منذ سنّ مبكرة جدا مما يساهم في خلق هذه الملكة المهنية لديهم وفي استدخالهم لها في شكل استعدادات مهنية (الجدول رقم 27).

كما أن إن الهدف الأساسي لنقل مهنة التجارة عند المزابيين يتم تحقيقه تحديدا من خلال تعيين خليفة للأب أو أحد الأقارب في هذه المهنة، وهي الخطوة الضرورية لـ "صنع" الوريث ، والتي تمرّ عبر سيرورة من التنشئة الأسرية المهنية التي يعتبر فعل المرافقة والتدريب على ممارسة المهنة أحد صورها، وهذا ما يفسر العلاقة الإيجابية بين دافع المبحوثين لممارستهم

مهنة التجارة والذي كان بنسبة أكبر تحقيقا لرغبتهم ولرغبة العائلة في توجههم نحو هذه المهنة وبين فعل المرافقة الذي يتم من خلاله نقل مهنة التجارة إلى الأبناء مما يسمح باستمرارية التراث المهني العائلي وديمومته، وذلك بنسبة 82.19% (الجدول رقم 28).

إضافة إلى حرص غالبية المبحوثين على إعادة إنتاج فعل المرافقة الذي حظوا به من طرف آبائهم وعائلاتهم الممتدة من خلال حرصهم على اصطحاب أبنائهم إلى المحلات التجارية من أجل إعدادهم لاكتساب هذا التراث المهني من منطلق أنه جزء من التاريخ المهني العائلي، حيث أن نسبة 87.40% من هؤلاء هم ممن كان السبب الرئيسي لاختيارهم ممارسة مهنة التجارة الحفاظ على تقاليد العائلة (الجدول رقم 29).

✓ **تميز سيرورة اكتساب مهارات الممارسة المهنية للتجارة عند المزابيين بنظام التدرج المهني**، حيث يتم تكليف الابن أو القريب في بداية تدريبه من خلال المرافقة ببعض المهام البسيطة مثل تنظيف المتجر وترتيب السلع وحساب النقود، ليجد بعد فترة زمنية معينة وحسب مهاراته وقدراته مكانا له خلف طاولة التاجر (*le comptoir*) ليثبت مؤهلاته كتاجر ملّم بمبادئ ومهارات المساومة وكذا العرض والطلب وحسن التعامل، قبل أن تتم ترقيته إلى رتبة "شريك" أو أن يستقل بنشاطه التجاري (الجدول رقم 28).

✓ إن **مراكمة رؤوس أموال ثقافية واقتصادية واجتماعية شكلّت للمبحوثين دعما عائليا فعليا لتأسيس مشاريعهم المهنية التجارية والنجاح فيها** (الجدول رقم 30)، حيث أن الغالبية الكبرى من المبحوثين بنسبة 97.33% كان لعائلاتهم دور كبير في تحقيق مشروعهم المهني ونجاحه وذلك من خلال كل أشكال الدعم التي قدمته لهم والذي لا يقتصر فقط على الجانب المادي، حيث أنهم يعتمدون بشكل كبير على استغلال

الشبكة العائلية لإنجاح نشاطهم التجاري في كل مراحله بداية من التدريب على ممارسة المهنة مرورا باختيار طبيعة هذا النشاط ونهاية بتجسيده.

وبهذا نجد أن مجمل هاته التحليلات قد صبت لصالح تحقق الفرضية في أغلب مؤشرات قياسها، وعليه فالفرضية الثانية والتي مضمونها : **للتنشئة الأسرية دور في استدخال المزابيين الاستعدادات المهنية لممارسة مهنة التجارة**، تحققت نسبيا.

الفصل الرابع

التماسك الاجتماعي للجماعـــــة المزابية والإقبال على مهنة التجارة

(تحليل بيانات الفرضية الثالثة)

أولا: عرض بيانات بالفرضية الثالثة وتفسيرها

ثانيا: نتائج الفرضية الثالثة

تمهيـــــد:

يتناول هذا الفصل عرضا وتحليلا للبيانات الخاصة بالفرضية الثالثة وتفسيرها، لاختبار العلاقة بين قوة التماسك الاجتماعي للجماعة المزابية وإقبال المزابيين على مهنة التجارة وتمسّكهم بها، معتمدين في ذلك على مجموعة من المؤشرات الخاصة بهذين المتغيرين. كما سنستعرض في نهاية هذا الفصل النتائج المتوصل إليها من خلال تحليل وتفسير البيانات الخاصة بهذه الفرضية.

أولا: عرض بيانات الفرضية الثالثة وتفسيرها :

الجدول رقم (31): توزيع المبحوثين حسب تشغيلهم لعمال من عائلاتهم في محلاتهم

الاقتراحات			التكرارات	النسبة المئوية
نعم	الأبناء	51 %37.50	**124**	**%82.67**
	الإخوة	38 %27.94		
	الأقارب	47 %34.56		
	المجموع	***136** **%100**		
لا			26	%17.33
المجموع			**150**	**%100**

* تزايد عدد التكرارات راجع لإعطاء المبحوثين أكثر من إجابة

من خلال نتائج الجدول رقم (31) يتبين أن أغلبية المبحوثين بنسبة 82.67% صرحت بأنهم يشغّلون في محلاتهم التجارية عمال من عائلاتهم والمتمثلين أساسا في الأبناء بنسبة 37.50% والأقارب بنسبة 34.56% والأخوة بنسبة 27.94%، تليها نسبة 17.33% من مجموع المبحوثين صرحت بأنه لا يوجد لديهم أي فرد من عائلاتهم من بين العمال.

إن هذه النتائج تبيّن اتجاه غالبية المبحوثين نحو تشغيل أفراد من عائلاتهم أو أقاربهم بشكل عام في محلاتهم التجارية، وهو ما يشير إلى قوة الروابط العائلية عند المزابيين التي تمتد أيضا إلى الحقل المهني للتجارة الذي يعتبر مجالا آخر لتعزيز هذه الروابط والحفاظ عليها.

حيث يتم في الجماعة المزابية ضمن إطار العائلة الممتدة تعيين أدوار محددة للأفراد والتي تضمن أولوية المصلحة الجماعاتية على المصلحة الفردية. فمنطق الجماعاتية ينطوي على مجموعة من الواجبات والتزامات اتجاه الجماعة والولاء لأفراد الأسرة بمعناها الواسع من أجل تقوية الروابط الأخوية والقرابية وتعزيزها، وذلك من خلال تقاسم الموارد والحفاظ على التماسك والانسجام العائلي، حيث يتعدى هذا الالتزام المستوى العائلي إلى المستوى الجماعاتي وهذا ما ستبيّنه نتائج الجدول التالي.

الجدول رقم (32): يبين توزيع المبحوثين حسب تشغيلهم لعمال مزابيين من غير عائلاتهم

الاقتراحات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	**98**	**%65.33**
لا	52	%34.67
المجموع	**150**	**%100**

من خلال نتائج الجدول أعلاه يتضح أن غالبية المبحوثين صرحوا بأنهم يشغّلون عمال مزابيين من غير عائلاتهم وذلك بنسبة 65.33%، بينما صرحت نسبة 34.67% من مجموع المبحوثين بأنه ليس لديهم عمال مزابيين من غير عائلاتهم.

إن هذه النسب والأرقام تؤكد حرص غالبية المبحوثين على تشغيل عمال من الجماعة المزابية في المحلات التجارية، وهو مؤشر قوة الروابط الاجتماعية بين المزابيين التي تستند إلى الانتماء المشترك إلى الجماعة والتي تمتد إلى الحقل المهني للتجارة كصيغة أخرى لتعزيز هذه الروابط والحفاظ عليها.

فخارج إطار الروابط العائلية هناك مستوى ثاني من العلاقات مع أفراد آخرين من الجماعة المزابية، التي تستند إلى الانتماء المشترك لهذه الجماعة، التي تتميز بوجود شبكة علاقات اجتماعية قوية بين أفرادها.

وعلى هذا الأساس يعمل التجار المزابيون من خلال مهنة التجارة على تعزيز هذه الشبكة من خلال النشاط المهني التجاري عن طريق الحرص على تشغيل أفراد من الجماعة المزابية تحقيقا للتضامن العائلي والجماعاتي.

فهذا التوازن بين دور الفرد والمحددات العائلية والجماعاتية يهدف إلى تحقيق المنفعة المتبادلة والتعاون والتضامن بين المزابيين من أجل الحفاظ على تماسك الجماعة وبالتالي بقائها واستمراريتها، وهذا ما تؤكده أيضا نتائج الجدول الموالي.

الجدول رقم (33): يبين فئات الاستخدام في المحلات التجارية للمبحوثين وعلاقتها بأهدافهم من اختيار ممارسة مهنة التجارة

الهدف من اختيار مهنة التجارة / فئات الاستخدام		تحقيق الثراء المادي	الحصول على مكانة اجتماعية مرموقة	التضامن مع أفراد جماعتي ومساعدتهم	**المجموع**
تشغيل عمال من العائلة	نعم	19 %15.32	10 %08.07	**95** **%76.61**	124 %100
	لا	13 %50.00	05 %19.23	08 %30.77	26 %100
	المجموع	32 %21.33	15 %10.00	**103** **%68.67**	**150** **%100**
تشغيل مزابيين من غير العائلة	نعم	07 %07.14	04 %04.08	**87** **%88.78**	98 %100
	لا	25 %48.08	11 %21.15	16 %30.77	52 %100
	المجموع	32 %21.33	15 %10.00	**103** **%68.67**	**150** **%100**

من خلال نتائج الجدول أعلاه يتبين أن النسبة الأكبر من المبحوثين تتركز في فئة الذين صرحوا بأن الهدف من اختيارهم ممارسة مهنة التجارة هو المساهمة في التضامن مع أفراد الجماعة المزابية ومساعدتهم حيث بلغت 68.67%، وتدعمها في ذلك نسبة 76.61% ممن يشغلّون في محلاتهم أفراد من عائلاتهم وكذا نسبة 88.77% ممن قالوا بأنه

لديهم عمال مزابيين من غير أفراد عائلاتهم، مقابل نسبة 30.77% ممن قالوا بأنهم لا يشغلون أي فرد من عائلاتهم في متاجرهم وكذا النسبة ذاتها ممن صرحوا بأنهم لا يشغّلون عمال مزابيين من غير أفراد عائلاتهم.

في حين 21.33% من المبحوثين قالوا بأن الهدف من التحاقهم بمهنة التجارة كان لتحقيق الثراء المادي، وتدعمها في ذلك نسبة 50.00% ممن لا يشغّلون معهم أي فرد من أفراد عائلاتهم، وكذا نسبة 48.08% ممن صرحوا بأنه ليس لديهم عمال مزابيين من غير عائلاتهم في متاجرهم.

بينما 10.00% من المبحوثين صرحوا بأن التحاقهم بمهنة التجارة كان هدفه تحقيق مكانة اجتماعية مرموقة، وتدعمها في ذلك نسبة 19.23% ممن لا يشغّلون معهم أي فرد من أفراد عائلاتهم، وكذا نسبة 21.15% ممن صرحوا بأنه ليس لديهم عمال مزابيين من غير عائلاتهم في متاجرهم.

إن هذه النتائج تعكس بصورة واضحة كثافة الروابط الاجتماعية لدى المبحوثين والتي تجسدت في صيغ أخرى من العلاقات المتمثلة في علاقات العمل في الحقل المهني للتجارة، وهذا ما يعتبر من أهم مميزات ممارسة هذه المهنة لدى الجماعة المزابية والتي ساهمت في التأسيس لتنظيم جماعاتي شبكي له دور هام في تعزيز التماسك الاجتماعي بين المزابيين. فالنشاط المهني التجاري المزابي مهيكل في نظام جماعاتي يرتكز على مبدأ تعدد أرباب العمل (المالكين) وكذا العمال في المتجر الواحد، حيث يكون هؤلاء إما من العائلة أو الأقارب أو غيرهم من أفراد الجماعة المزابية، لأن المتاجر المزابية مملوكة ويتم تسييرها فقط من طرف المزابيين حيث لا يعمل لديهم أو معهم أي فرد من غير المزابيين، خاصة في منطقة مزاب.

هذا النظام الجماعاتي هو في الأصل تجسيد للتضامن الاجتماعي الذي يشدّد عليه المذهب الإباضي ويُنشّأ عليه الفرد المزابي حفاظا على تماسك الجماعة، فتنظيم التجارة وفق هذا النظام يمثل صيغة من صيغ المساعدة والتضامن بين المزابيين، حيث يحرص التجار المزابيون (المالكون) على تشغيل الشباب المزابي من أقاربهم أو من الذين لا يجدون عملا أو الذين تواجه أسرهم صعوبات مادية.

الجدول رقم (34): يبين الوضعية المهنية السابقة للمبحوثين في مهنة التجارة وعلاقتها بتعيين شركاء لهم في نشاطهم التجاري

وجود شركاء / الوضعية المهنية سابقا	نعم	لا	المجموع
عامل	40 %57.14	30 %42.86	70 %100
شريك	**50** **%67.57**	24 %32.43	74 %100
أخرى	02 %33.33	04 %66.67	06 %100
المجموع	**92** **%61.33**	58 %38.67	**150** **%100**

من خلال نتائج الجدول رقم (34) وحسب الاتجاه العام يتبين أن 61.33% من المبحوثين صرحوا بأنهم يعتمدون نظام الشراكة في نشاطهم التجاري، وتدعمها في ذلك نسبة 67.57% ممن صرحوا بأنهم كانوا في وضعية شريك قبل أن يستقلّوا بنشاطهم التجاري، مقابل 57.14% ممن كانوا في وضعية عامل، وتقابلها نسبة 33.33% ممن صرحوا بأنهم كانوا في وضعية أخرى.

في حين 38.67% من المبحوثين قالوا بأنهم يعتمدون نظام الشراكة في نشاطهم التجاري، وتدعمها في ذلك نسبة 66.67% ممن صرحوا بأنهم كانوا في وضعية مهنية أخرى غير العامل أو الشريك قبل استقلالهم بنشاطهم التجاري.

إن هذه النتائج تبيّن صورة أخرى للتنظيم الجماعاتي للنشاط المهني التجاري المزابي، المتمثلة في نظام الشراكة الذي يحافظ التجار على إعادة إنتاجه من جيل لآخر، حيث أن غالبية المبحوثين كانوا في السابق شركاء قبل أن يستقلوا بعملهم ويعيّنوا هم شركاء لهم في نشاطهم التجاري.

وبشكل عام يشير هذا الفعل إلى قوة التضامن والتعاون بين التجار المزابيين التي تعزّز التماسك الاجتماعي لهذه الجماعة المهنية، إذ يسعى التجار من خلال هذه الشراكات إلى تشجيع المبتدئين على ممارسة التجارة. وتتميز وضعية الشريك عند المزابيين بخصوصيتها لكونها خاضعة للقانون العرفي القائم على الاتفاق الضمني ومبدأ الثقة المتبادلة، حيث أن العامل في المتاجر المزابية يمكن أن تتطور وضعيته المهنية من مجرد عامل بسيط إلى رتبة شريك فعلّي وفقا لمعايير الخبرة في مجال التجارة والتي لا تقاس بعدد السنوات فحسب، ولكن أيضا بالمهارة والنزاهة والانضباط.

وعليه، يمكننا أن نخلص إلى أن إعادة إنتاج فعل "الشراكة" عبر الأجيال عند المزابيين الممارسين لمهنة التجارة يعدّ تعبيرا رمزيا للتعاون والتضامن بينهم بغية المساهمة في الحفاظ على تماسك هذه الجماعة المهنية.

الجدول رقم (35): يبين توزيع المبحوثين حسب تفضيلهم لفئات الاستخدام (مزابيين - غير مزابيين)

الاقتراحات			التكرارات	النسبة المئوية
المزابيين فقط	المبررات		**150**	**%100**
	الثقة	62 %35.43		
	الحد من البطالة	59 %33.71		
	التماثل	54 %30.86		
	المجموع	***175** **%100**		
غير المزابيين			00	-
المجموع			**150**	**%100**

* تزايد عدد التكرارات راجع لإعطاء المبحوثين أكثر من إجابة

من خلال نتائج الجدول أعلاه يتضح أن نسبة 100% من المبحوثين صرحت بأنهم يفضلون استخدام عمال مزابيين فقط، حيث تراوحت مبرراتهم لهذا التفضيل بين عامل الثقة (35.43%) والحرص على تشغيل الشباب المزابي للحد من البطالة (33.71%) وكذا عامل التماثل الثقافي (30.86%).

تشير هذه النتائج بشكل واضح إلى المبدأ السائد لدى كل المبحوثين في عملية التشغيل الذي يكون فيه الانتماء إلى الجماعة المزابية هو الأساس، وهذا ما أشرنا إليه سابقا

من أن العمال في المتاجر المزابية إما من العائلة أو الأقارب أو غيرهم من أفراد الجماعة المزابية، حيث لا يعمل لديهم أو معهم أي فرد من غير المزابيين خاصة في منطقة مزاب.

ويخضع تفضيل التجار استخدامهم لعمال مزابيين فقط لمبررات تحمل دلالات اجتماعية يصبّ مجملها في اتجاه حرص المبحوثين على تحقيق الوحدة والتكافل والتضامن بين أفراد الجماعة وبالتالي الحفاظ على تماسكها، حيث نجد مبرر "الثقة" احتل أكبر نسبة في مبررات الاختيار (35.43%) والتي تعكس أهميته كقيمة أخلاقية ذات أبعاد اجتماعية لدى التجار المزابيين، وهذا نتيجة لطبيعة النشاط التجاري وما يتضمنه من معاملات مالية تتطلب توفر هذه القيمة التي تحرص الجماعة المزابية على استدخالها لدى المزابيين عن طريق مؤسسات التنشئة الاجتماعية (الأسرة، المسجد، المدارس الحرة..)، وهو ما يفسر تفضيل المبحوثين استخدام فئة المزابيين، حيث أن هذا التفضيل هو وليد تجارب ومعاملات تجارية فرضتها طبيعة التعامل على الصعيد المهني عبر أجيال متعاقبة زمنيا، مع حرص التنظيم التجاري الجماعاتي على بقائه واستمراريته عبر الحفاظ على نماذج ممارساتية وسلوكية شبه موحّدة.

ويليه مباشرة مبرر "المساهمة في القضاء على البطالة لدى الشباب المزابي" (33.71%) الذي يبرز حرص المبحوثين على المساهمة في الحد من هذه الظاهرة في أوساط الشباب المزابي من خلال توفير مناصب عمل لهم في هذه المتاجر، لما للبطالة من آثار اجتماعية سلبية قد تهدد استقرار الجماعة وتماسكها، كما أنه يبرز أيضا قيمة العمل وأهميته في حياة المزابيين.

وعليه، فإن حرص التجار المزابيين على استخدام فئة المزابيين فقط سعيا منهم لاحتواء البطالة، يساهم أيضا في المحافظة على الاستقرار والتوازن الاجتماعيين للجماعة المزابية نتيجة التكفل بأحد أهم متطلباته وهي توفير مناصب عمل للشباب المزابي.

إضافة إلى مبرر "التماثل" (30.86%) الذي يعكس رغبة التاجر المزابي في استخدام من يتوافق مع طرق تفكيره وممارساته وسلوكياته الاجتماعية والتي من شأنها تسهيل عملية التفاعل بين جماعات العمل واندماجها وتماسكها، حيث يعتبر التماثل في الأنساق الثقافية مرجعية هامة تساهم في بناء التماسك الاجتماعي بصورة آلية.

فالهدف من ممارسة مهنة التجارة بالنسبة للمزابيين ليس ماديا فقط من خلال تحقيق الثراء المادي، بل اجتماعي أيضا من خلال المساعدة على توفير مناصب عمل للشباب المزابي وإدماجهم في النشاط التجاري والعمل على استمراريتهم فيه، عن طريق تدريبهم والعمل على اكتسابهم ليس فقط المهارات والتقنيات اللازمة لممارسة مهنة التجارة، ولكن أيضا القيم والمبادئ الأخلاقية، وهذا ما ستبيّنه نتائج الجدول الموالي.

الجدول رقم (36): يبين فئات الاستخدام في المحلات التجارية للمبحوثين وعلاقته بطبيعة علاقاتهم بالعمال عندهم

طبيعة العلاقة / فئات الاستخدام		محدودة في إطار التوجيه المهني فقط	النصح والتوجيه الأخلاقي	المتابعة خارج أوقات العمل	**المجموع**
تشغيل عمال من العائلة	نعم	00 %00	**97** **%78.23**	27 %21.77	124 %100
	لا	08 %30.77	08 %30.77	10 %38.46	26 %100
	المجموع	08 %05.33	**105** **%70.00**	37 %24.67	**150** **%100**
تشغيل مزابيين من غير العائلة	نعم	08 %08.16	**83** **%84.70**	07 %07.14	98 %100
	لا	00 %00	22 %42.31	30 %57.69	52 %100
	المجموع	08 %05.33	**105** **%70.00**	37 %24.67	**150** **%100**

من خلال نتائج الجدول (36) يتبين أن النسبة الأكبر من المبحوثين تتركز في فئة الذين صرحوا بأن طبيعة العلاقة بينهم وبين العمال لديهم تتضمن حرصهم على النصح والتوجيه الأخلاقي لهؤلاء العمال حيث بلغت 70.00%، وتدعمها في ذلك نسبة 78.23% ممن يشغلّون في محلاتهم أفراد من عائلاتهم وكذا نسبة 84.70% ممن قالوا بأنه

لديهم عمال مزابيين من غير أفراد عائلاتهم، مقابل نسبة 30.77% ممن قالوا بأنهم لا يشغلون أي فرد من عائلاتهم في متاجرهم وكذا نسبة 42.31% ممن صرحوا بأنهم لا يشغّلون عمال مزابيين من غير أفراد عائلاتهم.

في حين 24.67% من المبحوثين قالوا بأن علاقتهم بالعمال لديهم تشمل أيضا مراقبتهم خارج أوقات العمل، وتدعمها في ذلك نسبة 38.46% ممن لا يشغّلون معهم أي فرد من أفراد عائلاتهم، وكذا نسبة 57.69% ممن صرحوا بأنه ليس لديهم عمال مزابيين من غير عائلاتهم في متاجرهم.

بينما 05.33% من المبحوثين صرحوا بأن علاقتهم بالعمال في متاجرهم محدودة في إطار التوجيه المهني فقط، وتدعمها في ذلك نسبة 30.77% ممن لا يشغّلون معهم أي فرد من أفراد عائلاتهم، وكذا نسبة 08.16% ممن صرحوا بأنه ليس لديهم عمال مزابيين من غير عائلاتهم في متاجرهم.

إن هذه النسب والأرقام تشير إلى طبيعة العلاقة التي تربط المبحوثين بالعمال لديهم والتي تتجاوز البعد المهني لتشمل أيضا البعد القيمي الأخلاقي الذي تحرص الجماعة المزابية على غرسه لدى المزابيين في كل المراحل العمرية وعبر مختلف فضاءات التنشئة الاجتماعية التي يعتبر الفضاء المهني واحدا منها، من منطلق أن هذا البعد يعدّ من العناصر الأساسية للتماسك الاجتماعي بين المزابيين.

ويعتبر هذا السلوك (النصح والتوجيه الأخلاقي) متوراثا من جيل الآباء والأجداد من التجار المزابيين، حيث حرصت الهيئات الاجتماعية كالأعيان وكبار المشايخ على غرس هذه القيمة بواسطة التنظيم التجاري من خلال نظام العمل الذي يفرض ضوابط أخلاقية

اجتماعية تتمثل أساسا في الحفاظ على القيم الدينية والأخلاقية من الضياع أو الزوال، خاصة في ظل تواجد الجماعة المزابية في مجتمع أكبر حيث تتباين الممارسات والسلوكات.

فالنصح والتوجيه الأخلاقي للعمال (الصدق، الأمانة، الجدية والانضباط...) يعد بمثابة آلية للضبط الاجتماعي المعنوي، حيث يرفض أرباب العمل كل السلوكات الدخيلة على الجماعة المزابية محاولين بذلك توظيف نفوذهم كأرباب عمل من أجل المحافظة على النسق التربوي الاجتماعي الذي يعتبر من أهم عوامل التماسك الاجتماعي للجماعة المزابية.

أما نسبة 24.67% من المبحوثين الذين يحرصون على مراقبة العمال خارج أوقات العمل هي مؤشر على تراجع هذه الآلية التي كانت معتمدة خلال العقود الماضية في التعامل بين التاجر المزابي والعمال من حيث المراقبة والضبط خاصة لدى التجار الذين يعملون خارج مزاب، فلم تعد لها الفعالية التي كانت عليها بالنسبة للأجيال السابقة، وأصبحت محصورة فقط في الفئات العمرية التي لم تبلغ سن الرشد وهم في غالبيتهم من فئة المتسربين مدرسيا التي تتخذ من المتاجر بديلا عن المدارس، حيث يستمد التجار شرعيتهم في فرض هذه الآلية من العلاقات القرابية التي تربطهم بالعمال في حال كونهم من العائلة أو من أولياء هؤلاء العمال الذين يوصونهم بمتابعة أبنائهم ومراقبتهم وتوجيههم في حالة كونهم ليسوا من العائلة.

الجدول رقم (37): يبين سنّ المبحوثين وعلاقته بطبيعة علاقاتهم بالعمال في محلاتهم التجارية

طبيعة العلاقة / السـنّ	محدودة في إطار التوجيه المهني فقط	النصح والتوجيه الأخلاقي	المتابعة خارج أوقات العمل	**المجموع**
]31-21]	06 %20.00	17 %56.67	07 %23.33	30 %100
]42-32]	02 %05.13	25 %64.10	12 %30.77	39 %100
]53-43]	00 %00	24 %70.59	10 %29.41	34 %100
]64-54]	00 %00	23 %82.14	05 %17.86	28 %100
65 فأكثر	00 %00	**16** **%84.21**	03 %15.78	19 %100
المجموع	08 %05.33	**105** **%70.00**	37 %24.67	**150** **%100**

من خلال نتائج الجدول أعلاه وحسب الاتجاه العام يتبين أن غالبية المبحوثين بنسبة بلغت 70.00% صرحوا بأن طبيعة العلاقة بينهم وبين العمال لديهم تتضمن حرصهم على النصح والتوجيه الأخلاقي لهؤلاء العمال، وتدعمها في ذلك نسبتي 84.21% و82.14% على التوالي ممن تبلغ أعمارهم 65 سنة فأكثر وممن تتراوح أعمارهم بين 54-64 سنة، وتقابلها نسبة 70.59% ممن تتراوح أعمارهم 43-53، مقابل

64.10% ممن يبلغون من العمر بين 32- 42 سنة، وتقابلها 56.66% ممن أعمارهم بين 21-31 سنة.

في حين 24.67% من المبحوثين قالوا بأن طبيعة علاقتهم بالعمال لديهم تشمل أيضا مراقبتهم خارج أوقات العمل، وتدعمها في ذلك نسبة 30.77% ممن يبلغون من العمر بين 32-42 سنة.

بينما 05.33% من المبحوثين صرحوا بأن علاقتهم بالعمال في متاجرهم محدودة في إطار التوجيه المهني فقط، وتدعمها في ذلك نسبة 20.00% ممن أعمارهم بين 21-31 سنة.

إن هذه النتائج تبين أن لمتغير السن تأثيره على تحديد طبيعة العلاقة بين المبحوثين والعاملين معهم، خاصة فيما يتعلق بسلوك النصح والتوجيه الأخلاقي، حيث نلاحظ أنه كلما زاد سن المبحوثين زاد حرصهم على هذا السلوك وخاصة في الفئات العمرية 65 سنة فأكثر ومن تتراوح أعمارهم بين 54-64 سنة، بينما تقل لدى فئات الكهول والشباب بشكل تنازلي، وهذا مرتبط من جهة بمستوى النضج والخبرة لدى المبحوثين الذي يزداد بالتقدم في العمر، ومن جهة أخرى بقيم الاحترام والطاعة والانقياد لدى العمال لمن هم أكبر سنا الراسخة في وعي المزابيين والمغروسة فيهم ضمن نسق المنظومة التربوية الاجتماعية، عن طريق التنشئة الاجتماعية ونظام ضبط اجتماعيّ صارم في الأسرة والمدرسة والعشيرة والمؤسّسات الأخرى، والتي تظهر في شكل مجموعة من السلوكات الاجتماعية بشكل فرديّ وجماعيّ في العديد من الفضاءات الاجتماعية التي يعد الفضاء المهني التجاري أهمها، من منطلق أن المتاجر بالنسبة للمزابيين هي دائما ذات وظيفة اقتصادية واجتماعية.

الجدول رقم (38): يبين توزيع المبحوثين حسب المواظبة على تقديم الصدقات والتبرعات بكل أنواعها

الاقتراحات	التكرارات	النسبة المئوية
دائما	**138**	**%92.00**
أحيانا	12	%08.00
المجموع	**150**	**%100**

من خلال نتائج الجدول أعلاه يتضح أن غالبية المبحوثين صرحوا بأنهم يواظبون على تقديم الصدقات والتبرعات بشكل دائم وذلك بنسبة 92.00%، بينما صرحت نسبة 08.00% من مجموع المبحوثين بأن تقديمهم لها يكون أحيانا.

تؤكد هذه النتائج مواظبة غالبية المبحوثين على تقديم الصدقات والتبرعات بمختلف أنواعها سواء المادية منها أو في شكل سلع، وفي ذلك دلالة على الأهمية البالغة التي يوليها التجار المزابيون لهذه القيمة لما لها من أثر واضح في الحفاظ على نظامهم الاجتماعي وعلى تماسكه، ويعود ذلك في جزء كبير منه إلى تأثير الخطاب الديني الذي يكتسي طابع القدسية لدى المزابيين والداعي إلى تحريض التجار على الإنفاق على المشاريع الخيرية، كما يبرز دور هيئة العشيرة في مزاب التي تحرص على لعب دور الوساطة بين التجار المزابيين وغيرهم من أفراد الجماعة من خلال جمع أموال الزكاة والصدقات والتبرعات وتوزيعها على المشاريع الخيرية وعلى مستحقيها.

فممارسة تقديم التجار المزابيين للصدقات والتبرعات والزكاة خاصة من أجل الأعمال الخيرية لها رمزيتها الاجتماعية (التضامن مع أفراد الجماعة) والدينية (تعبير عن طاعة الله

والتقرب إليه) مرتبطة باعتقادهم الراسخ بأن ثرواتهم ستحل عليها "البركة" وتتزايد إذا وجهت إلى الأعمال الخيرية، وهو دلالة على أن الرمزية المرتبطة بالصدقات والتبرعات والزكاة كممارسة سوسيودينية مرتبطة في جانب منها أيضا بغايات وأهداف ذات طابع اقتصادي، وهو ما يفسر رمزية مهنة التجارة لدى المزابيين كنشاط اقتصادي ربحي مقترن بوظائف وأهداف اجتماعية تساهم في الحفاظ على تماسك الجماعة، وهذا ما تدعمه نتائج الجدول الموالي.

الجدول رقم (39): يبين الهدف الأساسي من التحاق المبحوثين بمهنة التجارة وعلاقته بوجهة أموال الزكاة والصدقات والتبرعات التي يقدمونها

وجهة أموال الزكاة والتبرعات / الهدف من الالتحاق بمهنة التجارة	الجماعة المزابية فقط	الجماعة المزابية وغيرها	المجموع
تحقيق الثراء المادي	07 %21.88	25 %78.12	32 %100
الحصول على مكانة اجتماعية مرموقة	09 %60.00	06 %40.00	15 %100
التضامن مع أفراد جماعتي ومساعدتهم	**101** **%98.06**	02 %01.94	103 %100
المجموع	**117** **%78.00**	33 %22.00	**150** **%100**

من خلال نتائج الجدول رقم (39) وحسب الاتجاه العام يتبين أن 78.00% من المبحوثين صرحوا بأن وجهة أموال الزكاة والصدقات والتبرعات التي يقدمونها هي الجماعة المزابية فقط، وتدعمها في ذلك نسبة 98.05% ممن صرحوا بأن الهدف الأساسي من التحاقهم بمهنة التجارة هو المساهمة في التضامن مع أفراد الجماعة المزابية ومساعدتهم، مقابل 60.00% قالوا بأن هدفهم يتمثل في الحصول من خلال هذه المهنة على مكانة اجتماعية مرموقة، وتقابلها نسبة 21.88% يتمثل هدفهم في تحقيق الثراء المادي.

في حين 22.00% من المبحوثين صرحوا بأن وجهة أموال الزكاة والصدقات والتبرعات التي يقدمونها الجماعة المزابية وخارجها، وتدعمها في ذلك نسبة 78.12% قالوا بأن الهدف من التحاقهم بمهنة التجارة يتمثل في تحقيق الثراء المادي.

هذه الأرقام والنسب تحمل دلالة عن قوة ارتباط المبحوثين بالجماعة المزابية، لذلك يحرصون على أولوية استفادة الجماعة من دعمهم المادي الذي يتأتى في صيغة أموال الزكاة أو صدقات أو تبرعات، ويرتبط ذلك بهدفهم الأساسي من توجههم نحو ممارسة مهنة التجارة التي تمكنهم من تحقيق دخل مادي معتبر يسمح لهم بالمساهمة في التضامن مع أفراد جماعتهم ومساعدتهم.

إن التجار المزابيون يجمعون في انسجام متميّز بين سعيهم وراء تحقيق الربح المادي وفقا لمصالحهم الفردية وبين مرجعيتهم الثابتة المرتبطة بانتمائهم الجماعاتي (العائلة الممتدة، العشيرة، الجماعة المزابية)، حيث يمكنهم ذلك من تشارك الأوقات الصعبة وتعزيز الروابط الاجتماعية بين أعضاء الجماعة الذين يتقاسمون مسؤولية الحفاظ على التماسك الاجتماعي للجماعة المزابية، حيث تؤخذ المبادرات الجماعية من أجل منفعة الجماعة والتي تتجسد بالنسبة للتجار في شكل مساهمات مالية وعينية من أجل أعمال ذات طابع خيري اجتماعي من خلال الصدقات وأموال الزكاة والتبرعات.

الجدول رقم (40): يبين توزيع المبحوثين حسب عضويتهم في التنظيمات المهنية والجمعيات

الاقتراحات	التكرارات	النسبة المئوية
تنظيمات مهنية أو تجارية / جمعيات (خيرية، اجتماعية، ثقافية) خاصة بالمزابيين	**150**	**%82.42**
تنظيمات مهنية أو تجارية / جمعيات (خيرية، اجتماعية، ثقافية) عامة	32	%17.58
المجموع	***182**	**%100**

* تزايد عدد التكرارات راجع لإعطاء المبحوثين أكثر من إجابة

من خلال نتائج الجدول أعلاه يتضح أن غالبية المبحوثين صرحوا بأنهم أعضاء في تنظيمات مهنية أو تجارية وفي جمعيات (خيرية، اجتماعية، ثقافية) خاصة بالمزابيين وذلك بنسبة 82.42%، بينما صرحت نسبة 17.58% منهم بأنهم أعضاء أيضا في مثل هذه التنظيمات والجمعيات العامة.

تبرز هذه النتائج بشكل واضح اتجاه المبحوثين نحو الانخراط في التنظيمات المزابية تحديدا بكل أشكالها العرفية منها أو الرسمية، ويعود ذلك إلى انتماء التاجر المزابي إلى محيط اجتماعي يولي أهمية كبرى للحياة الجماعاتية التي تحافظ على تماسكه الاجتماعي.

وتعتبر هذه التنظيمات من أهم صور التضامن بين التجار المزابيين أو بينهم وبين غيرهم من بقية أعضاء الجماعة، كما أنها تمثل في الوقت ذاته مصادر دعم قوية للتجار من حيث المساندة والتوجيه والنصح والضبط من طرف القائمين على هذه التنظيمات والمشرفين

على تسييرها، مشكلة بذلك شبكة علاقات اجتماعية ومهنية ولا تقتصر على منطقة مزاب بل تمتد حتى خارجها.

ثانيا: نتائـــج الفرضية الثالثة:

مـن خـلال مناقشـتنا للمعطيـات الإحصـائية الـواردة في الجـداول، والارتباطـات السوسيولوجية بين المتغيرات المركبة فيها، بدا واضحا أن قوة التماسك الاجتماعي التي تميّز الجامعة المزابية لها انعكاسها على مهنة التجارة لدى المزابيين من خلال العديد من مظاهر التعاون والتضامن، وهو ما كان سائدا في تحليلنا لما افترضناه، من أن قوة التماسك الاجتماعي للجماعة المزابية له دور في تمسّك المزابيين بممارسة مهنة التجارة وإقبالهم عليها، حيث أن مناقشتنا لهذه الجداول أفضت إلى النتائج التالية:

- ✓ **قوة الروابط العائلية والاجتماعية عند المزابيين القائمة على الانتماء المشترك للجماعة والتي تمتد أيضا إلى الحقل المهني للتجارة الذي يعتبر مجالا آخر لتعزيز هذه الروابط والحفاظ عليها، وبالتالي الحفاظ على التماسك الاجتماعي للجماعة**، وذلك من خلال التزام التجار المزابيين بتقاسم الموارد والحفاظ على التماسك والانسجام، حيث يتجاوز هذا الالتزام المستوى العائلي إلى المستوى الجماعاتي، وهذا ما بيّنته نتائج الجداول رقم (31 و32)، أغلبية المبحوثين بنسبة 82.67% صرحت بأنهم يشغّلون في محلاتهم التجارية عمال من عائلاتهم والمتمثلين أساسا في الأبناء والأخوة والأقارب، كما أن نسبة 65.33% منهم صرحوا بأنهم يشغّلون عمال مزابيين من غير عائلاتهم.

✓ نتائج الجداول رقم (33 و34 و35) بيّنت **تميّز ممارسة مهنة التجارة عند الجماعة المزابية بتنظيم جماعاتي شبكي له دور هام في تعزيز التماسك الاجتماعي لهذه الجماعة المهنية وبين المزابيين بشكل عام**، إذ بيّنت النتائج بصورة واضحة قوة التضامن والتعاون بين التجار المزابيين وكثافة الروابط الاجتماعية لديهم والتي تجسدت في صيغ أخرى من العلاقات المتمثلة في علاقات العمل في الحقل المهني للتجارة، حيث أن النسبة الأكبر من المبحوثين (68.67%) صرحوا بأن الهدف من اختيارهم ممارسة مهنة التجارة هو المساهمة في التضامن مع أفراد الجماعة المزابية ومساعدتهم، 76.61% منهم يشغلّون في محلاتهم أفراد من عائلاتهم وكذا عمال مزابيين من غير أفراد عائلاتهم بنسبة 88.77%.

كما يعتبر نظام الشراكة الذي يحافظ التجار على إعادة إنتاجه من جيل لآخر من الصور الأخرى للتنظيم الجماعاتي للنشاط المهني التجاري المزابي، حيث أن 61.33% من المبحوثين صرحوا بأنهم يعتمدون نظام الشراكة في نشاطهم التجاري، 67.56% منهم كانوا في وضعية شريك قبل أن يستقلّوا بنشاطهم التجاري.

إضافة إلى المبدأ السائد لدى التجار المزابيين في عملية التشغيل الذي يكون فيه الانتماء إلى الجماعة المزابية هو الأساس، فالعمال في المتاجر المزابية إما من العائلة أو الأقارب أو غيرهم من أفراد الجماعة المزابية، حيث لا يعمل لديهم أو معهم أي فرد من غير المزابيين خاصة في منطقة مزاب، وهذا ما عبّرت عنه نسبة 100% من المبحوثين الذين أكدوا تفضيلهم لاستخدام عمال مزابيين فقط، حيث أرجعوا ذلك لمبررات تحمل دلالات اجتماعية تصبّ في مجملها في حرصهم على تحقيق الوحدة والتكافل والتضامن بين أفراد

الجماعة وبالتالي الحفاظ على تماسكها، مثل عامل الثقة والحرص على تشغيل الشباب المزابي للحد من البطالة في الجماعة وكذا عامل التماثل الثقافي.

✓ **العلاقة التي تربط المبحوثين بالعمال لديهم تتجاوز البعد المهني لتشمل أيضا البعد القيمي الأخلاقي الذي تحرص الجماعة المزابية على غرسه لدى المزابيين في كل المراحل العمرية وعبر مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي يعتبر الحقل المهني واحدا منها**، وهو ما يجسده سلوك النصح والتوجيه الأخلاقي المتوراث من جيل الآباء والأجداد من التجار المزابيين للحفاظ على النسق التربوي الاجتماعي الذي يعتبر من أهم عوامل التماسك الاجتماعي للجماعة المزابية، وهذا ما تعكسه نتائج الجداول رقم (36 و37)، فالأغلبية من المبحوثين (70.00%) صرحوا بأن طبيعة العلاقة بينهم وبين العمال لديهم مبنية على النصح والتوجيه الأخلاقي لهؤلاء العمال، حيث يزداد الحرص على ذلك كلما زاد سنّ المبحوثين.

فالهدف من ممارسة مهنة التجارة بالنسبة للمزابيين ليس ماديا فقط من خلال تحقيق الثروة، بل اجتماعي أيضا من خلال المساعدة على توفير مناصب عمل للشباب المزابي وإدماجهم في النشاط التجاري والعمل على استمراريتهم فيه، عن طريق تدريبهم والعمل على اكتسابهم ليس فقط المهارات والتقنيات اللازمة لممارسة مهنة التجارة، ولكن أيضا القيم والمبادئ الأخلاقية.

✓ نتائج الجداول رقم (38 و39) بيّنت **جمع التجار المزابيين في انسجام متميّز بين سعيهم وراء تحقيق الربح المادي وفقا لمصالحهم الفردية وبين مرجعيتهم الثابتة المرتبطة بانتمائهم الجماعاتي (العائلة الممتدة، العشيرة، الجماعة المزابية)**، من خلال المواظبة الدائمة لغالبية المبحوثين (92.00%) على تقديم الصدقات والتبرعات

بمختلف أنواعها، كما صرحت نسبة 78.00% منهم بأن وجهة أموال الزكاة والصدقات والتبرعات التي يقدمونها هي الجماعة المزابية فقط، وفي ذلك دلالة على الأهمية البالغة التي يوليها التجار المزابيون لهذه القيمة لما لها من أثر واضح في الحفاظ على نظامهم الاجتماعي وعلى تماسكه، حيث تؤخذ المبادرات الجماعية من أجل منفعة الجماعة والتي تتجسد بالنسبة للتجار في شكل مساهمات مالية وعينية من أجل أعمال ذات طابع خيري اجتماعي من خلال الصدقات وأموال الزكاة والتبرعات.

فممارسة تقديم التجار المزابيين للصدقات والتبرعات والزكاة خاصة من أجل الأعمال الخيرية لها رمزيتها الاجتماعية (التضامن مع أفراد الجماعة) والدينية (تعبير عن طاعة الله والتقرب إليه) مرتبطة باعتقادهم الراسخ بأن ثرواتهم ستحل عليها "البركة" وتتزايد إذا وجهت إلى الأعمال الخيرية.

✓ **اتجاه المبحوثين الواضح نحو الانخراط في التنظيمات المزابية تحديدا بكل أشكالها العرفية منها أو الرسمية**، ويعود ذلك إلى انتماء التاجر المزابي إلى محيط اجتماعي يولي أهمية كبرى للحياة الجماعاتية التي تحافظ على تماسكه الاجتماعي (الجدول رقم 40)، حيث أن الغالبية الكبرى من المبحوثين بنسبة 82.43% أعضاء في تنظيمات مهنية أو تجارية وفي جمعيات (خيرية، اجتماعية، ثقافية) خاصة بالمزابيين.

وبالتالي فالفرضية الثالثة والتي مضمونها : **قوة التماسك الاجتماعي للجماعة المزابية لها دور في تمسّك المزابيين بممارسة مهنة التجارة وإقبالهم عليها**، تحققـــــت نسبيا.

الاستنتاج العام

الاستنتاج العام:

تشير النتائج العامة لهذه الدراسة إلى **تمسك الجماعة المهنية للتجار المزابيين بأبعاد متقاربة لهويتهم الجماعية في الحقل المهني للتجارة**، ويتلخص ذلك فيما يلي:

✓ إن تجسيد التجار المزابيين للقيم السوسيودينية للجماعة المزابية في ممارستهم المهنية للتجارة مرتبط بممارسات خارج المهنة (الالتزام بالشعائر والفرائض الدينية، مثل التمسك الكبير بالقرآن الكريم تلاوة وحفظا، حضور مجالس الذكر والوعظ والإرشاد) وأخرى أثناء ممارستهم لمهنة التجارة (تقديس قيمة العمل واعتباره واجبا دينيا وعبادة يتقربون بها إلى الله، الصدق والأمانة من حيث السلع أو مع الزبائن والمورّدين، التضامن والتعاون مع غيرهم من التجار المزابيين)، فهم يجمعون في تميّز بين التزامهم بنمط حياة يهيمن عليه العنصر الديني وبين الالتزام بالقيم الدينية المستمدة من المذهب الإباضي وتوظيفها في ممارستهم المهنية للتجارة، حيث تشكّل هذه القيم الدينية بالنسبة لهم نظاما ورأسمال ثقافي قيمي، تستند سلوكاتهم وممارساتهم إلى ضوابطه المادية والرمزية.

كما أن عامل التحفيز الروحي بالنسبة للتجار المزابيين النابع من تقديسهم للعمل باعتباره عبادة يتقربون بها إلى الله وبالتالي حرصهم على حسن هذه "العبادة" وكذا إيمانهم الراسخ بمبدأ الاستخلاف في الأرض يساهم في امتثالهم الكامل للنظام الأخلاقي للمذهب الإباضي خاصة في المجال المهني، وتحديدا في مهنة التجارة، التي تعتبر بالنسبة لهم الميدان العملي الذي تمتحن فيه العقيدة والأخلاق والسلوك. ويرتبط هذا الاعتقاد في جزء كبير منه بمنظور الإباضية لمسألة "الزهد" الذي لا يعني الفقر واعتزال الناس، وإنما العمل الشاق بجدية وصرامة كوسيلة لتحقيق الثروة وتوظيفها لغايات اجتماعية ودينية تدعم تماسك الجماعة المزابية واستمرايتها.

وعليه، يمكننا أن نخلص إلى أن الوعي الجماعي المتوافق مع ما يحمله المزابيون من قيم سوسيودينية، والذي بواسطته تبحث هذه الجماعة المهنية عن التميز في محيط ذو مرجعيات سوسيوثقافية مختلفة، من خلال الارتباط بالموروث القيمي والالتزام به، هو الذي يضفي على التجار المزابيين هويتهم المهنية المتفرّدة، مشكلّا بذلك أخلاقا مهنية تساهم في التماسك الداخلي القوي لهذه الجماعة المهنية وتمنحها صفة التمايز السوسيومهني عن غيرها من الجماعات المهنية الأخرى.

✓ إن الطابع العائلي التوارثي لمهنة التجارة عند المزابيين جعلت من سيرورة استدخال الاستعدادات المهنية لممارسة هذه المهنة (أبيتوس مهني) عبر التنشئة الأسرية بمعناها الواسع، تمرّ عند العائلات المزابية الممارسة لهذه المهنة عبر تثبيت الأبناء ضمن المنطق المهني العائلي وكذا بنائهم كفاعلين مهنيين مستقلين في الوقت ذاته عن طريق تفاعلات علائقية عائلية متعددة ومعقدة، حيث يتم هذا الاستدخال عن طريق مراحل وآليات متعددة من طرف الآباء أو أحد أفراد العائلة الممتدة كفعل المرافقة في سنّ مبكرة إلى المتاجر ونظام التدرج المهني في ممارسة المهنة (متدرب، عامل، شريك).

إذ أن نقل مهنة التجارة يتشابه هنا مع نقل موقع في الحقل المهني بكل ما تنطوي عليه من رأسمال اقتصادي وثقافي واجتماعي، ومن خلال هذا الموقع يمرّ التراث المهني لأجل البقاء والاستمرارية بناء على قوة الرابط الاجتماعي الذي يشكله التفاعل بين الناقل لهذه المهنة والمستدخل لهذه الاستعدادات المهنية، وكلا الطرفان في الواقع ليسا سوى ناقلين ومؤتمنين خلال جيل لهذا التراث المهني والتاريخ العائلي، حيث ينقل الأب أو أحد أفراد العائلة الممتدة هذا التراث المهني إلى الابن أو "الخليفة" الذي يرث هذا التراث ولكن يرث معه أيضا واجب

الحفاظ على استمراريته وتنميته ونقله بدوره إلى الجيل اللاحق، حتى لا يكون الحلقة الأخيرة في هذه السلسلة المهنية العائلية.

هذه الصيغة الخاصة من إعادة الإنتاج الداخلي لمهنة التجارة عند المزابيين تشير إلى سيرورة نقل التراث المهني العائلي المرتبطة برهانات رمزية من منطلق أنها لا تتعلق بغايات اقتصادية فحسب، ولكن بشكل أكبر بالحفاظ على الهوية المهنية للمجموعة العائلية، حيث تسمح هذه السيرورة بربط الأجيال المهنية فيما بينها على المدى الزمني الطويل.

✓ يتميّز التجار المزابيون بجمعهم في انسجام خاص بين سعيهم لتحقيق الربح المادي وفقا لمصالحهم الفردية وبين مرجعيتهم الهوياتية الثابتة المرتبطة بانتمائهم الجماعاتي للعائلة الممتدة والعشيرة والجماعة المزابية، التي تعطي أهمية كبيرة للحياة الجماعية وتشدّد عليها حفاظا على قوة التماسك الاجتماعي الذي يميّزها ويحافظ على بقائها. حيث يتم في الجماعة المزابية في إطار العائلة الممتدة تعيين أدوار محددة للأفراد التي تضمن أولوية المصلحة الجماعاتية على المصلحة الفردية. فمنطق الجماعاتية ينطوي على مجموعة من الواجبات والتزامات اتجاه الجماعة والولاء لأفراد الأسرة بمعناها الواسع، من أجل تقوية الروابط الأخوية والقرابية وتعزيزها وذلك من خلال تقاسم الموارد والحفاظ على التماسك والانسجام العائلي، إذ يتعدى هذا الالتزام المستوى العائلي إلى المستوى الجماعاتي، وهو ما يشكّل شبكة علاقات اجتماعية قوية قائمة على الانتماء للجماعة كعامل مركزي، والتي تجسدت في صيغ أخرى من العلاقات المتمثلة في علاقات العمل في الحقل المهني للتجارة، وهذا ما يعتبر من أهم مميزات ممارسة هذه المهنة لدى الجماعة المزابية والتي ساهمت في التأسيس لتنظيم جماعاتي شبكي له دور هام في تعزيز التماسك الاجتماعي بين المزابيين.

هذا النظام الجماعاتي هو في الأصل تجسيد للتضامن الاجتماعي الذي يشدّد عليه المذهب الإباضي ويُنشّأ عليه الفرد المزابي حفاظا على تماسك الجماعة، فتنظيم التجارة وفق هذا النظام يمثل صيغة من صيغ المساعدة والتضامن بين المزابيين، وعلى هذا الأساس يعمل التجار المزابيون من خلال مهنة التجارة على تعزيز هذه الشبكة من خلال النشاط المهني التجاري عن طريق آليات أو استراتيجيات تأخذ مظاهر متعددة سواء داخل الجماعة المهنية وهذا ما يعكسه حرصهم على تشغيل أفراد من عائلاتهم أو أقاربهم بشكل عام وأفراد من الجماعة المزابية خاصة من الذين لا يجدون عملا أو الذين تواجه أسرهم صعوبات مادية تحقيقا للتضامن العائلي والجماعاتي، حيث لا يعمل لديهم أو معهم أي فرد من غير المزابيين خاصة في منطقة مزاب إلا في حالات الضرورة، وذلك لأسباب تحمل دلالات اجتماعية (الحد من البطالة عند الشباب المزابي، الثقة المتبادلة، التماثل السوسيوثقافي) تصبّ في مجملها في حرصهم على تحقيق الوحدة والتكافل والتضامن بين أفراد الجماعة وبالتالي الحفاظ على تماسكها، إضافة إلى نظام الشراكة التي تتميز عند التجار المزابيين بخصوصيتها لكونها خاضعة لقانون عرفي قائم على الاتفاق الضمني ومبدأ الثقة المتبادلة، والذي يحرصون على إعادة إنتاجه عبر الأجيال كتعبير رمزي للتعاون والتضامن بينهم من خلال فعل الشراكة الذي يساهم في الحفاظ على تماسك هذه الجماعة المهنية.

أما خارج المجال المهني فيتجسد ذلك من خلال حرص التجار المزابيين على ممارسة تقديم الصدقات والتبرعات والزكاة خاصة من أجل الأعمال الخيرية والتي لها رمزيتها المرتبطة بالصدقات والتبرعات والزكاة كممارسة سوسيودينية مرتبطة في جانب منها أيضا بغايات وأهداف ذات طابع اقتصادي، وهو ما يفسر رمزية مهنة التجارة لدى المزابيين كنشاط اقتصادي ربحي مقترن بوظائف وأهداف اجتماعية تساهم في الحفاظ على تماسك الجماعة،

حيث يمكنهم ذلك من تشارك الأوقات الصعبة وتعزيز الروابط الاجتماعية بين أعضاء الجماعة الذين يتقاسمون مسؤولية الحفاظ على التماسك الاجتماعي للجماعة المزابية، وذلك عن طريق المبادرات الجماعية من أجل منفعة الجماعة. إضافة إلى حرص التجار المزابيين على الانخراط في التنظيمات المزابية تحديدا بكل أشكالها العرفية منها أو الرسمية، وتعتبر هذه التنظيمات من أهم صور التضامن بين التجار المزابيين أو بينهم وبين غيرهم من بقية أعضاء الجماعة، كما أنها تمثل في الوقت ذاته مصادر دعم قوية للتجار من حيث المساندة والتوجيه.

هذا التوازن بين دور الفرد والمحددات العائلية والجماعاتية يهدف إلى تحقيق المنفعة المتبادلة والتعاون والتضامن بين المزابيين من خلال النشاط التجاري من أجل الحفاظ على تماسك الجماعة وبالتالي بقائها واستمراريتها، فالبعد الاجتماعي لمهنة التجارة له دور في قوة تماسكم الاجتماعي.

الخاتمـــــــة

الخاتمـــــــة:

أردنا من خلال هذه الدراسة الاقتراب من ظاهرة لا تزال تفتقر نسبيا إلى البحث العلمي، والمتمثلة في العلاقة بين الهوية الجماعية (ثقافية، إثنية، دينية) لجماعات معينة والإقبال على ممارسة مهن محددة والتميّز فيها، محاولين إسقاط هذا الانشغال البحثي على الجماعة المزابية، نظرا لما يميّز هذه الأخيرة من تماسك وتضامن اجتماعي داخلي قويّ مكّنها من الحفاظ على تميّزها الهوياتي في ظل ما شهدته الجماعاتية والتقاليد والقيم المرجعية من تراجع، ونظرا أيضا لما يعرف عن المزابيين من ارتباط كبير بممارسة مهنة التجارة والتميّز فيها منذ زمن بعيد.

وقد انطلقنا لتناول هذه المسألة البحثية من تساؤل محوري مفاده « إلى أي مدى تتجسد عناصر الهوية الجماعية المزابية في ممارسة المزابيين لمهنة التجارة؟»، حيث هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين الهوية الجماعية المزابية والتوجّه الواسع للمزابيين نحو ممارسة مهنة التجارة وتميّزهم فيها، خاصة إذا علمنا أن الهدف غير الاقتصادي المتمثل في الحفاظ على تماسك الجماعة وعلى هويتها يمكن أن يؤدي إلى تفضيل بعض الجماعات المتميزة ثقافيا إلى تفضيل أعضائها التمركز حول مهن محددة.

وحاولنا من خلال هذه الدراسة تقديم بعض المتغيرات لفهم هذه المسألة، فخصوصية القيم السوسيودينية التي تقوم عليها الجماعة المزابية وارتباط المزابيين بها، الاستعددات المهنية التي يستدخلها المزابيون خلال مسار تنشئتهم الأسرية لممارسة مهنة التجارة، إضافة لقوة التماسك الاجتماعي لهذه الجماعة ودوره في تفضيل المزابيين لمهنة التجارة وتمسّكهم بها شكلوا المحاور الأساسية لهذه الدراسة، التي سمحت لنا نتائجها بفهم أفضل للعناصر الأساسية التي يقوم عليها تنظيم جماعاتي ذو بنية اجتماعية كثيفة ومعقدة، مرتكز على أساس ديني

يتميّز بنوع من الخصوصية (الإباضية)، مشكّلة بذلك جماعة ذات نظام "أخلاقي" واضحة الحدود قائمة على أساس الانتماء الجماعاتي، وهو ما يفسر قوة الشعور بالانتماء الثقافي والهوياتي لدى التجار المزابيين والذي ينعكس في ممارستهم المهنية للتجارة المحددة بخصوصية القيم السوسيودينية والتراث العائلي والتماسك الاجتماعي المميّز لهذه الجماعة، فالإنضباط والجدية والتضامن والتكامل والروح الجماعية المستمدة من الهوية الجماعية المزابية شكّلوا أساس هذه الممارسة المهنية اللانمطية لمهنة التجارة عند المزابيين.

وبناء على ذلك، فإن تمركز جماعات معيّنة حول مهنة محدّدة ليس فعلا محايدا، بل أنه يعتبر من بين استراتيجيات الحفاظ على التميّز الهوياتي لهذه الجماعة واستمراريتها وتطويرها من خلال التميّز مهنيا.

غير أننا نشير إلى أن المتغيرات التي تم تناولها خلال هذه الدراسة لا يمكنها استنفاد النقاش حول مسألة الهوية الجماعية وما يرتبط بها من ممارسات مهنية، ولكنها تستدعي المتابعة في تناول هذه المسألة الاجتماعية، وفي الوقت نفسه إعادة تأطير القضايا وتحديد المسائل التي يمكننا كسوسيولوجيين أن نطمح للمساهمة في الإجابة عنها. وهنا نشير إلى أن مسألة تمركز المزابيين حول مهنة التجارة يمكنها أن تطرح أيضا على نطاق جغرافي أوسع (خارج منطقة مزاب)، لأن مثل هذه الجماعات المتميزة هوياتيا لا تنشط مهنيا ضمن النطاق المحلي فحسب، بل ضمن نظام شبكي مهني جماعاتي متميّز وممتد على مستوى أغلب المدن الجزائرية.

وبالتالي، إن النتائج المتحصل عليها من خلال هذه الدراسة مثيرة لمزيد من البحث والتفكير العلمي في هذا الواقع السوسيوثقافي المتميّز، ويمكنها أن تشكل نقطة انطلاق لدراسات أخرى في المجال نفسه.

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية

I. الكتـــــب :

1. إبراهيم بحاز بن بكير، الدولة الرستمية: دراسة في الأوضاع الاقتصادية والحياة الفكرية، مطبعة لافوميك، الجزائر، 1985.

2. أليكس ميكشيللي، الهويـــة، ترجمة: علي وطفة، دار الوسيط للخدمات الطباعية، دمشق، ط1، 1993.

3. أنتوني غدنز، علم الاجتماع، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2005.

4. ايان كريب، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، ترجمة: محمد حسين ومحمد عصفور، عالم المعرفة، الكويت 1999.

5. بكير أعوشت بن سعيد، وادي مزاب في ظل الحضارة الإسلامية، المطبعة العربية، غرداية، الجزائر، 1991.

6. بلال السكارنة، أخلاقيات العمـــل، دار المسيرة للطباعة والنشر، الأردن، ط4، 2014.

7. جورج فريدمان وبيار نافيل، رسالة في سوسيولوجيا العمل، ترجمة: يولاند عمانوئيل، منشورات عويدات، ج 1، بيروت 1985.

8. جونز فيليب، النظريات الاجتماعية والممارسة البحثية، ترجمة: محمد ياسر الخواجة، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، .2010

9. حسن السعاتي، تصميم البحوث الاجتماعية، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 1982.

10. حمو النوري بن عيسى، نبذة من حياة المزابيين الدينية والسياسية والعلمية، دار الكروان، باريس، ج1، 1984.

11. ربحي مصطفى عليان وعثمان محمد غنيم، مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيقية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.

12. سعيد سبعون، الدليل المنهجي في إعداد المذكرات والرسائل الجامعية في علم الاجتماع، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010.

13. صالح اسماوي بن عمر، العزابة ودورهم في المجتمع الإباضي بمزاب، جمعية التراث، المطبعة العربية، غرداية، الجزائر، ط1، 2005.

14. صموئيل هنتنغتون، من نحن؟ التحديات التي تواجه الهوية الأمريكية، ترجمة: حسام الدين خضور، دار الرأي للنشر، دمشق، ط1، 2005، ص37.

15. عبد المجيد لبصير، موسوعة علم الاجتماع ومفاهيم في السياسة والاقتصاد والثقافة العامة، دار الهدى، الجزائر، 2010.

16. عبدالباقي زيدان، علم الاجتماع المهني أو اجتماعات العمل، مطبعة السعادية، القاهرة، 1986.

17. عبدالرحمان بن محمد بن خلدون، المقدمـــة، دار القلم، بيروت، 1984.

18. عبدالرحمان عثمان حجازي، تطور الفكر التربوي الإباضي في الشمال الإفريقي، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2000.

19. عصام محمد منصور، المدخل إلى علم الاجتماع، دار الخليج، الأردن، 2010.

20. علي طاهر الحمود، العراق من صدمة الهوية إلى صحوة الهويات، سلسلة دراسات اجتماعية: مؤسسة مسارات، العراق، 2012.

21. علي غربي، علم الاجتماع والثنائيات النظرية، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، قسنطينة، 2007.

22. كمال عبد الحميد الزيات، العمل وعلم الاجتماع المهني: الأسس النظرية والمنهجية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، جامعة القاهرة، 2002.

23. ماكس فيبر، الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية، ترجمة: محمد علي مقلد، مركز الإنماء القومي، بيروت، د. س.

24. مالك بن نبي، مشكلة الثقافـــــة، ترجمة: عبد الصبور شاهين، مطبعة دار الجهاد، القاهرة، ط1، 1959.

25. محمد العربي ولد خليفة، المسألة الثقافية وقضايا اللسان والهوية، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2003.

26. محمد صالح ناصر، حلقة العزابة ودورها في بناء المجتمع المسجدي، جمعية التراث، الجزائر، 1989.

27. محمد صالح ناصر، منهج الدعوة عند الإباضية، المطبعة العربية، غرداية، الجزائر، ط2، 1999.

28. محمد عابد الجابري، مسألة الهويّة. العروبة والإسلام.. والغرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط4، 2012.

29. محمد عباس إبراهيم، الثقافـــة والشخصية، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، 2009.

30. محمد علي دبوز، أعلام الإصلاح في الجزائر، دار البعث، قسنطينة، ج5، 1983.

31. محمد عمارة، مخاطر العولمة علي الهوية الثقافية، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1999.

32. محمد مسلم، خصوصيات الهوية وتحديات العولمة، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2004.

33. مسعود مزهودي، الإباضيّة في المغرب الأوسط، المطبعة العربية، غرداية، الجزائر، 1996.

34. مصطفى حدية، التنشئة الاجتماعية والهوية، ترجمة: محمد بن شيخ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، ط1، 1996.

35. مصطفى السخاوي، النظم القرابية في المجتمع القبلي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1996.

36. معمر علي يحي، الإباضية في موكب التاريخ: الإباضية في الجزائر، المطبعة العربية، غرداية، ج 2، الجزائر، 1986.

37. معمر علي يحي، الإباضية في موكب التاريخ، القاهرة، ج1، 1964.

38. ناصر قاسيمي، دليل مصطلحات علم اجتماع التنظيم والعمل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

39. نبيل توفيق السمالوطي، الدين والبناء الاجتماعي، دار الشروق، جدة، العربية السعودية، ج1، 1981.

40. نديم البيطار، حدود الهوية القومية: نقد عام، دار الوحدة، بيروت، 1982

41. نيقولا تماشيف، نظرية علم الاجتماع، ترجمة: محمود عودة وآخرون، دار المعرفة الجامعية، 1997.

42. يوسف الحاج سعيد بن بكير، تاريخ بني مزاب: دراسة اجتماعية واقتصادية وسياسية، المطبعة العربية، غرداية، الجزائر، ط1، 1992.

43. يوسف الحاج سعيد بن بكير، الهوية المزابية: أهمّ عناصرها وتشكّلها عبر التاريخ، المطبعة العربية، غرداية، الجزائر، ط2، 2014.

II. الأطروحات والرسائل الجامعية :

1. إبراهيم فخار، التعليم الجامعي والقيم السوسيودينية للفتاة المزابية، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة غرداية، س.ج: 2012/2011.

2. بالحاج ناصر، النظم والقوانين العرفية بوادي مزاب في الفترة الحديثة، أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة2، س.ج: 2014/2013.

3. عبد العزيز خواجة، الضبط الاجتماعي ومعوّقاته في مزاب: دراسة سوسيوأنثروبولوجية لنظام العزّابة من خلال مواقف الشباب ـ حالة بني يسجن، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة الجزائر، س.ج: 1999/2000.

III. المجـــلات والدوريات :

1. جلال أمين، العولمة والهوية الثقافية والمجتمع التكنولوجي الجديد، مجلة المستقبل العربي، العدد (234)، 1998.

2. الحاج موسى بن بكير بن عمر، تجار مزاب في دار السلطان: خلفيات الحضور الاقتصادي والنفوذ السياسي، مجلة الحياة، معهد الحياة وجمعية التراث، القرارة، غرداية، الجزائر، العدد (19)، 2015.

3. حميد خروف، فعالية القيم في العملية التربوية: رؤية سوسيولوجية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، العدد (10)، 1998.

4. علي عبد الكاظم كامل الفتلاوي، مقاربة الهُوية الوطنية سوسيولوجيا، مجلة المنتدى الجامعي، كلية الآداب، بني وليد، ليبيا، العدد (04)، 2012.

5. محمد عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية: عشر أطروحات، مجلة المستقبل العربي، العدد (228)، 1998.

IV. المعاجـم والقواميس :

1. إبراهيم بحاز وآخرون، معجم أعلام الإباضية، جمعية التراث، القرارة، الجزائر، 1999.

2. أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العمل، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط1، 1988.

3. بيار بونت وميشال إيزار، معجم الاثنولوجيا والانثربولوجيا، ترجمة: مصباح الصمد، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2006.

4. جميل صيليبا: المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط1، 1973.

5. ريمون بودون وف. بوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة: سليم حداد، المؤسسة الجامعية، لبنان، بيروت، ط2، 2007.

6. عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1979.

7. معن خليل عمر، معجم علم الاجتماع المعاصر، دار الشروق للتوزيع والنشر، عمان، الأردن، 2000.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية

I. Les livres :

1. BAUMAN (Z), Identité, Traduction: Myriam Dennehy, éditions de L'Herne, Paris, 2010.

2. BERGER (P), LUCKMANN (T) . La construction sociale de la réalité, Armand Colin, Paris, 1986.

3. BLIDSS (T)et GROSSETTI (M), Introduction aux méthodes statistiques en sociologie, PUF, Paris, 1999.

4. BOURDIEU (P), Choses dites, Éd Minuit , Paris, 1987.

5. BOURDIEU (P), La reproduction, Éd *Minuit, Paris, 1971.*

6. BOURDIEU (P), Le sens pratique, Éd Minuit, Paris, 1980.

7. BOURDIEU (P), Sociologie de l'Algérie, PUF, Paris, 1961.

8. CHEVALIER (D), MOREL (A), identité culturelle et appartenance régionale : quelques orientations de recherches, Terrain, n°5, 1985.

9. CUOQ (J), Les musulmans en Afrique, Maisonneuve et La Rose, Paris, 1975.

10. CUPERLY (P), Introduction a l'étude de l'ibadisme et sa théorie, OPU, Alger, 1984.

11. DADDI ADDOUNE (A), Sociologie et histoire des algériens ibadites, imprimerie El Arabia, Ghardaïa, 1977.

12. DUBAR (C) , LUCAS (Y), Genèse et dynamique des groupes professionnels, Presse universitaires de Lille, 1994.

13. DUBAR (C), La crise des identités : L'interprétation d'une mutation, PUF, Paris, 2000.

14. DUBAR (C), La socialisation. Construction des identités sociales et professionnelles, Armand Colin, Paris , 1991.

15. DUBAR (C), P.Tripier, Sociologie des professions, A. Colin, Paris, 1998.

16. DURKHEIM (E), Éducation et sociologie, PUF , Paris, 1995.

17. FRIEDMAN (G), NAVILLE (P), Traité de sociologie du travail, Armand Colin, Paris, 1984.

18. GHIGLIONE (R), MATALON (B), Les enquêtes sociologiques : théories et pratique, Edition Armand Colin, Paris, 1980.

19. GOFFMAN (E), La mise en scène de la vie quotidienne, Minuit, Paris, 1973.

20. GOFFMAN (E), Stigmate. les usagers sociaux des handicaps, Éditions de Minuit, Paris, 1975.

21. LEVINS (D), Encyclopedia of cultural Anthropology, Henry Holt, New York, 1996.

22. POUTIGNAT (P) , STEIFF-FENART (J), Les théories de l'ethnicité, P.U.F, Paris, 1995.

23. RAYMOND (Q), LUC VAN (C), Manuel de recherche en sciences sociales, Paris, 3e éd, 1997, DONUD, Paris, 2e éd, 1995.

24. ROCHER (G), Introduction à la sociologie générale: L'organisation sociale, Editions HMH, Paris, 1968.

25. SAINSAULIEU (R), l'identité au travail, éd presses de la fondation nationale des sciences politiques, 1996.

26. TOURAINE (A), Pour la sociologie, Éditions du Seuil, Paris, 1974.

27. TOURAINE (A), Sociologie de l'action, Éditions du Seuil, Paris, 1965.

II. Les revues :

1. BOURDONCLE (R), Autour des mots : professionnalisation, formes et dispositifs, Revue Française de Pédagogie, N° 35, 2000.

2. JOHNSTON (H), KLANDERMANS (B), Social Movements and Culture, (p.41-63), University of Minnesota Press, Minneapolis, 1994.

3. SCIOLLA (L), Identité: Trajectoires d'analyse en sociologie, Revue italienne de sociologie, N°: 24, 1983.

4. WITTORSKIL (R), La notion d'identité collective, Revue: état des pratiques et étude bibliographique (p. 195-213), éd L'Harmattan, Logiques Sociales, Paris, 2008, [site : https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-00798754/document]

III. Les Thèses et les Dissertations universitaires :

1. ABDEL-FATAAH (F), Représantations interculturelles et identités en présence dans l'enseignement de la culture française en Jordanie, Thèse de doctorat en sciences du langage, université de FRANCHE-COMTÉ, BESANÇON, Septembre 2006.

2. CHERIFI (B), Etude d'anthropologie historique et culturelle sur le M'Zab, thèse d'état, université Paris VIII, 2003.

3. PHILIPPOT (T), La professionnalité des enseignants de l'école primaire: les savoirs et les pratiques, thése Doctorat en Sciences de

l'Éducation, Université de Reims Champagne-Ardenne, décembre 2008, - site_web: [https://tel.archives-ouvertes.fr/tel-00444595]

IV. Les documents :

4. DORAIS (L-J), La construction de l'identité, Discours et constructions identitaires, Presses de l'Université Laval, Québec, 2004, p.05 _ site web: [https://fr.scribd.com/doc/96423652/La-construction-de-l-identite]

5. CHIKH (S), Ibadisme et société : la délibération des AZZÂBA de BENI ISGUEN – site_web : (http://aan.mmsh.univ-aix.fr/Pdf/AAN-1979-18_43.pdf)

V. Les dictionnaires :

1. ANSART (P), Dictionnaire de sociologie, Le Robert et le Seuil, Paris, 1999.

2. BOUDON (R) et alii, Dictionnaire de sociologie, Larousse, Paris, 1997.

3. WUHL (S), Nouveau dictionnaire de l'action sociale, Ed. Bayard, 2006 - site_web: [http://www.simonwuhl.org/pdf/21.pdf]

الملاحـــــق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة زيان عاشور - الجلفة

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية
قسم/ علم الاجتماع والديموغرافيا
تخصص/ تنظيم وعمل

استبيان بحث بعنوان :

الهوية الجماعية والممارسة المهنية

بين الموروث الثقافي والتنظيم العقلاني

التجـارة بمنطقة مزاب أنموذجـا

تحية طيبة وبعد..

يسرني كطالبة باحثة من قسم علم الاجتماع بجامعة الجلفة، أن أضع بين أيديكم هذا الاستبيان الذي صمّم من أجل جمع البيانات اللازمة للدراسة الميدانية التي أقوم بها حول "**الهوية الجماعية والممارسة المهنية**".

ونظرا لأنكم تمثلون عينة هذه الدراسة، يرجى التكرم بملأ استمارة الاستبيان بدقة وعناية عن طريق اختيار الإجابة التي ترونها مناسبة، لأن إجابتكم الدقيقة على جميع فقراتها لها أهميتها لتوصل الدراسة إلى النتائج المرجوة منها.

هذا ونؤكد لكم أن المعلومات الواردة في الاستبيان ستستخدم فقط لأغراض البحث العلمي.

شاكرين لكم تجاوبكم وحسن تعاونك مسبقا وتقديركم لأهمية البحث العلمي

الباحثـة

I. *البيانات الشخصية :*

1. المدينة (القصر): .....

2. السنّ: .....

3. الحالة العائلية: أعزب ☐ متزوج ☐

أرمل ☐ مطلق ☐

5. المستوى التعليمي: أمّي ☐ يقرأ ويكتب ☐

ابتدائي ☐ متوسط ☐

ثانوي ☐ جامعي ☐

6. ما هي طبيعة التعليم الذي تلقيته:

التعليم القـــــرآني ☐ التعليم الرسمي المدرسي ☐

التعليم الحرّ (المدرسة الحرة) ☐ التعليم الرسمي مع الحرّ ☐

7. منذ متى بدأت الممارسة الفعلية لمهنة التجارة؟ .....

II. *البيانات الخاصة بالقيم السوسيودينيّة المزابية وخصوصية التنظيم المهني للتجارة:*

8. هل تحفظ القرآن الكريم؟:

كاملا عن ظهر قلب ☐ بعض الأحزاب منه ☐ قصار السور فقط ☐

9. هل تقرأ القرآن الكريم؟:

يوميا ☐ أسبوعيا ☐ في المناسبات فقط ☐ نادرا ☐

10. هل تحرص على حضور دروس الوعظ والإرشاد المحلّي؟:

دائما ☐ في المناسبات فقط ☐ نادرا ☐

11. هل تعتقد أن المسجد هو المكان الوحيد للتعبد ؟

نعـم ☐ لا ☐

ـ إذا كان جوابك بـ : لا، أذكر أماكن أخرى؟

.....

12. ماذا يعني العمل بالنسبة إليك (الأولوية الأولى بالنسبة إليك)؟

وسيلة للتقرب إلى الله ☐ وسيلة للحصول على مكانة اجتماعية ☐

وسيلة لتأمـــين العيش ☐ أخرى أذكرها.....

13. "العمل عبادة"، ماذا يعني لك ذلك؟

.....

.....

14. ما هي الخصائص التي تحرصون كتجار على مراعاتها في السلع ؟

تحقق الربح الوفـــير ☐ التنوع من حيث الجودة والأسعار ☐

تتميز بالجودة العالية ☐ أخرى أذكرها.....

ـ لماذا في كل الحالات؟

.....

.....

15. هناك بعض السلع التي قد تتنافى والقيم الدينية للجماعة المزابية لكنها تحقق إقبالا وأرباحا جيدة، هل يمكن أن تقبل على المتاجرة بها؟

نعـم ☐ لا ☐

ـ لماذا في كلتا الحالتين؟

.....

.....

16. ماذا يمثل الزبون بالنسبة إليك:

مصـــدرا لكسب الأموال ☐ شريك في العلاقة التجارية ☐ أخرى أذكرها.....

17. إذا كانت سلعة فيها عيب معين، هل تخبر الزبون بذلك؟

نعـم ☐ لا ☐

ـ لماذا في كلتا الحالتين؟ .....

.....

18. كيف تصف علاقتك بغيرك من التجار المزابيين ؟

علاقة مهنية فقط ☐ علاقة تعاون وتضامن واحترام متبادل ☐ علاقة تنافس وصراع ☐

19. إذا قصدك زبـــون حول سلعة معينة ولم تتوفر لديك، هل تقوم بتوجيهه إلى تاجر آخر؟

دائـــما ☐ أحيـــانا ☐ أبـــدا ☐

20. هل تفضل عقد شراكات مع غيرك من التجار المزابيين؟

نعـــم ☐ لا ☐

21. ما هو الدافع وراء حرصكم على الالتزام بالقيم الدينية في ممارستك لمهنة التجارة؟

الحصول على رضا الله ☐ كسب ثقة الزبائن وولائهم ☐

تأمين الرزق الحـــلال ☐ أخرى أذكرها .....

ـ لماذا في كل الحالات؟

.....

.....

III. البيانات الخاصة بالتنشئة الأسرية واستدخال الاستعدادات المهنية لممارسة التجارة:

22. ما هي مهنة الأب؟:

التجـــارة ☐ غير ذلك ☐

23. إذا كانت مهنة والدك التجارة، هل هي في نفس مجال نشاطك التجاري؟

نعـــم ☐ لا ☐

24. هل لديك أفراد من عائلتك الممتدة مارسوا أو يمارسون نفس هذه المهنة ؟

نعـــم ☐ لا ☐

ـ إذا كان جوابك بـ "نعم"، أذكرهم .....

25. ما هو ترتيبك بين إخوتك الذكور؟

الأكـبر ☐ الأوسـط ☐ الأصغر ☐

26. التحاقك بمهنة التجارة كان:

برغبة منك ومن العائلة ☐ برغبة من العائلة ☐ برغبة منك ☐

27. هل كان والدك أو أحد أفراد عائلتك يواظبون على مرافقتك إلى محلاتهم التجارية في طفولتك للتدريب على ممارسة التجارة؟

نعـــم ☐ لا ☐

28. في أي عمر بدأت استكشاف مهنة التجارة والاحتكاك بها؟: .....

29. ما هي طبيعة المهام التي كنت تكلّف بها عند اصطحابك للمحل؟

.....

.....

30. هل ترى أن عائلتكم ساهمت في دعمكم لتأسيس مشروعكم المهني والنجاح فيه؟

نعـــم ☐ لا ☐

- إذا كان جوابك "نعم"، ما هي طبيعة هذا الدعم؟

.....

.....

31. هل تقوم باصطحاب أبنائك إلى المحل التجاري أو كنت تقوم بذلك سابقا أو ستقوم به لاحقا؟

دائـــما ☐ أحيانا ☐ نادرا ☐

32. ما نوع الوظائف التي تتمنى أن يمارسها أولادك مستقبلا؟

وظائف في القطاع العام ☐ أعمال حرة ☐ التجارة ☐

- لماذا في كل الحالات؟ .....

.....

33. لماذا اخترت ممارسة هذه المهنة دون غيرها من المهن؟

الرغبـــة في العمل الحر ☐ لأنها موروث عائلي يجب الحفاظ عليه ☐

لم يكن لدي خيار آخر ☐ أخرى أذكرها.....

34. هل لديك رغبة في التوظيف أو العمل خارج مهنة التجارة؟

نعـــم ☐ لا ☐

ـ لماذا في كلتا الحالتين؟ .....

.....

IV. البيانات الخاصة بالتماسك الاجتماعي للجماعة المزابية والإقبال على مهنة التجارة:

35. قبل أن تستقل بنشاطك التجاري، ماذا كانت وضعيتك؟

شريـك ☐ عامـل ☐ أخرى أذكرها .....

36. هل كان نشاطك التجاري سابقا:

في نفس المجال الذي تنشط فيه الآن ☐ في مجال آخر ☐

37. هل تعتمد نظام الشراكة في نشاطك التجاري؟

نعـــم ☐ لا ☐

38. هل لديك أفراد من عائلتك يعملون معك في المحل؟

نعـــم ☐ لا ☐

ـ إذا كان جوابك "نعم"، حدّدهم؟

الأبنـــاء ☐ الإخـــوة ☐ الأقـارب ☐

39. هل تستخدم في محلك عمال مزابيين من غير أفراد عائلتك؟

نعـــم ☐ لا ☐

40. هل تفضل أن تستخدم في محلك؟:

عمال مزابيين ☐ عمال غير مزابيين ☐

ـ لماذا في كلتا الحالتين؟ .....

.....

41. ما هي طبيعة العلاقة بينكم وبين العمال في محلكم التجاري؟

النصح والتوجيه الأخـلاقي ☐ محدودة في إطار التوجيه المهني فقط ☐

المتابعة خارج أوقات العمل ☐

42. هل تواظب على تقديم الصدقات والتبرعات بكل أنواعها (مالية ـ سلع)؟

دائـــما ☐ أحيانـــا ☐

43. ما هي وجهة أموال الزكاة والتبرعات والصدقات التي تقدمونها؟

داخل الجماعة المزابية فقـــــط ☐

داخل الجماعة المزابية وخارجها ☐

44. هل أنت عضـــــو في:

الهيئات العرفية لمزاب (العزابة، العشيرة...) ☐

تنظيمات مهنية أو تجارية خاصة بالتجار المزابيين ☐

تنظيمات مهنية أو تجارية عامة ☐

جمعيات (خيرية، اجتماعية، ثقافية) خاصة بالمزابيين ☐

جمعيات (خيرية، اجتماعية، ثقافية) عامة ☐

45. ما هو هدفك الأوّل من التحاقك بمهنة التجارة؟

تحقيق الثراء المادي ☐ الحصول على مكانة اجتماعية مرموقة ☐

المساهمة في التضامن مع أفراد جماعتي ومساعدتهم ☐

جواب آخر:.....

46. هل ترى أن انتماؤكم للجماعة المزابية يعتبر من محددات نجاح نشاطكم التجاري؟

نعـــم ☐ لا ☐

ـ إذا كان جوابك بـ نعم، كيف ذلك؟

.....

.....

48. لكل نشاط مهني مميزاته، فبماذا يمتاز النشاط التجاري خاصة عند المزابيين في نظركم؟

.....

.....

49. ماذا تعني لكم مهنة التجارة؟

.....

.....